المركز الوطني للترجمة

راي جاكندوف

علم الدلالة والعرفانيّة

نقله عن الأنغليزيّة وقدّم له

عبد الرزاق بنور

مراجعة

مختار كريّم



راي جاكندوف، **علم الدّلالة والعرفانيّة**، ترجمة وتقديم بنور، عبد الرزاق، الحجـم: 13.5 / 21 سم، عدد الصفحات: 470 صفحة. منشورات دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010 ، سلسلة **مقالات اللغويين**.

ر.د.م.ك. **978-9973-084-36-1**

علم الدّلالة والعرفانيّة- (العنوان) - راي جاكندوف (المؤلف)- بنور، عبد الرزاق (المترجم) - كريّم، مختار (المراجع).

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن آراء يتبنّاها المركز الوطنيّ للترجمة

Ray Jackendoff

Semantics and Cognition



9، نهج المنستيري –1006– تونس
الهاتف: 377 567 71 (216+) – الفاكس: (+ 216) 71 567 308
البريد الالكتروني: tarjamah@cenatra.nat.tn

مقدّمة المترجم

أ.د. عبد الرّزّاق بنّور
جامعة تونس

1. ولد عالم اللغة الأمريكيّ ‹راي جاكندوف› في 23 جانفي 1945 وتتلمذ على ‹تشومسكي› وغيره من كبار علماء اللغة، ثمّ انتقل إلى دراسة علم النفس والفلسفة والموسيقى، وهو يدرّس حاليا في جامعة ‹توفتس› بالولايات المتحدة الأمريكيّة حيث يدير بمعيّة ‹دانيال دينات› معهد العلوم العرفانيّة، بعد أن ترك جامعة ‹برانديس›.

1.1. عرف ‹جاكندوف› باختصاصه في علم الدّلالة وهو يعدّ اليوم رائد نظريّة **علم الدّلالة التَّصوّريّ** (*conceptual semantics*) التّي تبنّاها علماء اللغة مثل ‹ستيفن پنكر› (1989) و‹پوستيوفسكي› (1995) والباحثون في علم النفس مثل ‹جرزيكيفيتش› و‹سكوت› (2003) والفلسفة مثل ‹پوزي› (1991) و‹هورست› (2002 و2009) والرياضيات مثل ‹زفارت› و‹فركويل› (1994).

2. لا يمكن أن نتمثّل فكر ‹راي جاكندوف› ورؤيته بالاعتماد على كتاباته فقط أو بقراءة كتاب واحد أو مقال يتيم. فكتابات ‹جاكندوف› مركّزة جدّا بحكم أنّها تحيل بين السطور على الجوّ الفكريّ السائد، فتراه يناقش مُحاورا غائبا يفترض أن يكون القارئ عارفا بما كتبه، مطّلعا على ما جاء في أدبيّات القضيّة، ممسكا بخيوط الجزئيات، أو على الأقلّ بمحاور النقاش والمصطلحات الأساسية. لم نر، لهذا السبب، أن نستبدل، كما يحصل أحيانا، الأسماء الأعلام الغربيّة، مثلا، بـ«زيد»

و«عائشة»، وتركناها كما هي. فالجملة «كسّر ‹فلويد› زجاج النافذة» (Floyd broke the glass) تومئ إلى جملة شهيرة كانت مدار «حروب لسانيّة» («linguistic wars»)[1] بين ممثلي الدّلالة التوليديّة المنشقّين عن ‹تشومسكي› (‹لايكوف› و‹روس› و‹ماك كولاي›، و‹پوسطال› الخ الّذين يقلبون علاقة الأولويّة بين النَّظم والدّلالة فيرون أنّ الدّلالة مركزيّة في البنية اللّغوية وأنّ البنية النّظميّة متفرّعة عن الدّلالة) وبين ممثلي الدّلالة التأويليّة (ومن ضمنهم بالطبع ‹جاكندوف›).لذلك كان يفترض كي يتسنّى للقارئ الذي يلج هذا الميدان لأوّل مرّة أن أرفق النصّ المترجم بجيش من الهوامش يضع في سياقها كلّ إيماءة وأدنى تعليق غير صريح وبعض المصطلحات المستغلقة على دارسي اللّسانيات غير المطلعين على تطورات فلسفة اللغة الأمريكيّة والنظريّات الدّلالية المنطقيّة من جهة وتطوّر البحوث في علم النفس وبخاصة علم النفس العرفانيّ، من جهة أخرى. لكنّي كبحت رغبتي في التوضيح، تاركا للقارئ لذّة الاكتشاف بنفسه، هذا إن لم يكن مطّلعا بعد على أحد الجوانب، فأثقل عليه بالهوامش، حيث كنت أريد بها خيرا. ثمّ إنّ أسلوب ‹جاكندوف› في الكتابة والتفكير لولبيّ، تردادي، غير خطّيّ، يتّسم بالاسترسال والتراكب. فلا وجود لقطيعة فكريّة بين ما كتبه في أواخر السَّبعينات وآخر كتاب أصدره منذ بضعة أشهر، أعني به «**المعنى والمعجم: هندسة التَّوازي 1975-2010**» (*Meaning and the lexicon: the parallel architecture 1975-2010*) حيث يعود بالدرس والتدقيق والتفصيل والإيضاح إلى الأفكار الأساسيّة سواء كان ذلك لمفهمتها أو للردّ على الانتقادات أو لتحوير بعض الأمثلة وتعميق المسالك التّي ابتدأ

1 انظر مقدمة ‹جاكندوف› و‹كوليكوفر› لكتاب «*Simpler Syntax*» صxiv.

السير فيها، الخ. أمّا عندما يتراجع عن فكرة فهو لا يتراجع إلاّ عن جزئيّة لا تغيّر في الأصول شيئا ذا أهميّة، فلا يضع القارئ في حرج التراجع الذي نراه مع ‹تشومسكي› أو ‹ديكرو› أو حتّى ‹فيتغنشتاين› و‹كرناپ› و‹طارسكي› و‹كواين›.

وأقدّم هنا، كي لا يبقى هذا الإقرار مجرّدا، مثالا يبرز تلك اللّولبيّة في التفكير وكيف أنّ تطور ‹جاكندوف› لا يفترض القطيعة. استعمل ‹جاكندوف› في الكتاب موضوع الترجمة أربع مرّات فقط مفهوم «البنية الذهنية» وست عشرة مرّة «التمثيل الذهنيّ»، ممّا يدلّ على أنّه يركّز اهتمامه على الثانية، بينما نجده في «**علم العرفان**» (*Cognitive Science*, 2007) يوجّه اهتمامه حصريا تقريبا نحو البنية الذهنيّة وأهميتها في النظريّة العرفانيّة. ثمّ إنّنا نراه في كتاباته يعود إلى أمثلة سبق أن درسها فيتناولها بالإضافة والتشذيب والتدقيق، أو هو يلخص ما سبق ليفتح آفاقا جديدة. على مثل هذا اعتمدت في القول إنّ تفكيره ترددادي لولبي. هو كذلك، لكنّه يتقدّم ويتطور وإن كان ذلك يحصل بتؤدة وثقة، لأنّ ‹جاكندوف› لم يعوِّدنا على الانقلابات الفكريّة، بل نراه ينزلق شيئا فشيئا نحو المواقع التّي يرى فيها أكثر تحصينا لمواقفه. فلا يتردد في تخطئة نفسه والتدارك، كما يحصل في هذا الكتاب بالذات، فيعترف مثلا، مبديا تحفّظه من موقف مغالٍ قد يكون وقع فيه سهوا: «وأنا أخاف من الاعتراف بأني أنا أيضا كنت مذنبا بحق هذه الفرضيات، مثلا في تحاليلي للفعل في ‹جاكندوف› (1976)». ولا يضيره، من باب الأمانة العلميّة، وحسب مقتضيات التدليل على فكرة أو الدفاع عن موقف أن يتراجع عن مساندة طرح أو القبول بحجّة : «أعتقد الآن أنّي كنت مخطئا عندما قبلت بحجته [‹پوستال›] في ‹جاكندوف› (1975.ب): إذ أنّ فعل

«يقتضي» بالذات **لا يمكنه** في الحقيقة أن ينسب وصفا لشخص آخر يفسّر سبب عدم إنتاجه التباسات من قبيل شفاف-عاتم.». ويتغلّب على حذره المنهجي في التمييز بين «البنية التّصوّريّة»، إذا تعلق الأمر بالمحيط، و«البنية الدّلالية» عندما يتحدث عن اللغة، فيدعو إلى تجاوز هذا التمييز وتعميم الأبنية التّصوّريّة على السياقين.

وإذا وُجد من بين القرّاء من اطلع بعدُ على كتبه الأخيرة قبل أن يقرأ هذا الكتاب في لغته الأصليّة أو هذه الترجمة العربية فسيعجب لاستعمال ‹جاكندوف› الزوج «ذهن\دماغ»، بينما نراه يؤكّد على التمييز بينهما في هذا الكتاب. لم يتخلّ عن هذا التمييز لاعتقاده أنّ الذهن والفكر شيء واحد أو لعجزه عن ضبط دور كلّ منهما في توليد الأبنية التّصوّريّة، بل للتعبير عن موقف نظري محايد -في انتظار مزيد من الحجج والبراهين- بين من يدافع عن الشبكة العصبيّة باعتبارِها الحامل الأساسي للعمليّة الفكريّة ومخزن المعلومات المعالَجة وبين من يدافع عن الذهن باعتباره بنية مجرّدة.

3. تسنّى لي قراءة «**علم الدّلالة والعرفانيّة**» لمّا كنت أعدّ أطروحة دكتوراه الدولة في اللّسانيات في «**بلاغة المواقف الحمليّة**» تناولت فيها مطوّلا سياقات الاعتقاد والإبهام ومجال التسوير والإحاليّة والتمييز بين علم الدّلالة الماصدقي وعلم الدّلالة المفهومي (*intensional* vs *extensional* semantics)، ومبدأ التأليفيّة المنسوب إلى ‹فريغة›، والأفعال التي تطرح إشكالات العتامة وتخرق مبدأ استبدال المماثل بالمماثل، الخ، ولكني لم أستغلّه كما كان يجب لتفرّد نظرته آنذاك في ما يهمّ هذه القضايا أو لتسرّع منّي جعلني لا أرى مكمن الأهميّة منه. وعندما عرض عليّ الكتاب للترجمة، رحّبت بالفكرة من منطلقين: أوّلهما أنّها ستكون فرصتي لأعادة قراءة الكتاب قراءة متأنية، متخلصا من ضغط البحث

الأكاديمي والمواعيد القاهرة؛ ألا يقال إنّ من يكتب يقرأ مرَّتين؟ فما بالكم بمن يترجم! ثمّ لم يخطر ببالي في زمانه أنّ هذا الكتاب كان يؤسس لنظريّة ستستحوذ تقريبا على الأضواء في دراسة علم الدّلالة، إذ أنّي لم أر فيه عندما قرأته أكثر من مناورة يبتعد بموجبها ‹جاكندوف› من جهة عن ‹تشومسكي› -بقدر ما يصرّح أنّه وفيّ له وللتيار الفكري الذي أوجده أستاذه وللنحو التوليدي الذي تكوّن في أحضانه-، وهو يتخلّى من جهة أخرى عن علم الدّلالة الصوري بوجه من الوجوه. وقد اتضح اليوم كم كنت مخطئا في هذا التقييم، على الأقل في جانب منه.

1.3. لنذكّر أنّ هذا الكتاب قد كتب في خضمّ الخصومة بين التداوليّة التّي تبحث لها عن مكان بين علم النّفس والعرفانية وعلم الدّلالة التوليديّ الذي بدأ ينافس النظرية النموذجية التشومسكية حتّى دفعها نحو الأفول، وفيه نرى ‹راي جاكندوف› بعد أن كان تشومسكيّا وفيّا، تربّى في المحيط العلمي للنحو التوليدي والنظريّة النموذجيّة التي كانت تولي النَّظم مكانة الصدارة، نراه يراهن هنا على إحدى خاصيات النّظريّة التشومسكيّة التي اعترض عليها بشدّة جلّ فلاسفة اللغة تقريبا، أعني بها الذهنويّة (mentalism)[2] التّي أسست لما سيعرف في ما بعد بالنظرية العرفانية، متخليا عن أهمّ مبدإ في نظريّة ‹تشومسكي› ألا وهي أولويّة النّظم على كلّ المكونات الأخرى. لكن يجدر ألاّ نتسرع بالاستنتاج أنّ نظريته تقطع صلتها بالنظريّة التشومسكيّة أو تناقضها، إذ يجب ألا ننسى

2 تطرح الذهنويّة أنّ معنى الكلم هو في المقام الأوّل سيرورة تصوريّة داخليّة يضطلع بها الذهن، ولا تُنظر إلى العلاقة بين المعنى والكون إلاّ في المقام الثاني. ويتضارب هذا الطرح الذهنويّ مع ما يراه فلاسفة اللغة - باستثناء ‹فيتغنشتاين› - الذين يعتقدون أنّ المعنى يقوم بالأساس على علاقة التماثل أو التضارب بين اللغة والكون، بينما تأتي العمليات الذهنية اللازمة لحساب هذه المعالجة في المقام الثاني.

أهميّة الذهنويّة في النحو التوليدي وتأثيره في المبادئ والقواعد الإجرائيّة.[3] إذن كانت علاقة النحو التوليدي متوتّرة مع فلسفة اللغة السائدة التي قامت وما زالت على إرث ‹فريغة› و‹راسل› وبخاصّة ‹طارسكي› التي لم تتمكن من التخلص من مقوماتها «الماصدقيّة» «شرَطيّة الحقيقة» في علاقتها بالواقع وبقيم الحقيقة ورفضها المنهجي أن تكون الدّلالة في الأصل «عمليّة نفسانيّة» أو «تمثيلا ذهنيا»، إذ لو كانت كذلك، كما يقولون، لوقعت في «الأنويّة» أو «الأناوحديّة» (solipsism)[4] ولاستحال كل تواصل بين شخصين مهما كانت درجة تعاونهما. وكان بعض الباحثين يبادرون بالتخلص من«الأنويّة» باعتبارها «تهمة» أو حجّة مضادة لا يمكن تجاوزها للبرهنة على أنّ الدّلالة تمثيل ذهني بالأساس. فإذا كانت الدّلالة تمثيلا ذهنيا لكانت الدّلالة فرديّة مثل الإحساس بالحرِّ والبرد والتعب، ولما تعذّر التواصل بين البشر أو الاصطلاح على معنى كلمة أو جملة. فالأنويّة ضرب من التّصوّريّة المطلقة، لذلك ما أتصوّره أنا لا يمكن أن يكون هو ذاته ما يتصوره غيري. هذا ما فعله ‹فيتغنشتاين› بالذات عند تعبيره عن ميله الواضح إلى الذهنويّة القائلة بأنّ الاعتقاد والفهم أحوال باطنيّة وليست عمليّة تناسُب بين القول والكون أو بين شخص وآخر.[5]

3 يذكّر ‹جاكندوف›، في مقدمته لهذا الكتاب، بالجو «الذهنوي» الذي خلقه ‹تشومسكي› في حلقات التفكير اللساني في الولايات المتحدة الأمريكيّة.

4 ومع هذا لا تنفي الذهنويّة، كما قلنا، أنّ الدّلالة «باطنيّة» و«أنويّة» (قبل أن تكون «محيطيّة» و«اجتماعيّة») ويعتبر كثير من الباحثين ‹تشومسكي› و‹فيتغنشتاين› ذهنويين بهذا المعنى. انظر، لمزيد من التفاصيل في هذه القضيّة مقدّمتنا لترجمة كتاب ‹فيتغنشتاين› **تحقيقات فلسفيّة**.

5 ‹لودفيك فيتغنشتاين›، «**تحقيقات فلسفيّة**»، المنظّمة العربيّة للتّرجمة. بيروت، 2007، بداية الجزء الثاني، خاصّة.

وقد يسعى الباحثون إلى التخلص من الأنويّة عند قبولهم الطرح الذي يجعل من الدّلالة عمليّة ذهنيّة (أي داخليّة باطنية، تقوم على القول بأنّ المعنى ليس في الكون أو في الأشياء أو في علاقة اللغة بالواقع، بل في الأبنية الذهنيّة) باللجوء إلى تشبيه بليغ يتمثّل في الاشتراك في إدراك التمثيل وليس في عمليّة التمثيل ذاتها، بمعنى إنّنا إذا ألقينا ماءً ساخنا على مجموعة من الأشخاص فسيكون لكلّ منهم إحساسه الخاص بالاحتراق، لكن سيتمثّل كلّ واحد منهم هذا الإحساس عند غيره كما أدركه في نفسه. يكون الاحتراق إذن فرديا وتكون الشفقة جماعيّة. وتكون اللغة هي العقدة الواصلة التي تربط بين التمثيل الشخصي والتمثُّل الجماعي. هكذا كان طرح ‹فيتغنشتاين› الذي عرف في فلسفة القرن الماضي بـ«**المنعطف النحويّ\ اللسانيّ**».[6] فتوفق هذه النظرة إذن بين من يخرج الفهم من الدماغ ويجعله في المحيط وبين من يحصره في ذهن الأنا، فلا يرى المحيط إلاّ بنية ذهنيّة شخصيّة. وتطرح اللغة نفسها للتحليل المنطقي الرياضيّ باعتباره ضامنا للموضوعيّة العلميّة، وللتحليل اللسانيّ باعتباره ضامنا «للمقبوليّة» المشروطة كي يكون الإدراك ظاهرة اجتماعيّة مشتركة وليست عمليّة باطنيّة فرديّة.

لم يَقبل، مع هذا، كلّ فلاسفة اللغة الطرح الذهنويّ، رغم رواج فكر ‹فيتغنشتاين› وكتابات ‹تشومسكي› نفسه، وانقسموا قسمين : المدافعين عن «الدّلالة المفهوميّة» (intensional semantics) مقابل المدافعين عن «الدّلالة الماصدقيّة» (extensional semantics) فخاضوا معارك فكريّة أسالت أودية من الحبر عن الجمل نفسها تقريبا في سياقات الاعتقاد.[7] لكن، يبدو أنّ النزعة

---

6 انظر تقديمنا لترجمة كتاب ‹فيتغنشتاين› «**تحقيقات فلسفيّة**» ص 70 وما بعدها.

7 انظر كتابنا «**بلاغة المواقف الحمليّة**» بالفرنسيّة (*Rhétorique des attitudes*

تتجه في الوقت الراهن نحو تقليص عدد المستميتين في الدفاع عن الحصون الأخيرة للنّظريات الدّلالية الماصدقيّة التّي تجعل المعنى في التوافق بين اللغة والواقع وتضع قيم الحقيقة في المقام الأول.

ولا يمكن أن نفهم أسس النّظريّة الماصدقيّة، شرطيّة-الحقيقة، دون اعتبار السبب الذي جعل أصحاب هذه النّظريّة يتمسّكون بها. تقوم القضيّة على قاعدة منطقيّة استقرائية: إذا كانت للجملتين **س** و**ش** قيمتا حقيقة متباينتان، تكون إحداهما صادقة والثانية كاذبة، ولا يمكن أن يكون لهما المعنى نفسه، والعكس بالعكس. ثمّ إنّ تحليل النّظريّة المفهوميّة لجمل مقبولة نظميّا ودلاليّا لكنّها كاذبة ضعيف أو قابل للاعتراض. نذكر من تلك الجمل المثال الذي درسه ‹راسل› وعدد من الفلاسفة من بعده: *«ملك فرنسا الحالي أصلع». ولا يجعل هذه الجملة غير مقبولة إلاّ عدم ملاءمتها للواقع. فيتضح بهذا كيف يصبح شرط الحقيقة عنصرا حاسما في تعيين دلالة الجملة.

لكنّ النّظريّة الماصدقيّة تقع في مأزق عندما تعالج سياقات الاعتقاد المتعلّقة بأشياء في الكون. فإذا اعتقد شخص مّا أنّ نجم المساء (النجم الساطع، هسبيروس) لمّاع ونجم الصباح (فوسفوروس) عاتم، أنتج جملتين لهما قيمتا حقيقة متباينتان، مع أنّه يفترض أنّ ذلك الشخص يتحدّث عن شيء واحد إذ أنّ «نجم المساء» = «نجم الصباح» وهو كوكب «الزهرة». ولمّا لم تكن الأسماء سبب اللّبس في جمل مثل «يعتقد زيد أنّ نجم الصباح ليس نجم المساء» أو «يظنّ ‹رالف› أنّ ‹أرتكت› جاسوسٌ» بل فعلي

---

propositionelles. 1991) الذي اقترحنا فيه التقريب بين وجهتي النّظر باعتماد «علم الدّلالة الامتداديّ» (sémantique tensionnelle)، الذي يفترض أن يتجاوز الخلافات بين النّظريتين. انظر بخاصّة ص ص 309-328.

«اعتقد» و«ظنّ» لا يبقى مرشَّحا لهذا الدور غير فعل الاعتقاد («ظنّ» أو «اعتقد») الذي ينتج لبسا بين الشفافيّة والعتامة. وتضع سياقات الاعتقاد الإحاليّة في مستوى ثان بالنسبة إلى المفهوميّة. وهنا تبدأ متاعب النظريّة الإحاليّة الماصدقيّة. ولا فائدة من القول إنّ الجمل التي بها سياقات الاعتقاد تتطلب تدخّل المفهومات، فتفتح الباب على مصراعيه للاعتبارات العرفانيّة.

يعرض هذا الكتاب إذن بوادر نتائج **المنعطف العرفانيّ** الذي استهلّه ‹فيتغنشتاين› في الفلسفة وعمّقه ‹تشومسكي› في اللسانيات؛ ومنها استحواذ علم النفس على اللسانيات (حيث يقول ‹جاكندوف›، منذ الفقرة الثانية من الفصل الأوّل: «أن ندرس دلالة اللغة الطبيعيّة يعني أن ندرس علم النفس العرفاني») واحتلال مركز الصدارة، بعد أن كانت اللسانيات النموذج العلمي الذي أثّر بشدّة في كلّ العلوم الأخرى تقريبا، بل كانت العلم الرائد الذي احتذت به العلوم؛ ثمّ يعتمد علم النفس على الدّلالة حاملة مشعلَ العلوم اللسانيّة بعد أن كان قد استقل به النظم في بدايات النظريّة التوليديّة على الأقل... وقد أثارت هذه المسألة من جديد غبار المعركة لمعرفة ما إذا كان علم الدّلالة مستقلاّ أو متعلقا بالنَّظم، بعدما ظننّا أن هذه المعركة خمدت مع هدوء الفتنة الداخليّة بين التأويليين والتوليديين في صلب النظرية التوليديّة ذاتها.

2.3. وعلى من يرغب في فهم مراحل تكوين هذه النّظريّة، حتّى وإن شرع ‹جاكندوف› في إرساء قواعد ما يعرف اليوم بــ**علم الدّلالة التصوّريّ** منذ 1977، مع كتابه «*X-Bar* Syn-tax»، أن يستهلّ البحث بجديّة في هذه المسألة من كتابه «**علم الدّلالة والعرفانيّة**». وكنّا نودّ لو ترجمنا عنوانه بـ«**أسس علم**

الدّلالة التَّصوّري» لو لم يُعرف بعنوانه الأصلي وما تداوله النّاس من ترجمة بعض المقتطفات. قلنا إنّ أهمية هذا الكتاب تكمن في أنّ المفاهيم لم تتبلور بما فيه الكفاية في الأعمال التي سبقت صدوره، ويعدّه الباحثون العارفون نقطة انطلاق النّظريّة بحقّ. فقد كان أوّل من ربط بين الإدراك الحسّي -غير السماع الذي أصبح عنده منتجا نظريّا من خلال مبادئ التجميع في الموسيقى-، من قبيل الإبصار الذي يكافئ بفضله بين الأبنية التّصوّريّة التي تحكم الألوان والأشكال وآليّة اكتساب اللغة وبين استعمالها وبالتالي إنتاج المعنى. فلنتذكّر ما كان يقوله ‹دي سوسير› عن خصوصيّة النظام اللغويّ باعتباره نظاما سيميائيا متميّزا، ولنتذكّر كيف إنّ البعض جعلوا من هذه الخصوصيّة أولويّة وأقاموا النظام اللغوي أنموذجا كونيا -قد يكون حصريا- لكلّ الأنظمة الأخرى. أصبح كلّ هذا، في النظريّة العرفانية، في عداد الماضي. ولم يعد النظام اللغوي أنموذجا تفسيريا، فالأبنية الذهنيّة نفسها التّي تحكم الإدراك البصري والسمعي، الخ.، غير اللغوي، هي ذاتها التّي تؤسس للنظام اللغوي. يقول ‹جاكندوف› : «لا بد من مستويات من التمثيل الذهني تكون فيها المعلومة التي تؤدّيها اللغة منسجمة والمعلومة الآتية من الأنظمة المحيطة مثل الرؤية والسّماع غير اللغوي والشم والشعور بالحركة، وهكذا. وإذا لم توجد مثل هذه المستويات، يكون من المستحيل استعمال اللغة في الإخبار عن المُدخلات الحسيّة، ولا نستطيع الحديث عمّا نرى ونسمع. وينبغي على نحو مماثل أن يوجد مستوى تكون فيه المعلومات اللسانيّة والمعلومات التّي يحتمل أن ينقلها النّظام الحركي منسجمتين، كي نتمكّن من تمثيل قدرتنا على تنفيذ الأوامر والتعليمات». فالبنية التّصوّريّة ليست لغويّة، أو هي ليست لغويّة فحسب، إذا لم نعتبر

اللغة مجرّد وسيط يصل بين المستعملين. وتقدّم النظريّة العرفانيّة هذا التعميم باعتباره أكبر إنجاز نظري لها، بينما نرى اللسانيين اليوم وقد استسلموا للأمر الواقع وانزاحوا للعرفانيّة فتخلوّا عن رغبتهم في استرجاع المكانة الرياديّة التّي كانت تحتلها اللسانيات أو على الأقل معرفة موقعها في تداخل العلوم هذا.

4. تطوّرت نظريّة الدّلالة التّصوّريّة وتوسّعت لتصبح نظريّة لسانيّة شاملة تطرح بديلا جديّا لفهم أسس اللغة، اكتسابِها واشتغالها وتطوّرِها. ويختزل ‹جاكندوف› هذه النّظريّة في عنوان الفصل السادس من الكتاب إذ يصرّح بأنّ «**البنية الدّلالية هي البنية التّصوّريّة**».

4. 1. وهو ما نفهمه كذلك من كتاب ‹جاكندوف› المنشور سنة 2002، «**أسس اللغة. الدّماغ، والدّلالة والنّحو والتطوّر**» (*Foundations of Language. Brain, Meaning, Grammar, Evolution*) الذي وسّع فيه نظرية علم الدّلالة التصوّري وهندسة التوازي ليجعل منها النّظريّة العامّة التّي تؤسس لنظريّة لسانيّة شاملة. وللقارئ الذي يريد أن يختزل الطريق أن يقرأ المقال الذي نشره ‹جاكندوف›، فهو يلخص جيّدا الكتاب.[8]

4. 2. ويندرج هذا التوجّه القديم المتجدد في التيار الذهنوي الذي أعاده ‹تشومسكي› إلى الوجود من خلال فطريّة اكتساب الملكة اللغويّة. وتقول الذهنويّة التّي يتبنّاها ‹جاكندوف› إذن ومن قبله ‹تشومسكي› والتوليديون، وكذلك بالطبع العرفانيون بأنّ المعنى بنية ذهنيّة في الدماغ أي إنّه تمثيل ذهني يشفّر المعلومة المُدخلة (لذلك يجعل ‹جاكندوف› «التمثيل الرمزيّ» مرادفا

8 "Précis of Foundations of Language:Brain, Meaning, Grammar, Evolution", *Behavioral and Brain Sciences*. 2003, 26, pp. 651–707.

لـ«التمثيل الذهنيّ» (انظر، 2007، ص5)) عن طريق الإدراك الحسّي باعتبارها مَقْولة الإنسان للكون. فمعنى جملة من الجمل ليس مشروطا بعلاقتها بالواقع الذي يحدد قيمة حقيقتها ولا بالبنية النظميّة المجردة بل ببنية المفاهيم التّي توظف في ذهن المتكلم أو السامع وطبيعتها. تعدّ الذهنويّة، من هذا المنطلق، أحد المقوّمات الأساسيّة لنظريّة الدّلالة التّصوّريّة التّي أسس لها ‹جاكندوف›، وهي تحتل مكانة أرقى من تلك التّي تحتلها في النظريّة التوليدية التشومسكية. ولا تنفي نظريّة ‹جاكندوف› العلاقة بين الأبنية التّصوّريّة والواقع، ولكن لا تعتبرها العلاقة الأساسيّة التّي تقوم عليها الدّلالة. بل هي تقلب ترتيب الأولويّات فتعتبر علاقة الدّلالة بالواقع أمرا ثانويا خلافا للنّظريّة الماصدقيّة. وعلى القارئ الذي يرغب في تمثّل هذه العلاقة أن يعود إلى الفصل الذي يعالج فيه ‹جاكندوف› تمثيل الأشخاص في الصور الفوتوغرافيّة وعلاقة الإسقاط التّي ترتبط بها. وبإمكان المرء الذي يرغب في فهم أعمق لهذه المسألة الإحاليّة التّي طرحت بالأساس لحلّ مفارقة إخفاق مبدإ استبدال المماثل بالمماثل في سياقات الاعتقاد ومفارقات أخرى من قبيل «حلمت أنّي ‹بريجيت باردو› وأنّي أقبل نفسي» أو «أمّه عاقر في هذا الفيلم» أو «ضع نفسك مكاني» أن يعود إلى كتاب فوكونييه «**أحياز ذهنيّة**» (*Espaces mentaux*) ومثاله الشهير:

_ أين وضعت أفلاطون؟

- وضعته على الرفّ.

ينبغي كذلك أنّ نذكّر بأنّ الذهنويّة الحديثة قد ارتبطت في بداية القرن العشرين بأعمال الجشطالتيين الألمان، لذلك لا غرابة في عودة الجشطالتيّة بقوّة محيّنةً في علم الدّلالة التصوّري وفي بعض أعمال العرفانيين.

4. 3. ومع أنّ مفهوم «علم الدّلالة التصوّري» لا يظهر ولو مرّة واحدة في الكتاب، (إذ كان ‹جاكندوف› يسعى إلى تقريب البنية الدّلالة من البنية التّصوّريّة، ولم يجْر الحديث أبدا عن «دلالة تصوّريّة» إلاّ في ما بعد، فيجعل نشأتها تحديدا مع «**علم الدّلالة والعرفانية**»، ويقول إنها تبلورت ونضجت في كتبه اللاحقة، أي «**الأبنية الدّلالية**» (*Semantic Structures*, 1990)[9] و«**أسس اللغة**» (*Foundations of Language*, 2002) ويعرّفها بأنّها نظريّة دلاليّة تعتبر أنّ المعنى ممثّل عنه في الذهن، وله تقاطعات مع علم العرفان العصبي وعلم النفس التطوّري[10]) إذ إنّ المصطلح راج في ما بعد، مثل التقابل بين الدّلالة المستبطنة ≠ والدّلالة المحيطية (internaliste vs externaliste). ويهم هذا التقابل الذهنَ، لذلك يفترض مصطلح «محيطي» أنّ الدّلالة ليست في الذهن\الدماغ،[11] بصرف النّظر عن تموقعها في الكون أو في المجتمع أو في تاريخ الاستعمال، الخ.

5. لا يصنَّف ‹جاكندوف› ضمن العرفانيين لهذا السبب : هو يرفض، خلافا لمجموع المفكّرين الذين يعلنون أنفسهم من العرفانيين بعد القطيعة التّي انفصلوا بموجبها عن النظريّة التوليديّة وعن علم الدّلالة الصّوري مثل ‹لايكوف› و‹روش› و‹ستالناكر› و‹فوكونييه› و‹طالمي›، قلنا يرفض ‹جاكندوف› الفصل بين النظريّة العرفانيّة والنظريّة التوليديّة، بل يحاول في أسوإ الأحوال أن يوفق بينهما ويعتبر في أحسنها أنّهما نظريّة واحدة. وهو ما يجعله متفرّدا...

9 وهو عنوان لافت، يبدو كأنّه نقد مباشر لأوّل كتب ‹تشومسكي› «**الأبنية النّظميّة**» (*Syntactic structures*, 1957) أي الكتاب الذي أرسى دعائم النّظريّة النموذجية.

10 انظر ‹جاكندوف›، 2007، ص 3.

11 انظر مقالنا في «مستويات التمثيل الدّلالي» (Niveaux de la représentation sémantique)، الصادر بالفرنسيّة ضمن منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، 1991.

مثلما تفرّد ‹لايبنيتز› حين كان يوفّق بين العقلانية والتجريبيّة، بين الفطريّة والاكتساب بالتجربة. اتخذ ‹جاكندوف› موقعا توفيقيّا بالتخلي عن مركزية النظم دون التخلّي عن بعض أهم مقومات النظريّة التوليديّة، في صيغتها الموسعة المنقحة المتمثلة في الشكل المنطقي والكتابة الرمزيّة من جهة، وفي الذهنويّة التّي تفترض وجود نحو كوني فطري، من جهة ثانية ، بحيث إنّ الدّلالة تتكون في ذهن الإنسان داخل هياكله التّصوّريّة وليست خارجة عنه ينمذجها الكون ويفصّلها حسب تمشٍّ من الخارج نحو الداخل (كما يطرح ذلك علم الدّلالة الماصدقيّ، شَرطي-الحقيقة (Truth-conditional semantics) أو ما يعرف اليوم بالنظريّة المحيطية للدلالة، ويمثلهم ‹پوتنام› (الذي يعتبر مبتدع هذا التوجّه، بعد مقاله «معنى المعنى» («Meaning of Meaning») الصادر سنة 1975) و‹كرايپكي› و‹دفيدسون› و‹مونتاغيو› الذين خلفوا ‹طارسكي› و‹راسّل› و‹فريغة›) والابتعاد عن مركزيّة الدّلالة المبالغ فيها في النّظرية العرفانيّة. يقلب هؤلاء العلاقة بين النّظم والدّلالة، فيصبح النظم ناتجا عن الدّلالة التّي تحتل مكان الأولويّة حيث يزعم التوليديون المتشددون العكس. بل إنّ العرفانيّة تجعل من الدّلالة المضمِّن بعد ما كانت مضمَّنة في اللسانيّات، رغم أنّ أغلب الباحثين لا يصرّحون بهذا علنا ولم نر أحدا بعدُ تجرّأ على القول إنّ الدّلالة لم تعد مقوّما من مقومات اللسانيات بل إنّ العكس هو المفترض، أي إنّ كلّ مستويات التحليل اللغوي، من نظم وفونولوجيا ومعجم وتصريف وتداوليّة، الخ كلّها تخدم الدّلالة. ثمّ إنّ من أولويات البحث الدّلالي عند العرفانيّين الاهتمام بالدّلالة المعجميّة التّي يعتبرها ‹جاكندوف› جزءا من عمليّة المقْولة وأحد مستويات **هندسة التوازي**، حيث يرى ‹جاكندوف›،

خلافا للعرفانيين الذين يعطون الاستعمال بعدا تفسيريا مهمّا، أنّ الألفاظ تدمج في الجمل عندما تندمج في النّظم، ولمّا كان النّظم مرتبطا بالمستويات الأخرى، كانت الألفاظ عقدة الوصل بين المستويات اللغويّة المختلفة. فهو، إن أحسنّا الفهم، يضفي عليها صبغة علائقيّة، دافعا بالمحتوى الدّلالي إلى الهامش.[12]

1.5. لا بدّ من الإشارة إلى مكانة الشكلنة من نظريّة ‹جاكندوف›. لنذكّر أنّ جديد النّظريّة التوليديّة كان يتمثّل في القول بأنّ «الشكل المنطقي» (الذي جعله ‹فريغة› -ومن بعدِه جلُّ تفريعات فلسفة اللغة تقريبا- ترجمةً لجمل اللغة اليوميّة إلى «إيديوغرافيا» أو كتابة رمزيّة محضة لا تحتوي على لبس اللغة العاديّة وإبهامها)، يتمثل، في المرحلة «النموذجية» للنظرية، في البنية النظمية العميقة. ارتبطت هذه الشكلنة بالمنطق الصوري بطرق مختلفة لا مجال للخوض فيها هنا. وكان من أهمّ نتائجها أنّ الجمل التّي ليس لها الشكل المنطقي نفسه لا يمكن أن يكون لها المعنى نفسه، والعكس بالعكس. فإذا كان لجملتين بنيتين سطحيتين مختلفتين وشكلين منطقيين متماهيين كان لهما المعنى نفسه. ولنذكّر كذلك بأنّ النحو التوليدي التشومسكي قد تبنّى مفهوم الشكل المنطقي هذا. لكنَّ المقارنة والتقريب يقفان في هذا الحد، إذ أنّ الشكل المنطقي التشومسكي لا يقوم على الفرضيات نفسها التّي تقيم عليها الفلسفة التحليليّة، -علم الدّلالة الماصدقي خاصّة- مفهومَ الشكل المنطقي في كتاباتها الرمزيّة. وبينما لا يتبنّى العرفانيون مفهوم الشكل المنطقي ولا الشكلنة بصفة عامّة في معالجاتهم إلاّ لإثباتهم أنّ علم النفس علم

12 انظر مثلا كتابه الأخير «**المعنى والمعجم: هندسة التوازي 1975-2010**» الصادر في شهر أفريل 2009، بخاصّة الفصل الثاني والفصل السابع.

موضوعي،[13] نرى ‹جاكندوف› يصرّ على الشكلنة ويقترح طرقا جديدة لتحسين الكتابة الرمزيّة، لتمثيل المستوى الدّلالي، بالطبع، وليس المستوى النظمي، متشبثا كما نرى بآخر الخيوط التّي تربطه بالنّظريّة التوليديّة.

1.1.5. لا بدّ كذلك من التعريج على مبدإ التأليفيّة لنتبيَّن موقعه من نظريّة ‹جاكندوف› التوفيقيّة، إذ يعرف هذا المبدأ أيضا باسم «مبدإ ‹فريغة›». لا يمكن كذلك لنظريّة من النّظريات أن تتبنّى مبدأ التأليفيّة دون أن تقبل باستقلاليّة المستوى الذي يطبّق فيه هذا المبدأ. كان هذا المبدأ، في الأصل، دلاليا بالأساس (مع أنّ ‹جاكندوف› يجد له تطبيقا في النظم ويثير قضيّة تأليفيّة النظم التوليدي، لكنّه يعتبره على أساس تناظري بين البنية النظميّة والبنية الدّلالية) ويطرح هذا المبدأ في إحدى صيغه[14] أنّ «معنى الجملة رهين معاني أجزائها» أو أنّ معنى الكلّ متعلّق بمجموع معنى الأجزاء. وبينما يدرس ‹جاكندوف› صيغتين من صيغ تطبيق مبدإ التأليفيّة، في قراءة متشددة وفي قراءة متسامحة: «تتمثل القراءة المتشددة في أنّه ينبغي على جميع المكونات النظمية في الجملة أن تناسب جزءا مستقلا من البنية الدّلالية قابلا للتبيّن، مسترسلا. أمّا

13 لم يكن العالم الغربي معترفا بعلم النفس علما موضوعيّا، ولم يبتدئ اعتباره كذلك إلاّ بعد أعمال مخبريّة رائدة اعتمدت التقنيات الحديثة وتقدّم معرفة النظام العصبي. ولم يحدث هذا إلاّ في أواسط النصف الثاني من القرن العشرين.

14 انظر مقالنا «التأليفيّة واستقلاليّة مستويات التحليل اللساني»، الصادر بالفرنسيّة «La compositionalité et l'autonomie des niveaux d'analyse linguistique»، **بمجلّة المعجميّة العربية** بتونس، عدد 11، سنة 1995، ص ص 11-47. لم نعثر عند ‹فريغة› على ما يثبت أنّه طرح هذا المبدأ كما يطرحه الفلاسفة واللسانيون، وكلّ ما يمكن أن نجده عنده هو: «بالإمكان أن نبحث عن دلالة عبارة مّا إذا تمكنّا من تخصيص دلالة أجزاء تلك العبارة» (*Écrits logiques et philosophiques*. Seuil. 1971, p.121.) و«نستدلّ على حقيقة الكلّ بحقيقة الأجزاء» (نفسه)

القراءة المتسامحة فتتمثل في أنّ كل جزء من أجزاء الجملة ينبغي أن يساهم بطريقة مّا في الكلّ، ولكن ليس بالضرورة باعتباره قطعة منفصلة؛ ويمكن تمازج مساهمات المكونات المختلفة بطريقة حرّة.» ثمّ يحاول ‹جاكندوف› التوفيق بين الصيغتين فيجعل كلّ مكوِّن من المكوِّنات التركيبيّة يناسب في الجملة مكونا تصوّريا في البنية الدّلالية للجملة.[15]

2.1.5. وتجدر الملاحظة كذلك أن التوليديين والعرفانيين يلتقون في نطاق تيار جديد يجمعهم ضمن نظريّة الدّلالة المستبطنة (internalist semantic theory) ليفصلهم عن علم الدّلالة المحيطية (externalist semantic theory) -الذي يتزعمه ‹پوتنام›، كما أسلفنا- وريثة علم الدّلالة الصوري الماصدقي.

5. 2. ثمّ إنّ ‹جاكندوف› لم يلجأ لوضع نحو جديد منافس للنحو التوليدي كما فعل غيره ممن تتلمذوا على ‹تشومسكي› أو تكوّنوا في الجوّ التوليدي-الذهنوي الذي خلقه هذا التيّار، بل بقي وفيّا، على الأقل في مستوى التسمية وجزء من المبادئ العامّة، للتيار الفكري التشومسكي.

6. لكنّي لا أوافق بعضهم في تصنيفه ضمن التأويليين الجدد (أو إنّه رائد علم الدّلالة التأويليّة الجديدة، كما أراد أن يعرّف نفسه في كتابه «*Simpler Syntax*») لهذا السبب: ينفي ‹جاكندوف› تفرّد النّظم بخاصيّة التوليد حيث إنّ الأرثدكسيّة التشومسكيّة تمسكت بوحدانيّة النظم في توليد المستويات اللغويّة الأخرى، وهو يشكّك في هذا المبدإ الأساسي في نظريّة ‹تشومسكي› رغم

15 ويقبل ببعض الاستثناءات، **العبارات المسكوكة، مثلا**. ويعتبرها حالات مقبولة لا تبرر نفي مبدإ التأليفية. ويقبل بوجود مواضع «تكون فيها الملاءمة بين النظم والدّلالة أقل مما هو مرجوّ».

تطوراتها المختلفة منذ صدور الكتاب الأوّل الذي وضع أسس النظريّة النموذجيّة (1957) حتّى آخر محاضرة قام بها[16] ليطرح ‹جاكندوف› «**هندسة التوازي**»[17] الذي نرى فيه المستويات اللغويّة مستقلّة عن بعضها البعض -رغم أنّها متداخلة متفاعلة- وليست مقترنة بالنَّظم الذي ينتجها (في النظريّة النموذجيّة)؛ أو يوجّهها (في النظريّة الموسّعة، (1965) ثمّ المراجَعة (1975))؛ أو أنّها متعلّقة به (نظريّة التحكّم (1981) والبرنامج الأدنى(1993)) وبأنّ التوليد يهمّ كلّ المستويات اللغويّة (وحتّى غير اللغويّة) من دلالة وصوتيات، الخ وهو بالتالي ليس حكرا على النّظم. وتبقى مهمة النّظريّة أن ترسم ترابطيّا العلاقات بين هذه المستويات المتوازية بواسطة **واصلات** (interfaces) أو قواعد تناسب مسؤولة عن جعل اشتغالها متساوقا. وتبقى للدلالة اليد العليا في وضع المبادئ التي تحكم هذا الوَصل interfacing، إذ إنّ النّظم يصبح داعما اختياريا بعد ما كان مقوّما أساسيا له الأولويّة بالنسبة إلى كلّ المستويات الأخرى. وهو يقترب، من هذا المنظور، من الدّلالة العرفانيّة التّي لا ترى للنّظم أي استقلاليّة وتفسّر النحو بالاعتماد على الدّلالة. لذلك أزعم بأن ثمّة مؤشرات على أنّ ‹جاكندوف› قد ابتدأ ينقلب على التأويليّة التي كان يدافع عنها في السبعينات، رغم ما يؤكّده من أنّه «تأويلي جديد»، كما قلنا، في الكتاب الذي نشره بالاشتراك مع ‹كوليكوفر› «**نحوٌ أبسط**»(*Simpler Syntax*)، الذي يحاول فيه أن يربط ماضيه بحاضره في عمليّة تواصليّة يجهد في التوفيق بين أطرافها، كي يزعم بأنّ «قواعد التناسب» (correspondance rules) في

16 ويزعم فيها ‹تشومسكي› أنّ الأبنية الذهنيّة التّي تؤسس للدلالة وغيرها نظميّة بحتة (purely syntactic).

17 انظر بخاصّة كتابه «**اللغة، والوعي، والثقافة،**...» 2007.

«**علم الدّلالة والعرفانية**»(*Semantics and Cognition*) التّي ستصبح «قواعد الوَصل» (interface rules) في ما بعد هي تسمية أخرى لقواعد الإسقاط (projection rules) في نظريّة الدّلالة التأويليّة التي دافعتْ عن أولويّة النّظم بالنسبة إلى الدّلالة، وذلك لمجرّد أنّها تقع في مركز الوسيط بين النَّظم والدّلالة. ونقول للتذكير إنّ التأويليّة في النماذج التشومسكيّة تتمثّل في أنّ الخاصية التوليدية لا تهمّ إلاّ المكوِّن النّظمي للنحو وأن بقيّة المستويات اللغويّة مثل التصريف-الفونولوجيا والدّلالة ليست إلاّ مكوِّنات تأويلية للناتج النظمي. ويبقى النّظم بالتالي **أساس النظام اللغوي** كَكُلٍّ. وهو ما يعتبره ‹جاكندوف› **خطأ علميا.**

6. يسعى ‹جاكندوف› إلى دفع اللسانيات لاستعادة مكانتها الرائدة، بعدما خاب ظنّ الناس بالنظريّة التوليديّة وبوعودها -أي وعود ‹تشومسكي›- في فهم المعنى والإمساك به، هذا المعنى الشّبحي الذي وضعته النّظريّة التوليديّة في النّظم وقرنته بالبنية العميقة، بل جعلت الباحثين يوهمون بأنّ هذا كفيل بالكشف عن كيفيّة اشتغال الذهن البشري والفهمَ فعلّقت عليه آمالا لم ترق إليها إنجازات النحو التوليدي، بالطريقة التّي قاربه بها ‹تشومسكي›. لذلك، رغم اعتراف ‹جاكندوف› لـ‹تشومسكي› بالجميل، كما يعترف التلميذ لأستاذه، فإنّه يجعل أطروحته الأساسيّة والأولويّة المطلقة التّي أولاها وما زال يوليها للنَّظم سببا في تراجع مكانة اللسانيات بين العلوم، وبخاصّة بسبب تخليه عن وعده المتمثّل في التعرف إلى كنه الدّلالة. فيسعى ‹جاكندوف›، من أجل كلّ ذلك، إلى تدارك مواقع خطإ النحو التوليدي وتأكيد مواقع صوابه (فينكر أولويّة النَّظم ومركزيته، دون إقصاء النظم من اهتماماته)، فيدمج النّظريّة التوليديّة في النظريات العرفانيّة حيث تلتقي على أكثر من صعيد. وما

اهتمام ‹جاكندوف› بالدّلالة إلاّ ليقينه بأنَّ الناس تخلوا عن النظريّة التوليديّة بعد أن شعروا بأنّ ‹تشومسكي› قد خذلهم بالتخلّي عن دراسة المعنى. فنراه لهذا السبب يؤكّد منذ الجملة الأولى من الفصل الأوّل في كتابه «**اللغة، والوعي، والثقافة: بحوث في بنية الذهن**» (*Language, Consciousness, Culture: Essays on Mental Structure,* 2007) أنّ هدفه استكشاف طبيعة الأبنية الذهنية التّي تكوّن التجربة البشريّة وسلوك الإنسان (ص4).

1.6. لكن، هل ستعود اللسانيات إلى موقع الريادة وقد أصبحت منضوية تحت راية علم النفس العرفاني، حتّى وإن وفت بوعودها في الإمساك بالمعنى؟ هذا ما يمكن أن نشكّ في تحقيقه يوما.

7. الترجمة العربيّة وتوضيح بعض الاختيارات

اتّبعنا التقاليد التونسيّة في ترجمة «cognition» بـ«المعرفة» و«العرفان» أو «العرفانية» حيث يترجمها سائر العالم العربي تقريبا بـ«الإدراك». ولكن، وقد عرفت عنّا هذه الترجمة وقبلت، فإنّنا لا نرى ما يمنع مواصلة ترجمتها بهذه الطريقة خاصّة إذا لم تكن ثمّة حجّة ترجح كفة إحديهما. ثم إنّ استعمال ‹جاكندوف› بكثرة عبارة «perception» التي تترجم بـ «الإدراك» مرتبطة أو غير مرتبطة بـ«الحسيّ» هو ما جعلنا لا نفكّر في ترجمة «cognition» بـ«الإدراك». لذلك، وكي لا نقع في الخلط بين «perception» و«cognition»، فضّلنا الإبقاء على «العرفانية» لـ«cognition» و«الإدراك» لـ«perception».

7. 2. وترجمنا «mind» و«mental» كلما ظهرتا في النصّ بصفة منتظمة بـ«ذهن» و«ذهنيّ»، و«brain» بـ«دماغ». وقد تخلّى ‹جاكندوف› في كتاباته اللاحقة، كما قلنا آنفا، عن التمييز بينهما كلما أراد اتخاذ موقف محايد باستعماله دماغ\ذهن (/mind

brain). وكان يفترض أن نترجم «syntax» بـ«تركيب»، لكنّ استعمال ‹جاكندوف› لتركيب في معنى «construction» بكثرة في النصّ، في عبارة «syntactic construction» كان يفضي إلى استعمال عبارات ثقيلة مبهمة من قبيل «التركيب التركيبي» (ص54 و226 و232 و233) و«تركيب التركيب» (ص58)، وهو ما جعلنا نميل إلى ترجمة «syntax» بـ«نظم»، وهي ترجمة واردة في المدوّنة العربيّة. وجعلنا «تركيبي» ترجمة لـ«phrasal» أي نسبة للمركّب (phrase) وليس لـ«تركيب». وجب لذلك قراءة «مقولة تركيبيّة» باعتبارها ترجمة لـ«phrasal category» وليس لـ «syntactic category» التي يفترض أن نترجمها بـ«مقولة نظميّة». وقمنا بالشيء نفسه بالنسبة إلى «مكوّن تركيبي» و«بنية تركيبيّة» و«عقدة تركيبيّة» و«قاعدة تركيبيّة». وهو ما سمح لنا كذلك بترجمة «Structure building rules» بـ«قواعد بناء التركيب».

7. 3. ووضعنا بين قوسين اللفظة الأنغليزية المقابلة كلّما رأينا أنّها تفيد في ضبط المصطلح أو كلما اقترحنا مصطلحا غير وارد في المدونة العربية.

و كان يفترض، نظرا إلى أنّ ‹جاكندوف› يعتبر القواعد المقدمة كونيّة وتصلح لكلّ اللغات، أن لا نغيرها بل أن نجد لها مقابلا يفي بالبرهنة على ما يقدمه، لذلك اقترحنا مقابلا عربيّا للجمل المرتبطة بالنحو الكوني إلاّ إذا كان المثال مشهورا ويتعلّق بنقد نظريّة عرفت به أو بالرد على نقد تعرّض له. فنبقي، في تلك الحالة، على المثال، نترجمه كما هو ونورد الأصل الأنغليزي.

7. 4. ولمّا كانت النظريّة العرفانيّة بشكل عام ونظريّة ‹جاكندوف› بشكل خاص قائمتين على فرضيّة أنّ الدّلالة بنية ذهنيّة، يفترض أنّ دلالة الكلم بنية ذهنيّة مستقلّة عن اللغة الخاصّة

التّي يتمّ بها التواصل. ويقوم هذا الطرح، بالنسبة إلى ‹جاكندوف›، على أساسين : يتمثّل الأوّل في ذهنويّة النحو التوليدي الذي تأسس على مبدإ النحو الكوني والثاني في أنّ العرفانيّة تقوم على اعتبار الدّلالة مستقلّة عن اللغة. وجدنا، لكلّ هذه الأسباب، حرجا كبيرا في عدم ترجمة بعض الجمل أو بعض التراكيب ترجمة توفي هذه الفرضيات حقها. فكنّا وكأنّنا طرفا في إبراز قصورها، عوض أن نقف منها موقف المحايد، وهو أضعف الإيمان. فقد تفطن ‹جاكندوف› إلى قضيّة فعل [be]، مثلا، وأشار إلى عدم وجوده في بعض اللغات ومنها الروسيّة والعبريّة.[18] واعتبر ذلك من قبيل الاختيارات المتاحة للغات في التعبير عن الموسوم دون غيره. فإذا اعتبرت لغة من اللغات أنّ الفعل في الزمن الحاضر الذي يفيد حالة ولا يفيد حدثا غير موسوم في مقابل الماضي أو المستقبل الذي يكون موسوما، فذلك من قبيل الإستراتيجيات المتاحة للغات تختار منها كلّ لغة ما يناسبها. لكن، باستطاعة ‹جاكندوف› أن يسوق مثل هذه الحجج لأنّه لم يفكّر في ترجمة نصّه إلى لغات لا تناسب تقاليدها النحويّة بالضرورة التقاليد النحويّة الأمريكيّةَ ولا تتفق اصطلاحاتُها واصطلاحات الأنحاء الأوروبيّة. لكن، والحال أنّ أهمّ براهين ‹جاكندوف› وجزء كبير من هذا الكتاب تقوم على هذا الفعل المساعد (BE)، اعتبرنا أنّ التقصير في ترجمة الجمل التّي تعالج هذا الفعل تخلّ بمصداقيّة الفرضيات التّي يقدمها ‹جاكندوف›. واقترحنا، اعتمادا على ما نعرفه من تصرّف «هو» في

18 ولا ندري لماذا أهمل لغة بحجم العربيّة. وبينما يركّز ‹جاكندوف› على كونيّة الأبنية الذهنيّة متخطيا حواجز اللغات الخاصّة، يؤكّد ‹فيتغنشتاين› مثلا، على خصوصيّة اللغات مستشهدا بغرابة بعض التراكيب في لغات مثل الفرنسيّة أو الروسيّة، مقارنة بالألمانيّة.

العربيّة ولغات سامية أخرى[19] أن نترجم الفعل «be» بـ«هو». ولم نسمّه «فعلا»، نظرا إلى أنّ ذلك قد يصدم التقاليد الاصطلاحيّة العربية، وأشرنا إليه في كلّ مرّة يظهر في النّص مستعملين عبارة « الرابطة ‹هو› ». وإذا كان يطلق على «هو» في المدونة العربيّة، عندما يكون مكافئا لفعل «be»، مصطلح «ضمير الفصل» أو «ضمير العماد»، لاعتبار النحاة القدامى أنّ الفعل يكون حاملا للزمان أو مفيدا لحدث أو لا يكون، فذلك لا يمنع أنّ «هو» يتصرّف باعتباره رابطة. وقد تبيّن في الدراسات المقارنة الهندأوروبيّة، بالإضافة إلى الدراسات المقارنة في اللغات الساميّة، أنّ ضمير الغائب مرتبط جينيّا بالفعل الوجودي.

7. 5. نذكر كذلك، في باب عدم الملاءمة بين مصطلحات النحو العربي والاصطلاحات الغربيّة السائدة في علمي النظم والدّلالة، مشكلة ترجمة بعض المصطلحات التّي لا تلائم ما نعرفه من تقاليدنا. فمثلا، يعتبر ‹جاكندوف› «هناك» و«تلك» و«ذلك» ضمائر إشارية ومركبات إشارية دنيا. وكان يفترض أن نسميها كما هي الحال في النحو العربي «أسماء إشارة». لكن الاستعمال الموجّه لهذه المقولات النحويّة باعتبارها عوائد تداوليّة تمنعنا من ترجمتها كما أسلفنا، فأبقينا على المطلح الغربي «ضمير إشاري».

وتعاملنا بطريقة مختلفة مع مصطلح «المركب الجري». تستعمل الأنحاء الغربيّة مصطلح «مركب جرّي» للإشارة إلى تراكيب من قبيل «فوق الطاولة» و«حول الشجرة» و«نحو العمارة» و«بعض

19 انظر، مثلا، ما يقوله ‹كوهين› في الضمير الذي يقوم بدور الرابطة في العبريّة، ص 41 و ص79 من كتابه «**نظام الفعل في اللغات الساميّة والتعبير عن الزمن**» (Marcel Cohen, *Le système verbal sémitique et l'expression du temps*. Ernest Leroux. Paris. 1924).

الشيء» و«على الطاولة» فأبقينا على «مركب جرّي» كلما كان ذلك مناسبا للاصطلاحات النحوية العربية واستبدلناه بـ«مركب إضافي» -مع ما فيه من تجاوز أحيانا- كلما تضارب معها أو لم نتعوّد على استعماله في ما يعرف باللسانيات الحديثة.

7. 6. ونذكر كذلك في هذا الباب قضيّة أخرى تؤرّق المترجمين ألا وهي اللبس القائم على تلعّب على الكلام أو ازدواج المقولة (اسم وفعل، نعت واسم، حرف واسم، نعت واسم فاعل، الخ.). وقد استعملت هذه الإستراتيجيّة في النصّ باعتبارها حجّة للتدليل على خطيّة الإدراك البصري المرتبط بالقراءة والفهم في سياقات اللبس المتعمّد وباعتبارها كذلك محاولة قراءة جديدة لمبادئ المحادثة التي وضعها ‹غرايس› (1975) في التداولية، باعتبارها قواعد تفضيل. وهي تعرف بـ«مسلك الحديقة» (garden path). وقد تكون سُمّيت كذلك لالتواء مسالك الحدائق، بغرض إجبار القارئ على الارتداد إلى الخلف وإعادة القراءة من الأوّل.

ومسلك الحديقة هذا هو في الأصل لعبة تتمثل في قراءة جمل ملتبسة تربك القارئ (ويندر، أو بالأحرى، يصعب أن نجد منها أمثلة شفويّة، لأنّ مستويات لغوية عديدة تقوم بفك الالتباس). وقد استعملت هذه الجمل الملتبسة في علم النفس اللغوي للتدليل على أنّ القارئ يعالج، عندما يقرأ، الجملَ كلمة بعد أخرى. ويتمثّل الإشكال في أنّ النصف الأول من الجملة يوقعه عادة في تضارب مع نصفها الأخير أو مع عنصر من عناصره، مما يجبره على إعادة القراءة من الأوّل بتصحيح القراءة التي بدت له بديهيّة عند الشروع في القراءة. والجملة التّي يقدمها ‹جاكندوف› في هذا الكتاب هي الجملة الأشهر «The horse raced past the barn fell»، التي لا نعرف أين يقع الفعل الأساسي فيها، هل هو «raced» في صيغة

المبني للمفعول أو «fell» باعتباره ماضي (fall)؟ لكن، ثمّة جمل أخرى كثيرة فيها تلعّب على المقولات. ونستطيع أن نقترح لها هنا مقابلا في العربية، بعضه ترجمة مقبولة لجمل أنغليزيّة وبعضها الآخر من عندنا، جزء منها فقط يناسب تعريف «مسلك الحديقة» ولا نذكر الجزء الآخر إلاّ لكونه يتضمّن لبسا في القراءة ويمكن استعماله لترجمة جمل من قبيل تلك التّي يعالجها ‹جاكندوف› : (1) صُوّت بالأمس على مشاريع الحكومة الفاشلة. (2) رأيت الرجل المتشدد مع أهله. (3) المرأة الطويلة ساقها تصرعها الريح، (4) أعلمت المسرور بنجاح ابنه، (5) خال الولد المسكين رميته بحجر. (6) ساق الرجل في الوادي. (7) قبل الموت بساعة من ذهب. (8) جاء الأسد الزائر. (9) أكل القردة قبيح. (10) ما أعظم حبّ الله!

7. 7. قد يظنّ المرء أنّ النصّ الأدبي وحده يطرح مشاكل عدم قابليّة الترجمة لثخانته، وقد يعتقد أنه على صواب إلى أن يواجه نصوصا من قبيل «**علم الدّلالة والعرفانيّة**» يفترض أنه يتسم بشفافيّة النصوص العلميّة.

بيبليوغرافيا

غاليم (محمد)، 1987، **التوليد الدّلالي في البلاغة والمعجم**. دار طوبقال. المغرب.

غاليم (محمد)، 1999، **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدّلالي العربيّ**، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.

فيتغنشتاين (لودفيك)، 2007، **تحقيقات فلسفيّة**. ترجمة وتقديم وتعليق عبد الرزاق بنور. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

المتوكل (أحمد)، 1995، **قضايا العربية في اللسانيات الوظيفيّة**. (**البنية التحتية أو التمثيل الدّلالي التداولي**). دار الأمان، الرباط. المغرب.

المتوكل (أحمد)، 1996، **قضايا العربية في اللسانيات الوظيفيّة**. (**بنية المكوِّنات أو التمثيل الصرفي التركيبي**). دار الأمان، الرباط. المغرب.

الوعر (مازن)، 1987، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**. دار طلاس. سوريا.

Bannour, (Abderrazak), 1991,"Niveaux de la représentation sémantique", in *Énonciation, Signification-Référence*. Publications de la Faculté des Lettres de la Manouba, pp.9-28.

Bannour, (A.), 1991, *Rhétorique des attitudes propositionnelles*. Publications de l'Université de Tunis. (2 vol.).

Bannour, (A.), 1995, "La compositionalité et l'autonomie des niveaux d'analyse linguistique", in *Revue de la lexicologie*, n°11, pp. 11-47.

Bannour, (A.), 1995, *Dictionnaire de logique pour linguistes*. CILF et PUF, Paris.

Chomsky, (Noam), 1957, *Syntactic Structures*, Mouton, La Haye.

Chomsky, (N.), 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, Mass. MIT Press.

Chomsky, (N.), 1972 *Studies on Semantics in Generative Grammar*, La Haye, Mouton.

Chomsky, (N.), 1981 *Lectures on Government and Binding*, Dordrecht, Foris.

Chomsky, (N.), 1995, *The Minimalist Program*, Cambridge, Mass. MIT Press.

Chomsky, (N.), 2000, *New Horizons in the Study of Language and Mind*, Cambridge University Press.

Chomsky, (N.), 2005, «Three Factors in Language Design», *Linguistic Inquiry*, Vol. 36, n°1. pp.1–22.

Culicover, (Peter W.) & Jackendoff, (Ray), 2005 *Simpler Syntax.* Oxford University Press, Oxford, 2005.

Fodor, (J.A.), [1986] *La modularité de l'esprit*. Minuit. Paris. [*The Modularity of Mind.* 1983]

Fauconnier, (G.), 1984, *Espaces mentaux: Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles.* Paris. Minuit.

Jackendoff, (Ray), 1977, *X-Bar Syntax.* Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 1972, *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 1983, *Semantics and Cognition*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 1987, *Consciousness and the Computational Mind*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, R. 1988. "Conceptual Semantics", in U. Eco, M. Santambrogio & P. Violi (eds), *Meaning and Mental Representations*. Indiana University Press, Bloomington. pp. 81–97.

Jackendoff, (R.), 1990, *Semantic Structures*. Cambridge, Mass.

MIT Press.

Jackendoff, (R.), 1992, *Languages of the Mind*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 1994, *Patterns in the Mind: Language and Human Nature*, Basic Books, USA.

Jackendoff, (R.), 1997, *The Architecture of the Language Faculty*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 2002, *Foundations of Language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution*. Oxford University Press.

Jackendoff, (R.), 2007.أ, *Language, Consciousness, Culture: Essays on Mental Structure* (Jean Nicod Lectures, Paris), Cambridge, Mass. MIT Press.

Jackendoff, (R.), 2007.ب. "The role of Linguistics in cognitive science: The state of the art", *The Linguistic Review*. Vol. 24, n°4, pp. 347—401.

Jackendoff, (R.), 2009. *Meaning and the lexicon: the parallel architecture 1975-2010*. Lavoisier. Paris.

Katz, (J.) & Fodor, (J. A.), 1963, "The Structure of a Semantic Theory", *Language* vol. 39, n°2, pp.170–210.

Katz, (J.) & Postal, (P.), 1964, *An integrated theory of linguistic description*. Englewood Cliffs, N J, Prentice–Hall.

Partee, (B.), (ed.) 1976, *Montague Grammar*, New York: Academic Press.

Pinker, (S.), & Jackendoff, (R.) 2005, "The faculty of language: What's special about it?" *Cognition* 95, pp.201–236.

Pinker, (S.), 1989, *Learnability and Cognition: The Acquisition of Argument Structure*. Cambridge, Mass. MIT Press.

Talmy, (L.) 2000, *Toward a Cognitive Semantics*. Cambridge, Mass. MIT Press.

قائمة الرموز والمواضعات المستعملة في هذا الكتاب

أ ، ج، ش، س، ص، ل، م، ع، غ: تمثّل المتغيّرات *a*، *c*، *x*، *y*، *z*، *w*، *u*، *p*، *q*، تباعا.

ش، س، ص، ك، م، ج: تمثّل المتغيّرات X، Y، Z، D، P، E، تباعا.

∃ : سور وجوديّ.

∀ : سور كلّي.

∋ : ينتمي إلى، أو جزء من...

≥ : أصغر من

≤ : أكبر من

⊇ : مضّمَّن في.

λ : (lambda) علامة تمثّل عامل ربط المتغيّرات.

← : يستلزم

↔ : علامة تكافؤ أو استلزام متبادل.

T : قراءة شفّافة

O : قراءة عاتمة

o : قراءة شفّافة

● : قراءة عاتمة

§ : علامة فقرة

#...# : كيانات العالم المُسْقَط.

[...] : دالّة.

⟨...⟩ : متغيّرة اختياريّة.

‹...› : اسم علم.

«...» : جملة أو استشهاد.

’...‘ استشهاد رتبة ثانية.

أ، ب، خ، ق، ط، ظ... : رموز سفلية تحدّد رتبة المتغيّرات أو هوية العوائد.

خطّ غامق: يعوّض حرف التاج في النّصّ الأنغليزيّ CAPITAL LETTERS، وهو يرمز إلى المعلومة الذهنيّة أو البنية التّصوّريّة في العالم المسقَط وإلى اللغة الواصفة.

(1) : هامش للمؤلّف.

[1] : هامش للمترجم.

& : رابط يعوّض الواو، بخاصّة عندما يتعلّق الأمر بمؤلَّف مشترك.

إذذا : «إذَا وفقط إذَا» أي ما يناسب *iff* (if and only if).

؟؟ : جملةٌ قابليّتها محلّ خلاف.

* : جملة غير مقبولة نظميّا أو دلاليّا.

‹ ... › : وضعنا أسماء الأعلام بين معقّفين، ‹جاكندوف›، مثلا، حتّى يتسنّى تمييزها عن سائر الأسماء.

علم الدلالة
والعرفانيّة

الجزء الأوّل : القضايا الأساسيّة

تصدير

نشأت الحاجة إلى تأليف هذا الكتاب من عمل كنت أنجزه في أواسط السبعينيات في تعميم الشكل النحوي والمعجمي على مختلف الحقول الدّلالية للأفعال وأدوات الإضافة. ولمّا أخذ مجال هذه التعميمات الكبير يتَّضح تدريجيا تبينت أنّه عليّ أن أتساءل عن سبب وجودها. أعتقد، بالطبع، أن لا وجود لسبب جوهري لـ**نحو** من الأنحاء كي يفسّر لماذا يمكن لفعل «أبقى»[to keep] مثلا أن يعبّر عن التمسك بالموقع («أبق الكتاب على الرفّ»)، ومواصلة الحيازة («أبق الكتاب عندك»)، والحفاظ على خاصيّة («أبق ‹بيل› غاضبا») والإكراه («أبق ‹بيل› بالعمل»). وفي غياب تفسير نحوي، يبقى الخيار الوحيد الذي يمكن أن أفكّر فيه هو أنّ مثل هذا التعميم ناتج عن البنية التّصوّريّة التّي تعبّر عنها الأنظمة النحويّة والمعجميّة. وإذا كانت تخميناتنا صائبة، فإنّ هذا الصنف من التحاليل أشهر مقاربة للحلم القديم تسترعي الاهتمام وتتمثل في استعمال البنية اللغويّة في الكشف عن طبيعة التفكير.

لكنّي وجدت نفسي محبَطا في كلّ مرّة حاولت فيها إدراج ما اكتشفته ضمن نظريّة قائمة من النّظريات الدّلالية، لأنّه لا وجود، ببساطة، في المناويل التّي أعرفها لما يمكن أن يضفي دعما يذكر لشكل البرهنة التّي قدمتها. بل إنّ بعض الاستنتاجات التّي خرجت بها بشكل طبيعي من مقاربتي تتضارب رأسا مع الممارسات المألوفة في المنطق الصوري. فبدأت استكشاف الحدْس غير المعلن الكامن وراء براهيني، آملا أن أعثر على نقطة الإشعاب عن المناويل الأخرى.

يمثّل هذا الكتاب ثمرة هذا الاستكشاف، مؤكّدا دور علم الدّلالة باعتباره جسرا واصلا بين نظريّة اللغة ونظريات القدرات العرفانيّة الأخرى، مثل الإدراك البصري والتحكم في حركة أعضاء الجسم. وتخلّف هذه المقاربة الدّلالية عددا من الاستتباعات الهامّة. أوّلها، أنّ مفهوم الفرد الذي غالبا ما يعتبر بدهيّة منطقيّة هو مركّب معقّد عرفانيا. بل إنّ صنف الأفراد الذي ينبغي أن تتضمنه كل من النّظريّة الدّلالية والعرفانيّة، لا يحتوي على أشياء فقط ولكن أيضا على كيانات مثل الأماكن والمسالك والأحداث والأعمال وكذلك الكميّات (الفصل 3). وثانيها، أنّه ينبغي، كي نعبّر بطريقة ملائمة عن العلاقات بين هذه الكيانات، وضع نحو صوريّ للمفهومات يكون من بعض جوانبه أكثر ثراء ومن بعض جوانبه الأخرى أكثر إلزاما من المنطق الكلاسيكي. ويقدّم الفصل (4) النقاط الرئيسيّة في هذا النّظام. أمّا الفصلان (5 و6) وهما لبّ الكتاب فإنّهما يستكشفان العمليّة العرفانيّة الأساسيّة لـــ**لمقْوَلة**. ويثبت هذان الفصلان أنّه إذا كان لنظريّة عرفانيّة مّا القوّة الصوريّة الكافية لتفسير المقولة غير اللغويّة فإنّها تكون قادرة كذلك على تفسير الاستدلال اللغويّ الذي هو المجال التقليدي للنظريّة الدّلالية. وهذا يعني أن ليس من تبرير لقدرة «دلاليّة» مستقلّة عن العرفان، وهو ما يعني أيضا أنّه متى كنّا ندرس علم دلالة اللغة الطبيعية، فإنّنا ندرس بالضرورة بنية التفكير.

وفي غضون الفصول (من 3 إلى 6)، نبسط مجموعة من البراهين تتعلق بطبيعة دلالة الألفاظ. وسنبين على وجه الخصوص أن ليس في البدائل الثلاثة الأكثر شعبيّة في ما كتب في الموضوع –أنظمة الشروط الضروريّة والكافية، والقوالب الطرازيّة وأنظمة المسلمات الدّلالية) (أو بديلتها، شبكات التداعي)– بديل قادر على تفسير

دور الوحدات المعجميّة في المقْولة تمثّلا ملائما. ويوسّع الفصلان (7 و8) هذه البراهين ويبسطان نظريّة تفكيك معجمي أشد إقناعا. وتتضمن هذه النّظريّة حتما مفهوم **نظام قواعد التفضيل**، وهي آليّة حسابيّة ظهرت بطريقة ضمنيّة في الكتابات التّي اهتمت بعلم النفس لأكثر من نصف قرن، لكن لم تتبينها إلاّ نظرية الجشتالط باعتبارها خاصيّة شائعة للحسابات الطبيعيّة.

ومن المحتمل أن يكون من أهم استتباعات المقاربة المعتمدة هنا أن المفاهيم المألوفة كالحقيقة والإحالة لا تقوم بأيّ دور ذي قيمة تذكر في علم دلالة اللغة الطبيعيّة (الفصل 2) ورغم أنّ هذا يمكنه أن يمثّل أكبر نقطة خلافيّة في الكتاب، وربّما بخس الكتاب بأكمله، وأنا أعتقد مع ذلك أنّ المقاربة البديلة لمسألة الإحالة التّي أبسطها هنا تدعمها دعما الكتابات المنشورة في علم النفس، وتسندها الكيفية التي تتغلب بها على بعض أعوص الإشكالات التّي تعترض سبيل النّظريّة الدّلالية المعاصرة.

وسيكون الناتج النّهائيّ لهذه التحقيقات إطارا صوريّا نفسيا مقبولا، تدرَس فيه الدّلالة في اللغة الطبيعية وكذلك بنية المفهومات. والتطبيقات الممكنة لهذا الإطار في الأغراض النفسيّة متعدّدة، منها مثلا أنّه يمكن إثراء دراسة الإدراك الحسّي من خلال فهم أعمق للمعلومات التّصوّريّة التّي يفترض أن تقدمها أنظمة الإدراك الحسّي. وبصورة مماثلة، يمكن لنظريّة صوريّة للمفهومات أن توفر طريقة لبسط بعض إشكالات عرض المفاهيم بطريقة صريحة؛ مثلا، عندما ينجز الطفل «انتظام الأشياء» في وضع تجريبي مّا، ينبغي أن يكون بإمكاننا أن نسأل أيّ خاصيات صوريّة (إن وجدت) قد تغيّرت في نظامه التصوّري.

و تهمّ التطبيقات التّي أنا بصدد مناقشتها هنا مشاكل علم

الدّلالة اللغويّة وهي الحافز الأوّل لهذه الدراسة؛ اثنتان منها –تحليل عبارات المواقف الحيّزية والحركة (الفصل 9) وتعميم هذا التحليل على حقول أخرى (الفصل 10)– لم تلفت الانتباه في الكتابات ذات الصّلة إلاّ بطريقة متقطعة. أمّا المشكل الثالث (الفصل 11) فيشمل شيخ المشاكل، ألا وهو سياقات الاعتقاد التّي قدّمت لها حلاّ جذريّا يختلف تماما عن المقاربات التقليدية وله بعد تعميمي أقوى بكثير منها. ولكلّ واحد من هذه المجالات استتباعات عميقة بالنسبة إلى طبيعة اللغة والعرفان على حدّ السواء؛ ولهذا سعيت إلى تقديمها بطريقة تجعلها في متناول غير المختصين.

وخلال وضعي لهذه المادّة، ارتبطت بديون فكريّة كثيرة، يسرّني الآن أن أعترف بها. فقد غنمت الكثير من نقاشات متعددة مع الطلبة والزملاء ومن أبرز من هم في ذاكرتي الآن ‹ديك كارتر› و‹لين طالمي› و‹جان غريمشو› و‹جانيت فودور› و‹جورج ميلر› و‹جون غولدسميث› و‹أريك فويستشلايغر› و‹سپاركي جاكندوف› وبالأخصّ ‹جون ماك نمارا›. وقد أفادني كلّ من ‹ديك أوهرلي› و‹فريد ليرداهل› و‹جورج راي› و‹ناحوم تشومسكي› بكثير من الملاحظات المفصّلة عن نسخة مبكّرة من هذا المخطوط، أعانتني على تذليل عدد كبير من العقبات.

وقد قدمت كثيرا من الصور المعدّلة لهذا العمل في ندوات ومحاضرات، واستفدت من ملاحظات كلّ المتدخلين وأسئلتهم. ومن أهمّ الفرص التي أتيحت لي، لبسط المادّة بالتفصيل، الدروس التّي قدمتها بجامعة ‹براندايس› من ربيع سنة 1980 إلى نهاية 1981؛ وسلسلة المحاضرات بجامعة ‹ماك جيل› في صائفة 1977، وقد نظمها ‹غرلاند بيلس›؛ وسلسلة المحاضرات بجامعة ‹صوفيا› بـ‹طوكيو› نهاية 1980، بدعوة لطيفة جدّا من ‹فليكس لوبو›

و‹أكيرا أوتا›؛ ودُرِّس بجامعة ‹أوتاوا› في شتاء سنة 1982، وقد نظمه ‹شالوم لبّان›.

ومنذ عدّة سنوات، قدمت بمشاركة ‹جيم لاكنر› درسا موضوعه «اللغة والعقل». ومن خلال الجزء الذي اضطلع به ‹جيم› من الدرس تمكنت من تقدير أهميّة التجريد والإبداع والفطريّة في القدرات العرفانيّة غير اللغويّة وبخاصّة في المجال الذي وقع إهماله مع أنّه أساسي ألا وهو مجال التحكم في الحركة.

وكنت، أنا و‹فريد ليرداهل› بالتزامن مع تأليف هذا الكتاب، نعدّ كتابنا في **النّظريّة التوليديّة للموسيقى النبريّة** (*Generative Theory of Tonal Music*). ورغم أنّي لا أنصح أحدا بمثل هذه التجربة المتمثّلة في تأليف كتابين أساسيين في الوقت نفسه إلاّ أنّ هذين المؤلَّفين قد أفادا من بعضهما البعض أيّما إفادة. وهذا ما يمكن ملاحظته في إحالاتي العرضيّة على مسائل العرفان الموسيقي والإنجاز الموسيقي؛ وبخاصّة في تبرير أنظمة قواعد التفضيل بالفصل (8). ولكن، للنظريّة الموسيقية أثر آخر وهوأنّها أجبرتني على التفكير في النّظريات التوليديّة غير اللغويّة، وحثتني على تعلم المزيد عن الإبصار. لهذا السبب فإنّي مدين بمظاهر عديدة من هذا الكتاب لـ‹فريد› الذي بدونه لم تكن النّظريّة الموسيقية لتشقّ طريقها.

وإذا كان ثمّة شخص مسؤول عن الجو الفكري الذي ألّف فيه الكتاب فهو بالطبع ‹ناحوم تشومسكي›. فإليه تعود وجهة النظر الذهنويّة في هذا العمل، وإليه أيضا هو مدين بحجّتين أساسيّتين: من الإبداع إلى الحاجة لأنظمة القواعد، ومن ضعف التحفيزات إلى الفطريّة. (قيل لي مرّة إنّ وجهة نظري في الإفادة والإحالة قد دفعت مقاربة ‹تشومسكي› إلى حدودها المنطقيّة القصوى. فقد اعتبرت هذا عظيم ثناء، حتّى وإن كان يراد به العكس.) وبالإضافة إلى كلّ هذا، فإنّ مفهوم نحو (الشرطات) متعدّد المقولات الذي

قدّمه ‹تشومسكي› أوّل مرّة في مقاله «ملاحظات في التمحيض الاسمي» («Remarks on Nominalization») يخلق الإلهام والحوافز لعلم الدّلالة متعدّد المقولات الذي نبسطه في الفصل (4) من هذا الكتاب.

وقد شحذ كتاب ‹فودور› «**لغة الفكر**» (*The Language of Thought*) أفكاري في البنية التّصوّريّة وكذلك كتاب ‹جورج ميلر› & ‹فيليب جونسون-لايرد› «**اللغة والإدراك الحسي**» (*Language and Perception*) بالإضافة إلى مقال ‹جون ماك نمارا› غير المنشور الموسوم بـ«كيف نستطيع أن نتحدّث عمّا نراه؟» («How can we talk about what we see?») وكان كتاب ‹جيفري غروبر› «**دراسات في العلاقات المعجميّة**» (*Studies in Lexical Relations*) مَعينا نهلت منه أغلب نظريتي في العلاقات الإسناديّة التي قدمتها في الفصلين (9 و10). وقد نشّط آرائي في العرفان غير الكلامي وعلاقته بعلم الدّلالة كتاب ‹ماك نمارا› «**الأسماء والأشياء**» (*Names for Things*) وكتاب ‹فولفغانغ كوهلر› «**عقليّة القردة**» (*The Mentality of Apes*) وكتاب ‹مايكل پولانيي› «المعرفة الذاتيّة» (*Personal Knwoledge*) وكتاب ‹فريدريك پيرلس› «**الأنا والجوع والعدوان**» (*Ego, Hunger and Aggression*). وأخيرا كتاب ‹روبارت پيرسيغ› «**زان وفنّ صيانة الدراجات البخاريّة**» (*Zen and Motorcycle Maintenance*) الذي كان له كذلك صلة بما نحن بصدده.

وكان لا بدّ لإنجاز عمل كهذا، وقع في تقاطع اللّسانيات وعلم النفس والفلسفة وعلم الحواسيب، من تملك زمام التآليف ذات الصلة، وهو أمر يتجاوز حدود من له أسلوبي في الحياة. فلو حاولت قراءة كلّ ما كان عليّ أن أطلع عليه لما تمكنت أبدا من إنجاز هذا الكتاب.

ومع هذا، أعتقد أنّني -وإن أظهرت انحرافاتي باعتباري لسانيا في كامل الكتاب- تجنبت التعصّب الفكري أكثر من سابقيّ. وإلى أولئك الذين أخفقت في شتمتهم كما كان يفترض بسبب من العجلة أو التهاون أو الجهل- أقدّم كل اعتذاراتي.

لقد مُنحت امتيازا غير مألوف يتمثّل في ثلاث سداسيات انقطعت خلالها عن جامعة ‹براندايس›، منحني إيّاها ‹جاك غولدشتاين› الذي كان آنذاك عميد الكليّة، فسمح لي بترف تكوين نفسي في علم النفس، بينما كنت بصدد إعداد مسوَّدتيْ هذا الكتاب وكتاب الموسيقى. وقد جعل ‹الوقف القوميّ للإنسانيات› (The National Endowment for the Humanities) هذا الانقطاع ممكنا ماليّا بفضل منحة جامعيّة للبحث والدراسة المستقلّة. وقد دعم إتمام الكتاب جزئيّا بواسطة منحة ‹IST-8120403› من ‹المؤسسة القوميّة للعلوم›.

وكانت ‹إليز› و‹أيمي› و‹باث› من أعطى الحياة معنى يتجاوز قراءة كتاب آخر وإلقاء حديث آخر وكتابة مقال آخر. ولم ترني ‹إليز› أبدا إلاّ وأنا منغمس في هذا الكتاب، أرجو أن أستطيع الآن تمكينها من عطلة حقيقيّة.

وكان ‹مورس هال› -طوال الثماني عشرة سنة الماضية- منبع إلهام بالنسبة إليّ، كما كان أستاذا متفانيا، رائقا في صنعته. وأنا فخور بنفسي حين أفكّر أنّ بعضا من طريقته في مقاربة اللسانيات قد انتقلت إليَّ. فقد شجعني ‹مورس› أكثر من أيّ شخص آخر على طرح الأسئلة الملائمة وملاحقتها بصرف النّظر عن النّمط الفكري السائد. ولكذلك فأنا أودّ أن أهدي له هذا الكتاب اعترافا له بالجميل.

الفصل الأوّل

البنية الدّلالية والبنية التّصوّريّة

1.1. النظام المفاهيميّ

يستحسن أن يقرأ هذا الكتاب من منظورين متكاملين. من وجهة نظر اللسانيات ومن وجهة نظر فلسفة اللغة. ويكون السؤال كالتالي: ما هي طبيعة المعنى في لغة البشر بحيث نستطيع أن نتحدّث عمّا ندركه بحواسّنا وعمّا نفعله؟ ومن وجهة نظر علم النفس، يكون السؤال: ماذا تكشف بنية اللغة الطبيعيّة النحويّة من طبيعة الإدراك الحسّي والعرفان؟

وأطروحتي أنّ هذين السؤالين مرتبطان متلازمان ولا يمكن فصلهما. فأن ندرس دلالة اللغة الطبيعيّة يعني أن ندرس علم النفس العرفاني. وسأحاول أن أبيّن كيف إنّ البنية النحويّة للغة الطبيعيّة، إذا أحسنّا مقاربتها، توفر مَعينا جديدا مهمّا يشهد لصالح النظريّة العرفانيّة.

ورغم أنّ الفكرة القائلة بأنّ اللغة مرآة العقل ضاربة في القدم، إلاّ أنّ الممارسة الفلسفيّة الحاليّة في مجملها لا تشجعنا على استكشافها. فتقاليد العلوم الدّلالية التّي ترعرع أغلبنا في كنفها تضرب جذورها في المنطق الرّياضي –كان كلّ من ‹فريغة› و‹راسّل› و‹طارسكي› مهتمّين قبل كلّ شيء بالرياضيّات، وقد نتج عن ذلك أنّ هذه التقاليد تظهر قلّة اعتناء بالأسس النفسيّة للغة ولا تبدي اهتماما كافيا بالكشف عن العلاقات القائمة بين علم الدّلالة والبنية النحويّة. والعبء الذي يجب أن ينهض به هذا الكتاب هو أن يلزم البرهان النفسي والنحوي بالاشتغال على قضايا الدّلالة التّي طرحتها فلسفة اللغة التقليديّة وأن يجعل

هذا البرهان يفضي إلى نظريّة دلاليّة أثرى ثراء في وجهيها الشكلي والمضموني من المقاربات المنطقية المعتادة.

يضع هذا الفصل مبحثنا في سياق النظريّة النفسانيّة واللغويّة، وهو يسعى لتشكيل هدف تحقيقاتنا بطريقة توصلنا بأيسر السبل إلى مقاربة صوريّة.

2.1. طرق الوصف في علم النفس

وإنّي -لكي أوضّح المعنى الذي أفهم فيه هذه الدراسة باعتبارها مساهمة في علم النفس العرفاني- يلزمني أن أميّز بين الخمس صيغ العامّة للوصف المتوفّرة للنظريّة النفسانيّة: الظواهريّة والفيزيولوجيّة والهيكلة الوظيفيّة والإجراء والبنية.

تتناول **الظواهريّة** طبيعة التجربة، وقد تحفزت أغلب النّظريات المعاصرة لمحاولة تجاوز هذه الطريقة في الوصف. فباستثناء الحلقات السلوكيّة المتشدّدة، لم يبق ضمن الأهداف المهمة بالنسبة إلى النظريّة النفسانيّة أن تفسّر على وجه حاسم لماذا تبدو لنا الأشياء كما تبدو. و تهتمّ هذه الصيغة الوصفيّة في الوقت ذاته بإنتاج المعطيات: أين سنكون دون قائل يقول شيئا من قبيل : «أنا أراه الآن»، و«إنّها تشبه بعضها البعض»، و«ليس نحويا» وما شابه ذلك، أو أن يجيب عن مثل هذه القضايا بالضغط على زر من الأزرار؟ ومن ناحية أخرى، لا يمكننا الوصف الظواهري من نظريّة تشرح كيف يمكننا أن نتحدث عمّا نراه، مثلا. فنحن، من وجهة النظر الاستبطانيّة، **نفعل** ذلك وكفى، وعمليّا دون مجهود.

وفي الطرف المقابل للطيف **الوصفُ الفيزيولوجيُّ** الذي يتناول بنية الدماغ ووظيفته في حدّ ذاته. ونحن نعرف الكثير عن التوطين الوظيفي في العقل عموما وعن تفاصيل مجالات صغيرة مختلفة، ولكنّ صيغة الوصف هذه غير قادرة في الوقت الراهن على

مساعدتنا في الجواب عن السؤال : كيف نتحدّث عمّا نراه؟ فليس لدينا، مثلا، أدنى فكرة عن كيفيّة تشفير أصوات الكلام عصبيا، ما عدا أنّ لها علاقة مّا بمنطقة ‹بروكا› (Broca’s area) (ومن هذا المنطلق، نرى أنّ النظريّة اللغويّة في حال أسوإ من نظريّة الإبصار، إذ أنّ بعض وجوهها الأولى قد حظيت بوصف نفساني مفصّل تفصيلا تامّا).

تعزل أغلب نظريّات علم النفس العرفاني التقليديّة، في سعيها لتفسير العلاقة بين حالات الدماغ والتجربة، (على سبيل المثال، ‹نايسّر› (1967)) العقلَ باعتباره بنية فيزيائيّة وتصوغ وصفه من منطلق ما يمكن أن نسمّيه **الهيكل الوظيفي**: ضروب من المرافق المختصّة بمعالجة المعلومات التّي ينبغي أن تتوفّر لتعليل كيفيّة اشتغال الجسم على النحو الذي يشتغل به. وعلى صيغة الوصف هذه أن تتحدث في إجابتها عن السؤال: «كيف نتكلم عمّا نراه؟» يجب على هذه الصيغة الوصفيّة أن تخبرنا عن سيل المعلومات من الإيقونة إلى ذاكرة الرؤية القصيرة ومنها إلى ذاكرة القضايا وهكذا. وقد أنجزت أعمال هامّة من منطلق هذه المقاربة في قدرات الذاكرة وتوقيت العمليات، وتأثيرات التداخل، ونسب التعلّم، وهلمّ جرّا. ولكنّ هذه النتائج لا تفيدنا كثيرا حيال أسئلة محدّدة من قبيل: كيف يمكن للمرء أن يقرر إن كان هذا الشيء كلبا وهذا الآخر هو العمّ ‹هارّي› أي إنّ تحديد بعض القدرات لمعالجة المعلومات لا يعني تحديد ما هي المعلومة.

وصيغ الوصف بـ**الإجراء والبنية** أكثر صراحة في التعامل مع الدماغ باعتباره معالج معلومات. ولا تسعى هذه الصيغ لتحديد

قنوات تشفير المعلومات وإيصالها فقط بل كذلك لتحديد خاصيات المعلومات الذهنيّة الشكليّة إضافة إلى الإجراءات التّي تخضع لها. وتقدم صيغة الوصف بالبنية إجابة عن السؤال: «كيف نتحدّث عمّا نرى؟» خصائص شكليّة للمعلومات المرئيّة والمعلومات اللغويّة والعلاقة بينهما. ويضيف الوصف بالإجراء إلى كلّ ذلك وصفا لخصائص اللّوغريتمات المستخدمة في المعالجة الحسابيّة لتلك المعلومات في مدّتها الزمنيّة الحقيقيّة.[1]

لا تنفي هذه الصيغ الوصفيّة الخمس بعضها البعض وليس التّمييز بينها صارما ثابتا. وبعبارة أوضح، تتطلب نظريّة شاملة للقدرات الذهنيّة وصفا حسب الصيغ الخمس، يربط البنية المعلوماتيّة واللوغريتمات وقدرات المعالجة بعضها ببعض وبخاصّة بحالات الدماغ والتجربة. ومن ناحية أخرى، بيّنت التطبيقات الحاليّة أنّ المرء يستطيع أن يتصرّف بنجاعة بأيّ من الصيغ وبطريقة مستقلّة نسبيّا عن الصيغ الأخرى. بل قد ينتج عن مطلب التوحيد السابق لأوانه (بحيث تسعى نظريّة الجشتالط إلى جعل مبادئ تنظيم الإدراك الحسي وظواهر الحقول الكهربائيّة في الدماغ ظواهر متماهية) إحباط الأبحاث.

فلْنركِّز إذن على التّمييز بين صيغتي البنية والإجراء، لأنّه هنا بالذات تكمن قضيّة مفاهيميّة على قدر كبير من الأهميّة بالنسبة إلى عملي الراهن. فقد ظهر هذا التمييز بوضوح أشد في النظريّة اللغويّة. فاللسانيات هي دراسة البنية النحويّة –ما يسمّيه ‹تشومسكي› (1965) **المقدرة اللغويّة**. أمّا علم النفس اللغوي فهو الإستراتيجيات الموظفة في معالجة البنية النحويّة في مدّتها الزمنيّة

1 هذان هما مستويا الحساب واللّوغريتم عند ‹مارّ› (1982). إذ يؤكّد ‹مارّ› هو أيضا عدم جدوى اعتماد المنوالين الفيزيولوجي والإجرائي دون نظريّة دقيقة للبنية.

الحقيقيّة –**الإنجاز اللغوي**. ومن البدهي أنّ لهذين البحثين تأثيرات متبادلة. فمن ناحية، تفترض نظريّةُ معالجة اللغة نظريّةَ البنية اللغويّة، ومن ناحية أخرى يتمثّل أحد الرّوائز الحاسمة لنظريّة البنية اللغويّة في إمكانيّة إدماجها ضمن نظريّة المعالجة. وعلاوة على ذلك، فإنّ كثيرا من الظواهر يمكن إرجاعها إمّا إلى وصف البنية وإمّا إلى وصف الإجراء، وكثيرا ما طرح هذا السؤال المهمّ: كيف توزّع طاقة النّظريّة بين المجالين؟[2]

لكن، يُظهر عمليا اتجاه التأثير في نظريّة اللغة دائما هيمنة اللسانيات على علم النفس اللغوي. وظلّ أهمّ عمل في علم النّفس اللغوي هو ذاك الذي حفزته نظريات البنية اللغويّة وخضع لها، في حين أنّ كثيرا من الأعمال الهامّة في النّظريّة النحويّة لا تستعمل عمليّا براهين علم النفس اللغوي. يمكن أن يكون هذا تابعا ببساطة لمدى فهمنا الحالي لصيغتي الوصف إذ تبحث نظريّتا علم النظم والفونولوجيا في الراهن بشكل نموذجي في ظواهر أشد تعقيدا ودقّة من تلك التّي نعرف كيف ندرسها تجريبيّا. ومن ناحية أخرى، فإنّ هذا الاتجاه في التأثير متأصّل إلى حدّ مّا في طبيعة الإشكال: فنحن لا نستطيع دون نظريّة للبنية أن نعرف ماذا يتوجّب على النّظريّة الإجرائيّة أن تفسّره.

وبالإمكان أن نجعل هذه المسألة أوضح باستعمال مثال توضيحي من النّظريّة الفونولوجيّة الحديثة. طرح ‹ليبرمان› و‹پرانس› –وقد حصل هذا الطرح على إجماع عام– أنّ التمثيل الفونولوجي ليس مجرّد سلسلة من الأصوات الكلاميّة محللة إلى

2 يوجد مثال قديم في هذا الإشكال طرح في تناول ‹تشومسكي› و‹هال› لقضيّة الجمل الاعتراضيّة المدمجَة (Center-embedded-sentences)، منذ سنة (1963). وللاطلاع على أمثلة أحدث وأشدّ تعقيدا، انظر ‹جانيت دين فودور› (1978) والمراجع المذكورة في عملها.

سمات مميزة، بل هي بنية عروضيّة (metrical structure) هرميّة تختلف تمام الاختلاف عن الشجرة النظمّة المعهودة. فإذا كان ذلك كذلك، كان لهذا الطرح استتباعات قاسية على نظرية الإدراك الحسّي للأصوات إذ أنّ على الناتج النّهائي للإجراء أن يكون شجرة وليس سلسلة. فنظريّة ‹ليبرمان› و‹برانس› مبررة من منطلق أسسها البنيويّة فقط مثل موقع النّبر في الأنغليزيّة؛ ومن الصعب في واقع الأمر أن نتخيّل كيف يمكن أن نجرّ فهمنا المعالجة الفونولوجيّة إلى تصوّر أي تفصيل عن صحّة الطرح.

لم ينتشر هذا المثال لدى العموم بعد وليس له التأثير الذي يفترض أن يكون له على النّظريّة الإجرائيّة. ولكن، أستطيع كذلك أن أذكر الأثر الذي أحدثته نظريّة النحو التوليدي في علم النفس اللغوي في الستينات: تغيير جذري في طبيعة النّظريات الإجرائيّة قائم على أساس نظريّة جديدة للبنية اللغويّة (انظر ‹فودور› و‹بيفر› و‹غاريت› ((1974)، وبخاصّة ص 221 وما بعدها).

وسببُ كلّ هذا النّقاش تبريرُ قراري المنهجي أن أقتفي، بدءا، نظريّة عرفانيّة في صيغتها البنيوية، وذلك خلافا لأغلب الممارسات الحاليّة في علم النفس والعلوم الحاسوبيّة. وسأبسط في محاولتي البحث في الطريقة التّي بها نتكلم عماّ نراه، نظريّة **البنية التّصوّريّة** – المعلومة التّي تتقاسمها الصيغ اللغويّة والبصريّة– دون شديد اهتمام بكيفيّة المعالجة الحسابيّة، أو أيّ الموارد المتوفّرة لحسابها وتخزينها أو كيفيّة تصرّف الخلايا العصبيّة في تشفيرها. فأنا أعتقد أنّ نظريّة قويّة لبنية المعلومات حيويّةٌ ولا محيد عنها لبناء نظريات تعتمد صيغ الوصف الأخرى.

صدع ‹كينتش› (1974) بمجادلة جدوى مثل هذه النّظريّات حيث استهزأ من مفهوم القدرة اللغويّة وأعلن عن نيّته وضع نظريّة

لغويّة تدمج البنية والإجراء. ومع ذلك، فقد خصّص ‹كينتش›، قبل أن يلتفت إلى المعالجة الإجرائيّة، فصلا لتقديم نظريّة في البنية اللغويّة مؤسَّسة على نظريّة النحو الإعرابي لـ‹فيلمور› (1968) دون نقدها. ونجد فصولا مماثلة عند ‹أندرسون› و‹بوار› (1973) وكذلك ‹أندرسون› (1976) وأغلب الأعمال التّي تناولت المعالجة الإجرائيّة في الذاكرة الدّلالية بإقامة نظريّة في البنية الدّلالية (انظر ‹سميث› (1978)). وبعبارة أخرى، الوصف في صيغة البنية ضروريّ بالنسبة إلى النّظريّة النفسانيّة، ولكنّ الاهتمام بالاعتبارات الإجرائيّة حجب أهميّتها. وبالتالي لم يحاول إلاّ نزر قليل من الأعمال تبرير هذه الصيغة في الوصف على أسس اللغة الباطنيّة. ويمكن حينئذ، من وجهة نظر العالم النفساني، أن ننظر إلى هذا العمل باعتباره محاولة لضبط الإكراهات البنيويّة الصرف على النّظريّة العرفانيّة فلنترك للآخرين إبراز استتباعات المعالجة!

أن نقيم النّظريّة على أرضيّة الاعتبارات الإجرائيّة والفيزيولوجيّة لا يعني بالطبع أن نتجاهلها تماما. ويجب على المرء أن يتذكر بالخصوص أنه من الضروري أن يكون لنظريّة بنية المعلومة الذهنيّة فعليّا شاهد في ذهن مّا. وهذا يفرض علينا شرطين محدَّدين هامين: (1) أن تكون موارد تخزين المعلومات متناهية؛ (2) أن تصل المعلومة بطريقة من الطرق إلى الدماغ سواء عن طريق الإدراك الحسّي أو التعلّم أو البنية الجينيّة. وسنستعمل بكثرة هذه الإكراهات؛ وسنرى كيف إنّه بالإمكان أن تكون لها استتباعات مهمة إلى حدّ غير متوقع.

3.1. علم الدّلالة في النّظريّات اللّسانيّة التّوليديّة

أريد، وقد ناقشتُ بإيجاز كيف ترتبط أهداف هذا العمل بالاهتمامات التقليديّة في الفلسفة وعلم النفس، أن أصل نقطة

الانطلاق بالعلم الذي نشأ منه هذا العمل مباشرة –اللسانياتِ التوليديّةِ.

هدف اللسانيات التوليديّة هو أن يصف –في صيغة البنية– ما يعرفه الكائن البشري (دون وعي منه في الغالب) معرفة تجعله قادرا على تكلم لغة طبيعيّة. وتوصف هذه المعرفة بواسطة **نحو**، وهو عبارة عن مجموعة متناهية من المبادئ الصوريّة التّي تصف إجمالا المجموعة اللامتناهية من الأبنية التّي يحكم المتكلّم بكونها تكوّن جملا ممكنة في اللغة. ومن المهمّ جدّا أن نفسّر كيف يتصرّف الطفل ليتعلم لغة خاصّة بسرعة نسبيّة انطلاقا من قرائن جزئيّة نسبيّا، أن نستخلص من أنحاء اللغات الخاصّة **نحوا كونيّا**، ذاك المظهر من القدرة اللغويّة التّي تعود إلى ملكة جينيّة في الإنسان فلا يحتاج حينئذ لتعلّمها. ومن المحبّذ مبدئيّا أن ندفع مساهمة النحو الكوني إلى حدودها القصوى، إذ يمكن للمرء آنذاك أن يزعم أن الاختيارات التّي يتوجب على متعلم لغة من اللغات أن يقوم بها محدودة نسبيّا. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون الاختيارات المتبقية لمتعلم لغة من اللغات كافية، بالطبع، لتمييز كل اللغات المعروفة بعضها من بعض.[3]

وسيكون من الخوارق إن نحن تمكّنا من المضيّ قدما في تقسيم النحو الكوني إلى مظاهر مختصّة بلغة مّا ومظاهر تشترك في استعمالها مع قدرات عرفانيّة أخرى.[4] غير أننا في الوقت الراهن لا

3 يمكن التعرّف إلى هذه الفقرة باعتبارها تركيزا لنقاشات متعددّة كانت لي مع ‹تشومسكي› في هذا الموضوع . انظر بخاصّة ‹تشومسكي› (1965).

4 كثيرون هم الذين أخفقوا في الوعي بأهمّيّة النحو الكوني باعتباره متميّزا عن القدرة العرفانيّة العامّة، معتقدين أنّ الأطفال يستطيعون تعلّم اللغة على أساس إستراتيجيات تعلّم الهدف العام وحدها (general-purpose). وأنا أعتقد أنّهم قد تبنّوا هذا الموقف لأنّهم بخسوا قدر البنية اللغويّة بتعقيداتها وتجرّدها. وإنّ نظرة

نعرف إلاّ القليل عن القدرات الأخرى (دون ذكر النحو الكوني) لدرجة أنّ مثل هذا التقسيم يبدو سابقا لأوانه. وعلى نحو ما صاغه ‹تشومسكي› (1975) ستكون محاولة اختزال الوظائف الذهنيّة في مبادئ عامّة، دون فهمها واحدة واحدة إلى حدّ مّا، كمحاولة اختزال كلّ الوظائف الفيزيولوجيّة في مبادئ عامّة دون معرفة مسبقة بما يقوم به القلب وما تفعله الكبد وما تنجزه العينان، الخ.[5]

ومنذ نشر ‹كاتز› & ‹فودور› بحثهما «بنية النّظريّة الدّلالية» (1963)، أصبح من المقبول جدّا أنّ يتمثّل جزء من الهدف المرجوّ من وراء وصف المعرفة اللغويّة في وصف روابط التناسب (mapping) بين الشكل السطحي والمعنى. ويمكن أن نقسّم مشكل تفسير المعنى في النّظريّة اللسانيّة إلى قضيتين كبيرتين (1) أي صنف من أصناف الكائنات الصّوريّة هو المعنى؟ و(2) كيف ترتبط المعاني بالشكل النظمي؟

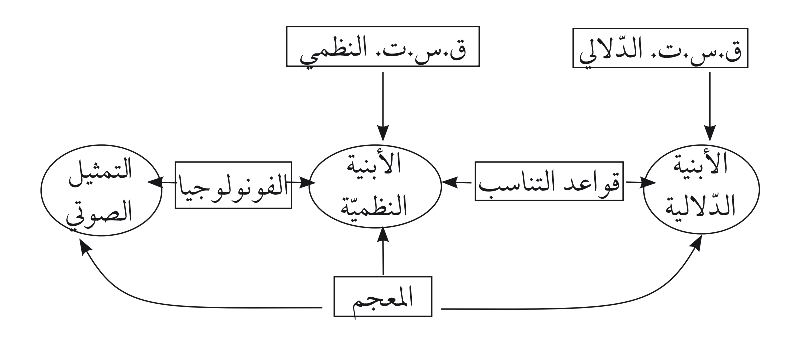
ذهب ‹كاتز› و‹فودور› إلى أن ثمّة معاني يعبَّر عنها بمستوى صوري من الوصف اللساني، مختلف عن البنية النظميّة، يسمّى **التمثيل الدّلالي**، وهو ما سنسمّيه هنا **البنية الدّلالية**. وهذا المستوى من البنية اللغويّة مقترن بالبنية النظميّة بواسطة مجموعة من القواعد سمّاها ‹كاتز› و‹فودور› **قواعد الإسقاط** وهي ما سَنُسمِّيها هنا بـ**قواعد التوافق**. ورغم ما يزعم غالبا من أنّ قواعد التناسب هي

جديّة في أي عدد من أعداد الدوريّات الكبرى التّي تهتم بالنظريّة اللسانيّة، تركز على البراهين التجريبيّة التّي بُحث لها عن تفسيرات، يفترض أن تبدّد هذا الخطأ في التقدير.

5 يقدّم ‹ليرداهل› و‹جاكندوف› (1982. القسم 3.12) مثالا ممكنا عن بنية مجرّدة للهدف العام (general-purpose) مشتركة بين اللغة والموسيقى. إلاّ أنّه لم ينطلق من محاولة البحث عن إستراتيجيات الهدف العام، بل من مقارنة نظريّات مفصّلة عن قدرات بعينها. وهي على ما يبدو مقاربة منتجة أكثر، من وجهة النّظر المنهجيّة.

المحدد الوحيد للشكل الدّلالي، يمكن أن يكون من المعقول أن نضع مكوِّنا لقاعدة إضافيّة يميّز تلك المظاهر من البنية الدّلالية التّي تكون مستقلّة عن البنية النظميّة: ونجد جرد الأوّليات الدّلالية (semantic primitives) والمبادئ اللازمة لتأليفها في الحدّ الأدنى. وسنسم هذا المكوّن القاعدي بـ**قواعد سلامة التكوين الدّلالي** (ق.س.ت.د.).

ومع تصور للنظريّة الدّلالية، يمكن أن تمثّل البنية العامّة لنحو مّا تمثيلا تقريبيّا كما يظهر ذلك في (1.1) (تمثّل المستطيلات المكوّنات القاعديّة والمعلومات المعجميّة المخزّنة؛ وتكون البيضويات أصناف الأبنية المبدعة التّي ولّدتها أنظمة القواعد أو أثّرت فيها).[6]



6 تحتوي هذه النّظريّة المعروفة بعلم الدّلالة التأويلية على مكوّن نظمي مستقل. ولها بديل رائج في السنوات السبعين ألا وهو علم الدّلالة التوليدي تتمازج فيه الأبنية النظميّة والدّلالية بحريّة في توليد النّظم (‹لايكوف› (1971)). لكن هذا البديل قد أخفق لسببين. أحد الإشكالين كان تقنيّا: إذ تَبيَّن أنّ التحليلات النّظريّة المقترحة كانت خاطئة نظميّا و(أو) دلاليّا بصفة عامّة. وتوجد قضيّة أهمّ، تتمثّل في أنّ النّظريّة تفضي بطريقة مغالية في التسيّب إلى نظريّة النحو الكوني؛ فاختيارات متعلّم اللغة فيها شاسعة بحيث تجعل تعلّم لغة من اللغات مستحيلا. (انظر ‹تشومسكي› 1972).

تتضمّن قواعدُ سلامة التكوين النظمي (ق.س.ت.ن) قواعدَ بنية المركّبات (phrase structure rules)، والتحويلات، وأيّا من القواعد النظمّية الأخرى باعتبارها إكراهات للمُخرِج. ويتضمّن المعجم قائمة ألفاظ من اللغة مع خاصيّاتها النظميّة والدّلالية والفونولوجيّة، بالإضافة إلى قواعد تكوين الكلم وكلاهما يفسّر العلاقات الصرفيّة الدّلالية في الوحدات المعجميّة (lexical items)، ويسمحان أيضا بإنشاء وحدات معجميّة جديدة. (انظر ‹هالّ› (1973)، ‹أورونوف› (1975)، و‹جاكندوف› (1975.أ)). وتشترك قواعد سلامة التكوين والمعجم في تحديد مجموعة من الأبنية النظميّة، حيث يعتبر كلّ عنصر من هذه المجموعة مشتقّا تامّا انطلاقا من البنية التحتيّة (العميقة) إلى البنية السطحيّة. ولا يستوجب المكوّن الفونولوجي الذي يناظر (maps) بين البنية النظميّة وتمثيلاتها الصوتيّة أي تعليق هنا، في حين تكون قواعد سلامة البنية الدّلالية وقواعد التناسب كما ذكرناه في ما سبق من القول.

ويمكن، حسب هذه النّظريّة، أن نعيد صياغة السؤال عن ماهيّة المعنى، كما يلي: ما هو شكل قواعد سلامة التكوين الدّلالي؟ ويمكن إعادة صياغة السؤال عن كيفيّة ترابط المعنى بالنّظم، بهذه الطريقة: ما هو شكل قواعد التناسب؟ ويبحث في مشاغل السؤال الأوّل عن البنية الدّلالية للكلمة ودلالاتها، وعن صنف التسوير الضروري للتلفظ بجمل من اللغة الأنغليزيّة، وعن طبيعة الافتراض المسبق، الخ. وفي مشاغل السؤال الثاني، تقع مسائل من قبيل: أيّ مستوى من مستويات التوليد النّظمي مرتبط بصورة أكثر مباشرة بالبنية الدّلالية، وهل توجد مستويات تمثيل وسيطة بين البنية النظميّة والبنية الدّلالية، والأهم من كلّ ذلك، كيف تجعل البنية النظميّة من الممكن أن نبني معنى جملة من الجمل انطلاقا من معاني ألفاظها.

كان تطبيق قواعد التناسب على التوليد النّظمي من أشد ما اعترض عليه اللسانيون التوليديّون. وفي أحد التيارات الفكريّة، ومن ضمنها نظريّة ‹كاتز› و‹فودور› الطريفة، وفي الوقت الراهن نحو ‹مونتاغيو› (*Montague grammar*) (‹پارتي›، 1975)، تكوّن قواعد التناسب البنيةَ الدّلالية على أساس تطبيق القواعد في عمليّة توليد نظميّ: لكلّ تطبيق قاعدة نظميّة تطبيق قاعدة دلاليّة. فتقع قواعد التكوين النظمي والدّلالي إذن في علاقة واحد بواحد.

غير أنّ وجهة النّظر السائدة ظلّت لحدّ الآن ترى أنّ قواعد التناسب تطبّق على مستويات خاصّة من التوليد النظمي. ففي «النّظريّة النّموذجيّة» لـ‹كاتز› & ‹پوستال› (1964)، و‹تشومسكي› (1965)، تكوّن قواعد التناسب البنية الدّلالية انطلاقا من المعلومات المتوفرة في البنية (التحتيّة) العميقة.[7] وقد دفعت حالات عدم الملاءمة المختلفة في النّظريّة النموذجيّة إلى بعث مدرستي فكر متضاربتين : علم الدّلالة التوليديّ (انظر الهامش 6) من جهة و«النّظريّة النموذجيّة الموسعة» التّي طورها ‹تشومسكي› (1972)، و‹جاكندوف›، وآخرون. وتثبت النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة أنّ قواعد التناسب يمكنها أن تقسّم إلى أصناف متمايزة

7 ساد هذا الموقف في اللسانيات في الوقت نفسه الذي وقع فيه اعتراف واسع باللسانيات التوليديّة في أوساط الفلاسفة وعلماء النفس، بالضبط، فكانت وجهة النّظر التّي ظهرت في الكتابات هي التّي جعلت نتائج النّظريّة التوليديّة في متناول الجمهور العريض. وقد اتخذت غالبا شكل: «البنية العميقة تحدد المعنى» وبطريقة غير دقيقة أحيانا : «البنية العميقة هي المعنى». وعلاوة على ذلك، كانت ثمّة نزعة للخلط بين البنية النحويّة العميقة –وهو مستوى في التوليد– والنحو الكوني الفطري –الذي يساعد على تحديد طبيعة القواعد المطبّقة على كلّ مستويات التوليد. فتعترضنا أحيانا بيانات من قبيل: «أثبت ‹تشومسكي› في اللغة "بنية عميقة" مجرّدة، كونيّة وفطريّة». وقد دفعت مثل هذه البيانات إلى أفكار خاطئة عن النّظريّة اللسانيّة بخاصّة بين جمهور غير المختصّين.

تهمّ كل واحدة منها مظهرا خاصّا من البنية الدّلالية. وتستجلب بعض أصناف هذه القواعد معلوماتها من البنية العميقة، وبعضها الآخر من البنية السطحيّة. ونجد في بعض الأعمال الحديثة –مثل أعمال ‹تشومسكي› (1975، 1980، 1981) «النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة المعدّلة»؛ و‹بريسنان› (1978، 1982) «النظريّة المعجميّة الوظيفيّة»–، بقايا تقسيم قواعد التناسب إلى أصناف، لكنّ كلّ الأصناف تطبّق على البنية السطحيّة. وفي كلّ حالة من الحالات، وقع تبرير مراجعة النّظريّة بالرغبة في ضبط التغييرات الممكنة ضمن الأنحاء الخاصّة، على نحو يقلّص الاختيارات التّي يجب أن يقوم بها المتعلّم.

ولن أهتمّ في هذا العمل بهذه القضيّة الخاصّة، إذ أنّه بالنسبة إلى أغلب الظواهر النظميّة التّي ينبغي دراستها، يبقى المُدخَل النّظميّ لقواعد التوافق بالأساس نفسه على جميع مستويات التوليد النظمي. وسأتبنّى على سبيل الملاءمة، بعض أشكال النّظريّة النموذجيّة الموسّعة ومشتقّاتها.

4.1. إكراهات على النّظريّة الدّلالية

أُقِرَّ عدد من الشروط الأساسيّة الموضوعة على النّظريّة الدّلالية على نحو واسع في المنشورات ذات الصلة. وسنذكر في هذا القسم أربعة منها؛ وسنضيف، في القسمين المواليين، إكراهين لم يوليا نفس الاهتمام ، لكنّي أعتبرهما على أكبر قدر من الأهميّة.

التعبيريّة: على نظريّة تهتمّ بالبنية الدّلالية أن تفي بشرط الملاحظة؛ بل يجب عليها أن تكون قادرة على التعبير عن جميع وجوه التمييز الدّلالي الذي تضطلع به اللغة الطبيعية. إلاّ أنّه لا يمكن عمليّا لأيّ نظريّة، بطبيعة الحال، أن تختَبر على جميع الجمل الممكنة، ولكنّ كلّ الناس يفترضون أن ثمّة في اللغة بعض الأجزاء المهمّة التّي ينبغي تفسيرها.

الكونيّة: كي نبيّن كيف إنّ اللغات قابلة بشكل كبير للترجمة في ما بينها، ينبغي أن يكون مخزون الأبنية الدّلالية، القابل للاستعمال من طرف اللغات الخاصّة كونيّا. فحيثما تَكنْ الترجمة الحرفيّة لجملة من الجمل ممكنة من لغة إلى لغة أخرى تَكنْ الجملتان متشاركتين في المعنى. ولكنّ هذا لا يعني، من ناحية أخرى، أنّ كلّ لغة تستطيع بالضرورة أن تعبّر عن أيّ معنى كان، لأنّه يمكن للغة من اللغات أن تكون محدودة في معجمها أو في أبنيتها النظميّة أو في قواعد التناسب.

التأليفيّة: ينبغي أن توفّر النّظريّة الدّلالية سبيلا مقعّدا بالمبادئ لمعاني أجزاء الجملة، لتؤلف في معنى الجملة العامّ. ويمكن تبنّي هذا الإكراه تبنّيا قويّا أو ضعيفا حسب ما إذا كان المرء يرغب في أن يكون لكلّ مكوّن (وكذلك لكلّ لفظة) في الجملة معنى مستقلاّ أم لا. فقد تبنّى ‹راسّل› (1905) مثلا شكلا ضعيفا جدّا للتأليفيّة لا يتلقّى المركب الاسمي فيه تأويلا موحّدا: «فليس للمركّب الإحالي [’مؤلف كتاب ‹وافرلي›‘] معنى في ذاته، لأنّ هذه العبارة ستفقد حتما من كلّ قضيّة تستعمل فيها هذه العبارة بطريقة صريحة، إذ أنّها تكون قد قوّضت بعد.» في المقابل، يقضي نحو ‹مونتاغيو› بأنّ كلّ مكوّن يتلقّى تأويلا سليما. وسنقدّم في الفصل (4) موقفا وسطا بين هذين التوجّهين، رغم أنّه سيكون أقرب بكثير إلى الشكل القوي.

الخصائص الدّلالية: ينبغي أن تكون النّظريّة الدّلالية قادرة على تفسير ما يعرف بـ«الخصائص الدّلالية» للملفوظات، مثل الترادف والشذوذ والتحليليّة والافتراض المسبق. ويجب بالخصوص أن تفسّر مفهوم «الاستدلال السليم».

وعليّ أن أذكر كذلك إكراها آخر أود ألاّ أتبنّاه. ففي حلقات المختصين في الذكاء الاصطناعي، يجمعون على أنّ من

شروط النّظرية أن تكون قابلة لأن يعبّر عنها ببرنامج حاسوبي من الأفضل أن يكون منجزا. ويقدَّم عادة نوعان من المبررات، الأوّل منهجي : فالحاجة إلى وضع برنامج مخصوص تام ينظر إليها باعتبارها طريقة لإبقاء المنظر صادقا. ولكن، من منطلق تجريبي، ثمّة دائما مظاهر في نظريّة البعض ليس للمرء أي فكرة عن كيفيّة صياغتها صوريّا، ولا تكون صياغتها الصوريّة قادحا لفهم المسائل التّي يباشرها، وتلغى تأثيراتها من التحليل على حساب صاحبها (يناقش القسم (3.8) حالة مماثلة). وأعتقد أنّه من المشروع جدّا في مثل هذه الحالة أن نسند وعدا بالإنجاز؛ ولكنّ الحاسوب يتطلب عوضا عن ذلك حيلة تميّع القضيّة. ولا أرغب في إضاعة وقتي مع الحيل، وأنا واثق من أنّ زملائي يعتبرونني نزيها.

التبرير الآخر للمنولة الحاسوبيّة هو صوري: فغالبا ما يزعم أنّ كلّ ما يمكن وصفه يمكن برمجته على آلة ‹تورينغ› الحاسوبيّة وبالتالي يمكن محاكاته في الحاسوب افتراضيّا. وغالبا ما تُدعم هذه الحجّة بالاستشهاد بتجربة ‹ماك-كيلوك› & ‹پيتس› (1943) المتمثلة في شبكة عصبيّة اصطناعيّة، وهي عبارة عن أعصاب «الكل-أو-لا شيء» لها إمكانات حسابيّة داخل آلة ‹تورينغ›. فبمثل هذا رسخ الاعتقاد بأنّ الدماغ هو نوع من الحواسيب.

والمزعج في هذا النوع من الحجج المقدمة لتبرير نمْذجة الحاسوب هو أنّ طبيعة الحساب العقلي ليست قضيّة طاقة حسابيّة فقط، بل هي تابعة تبعيّة شديدة للأبنية المتخصّصة التّي تطورت لتنجز أصنافا مختلفة من الحسابات –وهذه قد لا تكون بوجه خاصّ من طبيعة المتوفّر الآن من تقنية الحواسيب. بالأحرى ثمّة مثال صارخ إذ يبدو أنّ الدماغ غالبا ما يصل إلى السرعة التّي هو عليها بواسطة مقادير ضخمة من الإجراءات المتوازية المتفاعلة، وهو صنف من الحسابات التّي يعسر (إن لم نقل يستحيل) محاكاتها

افتراضيّا في زمنها الحقيقي بواسطة الآلات-الحاسبة الحاليّة.[8] بل إنّ نتيجة تجربة ‹ماك-كيلوك› & ‹پيتس› تابعة لأمثلة العصبونات مع أوضاع متمايزة (أي رقميّة). فإذا كانت للمعلومات التّي تنقلها العصبونات أيّ خاصيّات غير متمايزة -إن كان مثلا معدل القدحات أو أنموذجها دالاّ، كما أميل إلى اعتقاده- تفقد الحجّة بعض وزنها. وستعترضنا، في أماكن مختلفة من هذا الكتاب، نماذج إجابة ذات طبيعة مسترسلة التدرّج يمكن حوْسبتها افتراضيا، لكن قد يجدر بنا أن نتساءل ما إذا كنّا بفعلنا هذا لا نخطئ المرمى. فلأسباب مثل هذه، أي إقامة إمكانيّة البرمجة معيارًا لتقويم النّظريّات، يمكن أن ننحرف بالأبحاث العلميّة إلى وجهات خاطئة، عن غير قصد.

ولا أقصد من هذه الملاحظات أن ألفظ النَّمْذجة الحاسوبيّة بأكملها. فمن المؤكّد أنّها تقوم بدور هامّ في البحث. وأنا أقبل مع ذلك أنّ ذاك الذي يزعم أنّه شرط ضروري لازم للنظريّة العرفانيّة لا يكون كذلك إلاّ بعسر شديد.

5.1. الإكراه النحويّ

مهما كانت أهمّية المعايير التعبيريّة والكونيّة والتأليفيّة والسمات الدّلالية فإنّها لا تفضي مباشرة إلى الكيفيّة التّي يعكس

8 قدم ‹جون ليزمان› (في محادثة خاصّة) صورة لافتة عن هذا الإشكال في المهمّة التّي تعترض لاعب كرة البايسبول، وهو يحاول أن يضرب الكرة المقذوفة، إذ تدوم العمليّة، بين زمن مغادرة الكرة يد القاذف والزمن الذي يجب على صاحب المضرب أن يقرر فيه ما إذا كان الضارب سيهزّ عصاه، أقل من بضع عشرين قدحة عصبيّة متتابعة. ويبدو من الصعب، حتّى إن أقررنا بعامل التمرّس وبالمعلومات التّي تستنتج من النّظر إلى الحركة النهائية للرامي، أن نتصوّر معالجة المعلومات الضروريّة وهي تأخذ مكانها في سلسلة بطول عشرين عصبونا، فما بالك بسلسلة بطول المئات، بل الآلاف من العصبونات.

بها الشكل النظمي طبيعة التفكير. وثمّة لمعالجة هذه المسألة معياران إضافيّان ضروريّان بالنسبة إلى النظريّة الدّلالية سأسمّيهما تباعا **الإكراه النحوي** (*Grammamtical Constraint*) **والإكراه العرفاني** (*Cognitive Constraint*).

يقول **الإكراه النحوي** إنّه على المرء أن يختار النّظريّة الدّلالية ليفسّر بطريقة مختلفة التعميمات الاعتباطيّة في المعجم والنحو. فكّر، تبريرا لهذا الإكراه، في مهمّة متعلّم اللغة الذي يتوجب عليه أن يرسم روابط التوافق (mapping) بين الشكل النظمي والمعنى! إذ يبدو أنّ متعلّم اللغة غير قادر على اكتساب نحو لغة مّا دون استعمال قواعد التناسب. ويجب عليه أن يتكهّن بطريقة مستقلّة بمعاني الأقوال انطلاقا من السياق وأن يستخدمها في نظم يجدد شكلها. وفي الحقيقة، أثبت كلّ من ‹فاكسلار› و‹هامبورغر› و‹كوليكوفر› في إطار بعض الفرضيات المتعلقة بطبيعة النّظم، أنّه يستحيل تعلّم النَّظم دون أن يوظّف المتعلم المعلومات التّي توفرها الأبنية التحتيّة للجمل، وهم يعتبرونها ممكنة التوليد انطلاقا من المعنى (انظر ‹فاكسلار› & ‹هامبورغر› (1973) و‹فاكسلار› & ‹كوليكوفر› (1980)). وقد بيّنَ تثبيتا لهذه النتيجة كلٌّ من ‹ماك نمارا› (1982) و‹غلايتمان› & ‹فانّر› (1982)، و‹غريمشو› (1981) الأهميّة القصوى التّي لظواهر المعنى الفطريّة في المراحل الأولى من اكتساب اللغة، وكيف تساعد على تشكيل تطوّر النَّظم. وأشار ‹ميلّر› (1978)، على نحو مماثل، إلى جدوى العلاقات الصوريّة في القراءات المتمايزة لكلمة متعددة المعاني إذ أنّ تلك العلاقات تيسّر على القارئ اكتساب قراءة وقد توفرت أخرى. ومن زاوية ثانية، فمن أهمّ ما قدمه ‹جاكندوف› (1972) أنّ كثيرا من الإكراهات النظميّة تنتج في الظاهر عن إكراهات

دلاليّة، تجعل طالب اللغة إذا ما تعلّم معنى التركيب المطروح تعلّم آليّا التوزيع النّظميّ الملحوظ.

وقد عالجت تأمّلات ‹فودور› (1975، 156) معالجة لطيفة قوّة الإكراه النظمي وخلُصت إلى أنّ موارد الشفرة الباطنيّة هي بالأحرى ممثلة مباشرة في موارد الشفرات التّي نستعملها في التواصل. [إذا كان ذلك صحيحا فإنّه] يمضي شوطا في سبيل تفسير سبب سهولة تعلّم اللغة الطبيعيّة وسبب سهولة فهم الجمل: ليست اللغات التّي نستطيع تعلّمها مختلفة كثيرا عن اللغة التّي نعرفها فطريّا، والجمل التّي نستطيع فهمها لا تختلف كثيرا عن الصيغ التّي نمثّلها بها باطنيّا.

لاحظ أنّ طرح ‹فودور› يتعدّى تعلّم اللغة ليتضمن وقائع تهم الكونيات اللغويّة. ومع اعتبار الفرضيّة المقبولة بأنّ اللغة تخدم هدف إبلاغ المعلومة، يبدو من الحمق ألاّ نقرّ بالفرضيّة القائلة إنّ اللغة تشفير ناجح وملائم نسبيا للمعلومات التّي تنقلها. وأنْ ننكر هذه الفرضيّة يعني أن نرفض البحث عن نظاميّة في العلاقة بين النّظم والدّلالة. فانحراف نظريّة مّا عن نجاعة التشفير ينبغي أن يبرّر بكلّ دقّة، لأنّ ما قد يبدو ظاهريا أنهّا علاقة شاذّة بين النظم والدّلالة يمكن أن يثبت في الأخير أنّها ببساطة من وهن النّظريّة في مستوى الأوّل أو في مستوى الثانية.[9]

هذا لا يعني أنّ كلّ مظهر من مظاهر النّظم يجب أن يفسّر دلاليّا. فمن الشائع مثلا أنّ مفهوم الفاعل النحوي (grammatical

9 انظر، لمزيد من البراهين في هذا الاتجاه، ‹فندلار› (1967)، في ما يتعلق بتسوير اللغة الطبيعيّة و‹غولدسميث› & ‹فويستشلايغر› (1982) في ما يتعلق بهيئة التدرّج (progressive aspect)، و‹جاكندوف› (1979) في ما يتعلّق بالجمل التّي تتناول درجات الحرارة.

subject) لا يمكن أن يختصر في عبارات القائم بالفعل (agent) أو محور الحديث (topic)، فإن كان الفاعل يضطلع فعلا في أغلب الأحيان بهذه الأدوار الدّلالية، لا يمكن بصفة مماثلة أن نماهي المقولة النحويّة **للاسم** وأيًّا من المقولات الدّلالية المتساوقة [منطقيّا]. ولا يتمثّل غرض **الإكراه النحوي** إلاّ في السّعي إلى تقليص الاختلاف بين البنية النظميّة والبنية الدّلالية، ولا يُنتظر منه أن يمحوها تماما.

تأمّلْ المنطق التسويري التقليدي تحصلْ على مثال مألوف من نظرية تخرق **الإكراه النحويّ!** فالجملة «كسّر ‹فلويد› الزجاج» تنقل إلى (1.2.أ) أو بشكلنة التسوير المقيّد إلى (1.2.ب).

(1.2). أ. ∃ سَ(**زجاج**(سَ) & **كسّر**(**فلويد**، سَ))

ب. ∃ سَ~زجاج (سَ)~ (**كسّر**(**فلويد**، سَ))

لا يناسب المكِّون النظمي «زجاج»، في أيّ حالة من كلتا الحالتين، أيّ مكوّن دلالي؛ بل إنّ تأويله يكون عدّة أجزاء متقطعة من العبارة المنطقيّة. وإضافة إلى ذلك، تحرّف الكتابة الرمزيّة المنطقية بشدّة علاقة الانضواء التّي تحتوي عليها الجملة، إذ أنّ السّور الكمّي الوجودي، وهو أقصى عامل (operator) في العبارة المنطقيّة، هو مساهمة دلاليّة في أداة التنكير، وهو أعمق عنصر تابع في الجملة (في المقطع المستشهد به في القسم السابق، يشير ‹راسّل› (1905) إلى فقدان التوافق بشيء من المرح؛ وقد قدّسته التقاليد منذ ذلك الوقت.)

توجد، بالطبع، أسباب وجيهة تجعلنا نتبنّى كتابة المنطق الصوري الرمزيّةَ ذات الصلة، إذا تحلّ بعض المظاهر من مشكلة الاستدلال. لكن، لا يستطيع المرء أن يتوقع تعلّم متعلّم اللغة قواعد التناسب المعقّدة الضروريّة لربط الكتابة الرمزية التّسويرية

بالنظم السطحي إلاّ بصعوبة. وقد يجيبنا المناطقة بأن يزعموا أنّ هذا المظهر من قواعد التناسب كونيّ، فلا حاجة إلى أن يُتعلم. ولكن، يمكننا عندها أن نسأل في مستوى أعمق من التساؤل لماذا تكون اللغة على ما هي عليه : لماذا تعرض بنية المكوِّن وعلاقات الانضواء على النحو الذي تفعله، إذا كانت تعبّر عن شيء مختلف تمام الاختلاف صوريّا؟[10] وباختصار، لا يسمح **الإكراه النظمي** أن نعتبر استعمال المنطق التسويري أمرا مسلَّما به في نمذَجة دلالة اللغة الطبيعيّة. ونفضّل عليه أنموذجا حسابيا يفسّر الاستدلالات ذاتها، لكنّه يحتفظ بتوافق أبساط بين البنيتين النظميّة والدّلالية[11] (سنبسط هذه الحجّة في الفصل (4)).

ليس المناطقة هم المذنبون وحدهم! ثمّة شريحة كبيرة من جماعة الذكاء الاصطناعي (مثلا ‹شانك› (1973، 1975) و‹ويلكس› (1973)) تبحث في معالجة اللغة الطبيعيّة –بربط النصوص بالأبنية الدّلالية– دون رجوع مفصّل إلى خاصيات النصوص النظميّة. وأنا وإن كنت أقبل بأنّ البنية النظميّة وحدها غير كافية لتفسير المهارة اللغويّة عند البشر وأنّ معالجة اللغة البشريّة لا تتمّ بإنجاز كامل التحاليل النظميّة أوّلا، فإنّي لا أسلّم بأنّ البنية النظميّة هي

10 نستطيع، بالنسبة إلى القرّاء المطلعين على النّظريّة النظميّة، أن نجعل الحجّة أشدّ حدّة، فثمّة أبنية نظميّة في اللغة الطبيعيّة لها شكل المسورات المقيّدة تقريبا، مثل (2.1.ب). والمثالان المعروفان هما الأسئلة والعبارات الموصولة بحيث يربط المركب الاستفهامي أثرا أو ضميرا استئنافيّا داخل العبارة. ويبدو، من ناحية أخرى، أنّه لا وجود في اللغات الطبيعيّة لأداة تنكير (indefinite article) تنشئ بنية نظميّة من هذا القبيل. ويصبح السؤال الذي يطرح في (2.1.ب) بالتالي : إذا كانت أدوات التنكير والاستفهام متكافئة منطقيا، فلماذا لا يوجد إكراه يفرض عليهما أن يكونا متوازيين نظميّا؟

11 ويمثّل نحو ‹مونتاغيو› الشاذَّ المشهورَ في النظريات الدّلالية القائمة على المنطق، يتبنّى فيه ‹مونتاغيو› شيئا يشبه **الإكراه النحوي**، ويعتبره عقيدة أساسيّة.

حينئذ مظهر مبتذل من قدرة البشر اللغويّة، ومجرّد شيء عرض في معالجة اللغة. وأحد الأسباب التّي تجعل مثل تلك المحاولات تبدو معقولة هو أنّ نظم النّصوص المعتمد أمثلةً هو نظم ثابت الابتذال. ولم يبذل من الجهد إلاّ القليل لاستكشاف خاصيّة التعميم النظمي والمعجمي للمناويل المستعملة في التحليل، وهذا يعنى أنّ هذا العمل ليس معنيّا على العموم إلاّ بأن تكون ملاحظات النّظام ملائمة وأن يناسب الوصف الذي يوفّره النّظام عن طريق الصدفة؛ ولا يتمّ تفسير التعميم اللغوي ذي الشأن إلاّ بجعل النّظام يعمل على الخط (on-line). فلا يعترض **الإكراه النحوي** حينئذ إلاّ صدفة وعرضًا.

وهدفي من هذا الجدل هو أن يُفرض **الإكراه النحوي** على النّظريّة الدّلالية كي تصبح الدّلالة مشروعا تجريبيا مهمّا. فقد بيّن البحث اللساني أنّ النّظم ليس فوضويا وأنّه ليس كتلة من الوقائع لا قوانين لها، كما كان يعتقد في الماضي: هو بالأحرى نظام على قدر كبير من التعقيد واللطافة. ولا يمكن التكهن بتنظيمه بطريقة بسيطة، من المبادئ العامّة العرفانيّة والدّلالية والتداوليّة والوسائل التواصليّة، أو من سهولة المعالجة. ففي دراسة اللغة الطبيعية، يجهل المرء (أو يتجاهل) النظم واضعا نفسه في مخاطرة تضيع بعضا من أشدّ الأدلة المهيكلة التّي لدينا عن أية قدرة عرفانيّة. فـ**الإكراه النظمي** هو الذي يجزي السعي إلى توسيع هذا البرهان ليشمل ميدان الدّلالة. ودونه لن نستطيع حتّى محاولة استكشاف أي شيء مهمّ في العلاقة بين المبنى والمعنى.

6.1. الإكراه العرفانيّ وفرضيّة البنية التّصوّريّة

الإكراه النحوي غير كاف لإقامة الحجّة على طبيعة التفكير من التعميم النحوي، إذ توجد حاجة لإكراه آخر، وهو إكراه اعتنت به أعمال من قبيل ذاك الذي أنجزه «كلارك» &

‹تشايز› (1972)، وعمل ‹فودور› (1975)، و‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976). وقد أقِرّ هذا الإكراه بين الفينة والأخرى في أعمال اللسانيين وفي ضرب خاصّ من أعمال الذكاء الاصطناعي؛ لكنه لم يقم بدور ذي بال في النقاشات الفلسفيّة الحديثة أو في أغلب أعمال الذكاء الاصطناعي في معالجة النّص.

سأسمّي هذا الإكراه **الإكراه العرفاني**: لا بدَّ من مستويات من التمثيل الذهني تكون فيها المعلومة التي تؤدّيها اللغة منسجمة والمعلومة الآتية من الأنظمة المحيطة مثل الرؤية، والسّماع غير اللغوي، والشم والشعور بالحركة، وهكذا. وإذا لم توجد مثل هذه المستويات، يكون من المستحيل استعمال اللغة في الإخبار عن المُدخلات الحسيّة. ولا نستطيع الحديث عمّا نرى ونسمع. وينبغي على نحو مماثل أن يوجد مستوى تكون فيه المعلومات اللسانيّة والمعلومات التّي يحتمل أن ينقلها النّظام الحركي منسجمتين، كي نتمكن من تمثيل قدرتنا على تنفيذ الأوامر والتعليمات.

لاحظْ أنّه من الواضح أنّ نظريّة مقبولة في علم النفس تتطلب واصلا (interface) بالجهات غير اللغويّة. فأن تستعمل النّظر، مثلا، لترشد الجسم إلى أين يذهب يتطلب من الجسم محرّكا بصريا باعتباره واصلا؛ -وأن تعرف أنّ الإحساس بالسمع والإحساس بالبصر متزامنان أو أنّهما متماثلا التّموقع، يستوجب واصلا سمعيا-بصريا؛ وهكذا دواليك.

من المعقول أن نصوغ هذه الفرضيّة المبسّطة التّي، إن صحت، تُخضع نظريّة المعالجة الذهنيّة لإكراهات مهمّة.

فرضيّة البنية التّصوّريّة

يوجد مستوى واحد من التمثيل الذهني، هو **البنية التّصوّريّة**، وفيها تكون المعلومات اللغويّة والحسيّة والحركيّة متساوقة.

وأنا أؤكّد أن ليس ثمّة ضرورة منطقيّة لوجود مستوى موحّد من هذا القبيل –مثلما هي الحال بالنسبة إلى وجود واصل واحد مشترك بين الجهات. ومع ذلك، في أسوإ الأحوال، تكون **فرضيّة البنية التّصوّريّة** (ف.ب.ت.) أَمْثَلَةً (idealization) معقولة؛ وفي أحسن الأحوال، هي فرضيّة قويّة جامعة تهمّ بنية الدماغ.

وينبغي، كما لاحظ ‹فودور› (1975)، أن تكون البنية التّصوّريّة ثريّة ثراء في قدرتها التعبيريّة كي تتناول كلّ الكائنات التّي يمكن أن تعبّر عنها اللغة. وينبغي كذلك أن تكون ثريّة ثراء كافيا في القدرة التعبيريّة كي تتناول كذلك طبيعة كلّ الصيغ التجريبيّة الأخرى –وتلك ليست مسألة بسيطة! سأفترض كي أقدّم صياغة صوريّة للمسألة أنّ الأبنية التّصوّريّة الممكنة التّي يستطيع البشر أن يحرزها تتميز بمجموعة متناهية من قواعد سلامة الأبنية التّصوّريّة. وسأفترض، إضافة إلى ذلك، أنّ هذه القواعد كونيّة وفطريّة –أي إنّ لكلّ شخص جوهريّا الإمكانات نفسها لتطوير المفهومات– ولكن يجب أن تتوقف المفهومات التّي يطوّرها المرء فعليّا على بعض امتدادات التجربة.[12]

ولكنّ الموقفين يتضاربان: القائل بأنّ قواعد سلامة البنية التّصوّريّة فطريّة وما أعتبره أقوى أشكال نظريّة ‹پياجي› التطوريّة والتي يمكن أن تبنى في منوالنا الحالي باعتبارها طرحا يزعم بأنّ بعض قواعد سلامة البنية التّصوّريّة، مثل تلك التّي لها صلة بالمقاييس والمقادير، ينبغي أن تُكتسب. ويحتجّ ‹فودور› (1975) بطريقة مقنعة، من وجهة نظري، بأنّه إذا أردنا صياغة فرضيات

12 قد تساعد اختياراتُ متكلم لغة الأمومة النحويّةَ والمعجميّةَ على تحديد شكل البروز النسبي للمفهومات التّي يطورها الإنسان. فثمّة إذن مكان في النّظريّة لمقدار معيّن من التنوع «الورفيّ» (worfian) في المفهومات مردّه التجربة اللغويّة، إذا ثبتت ضرورة ذلك.

عن الكون، ينبغي أن تكون الأبعاد التّصوّريّة متوفرة بعدُ لدى المتعلّم. ولن يتعلم المرء مثلا التمييز بين الألوان إذا كان ذهنه لا يوفّر بُعدًا مفهوميّا يتمثّل بموجبه ذهنيّا التمييز بين الألوان. فوجود مثل هذه الحقول المفهوميّة، وليست الفروق الدقيقة بينها، هو الذي ينبغي أن يكون محددا فطريّا بواسطة قواعد سلامة البنية التّصوّريّة.

وحيثما وجد تطور في قدرات الطفل التّصوّريّة وجبت نسبته إلى تنامي ثراء المفهومات وترابطها في ما بينها، بل من الأفضل أن ننسبها إمّا إلى تطور قواعد سلامة البنية التّصوّريّة أو إلى القدرات الحسابيّة التّي ليس للطفل ولا للبيئة عليها إلاّ القليل من السيطرة. ونوع التطور الذي أفكّر فيه قريب من تطور العظام والعضلات: ينبغي على المحيط بالطبع أن يوفر الغذاء، ويمكن للمرءِ أن يحفز التطور بالتمارين؛ ولكن لا يمكن أن تقدّم هذه المُدخلات باعتبارها تفسيرا مقبولا للتحكم في المظاهر المهمّة للبنية. ونفس الغذاء، كما أشار إلى ذلك ‹تشومسكي› (1975)، يبني أجنحة الطائر وأصابع الإنسان: بنية الجهاز العضوي الفطريّة هي التّي تحدِّد أيهما يطوَّر فعليّا. ولا سبب يمنعنا من افتراض أنّ الشيء نفسه صحيح بالنسبة إلى الدماغ.

الإكراه العرفاني إذن هو تقرير محدد عن الحقيقة النفسانيّة للمعلومة اللغويّة، وهو يربط كذلك بين النّظريّة اللغويّة والنّظريّة العرفانيّة. وكلا الإكراهين إذن، **الإكراه العرفاني والإكراه النحوي**، يستخدمان في جعل النّظريّة الدّلالية مسؤولة عن وقائع النحو وعن وقائع علم النفس العرفاني، تباعا. وذانك الإكراهان هما بالذّات ما ينقص برنامج بحث الفلسفة التقليديّة في دلالة اللغة الطبيعيّة، وهما كذلك ما يلزم لتقييم نظريّة تسعى لاستعمال القرائن اللغويّة لدراسة طبيعة التفكير.

يمكننا أن نتمثّل سبب قيام **الإكراه النحوي** بدور هامشيّ أو قلْ مُنعدمًا أصلا في الدّلالة أيام ‹فريغة› و‹راسّل›، لمّا لم يكن يُعرف إلاّ القليل عن النحو، مقارنة بما نعرفه اليوم. أمّا الآن، فيبدو من الأصعب أن نتغاضى عن نظريّة دلاليّة لا تهتم بصفة خاصّة بالنَّظم. وبصفة مماثلة، يمكن أن يصبح الذنب مغفورا إذا لم يُعر **الإكراه العرفاني** إلاّ قليلا من الاهتمام، حتّى من أولئك الذين يتبنّون نظريّة لغويّة ذهنويّة، لأنّه من الصعب أن نرى كيف نطبقها بطريقة مفيدة. فمفاهيمنا المتعلقة بالمعلومات المنقولة بواسطة الأنظمة غير اللغويّة المحيطة ليست أقل قوّة البتّة من فهمنا المعلومة اللغويّة. ولكن، وإن غابت نظريّة مفيدة لتمثّل المنتوج النّهائي للإدراك البصري، فإنّه يوجد مقدار كبير من القرائن المحكمة التنظيم متوفرة ويمكن إضفاؤها على نظريّة من هذا القبيل، ويمكن -اعتبارا للإكراه العرفاني- إضفاؤها على النّظريّة الدّلالية.

7.1. الربط بين النّظريّة الدّلالية والبنية التّصوّريّة

لننظر كيف يمكن أن يؤثّر كلّ من **الإكراه العرفاني** وفرضيّة البنية التّصوّريّة في النّظريّة الدّلالية. توجد مبدئيّا طريقتان تمكناننا من ربط البنية التّصوّريّة بالنّظام اللغوي، ضمن التصوّر العام للنحو الذي فصّلناه في القسم (3.1.). أوّلهما، أنّ البنية التّصوّريّة يمكن أن تكون مستوى أعمق من البنية الدّلالية، ترتبط بها بمكوّن قاعدة تسمّى في الغالب **التداوليّة**، وهي تخصص علاقة المعنى اللغوي بالخطاب وبالخلفيّات غير-اللغويّة (extralinguistic). تلك هي وجهة نظر ‹كاتز› & ‹فودور› (1980)، وكانت كذلك من قريب أو من بعيد وجهة النّظر التّي تبنيتُها في ‹جاكندوف› (1972). ويوضح القسم (3.1) هذه

الفرضيّة.[13]

ببساطة، يمكن أن تكون البنية الدّلالية مجموعة فرعيّة من الأبنية التّصوّريّة –وبديلا الأبنية التّصوّريّة التّي يحصل التعبير عنها باللفظ فحسب– وتذهب وجهة النّظر هذه إلى أنّ قواعد التناسب سترسم روابط تَناسب (maps) مباشرة بين البنية النظميّة والبنية التّصوّريّة، وأنّ كلا المجموعتين من القواعد: قاعدة الاستدلال وقواعد التداوليّة تمثّلان أيضا روابط تناسب مرسومة انطلاقا من الأبنية التّصوّريّة وعودة إلى الأبنية التّصوّريّة. تلك هي وجهة النّظر التّي تعتمدها أغلب الأعمال المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، عندما تتناول النظم في ذاته منفصلا عن كلّ شيء آخر؛ وقد دافع عن وجهة النّظر هذه كلّ من ‹فودور› & ‹فودور› & ‹غاريت› (1975) وتبنّاها ‹تشومسكي› (1975، وما بعده). ويمثّل الرسم (4.1) بنية هذه النّظريّة البديل.

13 يمثل كلّ من الرسم البياني (3.1) و(4.1) المكوّن اللغوي لنظريّة مفصَّلة عن العقل. ويتوقع أنّ تحلل كلّ الأنظمة الأخرى إلى مستويات مختلفة من التمثيل بطريقة مماثلة. فنظريّة ‹مارّ› (1982) مثلا في النّظام البصري تثبت على الأقل ثلاث مستويات من تمثيل ما وراء صورة شبكيّة العين: المخطّط الرئيسي، والمخطّط «2 1/2 D» ذو البعدين ونصف البعد، والمنوال «3D» ذو الثلاثة أبعاد. ولا يتفاعل منهم مع البنية التّصوّريّة إلاّ المستوى الأخير.
وثمّة تعقيد إضافي قد أهمل في هذا الرسم هو أنّ التمثيل الصوتي نفسه مجرَّد تماما، فيكون بذلك مرتبطا من جهة ببعض مستويات التمثيل في النّظام السمعي ومن جهة أخرى ببعض مستويات التمثيل بنظام الحركة. وينبغي بالطبع، باعتباره تمثيلا، أن يكون محايدا بين الجهتين الاثنتين، مع أنّه من الشائع أنّه يؤثّر فيهما معا.
تعتبر نظريّة ‹تشومسكي› (1975، 1981) «الشكل المنطقي» مستوى فاصلا بين البنية النظميّة والبنية الدّلالية (أي «معناه»). لكنّ هذا المستوى ليس مسؤولا عن الاستدلال اللغوي؛ وينبغي بالتّالي أن نعتبره بناء داخليّا لمكوّن قاعدة التناسب وليس مستوى للبنية الدّلالية لـ(3.1).
ومهما تكن هذه التعقيدات الزائدة، فإنّها لا تؤثّر في المسألة التّي ندرسها –أي البتّ لصالح استقلاليّة مستوى التمثيل الدّلالي أو ضدّها.

كيف يمكن أن يميّز المرء بين وجهتي النّظر هاتين؟ يمكنه أن يتعلل باستقلال المستوى الدّلالي (3.1) بإثبات وجود أوّليات بدهية و(أو) مبادئ توافقيّة مناسبة لشكلنة الاستدلال اللغوي شكلنة تختلف عن تلك الخاصّة بإيصال المعلومات البصريّة إلى النّظام اللغوي. بالمقابل، إذا تمكن المرء من إثبات أنّ الاستدلال اللغوي هو نوع خاص من المبادئ العامّة غير المقيّد بالصيغة ينبغي أن ينسب حتّى إلى الكائنات غير اللغويّة؛ فهذا يحتج لفائدة وجهة النّظر (4.1) وفيها تقع البنية الدّلالية ضمن البنية التّصوّريّة.

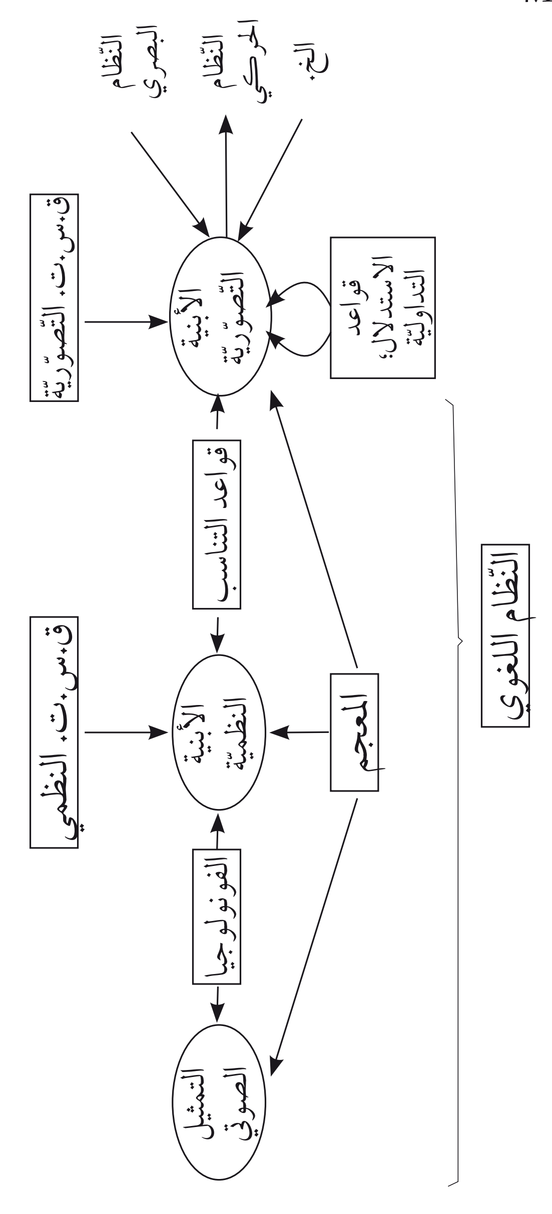
وسنبسط حجّة من هذا النوع الأخير في الفصول (3-6). لكننا سنختصره مسبقا، كي نساعد على إنارة القارئ في الطريق الذي سنسلكه. سنبحث في الخاصيّات المشتركة بين الأحكام التّي تتناول المعلومة البصريّة، والمعلومة اللغويّة وتوافق الاثنين معا. وينبغي أن تفسرّ هذه الخاصيّات من وجهة نظر البنية التّصوّريّة، حيث يكون صنفا المعلومات مُتساوقين. وسنتثبّت عندها من أنّ الخاصيات المشابهة تنشأ في أحكام بعض الخاصيّات الدّلالية الأساسيّة للملفوظات التّي فسرّت بالتعريف، في مستوى البنية الدّلالية. وهذا لا يعني أن تناول كل هذه الظواهر سيفضي إلى إهمال التعميم الحاسم في الحساب الذهني؛ ومنه وجوب تطابق المستويات الدّلالية مع المستويات التّصوّريّة، كما نرى في (4.1).

وسأمضي كي أختزل وجهة النّظر في المحاججة على أنّ **البنية التّصوّريّة** تقترح وجود مستوى واحد للتمثيل الذهني حيث ترسم روابط التوافق من المعلومات المحيطة وإليها. ويتميّز هذا المستوى بنظام فطري لقواعد سلامة البنية التّصوّريّة.



النّظام اللغوي
ق.س.ت. التّصوريّة
ق.س.ت. الدّلالي
ق.س.ت. النظمي
الأبنية التّصوريّة
التداوليّة
الأبنية الدّلاليّة
قواعد التناسب
الأبنية النظميّة
الفونولوجيا
التمثيل الصوتي
النّظام الحركي
النّظام البصري
الخ.
قواعد الاستدلال اللغوي
المعجم

4.1



النّظام البصري
النّظام الحركي
الخ
ق.س.ت. التّصوريّة
الأبنية التّصوريّة
قواعد الاستدلال التداوليّة
قواعد التناسب
ق.س.ت. النظمي
الأبنية النظميّة
المعجم
الفونولوجيا
التمثيل الصوتي
النّظام اللغوي

في التنظيم المرسوم بيانيّا في (4.1) تترجم اهتماماتنا النّظريّة الدّلالية بطبيعة المعنى وبرسم علاقات الترابط بين المعنى والنَّظم، تترجم إلى أهداف وصف قواعد سلامة التكوين التّصوّريّة وقواعد التناسب، تباعا. الأهمّ، هو أنّ الهدف السابق يتقاطع على نحو دالّ وأهداف نظريّة الإبصار التّي تهتم بطبيعة المعلومات البصريّة (بعضها على الأقل ممثل في البنية التّصوّريّة) وكيفيّة توليدها عن طريق تحفيز شبكيّة العين. وتتداخل نظريات الحواس الأخرى وكذلك نظريات العمل مع نظريّة الدّلالة بطريقة مماثلة. وبقدر ما تتقاطع مادّة هذه النّظريات مع البنية التّصوّريّة، يمكن استعمالها لإكراه بعضها البعض وإثرائه. وسننظر في هذه الدراسة بادئ ذي بدء في استعمال البصر لإكراه النظريّة الدّلالية. إلاّ أنّه، كلما تقدَّمنا، زاد انتقالنا في الاتجاه الآخر مستعملين اللغة لإثراء النّظريّة العرفانيّة.

الفصل الثاني

الإفادة والإحالة

يُعنى هذا الفصل ببعض الاستتباعات الأساسيّة للإكراه العرفاني –مكونات النّظريّة الدّلالية الأساسيّة التّي تتناول مسألة: كيف يمكننا أن نتحدّث عمّا نراه. علينا، قصد تأسيس الأرضيّة، أن نطرح سؤالا مقدّما على غيره، وهو: ماذا نرى في الحقيقة؟ وستؤثّر طريقتنا في مقاربة هذا السؤال في كلّ ما يتبعه تأثيرا عميقا.

1.2. العالم الحقيقيّ والعالم المُسقط

نستهلّ بحثنا بشحذ أحد أسئلة الفصل السابق الأساسيّة. وعوض أن نتساءل ببساطة عن ماهيّة المعنى، سنقسّم السؤال إلى جزئين: فيمَ تخبر اللغة؟ **وما** المخبَر عنه؟ وأوّل هذين السؤالين هو السؤال التقليدي في الفلسفة المتعلّق بـ**الإفادة** أو **المفهوم** (*intension*)؛ والثاني في **الإحالة** أو **الماصدق** (*extension*). عندما يتفحّص المرء أفكاره، يثمر الاستبطان الساذج هذه الأجوبة: تتمثّل المعلومات المنقولة في أفكار-كيانات في الذهن؛ والمعلومات تهمّ العالم الواقعي. وقد اهتمّ قسم كبير من الكتابات الفلسفية بفضح زيف هذا الجواب أو ذاك؛ وباقتراح (وفضح زيف) البدائل، وبخاصّة الجواب الأوّل بالذات، فقد كان عرضة لأقسى الهجومات وأوثقها، وحتّى **السؤال** الأوّل فقد حاول البعض أحيانا إثبات عدم شرعيّته وعدم وجاهته أصلا، وقد حصل ذلك في الغالب بالتناغم مع الهجومات الشاملة ضد مفهوم الذهن باعتباره موضوعا مشروعا للبحث التجريبي أو النّظري.

ووجهة النّظر التّي ينبغي أن نتبنّاها هنا بالطبع هي أنّه من حقّنا أن نتساءل عن طبيعة المعلومة المنقولة وأنّ جواب الاستبطان

السّاذج هو في معنى مّا صحيح. بمعنى أننا باعتمادنا البحث الذي أجريناه في الفصل الأوّل سنقرّ بوجود مستوى تنظيميّ عند الإنسان يمكن أن نسمّيه بصفة معقولة ذهنيا، وأنّ هذا المستوى مرتبط سببيّا بحالات الجهاز العصبي، دون أن يكون مماثلا لها، وأنّه من الممكن أن نتناول (على الأقل جزئيّا) وظيفة هذا المستوى باعتباره معالجة للمعلومات. ويثبت الإكراه العرفاني في حالات حقيقيّة أنّ بعض هذه المعلومات الذهنيّة تمثّل المعلومة المشفّرة في اللغة.

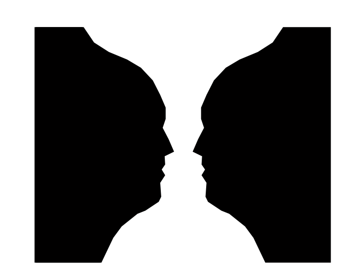
و سأختلف من ناحية أخرى، مع الجواب الساذج (الذي يكاد أن يكون مقبولا كونيّا) بأنّ المعلومة التّي تنقلها اللغة هي عن العالم الحقيقي. ينبغي -كي نرى السبب- أن نتخلَّص من اللغة لحين، وأن نتأمّل في بعض المسائل الأساسيّة التّي يقوم عليها علم النّفس.

لعلّ أهمّ نتيجة عامّة للمدرسة الجشتالطيّة في علم النفس (انظر ‹فارتهايم› (1923)، و‹كوهلر› (1929)، و‹كوفكا› (1935)) كانت إثباتها بالبرهان إلى أيّ مدى ينتج الإدراك الحسّي تفاعلا بين المُدخل البيئي والمبادئ العاملة في الذهن التّي تفرض بنيةً مّا على ذلك المُدخل.[14] ونقدّم هنا في (1.2) و(2.2)، مثالين

14 قد ينزعج بعض القرّاء من لجوئي في أماكن مختلفة من هذا الكتاب إلى نتائج المدرسة الجشتالطيّة في علم النفس التّي يقال إنّها أضاعت كلّ مصداقيّتها. لكن، رغم أنّ محاولات التفسير النفسيّ لعلماء الجشتالطية قد أخفقت في الأخير، فإنّ ملاحظاتهم في سبر طبيعة المسألة التّي يتوجب حلّها كانت دائما دقيقة ووجيهة، بل لاحظ ‹نايسر› (1967: 245-248) أنّ وجهة نظر المدرسة الجشتالطيّة شبيهة جدّا بوجهة نظر النحو التوليدي، وبخاصّة في أسباب رفضه التفسيرات التوارديّة (associationist). ويشير ‹مارّ› (1982: 8) إلى أنّه «مع موت المدرسة، ضاع، للأسف، كثير من الملاحظات الطريفة والثاقبة، بالنسبة إلى التيار الأساسي في علم النّفس التجريبي». انظر، لمزيد من الملاحظات المفصّلة في النظريّة الجشتالطيّة وموروثها،

مبتذلين معروفين جدّا:

(1.2) (2.2)



✦ ✦

✦ ✦

ينظر إلى النقاط الأربع في (1.2) بصفة طبيعيّة جدّا على أنّها مربّع، وإن كان لا وجود في الصفحة لخط يربط بينها. لماذا؟ ولماذا هذا الرابط الخطي بالتحديد وليس، مثلا، صورة X وهو تنظيم ممكن منطقيّا إمكان الأوّل؟ علاوة على ذلك، لماذا تكون النّقاط الأربع في (3.2) أقلّ وضوحا حتّى وإن كانت بينها العلاقات المكانيّة نفسها؟

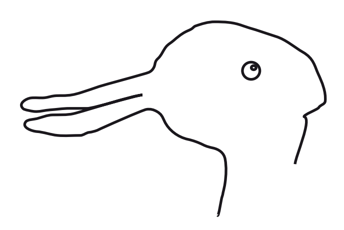
(3.2) 1.05 جون!

لم لا؟ ،،،،،،،

(1.2) هي إحدى أكثر الصور لبسا؛ ومعها صورة البطة-الأرنب (4.2) التّي عرضها فيتغنشتاين (1953) والتّي تصحّ معها أغلب الحجج.

›مارّ‹ (1982: 186–187) و›ليردهال‹ & ›جاكندوف‹ (1982، القسم 1.12).

(4،2)



يمكن أن ننظر إلى (1،2)، كما هو معروف، باعتبارها صورة جانبيّة لزهريّة على خلفيّة سوداء أو باعتبارها صورتين لوجهين على خلفيّة بيضاء. وإذا ركّز النّظر، يتحوّل المثال دوريّا من تأويل إلى آخر، أي إنّ المُدخل البيئي لا يتغيّر البتّة ولكنّ ما يُرى هو الذي يتغيّر. علاوة على ذلك، فإنّه وإن كان المثال تخطيطا على مسطّح، يُنظر في تأويل «الزهريّة» إلى المجالين الأسودين على أنهما يكوّنان خلفيّة متّحدة تمتد وراء المجال الأبيض، بينما في تأويل «الوجهين»، نرى المجال الأبيض وكأنّه يمتد وراء المجالين الأسودين.

هذه الأمثلة التّي يمكن أن تبدو مألوفة لدى أغلب القراء هي عيِّنات أنموذجيّة للجزء الرئيسي من الظواهر التّي بحث فيها منظّرو الجشتالطيّة، وهي تبين أن ما يراه المرء لا يمكن أن يكون سببه البيئة المحيطة فقط، لأنّ الصور مشبعة بتنظيم غير موجود في أيّ حسّ ماديّ، أي إنّه منطقيا ليس ضروريّا بالمرّة، ولأنّه في حالة العمق في المثال (1،2) لا يتفق جوهريّا مع الحقائق الماديّة. فهذا التنظيم الذي يشمل تجزئة المُدخل البيئي وتوحيد الأجزاء المتنافرة في آن، يجب أن يكون جزءا من تشفير دماغنا المدخل البيئي تشفيرا خاصّا به.

والإجراءات الذهنيّة التّي تخلق هذا التنظيم للمُدخل هي آليّة وغير واعية في الآن نفسه. ولا يمكن أن تخضع للرقابة الإراديّة إلاّ

متى أراد المرء مثلا أن يرى «الوجوه» عوض أن يرى «الزهريّة»، في (1.2). لكن اختياره يقع في أحسن الأحوال بين تنظيمات مختلفة وليس بين مُدخلات منظمة ومُدخلات غير منظّمة؛ وتوجد بعض التنظيمات (على سبيل المثال، تباين المسافة في أخدوعة ‹ميلر-لاير› (5.2)) التّي من الصعب، بل من المستحيل التغلب عليها إراديّا.

(5.2)

فالعالم، كما نعيشه متأثّر حينئذ وجوبا بطبيعة العمليّات اللاّواعية في تنظيم المُدخل البيئي. ولا يستطيع المرء أن يدرك حسّيا «العالم الحقيقي كما هو».

وما يجعل هذا الإقرار متضاربا والحسّ المشترك هو أنّ تنظيم المُدخل لا يُجرّب باعتباره جزءا من عمل فكري، بل باعتباره جزءا من البيئة المحيطة. يخبرني إدراكي الحسّي أنّ المربّع في (2.2) ليس في رأسي، بل هو خارجه، هناك، على الصفحة. والزهريّة، والوجهان في (1.2)، هما كذلك، مطروحان هناك على الصفحة، لكنّها ليسا كذلك معا دفعة واحدة؛ المزعج في الأمر هو أنّهما ذاتا خاصيّات متبادلة غير ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، وكما قال ‹فيتغنشتاين› (1953: 195): «أنا أصف التغيير [في طريقتَيْ النّظر إلى الشيء] باعتباره إدراكا، كما لو كان الشيء يتغيّر أمام عينيّ»، أي إنّ تغيير طبيعته هو هناك أيضا، وليس في رأسي بتاتا.

ولا نملك حريّة التخلّص من أمثلة مثل تلك، باعتبارها مجرد خدع علماء النّفس، وأن نزعم أنّ الإدراك الحسّي للعالم **الحقيقي** العادي مختلف تماما. لماذا يتوجب على العمليّة الإدراكيّة أن تميّز اعتباطا بين تلك المُدخلات التّي يحصل أن يستعملها علماء

النفس أمثلةً عن المُدخلات «العاديّة»؟ ثمّة وجهة نظر معقولة أكثر، وهي تتمثّل في القول إنّ كلّ المُدخلات من داخل سياق التجارب النفسانيّة ومن خارجها تنظّمها العمليّات نفسها وإنّ اللبس الإدراكي والخدع ليست هي حالات يكون فيها ما نختبره مختلفا اختلافا عمّا نعتقد، لسبب من الأسباب، أنّه **يتعين** أن نختبره. وتكون الأمثلة الناتجة عن الأحكام الإدراكيّة غير العادية، حسب وجهة النّظر هذه، مصدرا هامّا للبراهين الدَّاعمة بسْط نظريّة الإجراءات الذهنيّة التّي تنظّم المُدخل الإدراكي، ويمكن تشبيهها جميعا باستعمال اللسانيين لتلك الجمل الغريبة في دراستهم للقدرة النحويّة. ونقول باختصار إنّ ضروب الوهم ليست معلومات إضافيّة يمكن إدماجها في النّظريّة بعد أن تكون «التجربة العاديّة» قد فسّرت.

ولكنّ وجهة النّظر هذه تبدو كأنّها ترغمنا على الزعم بأنّ مجال تجربتنا الشاسعة إمكانا يعود إلى مساهمة الذهن، حتّى وإن كانت التجربة تهمّ أشياء «هناك، في العالم الحقيقي». وليس من حل لهذا التضارب الظاهر بين النّظريّة والحس المشترك إلاّ أن تتضمَّن النّظريّة «المحيطية» ([الهناكيّة] out-thereness) باعتبارها جزءا من المعلومات التّي تقدمها للوعي الإجراءات اللاواعية التّي تنظم المُدخل البيئي. أي إن تكون «المحيطية» صفة مزوَّدة ذهنيا تزود «التربيع» (squareness)، مثلا.

كي تتيقّن من أنّ هذا الحلّ لا يعدو أن يكون بابا خلفيّا للتملّص، أي مصادرة على المطلوب تجعلك خارج القضيّة، تأمّل الأحلام والهلوسة التّي تكون فيها «المحيطية» منسوبة (وقتيا) لتجربة مّا لا تتطلب مُدخلا بيئيّا بالضرورة. وينبغي على الذهن، كي تأخذ مثل هذه النسبة مكانها، أن يوفّر سمة «المحيطية»

التّي يوفّرها في حالة الإدراك الحسّي العادي –مع أنّه، خلافا للإدراك الحسّي، يتضارب هذا الانتساب والتجربة اللاحقة أكثر من تأكيدها. ويحدث كذلك شيء هو معكوس للهلوسة، عندما يسمع شخص مّا مثلا صوتا غريبا باهتا في المنجور الداخلي للبيت، وبعد برهة يخمّن أنّه قد توهّم ذلك الصوت (ثمّ يظهر بعد ذلك أنّه، لنَقلْ مثلا، طقطقة عارضة السقف). في هذا المقام، يكون المرء مهيئا لإنكار «المحيطية» عن تجربة حصلت فعلا من المُدخل البيئي. فيمكن حينئذ أن ننشط خاصيّة «المحيطية» المتوفَّرة ذهنيا بمعزل عن العوامل الماديّة الخارجيّة.

وبناء على هذا التفسير، فإنّ السبب الذي تبدو من أجله نسبة الغالب الأعمّ من تنظيم التجربة إلى الدماغ مخالفة للحدس يعود في جزء منه إلى إدراج التنظيم نفسه في العالم. فنحن مهيّأون بطريقة طبيعيّة كي نكون غير واعين بمساهمتنا في تجاربنا الشخصيّة.

وكي تجد قرينة من ضرب آخر، تأمّل الإدراك الحسّي للموسيقى (‹ليردهال› & ‹جاكندوف› (1982)، ‹جاكندوف› & ‹ليردهال› (1981)). وعلى المرء –كي يفسّر نوع الحدْس الذي يكون عند النّاس في الموسيقى من الحدس البدائي في النغمات وفي المقاطع والوزن إلى حدس أدق مثل ذلك الذي يشمل العلاقة بين اللحن وتخريجاته المختلفة– أن ينسب للمقطوعات الموسيقيّة بنية معقّدة وفي غاية التجريد. يخبرنا الحدس وتسلم سنّة التحليل الموسيقي بأنّ البنية موجودة في صلب الموسيقى ذاتها. لكن، إذا شرع المرء في دراسة البنية الموسيقيّة بعيدا عن العالم الحقيقي فإنّها تتلاشى. ما الذي يصل الأذن غير سلسلة متعاقبة من النقرات المتفاوتة الكثافة، وقوالب الاستهلال، والمدّة؟ وبصورة أشدّ حدّة، كيف نُموْقع شيئا مّا مثل السمفونيّة الخامسة لـ‹بيتهوفن›

في العالم الحقيقي؟ يحتمل أن يغرينا ربط مثل هذا الكيان بطريقة مّا بالترقيم المكتوب.[15] لكنّ هذا غير مقنع بالمرّة لوجود تقاليد موسيقيّة غير مكتوبة، ومع ذلك يمكن فيها تسمية المقطوعات والتعرّف إليها. وحتّى في التقاليد المكتوبة، كما يعلم كلّ عازف موسيقى، فإنّ جزءا كبيرا مما ينجز من المقطوعة لا يوجد في الترقيم بقدر ما هو كامن في تمثّل العازف أسلوب المقطوعة تمثّلا غير مكتوب (ولعلّه مستحيل الكتابة) لأسلوب المقطوعة. وهذا الأمر يوحي أنّ مصطلح «السمفونيّة الخامسة لـ‹بيتهوفن›» تحيل إلى بنية مجرّدة يبنيها السامع جوابا عن إنجاز السلسة المتعاقبة من الأحداث التّي يمثلها الترقيم جزئيّا، والتّي ينسبها إلى هذه السلسلة من الأحداث الخارجيّة. في ذهن ‹بيتهوفن›، كان جزء من هذه البنية غير واع، وقد كتبت ما كتبت من النوطات لإثارة هذه البنية في ذهن السامع.[16]

تروي البنية اللغويّة الرواية نفسها، حتّى في المستوى «المنخفض» نسبيّا لإدراك أصوات اللغة. فالإنسان وإن كان يسمع النطق بسلسلة من المقاطع الصوتيّة المنفصلة، وإن كان يسمعه في اللغة التّي يعرفها باعتباره سلسلة متعاقبة من الكلمات، فإنّ البرهنة على التقطيع صعبة في مستوى الإشارة الأكوستيكيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مظاهر الإشارة الأكوستيكيّة التّي تجعلنا قادرين على تمييز صائت من صائت وصامت من صامت تبدو، مثل ضروب

15 يزعم ‹غودمان› (1963)، مثلا، أنّ قطعة موسيقيّة هي صنف من أعمال عزف في انسجام تامّ مع الترقيم. أستطيع، على أساس تجربتي الخاصّة كعازف، أن أشهد بأنّ كثيرا من القطع ستتمثّل، إذا استندنا إلى تعريف ‹غودمان›، في مجموعة فارغة.

16 قد يعتبر المرء مسوَّدات ‹بيتهوفن› الجهد المبذول لجعل النّوطات تناظرُ حدْسيا تمثّله الأساسي غير الواضح تمام الوضوح بالنسبة إليه. انظر كذلك ‹أرنهايم› (1974) الذي يبسط وجهة النّظر هذه بالأساس في علاقتها مع الفنون المرئيّة.

الصرير والتصفير التي لا تعتبر من الكلام عندما نسمعها معزولة. وما زلنا، رغم عقود كثيرة من البحث المكثف (جرده ‹ليبرمان› & ‹ستدّارت-كيندي› (1977))، عاجزين عن صنع آلة تتعرّف إلى الكلام وتتجاوز بضع المواقف الاصطناعيّة المحدودة. ولا يمكننا صنع آلة لتوليف الكلام مقبولة على نحو لائق، إلاّ لأنّ السامع البشري متحمّس لفرض بنية لغويّة على كلّ شيء يشبه ولو من بعيد الكلام حماسا يجعله يغفر بشكل مفرط خطايا الآلة.

ومما يجعل القرائن الموسيقيّة واللغويّة عن طبيعة الإدراك الحسّي أكثر وضوحا من قرينة الإبصار هو أنّه، بالرغم من أننا نستطيع أن نزعم أنّ بنية التجربة البصريّة تُنَمْذِج شيئا موجودا ماقبليّا في العالم الحقيقي، فإنّ الأبنية الموسيقيّة واللغويّة ينبغي أن تعتبر بالأساس ناتجة عن الذهن. فهي غير موجودة في غياب المبدع البشري، ومع ذلك فهي تعاش وتختبر باعتبارها جزءا من العالم «المحيطي»؛ وهنا يبدو بوضوح أكثر من حالة الرؤية أنّنا، ببساطة، غير واعين بمدى مساهمة أذهاننا في ذلك.

وإذا كان العالم كما عِيش واختُبر يدين فعلا بالكثير للعمليّات الذهنيّة التنظيميّة فإنّه من الأساسي بالنسبة إلى النظريّة النفسانيّة أن تميّز بعناية بين مصدر المُدخل البيئي والعالم كما يعاش. وسأسمّي الأوّل تيسيرا للأمر «**العالم الحقيقي**» والثاني «**العالم المُسقَط**» (وقد يناسبها كذلك «**العالم المعيش**» أو «**العالم الظواهراتي**»).[17]

لاحظ جيّدا أنّ العالم المسقط لا يتمثّل في صور ذهنيّة؛ فأنْ تختبر حصانا شيء وأنْ تختبر صورة حصان شيء آخر! فذانك الاختياران

17 هذا لا يعني أنّ المرء لن يميّز بالضرورة الحالات التّي يغوي فيها الإسقاط؛ كما هي الحال في جنون البرانويا والهلوسة، ويمكن أن نتحدّث عن حالات عديدة من «الإسقاطات غير المشروعة».

يناسبان إسقاطين مختلفين لأبنيتين ذهنيّتين، وإن احتمل تعالقهما. وثمّة أهميّة بالغة أن نتحدث عن الصور (انظر القسم (4.8) من الفصل (11)، وكذلك ‹كسلين›(1980) والمراجع التّي يحويها. أمّا الآن، ورغم ذلك، فيكفينا أن نلاحظ أنّ الصور، مع كونها بالتأكيد ضمن سكّان العالم المسقَط فإنّها ليست الوحيدة. وسنركّز، كي ندرأ مسبقا كلّ سوء فهم ممكن، على أنّ العالم المسقط أثرى بكثير من «تصوّرات» علم النفس التقليدي: فهو لا يحتوي فقط التجربة الإدراكيّة المباشرة مع كلّ التنظيمات التي تصاحبها، بل سنرى فيها كذلك تشكيلة واسعة من التجريد والبناء النّظريّ. ولذلك لن أعود إلى وجهة النّظر الحسّانيّة[18] ولن أتبنّى كذلك موقفا أنويّا:[19] أنا لا أزعم أن لا وجود لعالم حقيقي -أنا أقول فقط إنّه ليس ذاك الذي نراه. وهذا ما ينبغي أن يظهر بوضوح أشدّ في القسم (3.2.).

وأودّ كذلك أن أوضّح أنّ التمييز بين العالم الحقيقي والعالم المسقَط ليس جديدا. فثمّة شيء يشبهه كثيرا ظهر، على الأقل، منذ زمن ‹كانط›. وقد رسم ‹نايسر› (1967) الخطوط العريضة لجذور هذه المقاربة «البنائيّة» في علم النّفس صعودا إلى ‹برنطانو› و‹جايمز›، وما أظنّه سيكون جديدا نسبيّا هنا هو تطبيق التمييز بطريقة منتظمة على دلالة اللغة الطبيعيّة.

---

18 [هامش للمترجم: مذهب فلسفي يعتبر جميع الأفكار نابعة عن الإحساس وحده.] .

19 [هامش للمترجم: نظريّة تقول بأن لا وجود لشيء غير الأنا. وهذه النّظريّة تعرف أيضا بالأناوحديّة.]

2.2. الحقيقة والإحالة: حجّة تمهيديّة

سأكون واضحا في ما يتعلق بسبب اختلافنا مع الموقف الساذج القائل بأنّ المعلومة التّي تنقلها اللغة تهمّ العالم الحقيقي. فليس لدينا مدخل واع إلاّ للعالم المسقط -كما ينظمه الذهن بطريقة لاواعية: ولا نستطيع الحديث عن الأشياء إلاّ إذا كان لها تمثيل ذهني من خلال عمليّات التنظيم تلك. ومن ثمّة **يجب أن تهمّ المعلومات التّي تنقلها اللغة العالمَ المسقَطَ**. وينبغي علينا تفسير الموقف الساذج باعتباره نتيجة كياننا المهيأ لمعالجة العالم المسقط وكأنّه الواقع.

ولا يقوم العالم الحقيقي، حسب هذه المقاربة، إلاّ بدور غير مباشر في اللغة: يُستخدَم صنفا من العلف للعمليّات التنظيميّة التّي تُنشئ العالم المسقَط. وإذا كان الأمر كما نراه فإنّنا لا بدّ أن نشكّ في مركزيّة مفاهيم الحقيقة والإحالة بمعناها التقليدي بالنسبة إلى علم دلالة اللغة الطبيعيّة. ويُنظر إلى الحقيقة في الغالب باعتبارها علاقة بين مجموعة فرعيّة من الجمل (الجمل الصادقة) والعالم الحقيقي؛ وينظر إلى الإحالة باعتبارها علاقة بين عبارات من اللغة وأشياء في العالم الحقيقي تحيل إليها هذه العبارات. فعلينا وقد رفضنا الربط المباشر بين العالم الحقيقي واللغة ألاّ نتخذ هذه المفاهيم نقطة انطلاق لنظريّة المعنى. فمقاربة مثل مقاربة ‹دفيدسون› (1970)، تلك المقاربة التّي تسعى إلى تفسير اللغة الطبيعيّة بواسطة نظريّة ‹طارسكي› الترداديّة للحقيقيّة هي حينئذ مناقضة رأسا وجهة نظر بحثنا.

ولا ينفع كذلك أن نلجأ إلى تسمية مفهوم الحقيقة في عبارة «حقيقة في منوال كذا» إلاّ أن يكون الاختيار محدَّدا ببحث تجريبي في طبيعة العالم المسقط. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لنا، كما فعل ‹لويس› (1972: 175) أن نجد نظريّة للمنوال تُقْدم على مصادرة متهوّرة من قبيل «يناسب العالم الممكن مجموع أحداث ممكنة، محددة من كلّ النّواحي». فما نعتبره حدثا، كما سنرى

ذلك مرارا وتكرارا في هذا البحث، هو قضيّة نفسانيّة أكثر منه أيّ شيء آخر؛ ومفهوم «محددة من كلّ النّواحي» هو مجرد وهم، أي إنّها أمثَلة تقود إلى نتائج عقيمة.[20]

على الزعم بأنّ المعلومة اللغويّة تهمّ مباشرة أكثر العالم المسقط اعتراضٌ طبيعيٌّ. ويتضمّن هذ الزعم أنّ الناس قد يختلفون في التأويلات التّي يضعونها في المُدخل البيئي، وأنه يستحيل بالتالي مبدئيّا أن نتيقن أن شخصين يمكن أن يتكلما أبدا عن الشيء نفسه. كيف يمكن أن تكون اللغة ذاتيّةً بهذا القدر وتبقى مع ذلك في ما يبدو مفهومة؟ (هذا الاعتراض هو أساسيا نظريّة ‹كواين› (1960) في «تعذّر الترجمة الجذريّة» المطبقة الآن على كلّ فرد.)

يكون الجواب في قسمين. أولهما، كما أشار ‹كاتز› (1972 : 286-287)، إنّ إحدى الإمكانيّتين تتمثّل في القول بأنّ الإجراءات التّي نؤسس بها العالم المسقط هي هي عند سائر البشر. وبصفة أدقّ، جزء من موروث المرء الجينيّ وهو مجموعة من العمليّات لبناء عالم مسقط، وهذه العمليّات تكون إمّا مستقلّة استقلالا عن المُدخل البيئي أو مرتبطة بنوع من أنواع المُدخلات البيئيّة، ليس للكائن

---

20 من المهم أنّ ‹طارسكي› نفسه (1956.ب) يعترف بصعوبة نظريّة ترداديّة للحقيقة بالنسبة إلى اللغة الطبيعيّة. وبعد أن استشهد، من ضمن ما استشهد به، بظهور مفارقات لا محيد عنها في اللغة الطبيعية، خلص إلى أنّ «... **الإمكانيّة الفعليّة لاستعمال متماسك لعبارة "جملة صادقة" تكون متناغمة مع قوانين المنطق وروح اللغة العاديّة، تبدو محلّ شكّ ويرتبط الارتياب نفسه تبعا لذلك بإمكانيّة بناء تعريف صحيح لهذه العبارة.** [الخط الغامق من عند ‹طارسكي›] لكل هذه الأسباب... أتخلّى عن محاولتي تفسير اللغة العاديّة وأكرّس نفسي من الآن فصاعدا لدراسة اللغات الصوريّة. »

ورغم هذه النظرة التشاؤميّة لـ‹طارسكي›، فقد كانت محاولة تطبيق مقاربته على الغة الطبيعيّة منتجة. وسنبينّ كيف أنّ ثمّة أسباب عديدة وراء تخلّي ‹طارسكي› عنها.

البشري بدّ من مصادفتها. والأبحاث الحاليّة في علم النفس البشري والحيواني تدعم الزعم القائل بأنّ الجانب الأكبر من الإجراءات التنظيميّة هي بالتأكيد فطريّة؛ وبإمكان هذه الفطرية أن تفسّر قدرتنا الواضحة على فهم بعضنا البعض.

وتوجد من ناحية أخرى مظاهر من العالم المسقَط يكون بناؤها غير محدّد من ناحيتين معا: كونيّات الموروث البشري والبيئة المشتركة، ونجد هنا فروقا شاسعة بين الأشخاص و(أو) بين الثقافات. فللناس، مثلا، قدرات مختلفة فعلا على فهم الرياضيات أو الموسيقى أو الشطرنج؛ ومفاهيمُ الأخلاق والسياسة والدين مفتوحة على أكبر الاختلافات (حتّى إن كان من المحتمل أن تكون مقيّدة).

وتعرض هذه المجالات مواقف لا يستطيع الناس نقل المعلومة فيما بينهم، لأنّ طرق تشييدهم التجربة متنافرة. فلا أستطيع إذن أن أضمن دون ضرر ملاحظة أنه على اللغة، حسب النظريّة الراهنة، أن تكون ذاتيّة. هي كذلك، لكن كوننا كلّنا كائنات بشريّة لنا بنية ذهنيّة متماثلة يضمن أن تكون إسقاطاتنا متساوقة في أكبر قدر ممكن من الحالات المفيدة، ولأغلب الأغراض. ويمكننا إذن أن نحقق قدرا معقولا من التفاهم باعتماد الطرح القائل بأننا نتحدث عن الأشياء نفسها، ما بقينا منتبهين للكشف عن حالات سوء الفهم.

3.2. اللغة الواصفة وبعض الأمثلة

من المفيد، في نظريّة تميّز بين العالم الحقيقي والعالم المسقط، أن ندخل لغة واصفة تفرّق بين العالمين تفريقا جليّا. ولهذا الغرض، ستكون طريقة تصرّفي هنا بأن أشير إلى كيانات العالم الحقيقي دون علامات خاصّة، ولكن سأحيط الإحالات إلى كيانات العالم

المسقط بـ# #. وعلينا كي نجعل اللغة الواصفة كافية لما نرمي إليه أن نكون قادرين على الحديث عن المعلومة الذهنيّة أو البنية التّصوّريّة التّي تنشئ العالم المسقَط. وسنشير إلى هذه المعلومة بالأحرف **الغليظة**. ومن المناسب أخيرا، أن نكون قادرين على الإشارة إلى العبارات اللغويّة بطريقة خاصّة؛إذ في حصيلة الأمر هي كيانات مسقطة –سلسلة من الأصوات تنسب إليها قدرة على حمل المعلومة. أمّا كيف تتوصل إلى القيام بذلك فسنناقشه في الفصل (11). وفي غضون ذلك، ستتناول اللغة الواصفة العبارات اللغويّة خارجةً عن كلا العالمين الحقيقي والمسقط، بواسطة تلك الآليّة غير مألوفة المتمثلة في تطويقها بظفري الشّاهد « ». فنكون حينئذ قد تبنّينا في النظريّة ميتافيزيقا تشمل أربعة مجالات: العالم الحقيقي والعالم المسقط والمعلومات الذهنيّة والعبارات اللغويّة. ومن ضمن أهداف النّظريّة تفسير علاقات هذه المبادئ بعضها ببعض.

سيبدو هذا الإجراء في البداية متناقضا إذ أنّني وقد أنكرت إمكانيّة الإحالة على العالم الحقيقي، أدخل مع ذلك لغة واصفة تهدف إلى الإحالة عليه. غير أنّه علينا كي نكون واضحين في هذه القضية، أن نتمثّل أنّ هذه النظريّة تنطلق، مثل أغلب النّظريّات من وجهة نظر ملاحظ افتراضي كلّي للعلم. فهي تغضّ الطرف من باب الملاءمة (وعن قصد) عن حقيقة كون المنظّر بالضرورة عنصرا من عناصر موضوعاته التجريبيّة. وهذا يعني أنّ له، في هذا الخطاب، العالمين معا، قانون الأبنية النّظرية، وهي مثل أيّ أبنية نظريّة ذات جدوى ما دامت لها قيمة تفسيريّة. وتدّعي النّظريّة أن مواضيعنا التجريبيّة لا تستطيع أن تتحدث إلاّ عن العالم المسقط –لكنّها لا تستطيع فعل ذلك إلاّ لأنّها تقرّ ضمنيّا بأننا، باعتبارنا

ملاحظين افتراضيين كليّاني المعرفة، لسنا مقيَّدين تقييدا شديدا. هذا الفصل المنهجي بين كوننا منظّرين وبين كوننا عناصر مفسّرة للنظريّة هو، مجموعا، المعيار في علم النفس. والفرق الوحيد هنا، في رأيي، هو أنّه عندما نتحدث عن نظريّة الإحالة، تظهر الخدعة بطريقة أوضح ممّا هي عليه عندما نتعامل، مثلا، مع مستوى منخفض من الإدراك البصري أو من الفونولوجيا.

ولنفترض لفهم اللغة الواصفة والطرح النّظري الذي يكمن ورائها مثالا بسيطا جدّا يُميّز كيانات العالم الحقيقي من #كيانات# العالم المسقط. تأمّل نظريّة الضوء والألوان! يمكن من منظورنا أن نعتبر الفيزياء (كما تنقلها مواضوعاتنا الاختباريّة) محاولةً لتبسيط #كيانات نظريّة# مع #علاقات# تكون بُنيتها مشاكلة لتلك الكيانات والعلاقات الموجودة في العالم الحقيقي. وإذا كان علم الفيزياء مصيبا، فالعالم الحقيقي يحوي، مثلا، من ضمن ما يحويه إشعاعات مغناطيسيّة ذات موجات متفاوتة الطول والطاقة، تنتقل في اتجاهات مختلفة؛ وخاصيات الإشعاعات المغناطيسيّة مشاكلة لـ#خاصيّات# المُنشئ النّظري #الإشعاعات المغناطيسيّة#.

يهتمّ علم النفس، من جهة أخرى، (مرّة أخرى، كما تنقلها الموضوعات الاختباريّة –ونحن الآن نضع أنفسنا تحت المجهر) ببنية العالم المسقط. وفي هذا العالم، يكون #الضوء# المقابل لبعض الإشعاعات (الحقيقيّة) ذا #ألوان# مختلفة ويكون السمع المقابل لبعض الإشعاعات الأخرى؛ وليس لأغلب الإشعاعات المغناطيسيّة (مثلا أشعّة إكس) مقابلٌ مسقطٌ البتّة إلاّ باعتبارها مُنشئا نظريّا. ويمكن أن نصف خصائص بنية #اللون# بواسطة #اللون المصمت#، وهو مُنشئ نظريّ يعبّر صوريّا عن البنية

الداخليّة للمعلومة الذهنيّة التّي تُنشئ #اللون#. وسنشير إلى هذه المعلومة الذهنيّة في اللغة الواصفة باستعمال الترميز: **لون**.

ويهتم علم النفس كذلك بالروابط بين العالم الحقيقي والعالم المسقط. فهو يبحث، من أجل شيء من الأشياء، عن المبادئ التّي ترسي علاقة التناظر بين ظواهر #العالم الحقيقي# وظواهر #العالم المسقط#. (مثلا، نظريات الإدراك الحسّي للألوان، استقرار الألوان، الخ). وليس التناظر مبتذلا، فهو يشمل اعتبارات سياقيّة معقَّدة –لا يتمثّل الأمر في مجرّد أنّ طولا خاصّا لموجة مّا يناظر #لونا# خاصا.[21] وبالإضافة إلى ذلك، يدرس علم النفس علاقات تلازم الإجراءات التنظيميّة الذهنيّة في العالم الحقيقي التّي تُنتج التمثيلات الذهنيّة والعالمَ المسقط (مثلا، البنية الكيميائيّة لخلايا الشبكيّة ورسم علاقات التناظر في النظام البصري، الخ.)

ومن الأساسي أن نلاحظ، في الوصف الذي قد قدّمناه، أنّه لا وجود لضوء أو لون (في العالم الحقيقي) –بل #ضوء# و#لون# فقط. و#لون# هو جزء من جواب المسقط للجسم على أنموذج الإشعاع المغناطيسي الذي يصطدم بنظام الرؤية. ويُحدث الجهاز العصبي علاقات تناظر غير متشابكة بين الظواهر الحقيقية والظواهر المسقطة. وسنقول لذلك في اللغة الواصفة إنّ نمط الإشعاعات المغناطيسيّة مُعالجة بواسطة الآليات العصبيّة كي تنتج من ضمن ما تنتجه بنية تصوّريّة **لون**؛ فإنّ **اللون** يمكنه حينئذ أن يُسقط على الوعي باعتباره #لونا# –أو يمكنه أيضا أن يبقى خارج مجال الوعي (أي إنه لم يلاحظ أو لم يُعَر اهتماما).

21 ومع أنّ هذا قد عرف منذ زمن بعيد، فقد رجع به ‹لاند› (1959، 1977) إلى الحظيرة بطريقة مفاجئة، فبيّن كيف يمكن توليد #لون# مسقط من طول موجات الضوء وحدها.

ولنتأمّل أمثلة أخرى من اللغة الواصفة! قد أكون أعطيت -باستثناء ملاحظة واحدة متعلقة بالصور الذهنيّة، الانطباع بكوننا نعيش تجربة العالم المسقَط باعتباره خارجا عن الجسم تماما. أودّ الآن أن أصلح هذا الانطباع وأن أحدد في الوقت ذاته ما أعنيه بقولي إنّ الإسقاط هو «محيطي» (out-there).

تأمّل إدراك الألم! المعروف أن الإحساس بالألم -وإن كان يشعر به كما لو كان متموضعا في مواضع مختلفة من البدن- ينقله الدماغ. ويوحي لنا هذا أنّنا، في لغتنا الواصفة، لن نتحدّث عن الألم بل عن #الألم#: #الألم# إسقاط على جزء من الجسم ردّ فعل على سلسلة من الأحداث العصبيّة تبدأ بإثارة متقبلات الألم. وتظهر الطبيعة الإسقاطيّة لـ#الألم# جيّدا، وبخاصّة من خلال ظاهرة الأطراف الكاذبة (phantom limbs)، حيث يشعر الذين بُترت أعضاؤهم بـ#الألم# في أعضاء فقدوها بعد. لهذا ينبغي أن يشتمل العالم المسقط على #ظواهر# داخل #جسم# الإنسان.

ثمّ تأمّل بعد ذلك الصور الذهنيّة من قبيل ما يجرّبه المرءُ عندما ينقل أوامر مثل «تخيّل مربّعا» أو «تخيّل ثالوثا أكبر»! تجرَّب، عن طريق الحدس، هذه الصور بالطبع باعتبارها «في الذهن». لكن، تذكّر ما كان دائما يُعترض به على وجود صور ذهنيّة (حتّى إن كانت لدى أغلبنا): لا مكان في الرأس لشاشة عرض صغيرة، ولا مكان كذلك لشخص صغير ينظر إليها! وقد حاولت أحدث الأبحاث في علم التصوير (imagery) (انظر ‹كسلين› (1980) والمصادر التّي بداخله) تجاوز هذا الاعتراض بمعالجة الصور الذهنيّة من منطلق معالجة المعلومات الذهنيّة وحدها. غير أنّ هذا يترك دون تفسير حقيقة أنّ الصور الذهنيّة باعتبارها معالجة للمعلومات مثلما هي الحال كذلك للإدراك الحسي العادي. وتظهر المقاربة الصحيحة للعيان إذن

إذا أضفنا إلى نظريات معالجة المعلومات طروحات تقول إنّ تجربة الصور الذهنيّة تنتج تماما مثل تجربة الإحساس العادي، من إسقاط المعلومات التّي يعالجها الدماغ. ومثلما يحصل مع الإحساس العادي، فإنّ #الصور الذهنيّة# المسقطة قد لا تحمل أيّ شبه مباشر مع ظواهر العالم الحقيقي التّي تنشئها.

وتأمّل أخيرا طبيعة المعرفة! لمّا لم نعتبر الحقيقة حجر الزاوية في النّظريّة الدّلاليّة، فإنّنا لا نستطيع تبنّي معالجة المعرفة التقليديّة باعتبارها اعتقادا حقيقيّا مبرّرا (justified true belief)، بل إبهاما مهمّا في الإشكال قد كشف: أنحن بصدد الحديث عن نظريّة المعرفة (الحقيقية) أم عن نظريّة #المعرفة# (المُسقَطة)؟ وقد بان أن هذين مسعيين مختلفين تماما. أوّلها مشكل العرفان (أو الإدراك) –كيف يكوّن الناس تمثيلات ذهنيّة. والثاني، بالمقابل، هو مسألة: ماذا يعني أن ينخرط الناس حدسيّا مع شخص مّا عندما يقولون إنّه يعرف شيئا من الأشياء؟ هنا يمكن أن يكون الجواب: #اعتقادٌ حقيقي مبرَّر#. والإشكالان مختلفان تمام الاختلاف مثل فيزياء الإشعاعات المغناطيسيّة وعلم نفس #الألوان#، وأغلب هذه الدراسة يهتمّ بالإشكال الأوّل؛ وسنعود إلى الثاني في الفصل (11).[22]

---

22 قد يكون من المجدي، سعيا إلى الوضوح، التخلّي عن مصطلح **معرفة** في الحالة السابقة وتبنّى المصطلح الأشدّ اختصاصا وتقنيةً «**عرفان**». ويقترح ‹تشومسكي› (1975)، في هذا السياق، مصطلح **تعرُّف** (cognizing)، ثمّ يعود بعدها إلى **معرفة** (knowing). وهذا هو المشروع الذي أقترح له ‹فودور› (1980) إستراتيجيّة **الأناوحديّة المنهجيّة** (*methodological solipsism*)، وهي وجهة نظر لا تختلف كثيرا عمّا تبنّيناه هنا. ونحن نختلف بالخصوص (حسب اعتقادي) في أنّ عملنا يتضمن الوعي باعتباره جزءا لا يتجزأ من النّظريّة.

4.2. الذهن-البدن وإشكاليّة الجشتالطيّات

العلاقة بين المعلومات الذهنيّة (**لون** على سبيل المثال) والعالم المسقط (#لون#) هي شاهد النّظريّة الحاليّة لإشكاليّة الذهن-البدن الكلاسيكيّة. ومن المفترض أن تختزَل المعلومة الذهنيّة في بعض تشكلات الحالات الذهنيّة. وليس العالم المسقط مع ذلك مؤلّفا من حالات دماغيّة، بل من تجارب؛ يبدو أن لا أحد يعرف ما هي التجربة ولا كيف تنقل تشكلات حالات الدماغ داخله بواسطة آليّة الإسقاط. نرى من الصعب، مثلا، أن نتخيّل أصلا ماذا يعني أن نجيب عن سؤال من قبيل «هل للحاسوب تجربة؟».[23] وأنا أشكّ أنّ مسألة الذهن-البدن هي مسألة لم تجهّز بها الكائنات البشريّة حتى تقدر على فضّها.

بالإمكان أن نتجنب هذا الإشكال، دون أن نعرّض كامل المشروع للخطر، بأن نطرح طرحا معقولا مفاده أنّ الرسم الترابطي (mapping) بين المعلومة الذهنيّة المسقطة والعالم الحقيقي هو تشاكل. وهذا يعني أنّ خاصيّة #لون# مثلا، تفسرها مباشرة المعلومة التّي تكوّن **لون**. وما يجعل الإشكال مشوّقا، مع ذلك، هو أنّ أغلب البنية الداخليّة لـ**لون** لا يمكنها أن تُسقَط بصفة مستقلة؛ أي إنها غير موصولة بالوعي. وهكذا فإنّ المرء لا يستطيع أن يحدد بنية #لون# بالاستبطان أكثر فأكثر؛ ونحن نسعى إلى إقامة علم نفس بدني (psychophysics) تجريبي قادر على تفسيره.

23 يوجد من بين دارسي الذكاء الاصطناعي (على سبيل المثال، ‹هوفشتاتير› (1978) من يخمن بطريقة غير معلنة أنّ الوعي ينشأ آليّا من حسابات معقدة بعض التعقيد. لكنّ هذا خطأ مقولي (category error). ومع أنّه قد توجد درجة معيّنة من التعقيد، تشمل الإحالة الذاتيّة، فثمّة شرط مسبق ضروري للوعي. أمّا الحسابات، فلا يمكنها ببساطة، مهما كان قدرها، أن تكون تجارب.

يوفر هذا الوضع الذي أعتقد أنّه أنموذجي خاص بـ#الكيانات# المسقطة تفسيرا من داخل منظومتنا لخاصيّة #الجشتالطيّة# أو #الهولستيّة# لطبيعة التجربة –حقيقة أن تجربة #الكليّات# في الغالب أكبر من (أو مختلفة عن) مجموع #أجزائـ#ـها. وتفسير ذلك، أنّه من المعلومة الذهنيّة المسقطة باعتبارها #كلّا#، لا ينتج في هيئة #أجزاء# مدركة حسيّا إلاّ تلك المكوِّنات **التّي يمكن إسقاطها بطريقة مستقلّة**. ويمكن أن نعطي لوجود الباقي معنى حدسيّا عن طريق التفاوت بين #الكل# و#الأجزاء#. ولكن، لا يمكن الكشف عن طبيعته بأيّ طريقة بسيطة بواسطة الاستبطان وحده. فمثل هذا التفسير للطبيعة الشموليّة للتجربة ينزع في ما اعتقد بعض الهالة السريّة التّي تحيط بعقيدة علم النفس الجشتالطي المركزيّة، كما بيّنها مثلا ‹فارتهايمر› (1922) و‹كوهلر› (1920). وسنستعمل خاصيّات المعلومة الذهنيّة هذه طوال تحليلنا لهذه المسألة في الفصول الموالية.

5.2. الإحالة والإسقاط

لمّا كان من طبيعة التجربة أنّها لا تنشر بنيتها الداخليّة على جبينها، فنحن نعود إلى موضوع الحاجة إلى نظريّة عرفانيّة مرّة أخرى وقد غيّرنا وجهة نظرنا. والنظريّة العرفانيّة بهذا المعنى هي دراسة المعلومة الذهنيّة –متضمّنة في الوقت نفسه المعلومة «القضويّة» التّي نجدها في ما وسمه ‹فودور› (1975) بـ«الشفرة الباطنيّة» (inner code)، أو ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976) «البنية التّصوّريّة»؛ والمعلومة «غير القضويّة» في ما وسمه ‹مارّ› (1982) «المنوال 3D» أو في مضمون «الذاكرة البصريّة الوسطى» لـ‹كوسلين› (1980).

وسيتمثّل جزء هامّ من النّظريّة في تخصيص تلك العبارات من الشفرة الباطنيّة التّي يمكن إسقاطها (أي التّي يمكن أن تنشأ عنها

كيانات مسقطة في عالم التجربة). وسيفسّر كل من الانتظام الظاهر والانخرام الظاهر في طبيعة العالم المسقط بواسطة طبيعة الشفرة الباطنيّة وبخاصّة بواسطة ميزات العبارات القابلة للإسقاط. وهذا الجزء من النّظريّة هو إذن الرابط بين البنية ومسار التوصيفات من جهة والتوصيف الظاهراتي من جهة أخرى؛ ومن المهمّ بشكل أساسي أن نفسر لماذا يبدو لنا العالم كما نراه.

لنعد إلى سؤالينا المتعلّقين بعلم الدّلالة اللّذين أثيرا في مستهل هذا الفصل، ولنرى كيف أنّ كلّ نقاشات علم النفس تعلقت بهما. ونستطيع الآن أن نقول إنّ المعلومة التّي تنقلها اللغة، معنى (أو إفادة) العبارات اللغويّة، تتمثل في عبارات من البنية التّصوّريّة. وموضوع المعلومة -**إحالة** العبارات اللغويّة- ليس العالم الحقيقي كما هو الحال في أغلب النّظريّات الدّلالية، بل العالم المسقط. وستكون العبارات الإحاليّة في اللغة الطبيعيّة تلك العبارات التّي ترسم علاقات التناظر بعبارات من البنية التّصوّريّة يمكن إسقاطها.

ما تأثير هذا الفرق بين الإفادة والإحالة في النّظرية الدّلالية؟ يكمن الفرق الأهمّ بالنسبة إلى مشروعنا في تبرير الافتراضات الوجوديّة المسبقة للغة الطبيعية -أصناف الكيانات، في المعنى الفضفاض جدّا، التّي يمكن أنْ نقول إنّ العبارات اللغويّة تتحدث عنها. واعتبارا للطرح التقليدي القائل بأنّ اللغة تتحدث مباشرة عن الواقع، فقد ظلّ قائما إشكال تبرير وجود كيانات مجردة من قبيل القضايا والمجموعات والإخبار والأعداد والخاصيات وكلها نتحدث عنها كأنها خارجة عنا. وُجدت ثلاث خيارات رئيسيّة في التعامل معها: إمّا أن نزعم أنها ضرب من الكيانات الأفلاطونيّة غير المجسّدة التي نتّصل بها بطريقة غامضة شيئا مّا؛ أو أن نزعم أن اللغة الطبيعية لا تتحدث عنها في الحقيقة،

لأنها غير موجودة وأنه على علم الدّلالة بالتالي أن يختزلها في مصطلحات ملموسة؛ أو، أخيرا، أن نلغي القضايا النفسانية دفعة واحدة. وبطريقة أوضح، لا يمثل أي من هذه الخيارات حلا ملائما بالنسبة إلى النظرية الدّلالية التي تطمح إلى الواقع النفساني.

وفي هذه الرؤية، بالرغم من ذلك، تكون الافتراضات الوجودية المسبقة أقل بكثير تبعيّةً لطبيعة الواقع. وهي ترتبط بطبيعة الواقع **المسقط** وبالتالي بالبنية التي يفرضها الكائن البشري على العالم. فمن المقبول جدّا مثلا أن نفترض #لونا# باعتباره إحالة على ألفاظ اللون، حتّى إن لم يكن يوجد شيء مماثل في العالم الحقيقي؛ فـ#لون# هو نتيجة بنية الذهن. وعلى نحو مماثل، يصعب جدّا، إن لم نقل يستحيل، أن نجد إحالة في العالم الحقيقي على مركّب من قبيل «سبب الحادث»؛ وسيتورط المرء في الإحصائيات والشروط الافتراضيّة أو المسائل الجانبية. لكن، في هذه النظرية التي ندافع عنها، يمكن أن نقارب السّببيّة (causality) باعتبارها علاقة ذهنية مفروضة فرضا بين «حدثين» مدركين حسيّا منبثقين من الطبيعة الفطريّة للبنية التّصوّريّة. يقع إذن جزء من نقاش الارتباط التلازمي في العالم الحقيقي ضمن أسئلة علم النفس البدني: أيّ صنف من مُدخلات العالم الحقيقي يفضي إلى إسناد السببيّة؟[24] وفي حالات أخرى، يقوم العالم الحقيقي بدور هامشيّ إن كان له دور.

24 ليس من الضروري، من وجهة النظر الفيزيائية، أن يكون هذا الصنف من المدخلات طبيعيا. انظر مثلا الأعمال التّي تنحى هذا المنحى عند ‹مايشوت› (1954).

الجزء الثاني :

الأسس العرفانيّة لعلم الدّلالة

الفصل الثالث

التفريد

سنبسط في هذا القسم من الكتاب بعض المبادئ الجوهريّة لنظرية في البنية التّصوّريّة، ونرى أنّ هذه المبادئ هي أيضا أساس الاستدلال في اللغة الطبيعية. في ذات الوقت، سنبسط عددا من الخاصيات الصوريّة للبنية التّصوّريّة، وسنضمنها في كتابة رمزية ملائمة. وسنقابلها بخيارات مألوفة أكثر.

وأكثر أصناف العبارات أوّليّة في الإصدارات التقليديّة للمنطق الصُّوريّ هي عادة **الثابتة الفرديّة** (*individual constant*). وهي وحدة رمزيّة يقصد بها الإحالة إلى فرد ثابت. يستعمل هذا الفصل **الإكراه العرفاني والإكراه النحوي** للبحث في عبارات البنية التّصوّريّة التي تقوم تقريبا بالدور الذي تقوم به الثوابت الفرديّة في المنطق.

ومثلما فعلنا في الفصل (2)، سنبدأ بعلم النفس لنستكشف بعض الشروط المستخدمة في تفريد #كائنات# العالم المسقط على المجال البصري. وسنرى انطلاقا من ذلك، كيف أنّه ليس من البراءة في شيء أن يطرح الطرحُ المألوف بوجود صنف من الكائنات معرَّف بدقة يمكن أن تضاف إليه ثوابت منطقيّة. وبالأحرى تحدد عرفانيّة وإدراكيّة معقّدة صنف #الكائنات-في-العالم# بمبادئ. وهذه النّظرة المبالغ فيها لإدراك #الكائن# لن تقيم أساسا للبراهين التي يقوم عليها هذا الفصل عن الظواهر النفسانيّة المألوفة فحسب، بل سنستعين بها في وضع الحجج اللاحقة عن المقْولة (الفصل 5 والفصل 6) ومعاني الكلم (الفصلين 7 و8).

وبعد مناقشة إدراك #الشيء#، سنركّب القرائن اللغويّة والبصريّة لنبيّن أنّ الإحالة في اللغة ينبغي أن تتجاوز #الكائنات# لتشمل مجموعة كبيرة من المقولات الأنطولوجية من قبيل #الأماكن# و#الأعمال# و#الأحداث#، وأنّ صنف العبارات الإحاليّة لا تشمل المركبات الاسمية فقط، بل كذلك الجمل والمركبات الفعلية والجرّيّة والحاليّة.

1.3. تفريد الكائنات في الحقل البصريّ

أحد مظاهر العالم المسقط الأشد وضوحا هو تقسيمه إلى #أشياء# –هي #كيانات# ذات نوع مّا من الوحدة التّماميّة المكانيّة والزمانيّة. وفي أبسط الحالات، يكون #الشيء# شكلا من تقابل الشكل-الخلفيّة في المجال البصري؛ ومن باب تمييزها عن الشكل، تهمَل الخلفيّة وتكون نسبيّا أقل إشراقا. وفي حالات أشد تعقيدا (مثل الحياة اليوميّة) تدرك عديد #الأشياء# في المجال البصري؛ وهي قائمة أو متحركة في نطاق علاقات متخالفة.

وينبغي، دعما لفكرة إسقاط #الشيء الفردي# في مجال الوعي، أن نوجد تمثيلا ذهنيا مناسبا منه يُسقط #الشيء#. وسنستعمل مصطلح مكوّن تصوّري (*conceptual constituent*) لنشير إلى جزء موحد من التمثيل الذهني وسنشفّر المكونات التّصوّريّة داخل هذين المعقّفين [ ]. وسعيا لتفسير إدراك الناس للـ#أشياء#، نحتاج مع البنية الاسميّة [**شيء**] قسما من المكوِّنات التّصوّريّة القابلة للإسقاط، قد نضيف إليها معلومات داخليّة أخرى تناسب خاصيّة #الشيء# المعنيّ. وسنضيف، كي تُفرد التمثيلات الذهنيّة لـ#أشياء# متميّزة، علامة سفليّة عند الضرورة: فـ[**الشيء**]$_{أ}$ مسقط ضمن #شيء# مختلف عن [**الشيء**]$_{ب}$.

وتقديم تفسير شامل عمّا يفعله النّظام البصري كي ينتج تمثيلا ذهنيا [**شيء**]ب باعتباره ردّ فعل عن مجال معروض يتجاوز حدود هذا الكتاب. غير أنّ كثيرا من مظاهر هذا الإجراء مهمّة بالنسبة إلى ما نحن بصدده هنا. أوّلا، بصرف النّظر عن وجود #شيء# وقع إدراكه، لا يشمل التمثيل الذهني بالضرورة أي معلومة **قابلة للإسقاط** تتعلّق بـ#الشيء# ما هو. وقد يكون ذاك #الشيء# #شيئا مّا# لم ير الإنسان له شبيها من قبل. وقد ينظر المرء #إليه# في ظروف سيئة مثل الضوء الخافت أو المسافة البعيدة أو رداءة وسيلة العرض، لمّا يقول الملاحظ وهو ينقل ذلك: «يوجد شيء هناك، لكنّي لا أدري ما هو».

وليس هذا مناقضا لإمكانيّة أن يحتوي المكون التصوّري معلومات إضافيّة **غير** قابلة للإسقاط بصفة مستقلّة. إذ يمكن للناس مثلا أن ينجزوا بعض الإنجاز مهمّات متشابهة-متنافرة، في ظروف سيئة، لا يستطيعون فيها تحديد وجوه الشبه أو الاختلاف تحديدا صريحا. تأمّل في مثال أقرب من اهتماماتنا اليوميّة، ألا وهو التعرف إلى الوجوه. فإنّه وإن كان المرء يستطيع أن يميّز، ويقارن ويتعرف إلى آلاف الوجوه، إلاّ أنّه لا يستطيع أن يفكك الوجوه إلى مكوّنات بطريقة واعية في أغلب الحالات، ويقول على وجه التحديد ما يجعلها قابلة لأن يتعرف إليها، وما يجعلها مختلفا بعضها عن بعضها الآخر. وكلّ وجه، من منطلق مقاربتنا، هو #شيء#، يمثل ذهنيا باعتباره [**شيئا**]. ولكنّ كثيرا من المعلومات المميّزة في هذا المكون التصوّري غير قابلة للإسقاط بطريقة مستقلة في

الوعي باعتبارها #جزءا من الوجه#. ولا يمنع هذا المعالجة الذهنيّة المؤسسة على هذه المعلومة؛ فهي لا تعني سوى أنّ هذه المعالجة سيقع تجربتها باعتبارها تجربة «حدسيّة» أحرى من أن تكون تجربة «عقلانيّة».[25]

كانت إحدى الإشكالات الرئيسيّة في الإدراك الحسّي الذي تناولته نظريّة الجشتالط التقليديّة مسألة معرفة أي خاصيّات المجال البصري تفضي إلى نشأة الشكل انطلاقا من الخلفيّة. ويمكن من مقاربتنا هذه أن نعيد صياغة هذا السؤال كما يلي: أي الشروط الخارجيّة (أو التّي تنتمي إلى العالم الحقيقي) تفضي إلى توضيب المعلومة الذهنيّة التّي تحقق إمكانية الإسقاط باعتبارها #شيئا#؟

وما يكتشفه علماء النفس الجشتالطيون هو أنّ المرء لا يستطيع بوجه عامّ أن يقيم مجموعة من الشروط الضروريّة والكافية على المجال الخارجي تفضي إلى انبثاق #الشيء#. وقد ذكرنا بعدُ الأحلام والهلوسة باعتبارها حالات، **لا** حاجة لمُدخل خارجي فيها كي يسقط #الشيء#. ويجدر كذلك أن ننظر في الحالات التّي يحدث فيها الإسقاط ردّة فعل على مجال بصري حقيقي، إذ تبدو الخاصيّات مهمّة بالنسبة إلى ما نحن بصدده هنا.

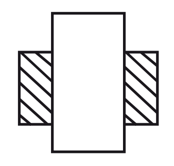
وبغضّ النّظر عن بعض الشروط المسبقة –أن يكون المجال معروضا بصريا وليس معروضا سمعيّا، أن يكون له حجم، ولمعان، وتباين، ييسّر كشفه بالبصر، الخ–، تكون شروط

25 انظر، في موضوع التعرف إلى ملامح الوجه، ‹كاري› (1979) و‹كاري› & ‹ديامند› (1980) وكذلك الملاحظات الموجزة والمنيرة لـ‹هلمهولتس› (1885، ص 369).

#الشيئـ#ـيّة التّي تطفو مباشرة إلى الذهن كلاّ مترابطا مكانيّا وزمانيّا. وهذه الشروط، من ناحية أخرى، **مفهوميّة** (*intensional*): فهي تضاف إلى كلّ مقطع في المجال أدرك باعتباره #شيئا#، لكنها، بالنسبة إلى المجال في حدّ ذاته، ليست شروطا ضروريّة ولا شروطا كافية.

تأمّل استرسالا مكانيّا. والنقاط الأربع التّي رأيناها باعتبارها #مربّعا# في الفصل (2) ليست متصلة مكانيّا بشكل خاص: الترابط المسقط بين تلك النقاط هو الذي يجعل الإسقاط متّصلا. وبطريقة مماثلة، المنطقتان، في (3.1.)، موحّدتان في الإسقاط على #شيء# واحد يُنظر إليه على أنّه #امتداد وراء المستطيل غير المظلل#: والملاحظ هو الذي يضمن الاسترسال (أو الاستمرار) المكاني.

(3.1)

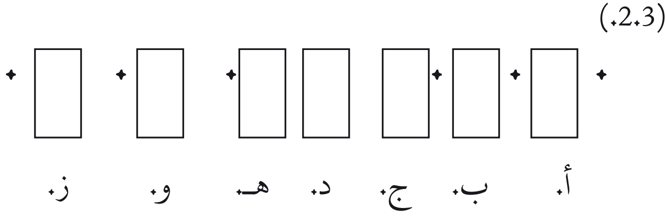


ثمّة حالة مختلفة بعض الاختلاف، هي حالة «الحركة الظاهرة» (انظر ‹فارتهايمر› (1912) مستشهدا به ‹نايسر› (1967)). في أبسط الأشكال، يومض ضوءان بطريقة متعاقبة في محيط مظلم. ونظرا إلى التوقيت الخاص للوميضين وإلى المسافة الصغيرة التّي تفصل بينهما، يعيش الملاحظ تجربة #شيء مّا يتحرّك خلفا وقدّاما#؛ فيوفّر إسقاط الحركة التّي توحّد الوميضين. وتبيّن هذه الحالات أنّ الاسترسال الحيّزي للمجال ليس ضروريّا لـ#الشيئـ#ـيّة؛ بل ما يبدو ضروريا هو #الاسترسال الحيّزي# **للإسقاط**.

وبطريقة مماثلة، يكون الاسترسال الزماني شرطا ضروريّا للإسقاط، وليس للمجال. تأمّل في صور متحركة تنتقل فيها

نقطة نحو حدود مستطيل ثم تختفي عندما تصل الحدّ؛ ثمّ بعد فاصل زمني، تظهر النقطة في الحدّ المقابل للمستطيل وتنتقل بعيدا. وتمثّل (2.3.) المراحل المتتالية من هذه الصور المتحرّكة.

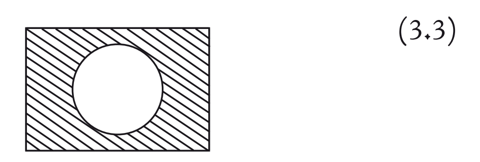
(2.3.)



يوجد ميل واضح لرؤية #النقطة تمضي مختفية وراء المستطيل وتظهر من جديد#. أي إنّ ثمّة #شيء# واحد، #النقطة# التّي يضفي عليها المرء استرسالا زمانيّا عندما يصادر على وجود احتجاب وقتي. هذا الاسترسال الزماني ليس خاصيّة للمجال الذي لا يعدو أن يكون إلاّ صورا متحرّكة حصل أن نقصته نقطة في الشكل (د). الاسترسال الزماني هو جزء من الإسقاط.

والاسترسال الزماني والحيّزي ليس **كافيا** لإسقاط #شيء# مّا. وإحدى الطرق الطبيعيّة لرؤية (3.3.) هي رويته باعتباره #مربّعا به ثقب#، على نحو لا تكون فيه المنطقة المركزية #شيئا# لكنّها مجرّد ذلك الجزء من #الخلفية# الذي حصل أن كان #مرئيا من خلال الثقب#.

(3.3)



هذه المنطقة المركزية مسترسلة زمانيّا ومكانيّا. ولكن، بهذه الطريقة في النّظر إلى (3.3)، لا ينتج إسقاط لـ#شيء# مّا.[26] وحتى

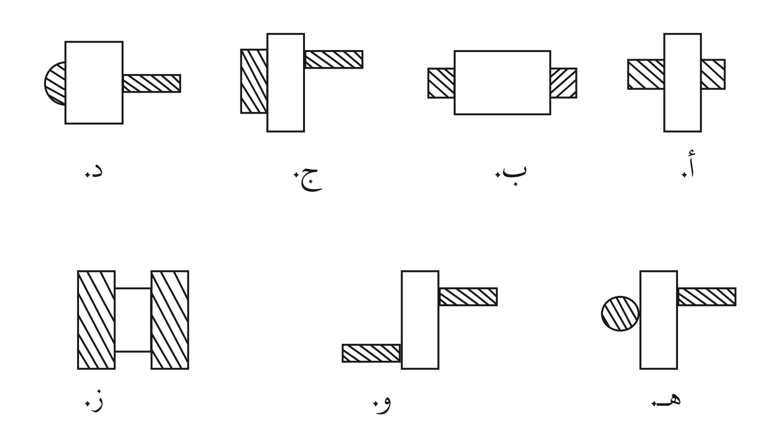
26 يقدم ‹شيهان› (1975) معايير رياضية ذات صلة بهذه الحالة، ضمن مجموعة من

بالنسبة إلى حالة أكثر بساطة، لاحظ أنّ قطعة من الخط (4،3) الواقع بين بوصتين وأربع بوصات من الجانب الأيمن من الصفحة لا يكون #شيئا#، حتى وإن كانت بالطبع مسترسلة زمانيا ومكانيا- إلاّ إذا وضعناها لغاية جعلها مسألة للنظر.

(4،3.)

افترض أننا نجرب مجالات متوازية طوبولوجيا لـ(1،3.) وتساءل عمّا إذا كانت المنطقتان الخارجتان موحدتين في #شيء# واحد. وتعرض (5،3.) بعض الإمكانات.

(5،3.)



المسألة الأولى التّي ينبغي ملاحظتها هنا هي أنّ المرء يصدر أحكاما عن #الشيئـ#ـية إبداعًا، أي إنّ المرء يستطيع تمييز

المعايير الأخرى. ويتناول في مقاربته الحد المستدير باعتباره حدّا للمنطقة المظللة، وفيه تصبح المنطقة غير المظللة، عندما تضيع حدودَها، خلفية للمنطقة المظللة.

#الأشياء# في تشكّلات اعتباطيّة جديدة. وتعني هذه الملاحظة، كما هي الحال في البراهين الكلاسيكية للنُّظم التوليدي، أنّ الأحرى أن تقدّم الأحكام على أساس مجموعة من **القواعد** من أن تؤسّس على مجموعة متناهية من قوالب تلائمها نماذج بطريقة جامدة. (يمكن أن تحتوي القواعد على قوالب، ولكن القدرة على تجاوز القوالب وتناول مُدخلات مختلفة اختلافا لا متناه هو الأساسي هنا.)

ولكنّ (5.3.) مهمّ بصفة خاصّة بسبب توزيع الأحكام. إذ ينظر-كما سبق أن لاحظنا- إلى المنطقتين المظللتين في الحالة (أ) بصورة طبيعيّة باعتبارها #شيئا منفردا انسدّ جزئيا بواسطة مستطيل عمودي#. وتعرض الحالة (ز) الطرف الآخر في المقابلة، حيث ينظر إلى المنطقتين الخارجيتين بصورة طبيعية باعتبارهما #شيئين منفصلين يربط بينهما المستطيل الأوسط#. أمّا الحالات الوسيطة فتعرض تدرّجا في الأحكام بين طرفي النقيض (أ) و(ز)، ولا يكون النّاظر واثقا من أحكامه؛ فهي تتدرج تتدرجا من التوحيد الشديد في (ب) و(ج) إلى التوحيد الضعيف في (هـ) و(و). (أستطيع أن أرى (د) كـ#صورة جانبية مظللة من شيء له شكل نوع من المسامير#، لكن في ما عدا هذه المسألة من السلسلة، يصعب أن **أجعل** نفسي أرى #شيئا# واحدا.)

ليست طبقة الأحكام هذه، انطلاقا من «نعم، بالطبع»، حتّى «بالطبع، لا» مرورا بتدرجات عديدة من «غير متأكّد»، سوى تدرّج مميّز **للبروز** في تكوين #الشيء#. ويظهر هذا التدرج أنّ قواعد تكوين #الشيء # لا يمكن أن تُقر من منطلق نظام شروط ضرورية وكافية، إذ أنّ في نظام كهذا يكون تأثير حكم بـ«لا» على أحد الشروط أن يعلن المجال المعروض غير

مقبول تماما باعتباره #شيئا#. أي، أنّ الشروط الضروريّة والكافية تولّد أحكاما مطلقة أحرى منها أحكاما متدرّجة. وسنناقش في الفصلين (7) و(8) أنظمة القواعد ذات الخاصيات اللاّزمة لإنتاج ظواهر البروز المتدرّج.

لا تبين الرسوم (1.3.)-(5.3) سوى مجموعة واحدة من الأبعاد التّي تشملها أحكام #الشيئـ#ـيّة المتصلة بمبادئ الجشتالط للشكل الملائم والاسترسال السليم. مع ذلك، فإنّ سلوك مظاهر المجال البصري تهم بصفة نموذجية عددا كبيرا من المبادئ الجشتالطية. وستظهر بتفاصيل أكثر في القسم (1.8).

وعلاوة على ذلك، تتأثّر #الشيئـ#ـيّة بعوامل تشمل حالات الملاحظ الداخلية أكثر من المُدخل البيئي المباشر. إذ يمكن على سبيل المثال لسمات الإشارة المرئيّة المتفاعلة مع مقصد الملاحظ أو حاجته أن تجعل بعض #الأشياء# أشد بروزا مما يمكن أن تكون عليه حالات أخرى. وهذا الجانب من تكوين #الشيء# يبرز بوضوح في لعبة المربكة عند الأطفال، حيث يسأل القارئ أن يجد ثلاثة أرانب ودُبّين مختفين جميعا في الغابة، أو في الصور الكرتونية لـ‹هيرشفيلد› التي نجدها في جريدة ‹نيويورك تايمز›، حيث يكون القارئ الذي يلعب اللعبة مطالبا بالعثور على عدد معين مسبقا من اسم NINA. قد لا تطفو هذه #الأشياء# أبدا حيث لا يكون في نيّة القارئ العثور عليها. وإذا أردنا تقديم مثال دنيوي أكثر سطحية، نقول إن الإنسان لا يلاحظ وجود حنفيات إلاّ عندما يحسّ بالعطش.

وقد تجعل سمات الإشارة المرئية المتفاعلة مع **معرفة** الملاحظ على نحو مماثل بعض #الأشياء# أكثر بروزا. ويمكن على سبيل المثال لشخص اشتغل في صنع السيارات أن يدرك وجود عدد

من #الأشياء# المتميزة تحت غطاء السيارة، حيث لا يرى المبتدئ إلاّ #فوضى#. وفي الحالة المسموعة، يستطيع متكلم اللغة الفرنسية أن يسمع سلسلة متعاقبة من #الألفاظ# (#وحدات# سمعية) في إشارة أكوستيكيّة أنتجها متكلم آخر للغة الفرنسية، حيث لا يسمع من لا يتكلم هذه اللغة إلا #سيلا غير متمايز#.

يرجّح دون ريب أن توجد مستويات من التمثيل البصري غير مضمّن فيها القصد والحاجة والمعرفة، وتحتوي نظريّة الرؤية لـ‹مارّ› (1982) على سبيل المثال على عدد من هذه المستويات، وتبلغ ذروتها في ما يسمّيه «التخطيط 2 1 /2D». إلاّ أنّ هذه المستويات، كما يبين ‹مارّ› بوضوح، لا تأتي على كل الآليات المعنية في التعرّف إلى شيء من الأشياء، بل هي لا تذهب إلى أبعد مما يمكن أن نصل إليه مع المعلومة البصرية الصرفة. وفي مستوى التمثّل الثلاثي الأبعاد (3D)، حيث يدّعي ‹مارّ› أنّ الهيئات تُتبيّن وتصنّف، نجد أن العوامل العرفانية غير الحاضرة في المجال البصري مورّطة بعمق.

لا يكاد هذا النقاش في #الأشياء# أن يخدش حتى سطح البحث في الإدراك الحسي، ومع ذلك، يكفي كي نوضح مدى دخوله في المعالجة النفسانية لما يعتبره المنطق الكلاسيكي أبسط العبارات الممكنة؛ –وهي الثابتة التي تعيّن (denote) الفرد. فقد رأينا كيف أن الحسابات الذهنية المعقدة مورطة بحيث تكُون أمْثَلَةَ مجموعة من الشروط الضرورية والكافية غير الملائمة.

ورأينا كذلك أنّ تناول **ماصدق** العبارة «الشيء (المدرك بالبصر)» باعتباره شيئا حقيقيا، لا يفيد كثيرا في نظرية ذهنوية. فمن الضروري أن نحدد أية بنية نسندها إلى العالم في **إسقاطنا** #الأشياء#. ففي حالات مثل (3.1.) و(3.2.) خاصّة، نسند استرسالا زمانيا ومكانيا عندما نقرّ بإغلاق جزئي لـ#الشيء# المدرك،

ولكنّ ذلك لا يهم فعليّا ما هو حاصل **في الواقع**. وبصفة مماثلة، عندما نفسر الأحكام المتعلقة بـ(5.3.) فإنّه لا معنى حتّى لأن نتساءل أي التشكيلات البصرية **هي** فعلا أشياء. بمعنى أن مفهوم الحقيقة المنتسبة إلى الواقع لا تدخل بأي صفة مباشرة في وصف القدرة على إصدار مثل هذه الأحكام، والأسئلة المهمة التي أحرى بنا أن نطرحها: ما هي التمثيلات الذهنية التي تسقط في #الأشياء#؟ وما هي السيرورات التّي تنشئ هذه التمثيلات؟[27]

يطرح هذا التخطيط العام جدّا لقضايا إدراك #الشيء# حجر الأساس للبحث في العبارات الإحالية في اللغة ونظائرها التّصوّريّة.

2.3. العائدة التداوليّة والمقولات الأنطولوجية

افترض أنّ شخصا مّا يشير بإصبعه وينطق في الوقت ذاته (6.3.)

(6.3.) لقد اشتريت تلك بالأمس.

ماذا ينبغي أن يفعل السامع كي يفهم المتحدث تمام الفهم؟ ينبغي بالطبع أن يفهم الكلمات والبنية النظمية وأن يكون قادرا على استعمال قواعد التطابق التي يشملها تأويل الجملة؛ ولكن ينبغي

27 ثمّة بالطبع أسباب وجيهة تجعلنا نصدر الأحكام التي نصدرها. والأشياء الحقيقية تظلل غالبا بأشياء أخرى، بحيث يكون المجال الذي يعرض أمام الأعين غير مسترسل: يمكن أن تكون تجربة المرء إذن أشدّ توحيدا (أو يمكن التكهن بها بأكثر سهولة) ممّا إذا كان المرء مهيأ لطرح افتراضات عن #الأشياء# التي تتضمن هذه الإمكانية. ولا يفسر، مع مثل هذا التبرير الوظيفي لقدراتنا العرفانية، وجود القدرات ذاتها. (ومن المفيد بالنسبة إلينا أن نكون قادرين على الطيران وحتّى قراءة ما في الصدور، لكننا لم ندخر جهدا لتطوير هذه القدرات). وأحسن ما نقوله هو أنّ تاريخنا التطوري قد هيأ لنا، لحسن الحظ، مَعينا من الافتراضات المفيدة عن العالم، البعض منها يطفو على سطح الوعي باعتباره #أشياء#. لكنّ سلوك الفرد لا يأخذ صراحة بعين الاعتبار تاريخه التطوري، ويبقى بذلك غير مفسّر لمجرد أنّه استحضر.

عليه أيضا أن يؤوّل كلمة «تلك». وفي هذا الملفوظ «تلك» هي عينة عمّا سمّي (انظر ‹هنكامر› و‹زاغ› (1976)) **العائدة التداولية.** وينبغي على السامع، كي يؤوّل الضمير الإشاري الموجّه «تلك» في (6.3.)، أن يتبين الإحالة المقصودة، #شيئا# مّا، الكائن في مجاله البصري، وقد يكون ذلك بمساعدة حركة إشارة من المتكلِّم.

كي يتضح أكثر ما هو مورّط في تأويل العائدة التداولية، تأمّل مثالا لا #شيء# يظهر للعيان فيه، يمكنه أن يناسب الضمير الإشاري بطريقة ملائمة. افترض مثلا أن المخاطِب «أ» لفظ (6.3.) وأشار إلى صورة شمسيّة غير واضحة: «لقد اشتريت تلك البارحة –أليست رائعة؟». لا يفهم المخاطَب «ب» ما قيل تماما وهو غير قادر على الكشف عن أي شيء في الصورة فيجيب: «عمّا تتحدَّث؟» فيجيب المخاطَب «أ» «تلك السفينة». يُنعم «ب» النظر إلى الصورة ثم يقول وهو واثق من نفسه، وقد أصبحت #السفينة# فجأة مرئيّة في الصورة: «آه، تلك! كيف استطعت أن أغفل عنها؟» لم يفهم «ب» إلاّ الساعة ملفوظ «أ» الأصلي فهما مكّن الخطاب من الاسترسال.

لا شك أن القارئ قد ألف مثل هذه التجارب، فهي حالة تفاعل بين المجال البصري وعوامل غير مرئيّة في إدراك #الشيء#، فالمجال البصري، كما رأينا في القسم السابق، لا يتغير، ولكن #المجال البصري# يتغير ردّا عما توحيه اللغة. وتكمن صلة هذا النوع من الأمثلة مع العائدة التداولية في ما يلي: **ينبغي، كي نتمكن من فهم الضمير الإشاري الموجه تداوليا، أن تظهر إحالته المقصودة كـ#كيان# مُسقط بالنسبة إلى السامع؛ وبالمقابل ينبغي على السامع، كي يظهر ذلك #الكيان#، أن يؤسس انطلاقا من مجاله البصري عبارةً قابلة للإسقاط في مستوى البنية التّصوّريّة –ذاك**

المستوى الذي تتلاءم فيه المعلومة المرئية والمعلومة اللغوية. ثمّة إذن ترابط مهم بين إدراك #الشيء# واستعمال العائدة التداولية.

لم نتناول إلى هذا الحد من #كيانات# الإدراك البصري سوى #الأشياء# وربّما أيضا #الشكل#. وفي كل الأحوال، هذه أصناف من #الكيانات# التي بُحث فيها في الأعمال التي تناولت الإدراك البصري. لكنْ ثمّة، كما أشار إلى ذلك ‹هانكمار› & ‹زاغ› (1976)، أنواع من العوائد التداولية مختلفة جدّا نحويّا، منها مثلا ما نقدّمه في (7،3.):

(7،3.) أ. **مركّب ظرفي إسنادي**

- معطفك هنا [مع الإشارة] وقبّعتك هناك [مع الإشارة].
- لقد ذهب بعيدا في هذا الاتجاه [مع الإشارة]

ب. «**افعل هذا\ ذلك**»

-هل باستطاعتك أن تفعل { ذلك؟ / هذا؟ } [مع الإشارة]

ج. «**ذاك... يحصل**»
- من الأفضل ألاّ يحصل هذا [مع الإشارة] مرّة أخرى، هنا .

د. **حال يفيد الظرف**

- أنت تخلط الأوراق { هكذا / على هذا الشكل / بهذه الطريقة }

هـ. **عبارة قيس الحال**

- السمكة التّي أفلتت كانت / كان طولها { بهذا الطول (مرفوق بعرض) / هكذا (مرفوق بعرض) / ما أعظمه (مرفوق بعرض) }

تظهر الخاصيات النظميّة لهذه العوائد التداولية بإمكانات الاستبدال النحوية لـ«هنا»، «هناك» و«بعيدا...» (thataway) بمركّب حيّزيّ أو إضافي من قبيل «على الطاولة»، «تحت المقعد»، و«نحو الزريبة». وينبغي أن نعتبرها أدوات حيّزية غير متعدية [أي لا متمم لها] كما يطرح ذلك ‹كليما› (1965)، ‹إيموندس› (1970) و‹جاكندوف› (1977). تستبدل «فعَل هذا» أو «فعَل ذلك» بمركب فعليّ من قبيل «أدخل الكرة في الطوق».[28] و«ذلك ...حصَل» هي أيضا وحدة لا يمكن استبدالها إلاّ بمبتدأ وخبر من بعض الجمل الأخرى، كما في «كان من الأفضل ألا يضرب ‹جون› ‹بيلي› مرة أخرى هنا» (لا يمكن استبدال «ذلك» إلاّ بمركب اسمي مجرد فقط، من قبيل «هذا الحدث»). ويمكن استبدال «بهذه الطريقة» و«هكذا»، «على هذا النحو» بظرف الحال وتفيد حالا في مركب جرّي من قبيل «ببطء» أو «بلطف» و«بحذر» أو «بمسك الأوراق بين أصابعك ونفخك فيها». ويمكن استبدال «ما أعظمه»، «هكذا»، «إلى هذا الحد» في (7.3.هـ) بمركب درجة أو قيس من قبيل «بعض الأقدام»، «بطول ذراعي»، «كثيرا». وباختصار، تظهر كل واحدة من هذه الأبنية شكلا نحويا مختلفا للعائدة التداولية.

والشروط التي تحكم «تلك» في (6.3.) هي نفسها التّي تحكم أيضا إمكانية فهم هذه العوائد التداولية. إذا كان السامع، مثلا، غير قادر على أن يرى أو يستكشف حسابيّا إلى أي شيء يشير المخاطِب في (7.3.ج) فإنه لن يفهم القول تمام الفهم –لن يتلقّى كل المعلومة التي كان يفترض أن تصله.

28 لاحظ أنّ (it) وحدها لا تستطيع أن تعوّض إلاّ شيئا مجردا مثل «العمل» في هذا السياق، باستثناء عبارات من قبيل «نضّد الطاولة\ المربكة\ حُجرة غسل الملابس» وهي تختلف دلاليا ومعجميا عن (7.3.ب).

من الضروري، بالنظر إلى هذا، أن تكون لدينا في البنية التّصوّريّة عبارة مزودة نظريا بطريقة ملائمة قابلة للإسقاط تمكننا من فهم العائدة التداولية «تلك» في (6.3). وينبغي أن تكون تلك العائدة القابلة للإسقاط ضرورية بالنسبة إلى كل العوائد التداولية في (7.3) أيضا. رغم ذلك، وانطلاقا من السياقات الدّلالية تظهر فيها هذه التراكيب، نرى أنّ #الكيانات# التي يحال إليها لا يمكنها أن تكون #أشياء# أو #أشكالا#. إذ تناسب كل واحدة منها بالأحرى صنفا مختلفا من #الكيانات# من #الأشياء# البائنة. وبصورة تقريبية، تحيل «هنا» و«هناك» إلى #مواضع#؛ و«بعيدا عن...»، إلى #اتجاهات#، و«فعل ذلك» إلى #أعمال#، بينما تحيل «هذا...يحصل» إلى #أحداث#، وحال ظرفي الحال إلى #حالات# وعبارات قيس الحالة إلى #كميات#. ويمثل كل صنف من هذه #الكيانات# المسقطة تنظيما للمجال البصري يختلف تماما عن #الأشياء# (ثمّة سياقات مبهمة –من قبيل «ماذا كان ذلك؟»– في ما يتعلق بكونها #كيانات#، لكن السياقات في (7.3) واضحة بما فيه الكفاية).

يجب أن تحتوي البنية التّصوّريّة، كي تحتمل إسقاط هذا الضرب من #الكيانات#، علاوة على [**الأشياء**]: مكونات تكون سماتها الكبرى [**مواضع**]، [**اتجاهات**]، [**أعمال**]، [**أحداث**]، [**حالات**] و[**كميات**]. ويمكن لهذه المكونات بالطبع أن تحتوي على [**أشياء**] جزءًا من بنيتها الداخلية. مثلا، يحوي [**مواضع**] الذي يعبر عنه بـ«على الطاولة» مكونا فرعيا [**شيء**] يعبر عنه بـ«الطاولة»، بطريقة سنناقشها في الفصل اللاحق. لكن [**موضع**] لا يبقى هو نفسه [**شيء**] إذا كان معزولا، بل يصبح خاصية تصوّرية أخرى. قارن، زيادة في التوضيح، بين المعلومة التي تنقلها (8.3.أ) و(8.3.ب).

(8.3.) أ. معطفك هنا، وقبعتك هناك.

ب. هذا معطفك وتلك قبعتك.

تموقع (8.3.أ) المعطف والقبعة، بينما **تعرّف** (8.3.ب) بهما –وهما صنفان من المعلومات مختلفان تماما. ويمكن أن نبرهن على التمايز (distinctness) التصوّري بين **اتّجاهات، أعمال، أحداث، حالات وكمّيات** بواسطة أدلّة مماثلة.

لهذا تشكل السِّمة [**شيء**] مقابلة مع هذه السمات الأخرى. ولا يمكن إلا لواحدة فقط أن تكون حاضرة باعتبارها سمة كبرى للمكوِّن التصوّري: إذ لا يمكن حدسا لـ#كيان# مّا أن يكون في الوقت ذاته #شيئا# و#موضعا#، مثلا. وسنسمّي هذه السمات (مع ضروب أخرى من قبيل **صوت**، و **رائحة**، و **زمن**) السمات التّي تعرّفنا إلى المقولات **الأنطولوجية الكبرى**؛ وهي تخص التمييز بين الأصناف الرئيسية لـ#الكيانات# التّي تتصرف إزاءها، وكأن #العالم# يتضمَّنها.

3.3. ضدّ اختزال المقولات الأنطولوجيّة

أحد أهم وجوه البرهان المستخرج من العائدة التداولية هو أن عمليات تمييز المقولات الأنطولوجية بعضها من بعضها الآخر ينبغي أن يقدّم في مستوى **البنية التّصوّريّة**؛ ففي هذا المستوى بالتحديد، يمكن للنظام البصري أن يوفر المعلومة التي تخصص محتوى العبارات العائدة. وقد يعترض المرء بأنّ كلّ أنماط الكيانات هذه ينبغي أن تختزلها نظرية البنية التّصوّريّة في هيئة شروط مساعدة لـ[**الأشياء**] في الامتداد الزمني (قل مثلا باعتبارها خطاطة المكان-الزمان ذات الأبعاد الأربعة) وأنّ المفهومات من قبيل [**موضع**] و[**حدث**] لا تقوم إلاّ بدور ثانويّ في الدّلالة اللغوية. لكن، مثل

هذه الرؤية قد تفترض بأنْ ثمّة دور خاص ينبغي إعطاؤه لمفهومة [**الشيء**] –كأن نقول مثلا، إنّ [**الشيء**] يمكن أن يقرن مباشرة بالواقع. وهذه الفرضية، كما رأينا ذلك في القسم (1.3.)، خاطئة، بكل بساطة. ويهتم أغلب ما كتب في مسألة الإدراك بكيف نصرف الإنجاز اللافت المتمثل في بناء #العالم# باعتباره مليئا بـ#أشياء# نسبيا ثابتة، نظرا للتغّير المتواصل لمناويل التحفيز البيئي.

وما يبدو لي أنه مقاربة أشد إنتاجا هو أن نتخلّى عن غرض الاختزال وأن ندّعي أنّ المقولات الأنطولوجية التّي تعبر عنها العائدات الأنطولوجية في (7.3.) موجودة كلها باعتبارها عناصر أولية في البنية التّصوّريّة –هذا يعني بطريقة صورية أن على قواعد سلامة البنية التّصوّريّة أن تسمح للمكونات التّصوّريّة لكل صنف من وصف مختلف مساهماتها في التجربة، وأن توفر حساب العلاقات بينها مخصِّصة أنه #يمكن لشيء مّا أن يحتل موقعا مّا#؛ وأنّه قد تكون لحدث مّا عددا معينا من الأشياء والمواقع باعتبارها أشياء#، الخ. لا يهتم علم الدّلالة اللغوية في هذه المقاربة بإقصاء الأحداث والمواقع الخ، من الوصف الصوري، بل يهتمّ بتوضيح طبيعتها النفسانية وبإظهار كيفية التعبير عنها نظميّا ومعجميّا.

وإذا كان لا بد من الاختزال فسيكون في نظرية الإدراك الحسي، التي يتوجب عليها الآن أن تفسّر العلاقات بين التحفيزات الشبكيّة بإدراك #الشيء# فقط، ولكن بإدراك #الموضع# و#الحدث# أيضا. وإذا كانت وجهة النّظر هذه صائبة، يفترض أن نتوقع أن يكون لهذه المظاهر الأخرى من الإدراك عديد الخاصيات الجشتالطية باعتبارها إدراكا لـ#الشيء#: التبعيّة للمجاور، الانغلاق، «شكل جيّد»، وهكذا. والعمل الذي

واجهته عن إدراك #الكيانات# غير #الأشياء# و#خاصيات#ـها[29] يكشف فعلا عما جررنا إلى توقعه. وهذا يوحي أن لا وجود لمانع جديد أساسي بالنسبة إلى الإدراك الحسي في أن يقبل مقولات أنطولوجية غير[**الشيء**] ضمن البنية التّصوّريّة –مزيد من الإشكال القديم المتمثل في كيفية إدراك أي شيء في المطلق.

ويؤكد إقحام مجموعة من المقولات الأنطولوجية غير المبتذلة مرّة أخرى أهمية تمييز العالم الحقيقي من العالم المسقط. ووجود مقولات أنطولوجية خاصة ليست قضيّة تكهنات فيزيائية أو ميتافيزيقا وليس هو تقتيرا صوريا لكنّه مسألة نفسانية تجريبيّة ينبغي أن تحدد على أساس قيمتها في تفسير التجربة وسلوك البشر وكائنات حيّة أخرى.[30]

4.3. مزيدٌ من القرائن اللغويّة

استعملنا، في مناقشتنا المتراوحة بين مختلف العوائد التداولية والمقولات الأنطولوجية المتنوعة بالأساس، **الإكراه العرفاني** الذي رأيناه في الفصل (1)، وذلك في كوننا اتخذنا البراهين البصرية لمقاربة المسائل الدّلالية. بالإضافة إلى ذلك، أثرنا **الإكراه النحوي**

29 انظر مثلا، ‹مايشوت› (1954) في السببية؛ و‹جينكينز› & ‹والد› & ‹بيتنجر› (1978) في إدراك الحدث؛ وملاحظات ‹كوهلر› (1929) في التجميع الزمني؛ و‹ليردهال› & ‹جاكندوف› (1982) في البنية الموسيقية، كل الكتابات المنشورة في الأصوات والإدراك النّظمي، بالطبع.

30 يمكن أن يخمن المرء في ما إذا كانت الأجسام تختلف في مستوى المقولات الأنطولوجية التي يوفرها الذهن. لاحظ مع ذلك أن هذه قضية مختلفة عن مسألة تحديد آلية حسية تدلنا على أي مقولات أنطولوجية. يدلنا كل من البصر واللمس على #الأشياء#، مثلا، لكنّ الخفاش يستطيع استعمال جهاز السّونار. أعتقد أنّ ذلك لا يبقي، بالنسبة إلى الخفاش، على المقولة الأنطولوجية [**شيء**] كما هي – رغم أن البنية الداخلية المتاحة لـ[**شيء**] ستكون مختلفة، وقد تغير الخاصية الشمولية للتجربة بطريقة لا يمكن تحليلها بالنسبة إلى البشر. انظر ‹ناجل› (1974).

باشتراطنا التعامل مع العوائد التداوليّة باعتبارها ظاهرة دلالية موحدة. ونقول بأكثر تحديد إنّ المركب الإشاري الأبسط، «تلك»، يعبر عن [**شيء**] محدد أدنى تحديد ممكن في (6.3.) وإنّ المجال البصري هو مصدر المعلومة الباقية في الرسالة المراد إيصالها. ونقول بطريقة مماثلة، إنّ الأشكال الأخرى للعوائد التداولية هي أبسط المركبات الإضافية والفعلية، الخ، الممكنة، وبالتالي فهي تناسب [**الكيانات**] المحددة تحديدا أدنى في الصنف الدّلالي المناسب. وينقل باقي الرسالة المراد إيصالها من خلال النّظام البصري.

يواصل هذا القسم استعمال **الإكراه النحوي**. وسنرى أن لكثير من الأبنية النحوية الخاصة بالإحالة إلى #الأشياء# نظائر دقيقة في التراكيب التي تحيل إلى مقولات أنطولوجية أخرى. وتلك النّظائر النحوية ستدعم استنتاجات القسم (2.3.): إنّ العبارات غير المركبات الاسمية يمكن استعمالها إحاليا، وإنّها تحيل إلى #الكيانات# غير #الأشياء# التي لها وضع أنطولوجي مكافئ.

أولا، تسمح كل مقولة من المقولات الأنطولوجية في القسم (2.3.) بصياغة استفهام جزئي (*wh*-question). وتنتسب أداة الاستفهام، في حالات [**شيء**]، و[**موضع**]، و[**اتجاه**]، و[**طريقة**]، و[**كمية**]، إلى المقولة النّظمية نفسها التي للعائدة التداولية؛ أمّا في حالات [**عمل**] و[**حدث**]، فتستبدل أداة الاستفهام بـ«it» (ـهُ\ـهَا) في العائدة التداوليّة المركبة.

(9.3.)	أ.	ماذا اشتريت؟	[**شيء**]
	ب.	أين معطفي؟	[**موضع**]
	ج.	إلى أين هم ذاهبون؟	[**اتجاه**]
	د.	ماذا تفعل؟	[**عمل**]
	هـ.	ما الذي سيحصل بعد ذلك؟	[**حدث**]

و. كيف تطبخ البيض؟ [**طريقة**]

ز. ما هو طول السمكة؟ [**كمية**]

وبالمقابل فإننا نستطيع الجواب عن كل من هذه الأسئلة بجملة (على سبيل المثال «اشتريت سمكة» بالنسبة إلى(3.9.أ)، ولكل سؤال أيضا جواب مختزل مأخوذ من المقولة النظميّة المناسبة. فالمركبات (3.10. أ-ز) هي أجوبة مختزلة لـ(3.9.أ-ز)، تباعا.

(3.10.) أ. سمكة. [**شيء**]

ب. في حوض الاستحمام. [**موضع**]

ج. إلى حوض الاستحمام. [**اتجاه**]

د. أكتب رسالة. [**عمل**]

هـ. سقط ‹بيل› من النافذة. [**حدث**]

(دون اختزال الفاعل، بالطبع)

و. ببطء\ بالجبن\ بوضعها في المقلاة [**طريقة**]

ز. متران. [**كمية**]

وعلاوة على ذلك، إذا أراد المرء أن يكون مقتضبا، يمكنه أن يجيب وهو صامت بعرض السّمكة وبالإشارة إلى الموضع أو إلى الاتجاه وبإنجاز العمل أو بالإشارة إلى الحدث (أو إلى نتيجته) بعرض الطريقة أو بعرض الحجم.

من المعقول أن نقبل بأن السائل الذي يستعمل هذا الضرب من الأسئلة يسعى إلى تدارك نقص في البنية التّصوّريّة بواسطة معلومات. ولا يمكن للمرء، مع ذلك، من وجهة نظر مقاربتنا للوعي أن يطرح سؤالا جزئيا إلاّ إذا كان النقص في معرفة السائل **قابلا للإسقاط**. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون جواب السؤال الجزئي مركبا يعيّن #كيانا# يمكن إسقاطه -أو، في حال الجواب الصامت، إشارة غير لغوية لـ#الكيان# القابل للإسقاط.

وهكذا، ينبغي على كل واحد من التراكيب المعروضة في (10.3.) الإحالة عند استعماله جوابًا عن (9.3.).

والتركيب النظمي الآخر الذي يدعم الأنطولوجيا هو عبارة الهويّة والتفريد (individuation) مع «نفس» و«غير». وتظهر (11.3.) أن كل مقولة أنطولوجية تدعم مفهوم التماهي.[31]

(11.3.)

أ. التقط ‹بيل› الشيء نفسه الذي التقطه ‹جاك› **[شيء]**

ب. يأكل ‹بيل› في المكان نفسه الذي أكل فيه ‹جاك› **[موضع]**

---

31 قد يتساءل المرءُ عما إذا كانت بعض جمل (11.3) تقر هوية المصوغ (token-identity) أو هوية النمط (type-identity) (وقد يكون بعضها مبهما). ومع ذلك، كل واحدة من القراءتين كافية لما نحن بصدده، لأن الإقرار بهوية النمط يفترض مسبقا تشخيص المصوغات.

ونجد هنا جزءا من البرهان الذي يدلل على أن المرء يستطيع أن يتعرف إلى #الأعمال# التي تنجز في مناسبات عديدة كهوية المصوغ خلافا لأغلب ما تحدس به الفلسفة السائدة. ويمكن، كما لاحظنا منذ قليل، أن تُقرأ «نفسـ(ـه)» باعتبارها هوية مصوغ أو هوية نمط، ويمكن أن يدفع في الغالب إلى القراءة الخاصة التي وقع اختيارها عن طريق اعتبارات تداولية. فمثلا، يحتمل أن يكون قد فُهم من (i) أنّها تقر بهوية المصوغ عن القبعة، بينما قد يفهم من (ii) أنها تقر بهوية النمط عن السندويتش (أي سندويتش من نفس الصنف)– وينتج عن قراءة هوية المصوغ تقيّأ بالزيادة.

(i) لبس ‹سام› القبعة نفسها التي كان دائما يلبسها.

(ii) التهم ‹سام› السندويتش نفسه الذي كان دائما يلتهمه.

ومع ذلك، ثمّة تركيب في الأنغليزية يبدو وكأنّه يشترط تأويل هويّة المصوغ الذي يستخدم السابقة «-re» (ثانية\ من جديد)، إذ ليس لـ(iii) إلاّ القراءة المتقيّئة بالزيادة التّي رفضناها مع (ii):

(iii) التهم ‹سام› السندويتش ثانية\ مرّة أخرى\ من جديد.

و يوحي هذا الاختلاف بين «نفس» و«ثانية\ مرة أخرى\من جديد»، نظرا للإكراه النظمي، أنّ (iv) تقر بهوية المصوغ لدور (#عمل# مّا) في ظهور الثاني.

(iv) لعب ‹سام› دوره ثانية\ مرّة أخرى\ من جديد.

يصعب استنتاج شيء نهائي من هذه البراهين الجزئية، لكنها تشير إلى صنف الظواهر اللغوية التي يستحسن استكشافها عند التعامل مع قضايا الهوية والتفريد.

ج. يذهب ‹بيل› إلى المكان نفسه الذي يذهب إليه ‹جاك› [**اتجاه**]

د. يفعل ‹بيل› الشيء نفسه الذي يفعله ‹جاك› [**عمل**]

هـ. حدث اليوم الشيء نفسه الذي حدث بالأمس [**حدث**]

و. خلط ‹بيل› الأوراق بالطريقة نفسها التي خلط بها البيض [**طريقة**] (بكل عناية).

ز. ‹بيل› طويل طول ‹جاك›. [**كميّة**]

تعرض كل هذه الأمثلة مكافئات نحوية باستثناء الصيغة الأخيرة (3.11.ز.)، لكن هذا المثال أيضا يظهر بعض التكافؤ. ويمكن أن نأخذ عبارة الصّلة التي تتبع «نفس» في الجمل (3.11.أ. إلى 3.11.و.) وأن نسبقها حسب اختيارنا إمّا بتكرار الفعل بعد ما الموصولة : «حدث ما حدث» أو بعبارة «يساوي، يشبه، يماثل» أو بتركيب من قبيل (ز) ويمكن أن نسبقها بمجموعة من عوامل التغيير مثل «بالضبط»، «تقريبا»، «تماما»، الخ، فنحصل أيضا على مكافئات دلالية. وبالتالي يعرض التركيب التكراري («as...as») تعميما نظميّا ودلاليا كبيرا مع المركبات الأخرى، رغم بعض الفروق النظمية. (انظر ‹ريد› (1974) لمزيد من التفاصيل في تكافئها).

يمكن في كل واحد من هذه التراكيب (3.11.أ-هـ) التعبير عن عدم تماهي #الكيانات# باستبدال «...نفسه...» بـ«...مختلف عن...». وفي (3.11.ز.) يكون «**أفعل**...من» (-er than) هو الاستبدال المناسب للبنية التكراريّة. وتظهر في كلا الحالتين أداة الإضافة «عن»\«من».

تقريرات تماهي الهويّة وعدم تماهيها هذه ليست بتقريرات في تماهي العبارات اللغويّة. فهي تقرر هوية #الكيانات# التي تحيل إليها العبارات. فيفترض بالتالي أن يكون لكل مقولة من المقولات الأنطولوجية الضرورية #كيانات# قابلة للتفريد

في العالم المُسقَط. أما ما عسى شروط التفريد أن تكون وأيّ نتائج واضحة المعالم توفرها فمسائل تجريبية. وعليه، مثلا، عندما اعترضت ‹دافيدسون› (1967.ب، 1969) مشاكل تتعلق بالمنزلة الأنطولوجية لـ#الأعمال# كان ذلك يعود جزئيا إلى أنه طبق دون تمييز نماذج التفريد الخاصة بـ#الأشياء#. وأنا أتمسّك بأن المقاربة الملائمة هي أن نبحث عن الحجج التي يعتبرها الناس وجيهة عندما يصدرون أحكام التماهي وعدم التماهي. ومن المحتمل جدّا أن تختلف البراهين من صنف أنطولوجي إلى آخر بسبب الصفات المميزة المكانية والزمانية الخاصة بكل واحد منها.[32]

بقيت صفة مميزة لـ#الأشياء# باعتبارها مراجع العبارات الإحالية اللغوية تتمثل في إمكانية تسويرها. لكن التسوير في اللغة ليس خاصا بما يعبّر به عن #الأشياء# فحسب؛ ويمكن إقامة جدول استبدالي للتسوير الوجودي والكوني مكافئ لـ(6.3-7) و(11.3.). ولا يكون التكافؤ مختلاّ إلاّ في عبارات الكمّية: (12.3.)

أ. التقط ‹بيل› { شيئا / كلّ شيء } التقطه ‹جاك›.

32 ثمّة حالة مهمة هي التعرف إلى #الأصوات# و#السلاسل# التعاقبية للأصوات#. ويجبر ‹غودمان› نفسه، كما ذكرنا في القسم (1.2.)، على اعتبار مقطوعة موسيقية مجموعة من الأدءات المسايرة للقطعة. ويكون بالتالي كل أداء شخصيّ في نظره مصوغا منفصلا ينتمي إلى مجموعة من «أداءات مقطوعة كذا». ولكنّ هذا يتضارب والقرائن اللغوية. فنحن نقول عن ‹إيرويكا› (Eroica): «استمعت **إليها** في المذياع الليلة الماضية» ولا نقول «استمعت إلى **إحداها** (أي عنصر في مجموعة من الأداءات) الليلة الماضية». وهذا يوحي أننا نفكر حدسيا في ‹إيرويكا› #كيانا# مفردا (#صوت# معقد أو #مجموعة أصوات#) قد تسمع في مناسبات مختلفة –كما أنّ النجمة القطبية ‹الزهرة› مثلا هي #شيء# يمكن أن يرى في ظروف مختلفة.

ب. \ج. {ذهب / قصد} ‹بيل› إلى {حيث / كل مكان / المكان الذي} ذهب (إليه) ‹جاك›.

د. فعل ‹بيل› {شيئا / كلّ شيء} فعله ‹جاك›.

هـ. كل {ما / ما حصل بالأمس} حصل باليوم.

و. يستطيع ‹بيل› خلط الأوراق {بطريقة / بكلّ طريقة} يستطيعها ‹جاك›.

ز. (لا وجود لتعبير عن تكافئ الكمية).

يمكن أيضا تعميم العبارات «لا شيء» و«أيّ شيء كان» في هذا الجدول الاستبدالي: «لا مكان»، «أي مكان كان»، «كل مكان»؛ «لا يفعل شيئا»، «يفعل أي شيء»؛ «لا يحدث شيء»، «أي شيء يحدث»؛ «لا سبيل»، «كلّ السّبل». في كل حالة من الحالات، تتعلق الألفاظ «كل»، «أي كان» بالسياق الوجداني (مثل النفي، السؤال التام الذي يكون جوابه بـ«نعم»\«لا»، أو اسم النوع –انظر ‹كلايما› (1964)) وتختلف تأويلاتها بالطريقة نفسها وبكل دقة عن تلك التي لـ«كل\ أيّ...كان» في المركب الاسمي.

يمكن، علاوة على ذلك، إضافة عبارات التفريد «آخر» و«غير» لكل هذه العبارات التسويرية كما في «أي شيء آخر»، «كل شيء آخر»، «أي شيء\ كل شيء غير...» الخ. ويتعدّى التكافؤ الدّلالي حدود المقولات الدّلالية متّبعا التكافؤ النظمي.

وتظهر هذه الجداول الاستبداليّة إذن أنّ تسويرات #المواضع# و#الاتجاهات# و#الأعمال# و#الأحداث# و#الأصوات# ينبغي أن تأخذ مكانها في علم دلالة اللغة الطبيعيّة، وأنّ سلوكها ينبغي أن يعادله سلوك التسوير على #الأشياء#.

5.3. خاتمة

بيّن هذا الفصل من خلال توافق البراهين اللغوية مع البراهين غير اللغوية أنّ مستوى البنية المفهومية ينبغي أن يحتوي على مجموعة مهمة من المقولات الأنطولوجية تناسب مختلف مقولات #الكيانات# المسقَطة. علاوة على ذلك، توجد تراكيب مكوّنَة من مقولات نحوية أخرى تدعم حجّة التفريد، وهي مناسبة للعديد من الأبنية الاسميّة التّي عادة ما تعتبر تابعة لتفريد #الأشياء#.

وينبغي أن يحذر القارئ من أن يستنتج أن المقولات الأنطولوجية المعروضة في هذا الفصل تستنزف كل الإمكانات. فهي لا تعدو أن تكون المقولات التّي تبدو فيها القرائن اللغوية والقرائن البصرية حاضرة بارزة أشدّ ما يكون البروز. وبالنسبة إلى حالة مختلفة فإنّ «**ذاك** الصوت يشبه ‹براهمز›» يبرر وجود مقولة #الأصوات#. بل، إذا كان للغة، غير الأنغليزية، أن تعرض أصنافا مختلفة من العوائد التداولية فإنّ هذا لا يفضي بنا إلى القول بأن لمتكلمي تلك اللغة أبنية تصوّرية مختلفة –بل هذا لا يعني سوى أن لهذه اللغة أشكالا نموذجية لمختلف اختيارات المقولات الأنطولوجية. وينبغي أن يكون مجموع المقولات الأنطولوجية كونيّا: هي تكوّن أحد الأبعاد الأساسية التي ينظم بموجبها البشر تجاربهم، فهي وبالتالي لا تُتعلَّم (انظر الفصل الأوّل).

وينبغي ألاّ نخاف المصاعب الميتافيزيقية عندما نضع هذا الضرب من الأنطولوجيات. وقد بين القسمان (1.2.) و(1.3.) بعض هذه المشاكل الهائلة التي على المرء أن يواجهها بافتراض #الأشياء# وحدها. وإذا واجه المرء هذه المشاكل بجدية، بدا له

أنّ ميتافيزيقا أنطولوجية أثرى لا تثير مشاكل أشد تعقيدا.[33]

33 لقد تجاهلنا إثراء مهمّا لبنية [**الشيء**]: التمييز بين ما يمكن تسميته بـ#الأشياء# المقيَّدة وغير المقيَّدة. لـ#الشيء# المادي حدود مكانية؛ ومع ذلك، بإمكاننا أن نحيل إلى #الموارد# بطريقة تجعل الحدود الوجودية والمكانية خارجة عن الصورة المنقولة (أي، ليست جزءا منها). قارن بين (1) و(2):

(1) - ارتشح الزيت {على / على كامل} أرضية الحجرة.

(1) - ارتشح **بعض** الزيت {على / ؟؟على كامل} أرضية الحجرة.

يظهر الزيت في (1) باعتباره تدفقا متواصلا نسبيّا لكمية غير محددة داخل الإطار الزمني الذي يصف القول. وفي المقابل، تُظهر (2) الزيت باعتباره كمية محدودة. ويعود هذا الاختلاف إلى غرابة «على كامل»، وعدم القبول به في (2).

وثمّة اتجاه ينبغي أن يوسع فيه [**الشيء**] هو فصل عدد من [**الأشياء**] في وحدة، كما يعبّر عنه المركب الاسمي في صيغة الجمع (NPs) في الأنغليزية. فالجمع يخضع أيضا لتمييز غير مقيد كما يظهر في (3) و(4):

(3) كان الناس يهرولون ؟؟على كامل الساحة (غير مقيد).

(4) كان **بعض** الناس يهرولون على كامل الساحة. (مقيد)

يكون عدد الناس، في (3)، غير محدد، فيستعمل هذا الاسم باعتباره اسم جنس إفرادي (uncountable noun). ثمّة أناس «على كامل» المساحة. ويوجد، في (4)، عدد مقيد من الناس، كل واحد منهم يهرول «على كامل» المساحة (يوجد، كما هو معروف، تكافؤ نظمي مؤكد بين أسماء المادّة (mass noun) وأسماء الوحدة في الجمع (plural count noun).)

نجد نقاشات مفيدة لهذه الأبعاد من البنية التّصوّريّة في ‹طالمي› (1978) و‹بلاتزاك› (1979). وما يجدر ذكره في المقاربتين هو أنّ كلتيهما وسّع أبعاد [**الحدث**]. فمثلا، تصف (5) الزمان المقيد لـ#الحدث#، بينما تصف (6) الزمان غير المقيد لـ#ـلحدث# أو #الإجراء#. وإدخال بعض المغيّرات (modifiers) على (6) وعلى (7) يضع الإكراهات الزمانية على #الإجراء# فتجعل منه تلك الإكراهات #حدثا# مقيدا.

(5) عطس ‹ماكس› .

(6) نام ‹ماكس› .

(7) نام ‹ماكس› لثلاث ساعات.

وبالإضافة إلى ذلك، تخضع #الأحداث# للتكرار فتكافئ استعمال المركبات الاسمية في صيغة الجمع.

(8) عطس ‹ماكس› ثلاث مرات.

وقد بينّ ‹طالمي› أنه بالإمكان إدماج التكرار والتقييد الواحد في الآخر بطريقة تردادية. وهو ما تبينه (9–10):

(9) **في مركب اسمي**

ثمّة ثلاث مجموعات من أربعة رجال. (تقيّد «أربعة» تكرار «رجل»؛ والكل تكرره «مجموعة»، تقيّدها «ثلاث») .

(10) **في جملة**:

ومض الضوء ثلاث مرّات لمدّة أربع ساعات. (تكرار وتقييد لـ«ومض» بـ«ثلاث ساعات»، والكل يكرره «أعيد» ويقيده «ثلاث ساعات» [كذا! وكان يفترض أن يقول «أربع ساعات». تعليق للمترجم]).

وما يبينه هذا التكافؤ هو أنّ المقولتين الأنطولوجيّتين [**الشيء**] و[**الحدث**] تظهران بعض إمكانات البنية الداخلية. ويجدر، استباقا للقسم (1.9.) أن نشير إلى أنّ [**المسار**] يميّز أيضا بواسطة التقابل مقيّد\ غير مقيد: يخصص المركب «إلى البيت» [**المسار**] الذي يبلغ الهدف (مقيّد)، بينما يترك المركب «نحو البيت» نقطة وصول [**المسار**] غير مخصصة (غير مقيدة). وقد أسمينا هذا الصنف الأخير من [**المسارات**] في هذا الفصل [**الاتجاه**].

والآليات النحوية التي استعملت للتعبير عن التقييد والتكرار معقّدة. وهي تتفاعل مع بعضها البعض بطرق لم يتم استكشافها إلاّ قليلا (مع أنّ ‹بلاتزاك› يقترح قواعد صورية تشمل بعض الحالات. انظر كذلك ‹جاكندوف› (1972، القسم 7.4.4.)، و‹ديكلارك› (1974) و‹ميتفوخ› (1982)).

الفصل الرابع

نَظْم البنية التّصوّريّة

يجمع هذا الفصل استنتاجات الفصل (3) مع **الإكراه النحوي** ليعلل نحوا للبنية التّصوّريّة أثرى بكثير من المنطق التسويري ويكون في الوقت نفسه مقترنا بنظم اللغة الطبيعية، بطريقة أشد تعميما.

إن القرائن النّظمية التي سنذكر دعما لتفسيرنا البنية النظمية منبثقة عما يعرف بنظريّة الشرطات ($\bar{X}$) للمقولات النحوية (‹تشومسكي› (1970)، ‹إيموندس› (1976)، ‹جاكندوف› (1977، أ)). والمسألة الأساسية في هذه النّظرية بالنسبة إلى ما نحن بصدده هو أنّ المقولات المعجمية الكبرى (الاسم والفعل والنعت والظرف وأدوات الإضافة)[34] تقبل جوهريا الأنواع نفسها من المغيّرات (modifiers). وبهذا تضيّع النّظرية التي تميز بوضوح مبدئيا بين الخاصيات النظمية للأسماء، مثلا، أو الأفعال، تعميمات حاسمة في طبيعة اللغة.

---

34 يمكن أن يضمن إقحام أدوات الإضافة هنا هذه الملاحظة، اعتبارا إلى أنّه ينظر عادة إلى أدوات الإضافة على أنّها جزء من مجموعة مغلقة من العناصر إلى جانب الأفعال المساعدة (auxiliary verbs) والضمائر والزوائد التصريفية (‹كين› (1980)، ‹برادلاي› & ‹غاريت› & ‹زورايف› (1980)). وأنا أعتبر هذا التصنيف غير وجيه بالنسبة إلى النحو الصوري في حد ذاته، لأنّ عناصرَ القائمة المغلقة تكوّن مجموعة غير متجانسة نحويا، بل إنّ هذه العناصر تعيّن مقابلات دلالية ضرورية لكنها محدودة نسبيا، وهي بالتالي عامّة نسبيا، وهي مختصرة وعرضة للاختزال الفونولوجي. وتبدوا هذه العناصر، باعتبارها ناتجا، كأنها تثير آليات إجرائية خاصة تُستعمَل طرقا نحويةً مختزلةً. وتَضِيع، حسب ‹برادلاي› & ‹غاريت & ‹زورايف›، هذه الآليات الإجرائية في حبسة ‹بروكا›. والقضية المهمة هنا هي أن التمييز بين القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة يهمّ المعالجة الإجرائية أكثر من البنية النظميّة.

وسنستعمل التعميمات النظمية ضمن المقولات قرينةً للتدليل على التعميمات الدّلالية المعادلة. وسنسعى بالأساس لإيجاد حل ملائم للمشكلات التي تحاول البنية محمول-موضوع (predicate-argument) الكلاسيكية فكّها. ويحاول القسم (1.4.) عرض الصعوبات الحاصلة في المقاربة المألوفة، بينما يبسط القسم (2.4.) بديلا أكثر تطورا. وتتناول الأقسام (3.4.) و(4.4.) تفاصيل أخرى من النظام.

1.4. إشكالات منطق الرتبة الأولى الكلاسيكي

تخللت فرضياتُ المنطق المسوّر أعمال الفلسفة واللسانيات، وبمستوى أخف علمَ النفس والذكاء الاصطناعي، وإن لم يعد أحد يعتقد في كونها نظرية ملائمة لبنية اللغة الطبيعية الدّلالية. وقد ظهر في المنشورات ذات الصلة نوعان مختلفان من الإثراء لمنطق الرتبة الأولى وهي أكثر مما يمكن أن نناقشه في هذا العمل، لكن يركّز هذا القسم على مظاهر ستكون أساسية بالنسبة إلى أغلب البدائل المطروحة.

أوّلا، تأمّل معالجة الثوابت الفردية! في الممارسة المشتركة، نتناول الثوابت الفردية في المقام الأول باعتبارها ترجمة لأسماء الأعلام ولضمائر الإشارة. فالعائدة التداولية، مثلا، من قبيل «تلك» في الجملة «لقد اشتريت **تلك** [مع الإشارة] بالأمس»، تترجم إلى ثابتة فردية يحدد مرجعها تداوليا. غير أنّه، كما رأينا في الفصل (3)، يجبرنا **الإكراه النحوي** على تبنّي معالجة متناظرة لكل أصناف العوائد التداولية: ينبغي أن يوجد أيضا ثوابت فردية تناسب المركّبات الحيّزية[35] «هنا»، و«هناك»، «هنالك

35 [هامش للمترجم: كيفنا المصطلحات النحويّة الأنغليزيّة، كي نجعلها أقرب إلى ما يعرفه المستعمل في اللغة الواصفة العربيّة. وتسري هذه الملاحظة على كامل النصّ المترجم.]

بعيدا» (thataway)، وللمركبات الفعلية «فعل كذا»، وللجملة الموصولة «الذي... حدث» ولمركبات الوصل «هكذا»، «إذن»، ولمركّبات القيس«بذاك القدر» و«ما أعظمه». وقد رأينا أنها تتناوب مع أسئلة-wh ومع عبارات التفريد التّي تستعمل «نفس» و«مختلف\غير» لتدعم إحاليّة هذه العبارات. لهذا ينبغي أن نثري منطق الرتبة الأولى للثوابت الفردية نظميّا.[36]

ويشكو مفهوم المتغيرات من المصاعب نفسها وكما رأينا في (12.3.)، كلّ المقولات النظمية، ما عدا واحدة، تسمح بالتسوير الوجودي والتسوير الكلي. فينبغي لهذا أنْ تناسب المتغيرات أيضا صنفا من التراكيب النظميّة أثرى من المركبات الاسمية بمفردها.

وتذكّر ثانيا، مناقشتنا في القسم (5.1.) المتعلق بالمركبات الاسمية النكرة. والمركب «زجاج النافذة»، في «حطّم ‹فلويد› زجاج النافذة»، ينبغي كي يكون مركبا إحاليّا أن تحتوي ترجمته إلى منطق الرتبة الأولى على متغيرة يقيدها مسور وجودي، يخرق شرط سلامة نظم التركيب. وقد وسّعنا هنا صنف المركبات الإحالية؛ ومن شأن سحب **الإكراه النحوي** على هذا الصنف من المركبات الإحالية أن يفضي إلى تكاثر المسورات المناسبة في العبارات المنطقية. تأمّل الجمل البسيطة من قبيل (1.4.).

(1.4.) حطّم ‹فلويد› الزجاج بعنف.

تحوي هذه الجملة خمس عبارات إحالية، فقد أشارت إلى #شيئين# اثنين، و#حدثا# و#عملا# و#طريقةً#.[37] ويمكن أن

---

36 ثمّة في الواقع شعور بأن الأنغليزية أقل تعميما من الشكل الدّلالي الذي يعبّر عنه، إذ تنقصه الصيغ الجاهزة البسيطة للـ[**العمل**] و[**الحدث**]، المرتبطة بـ«فعلها\ الذي\ ما\ شيء ما» وبـ«هو\ الذي\ ما\ شيء ما...حدث» باعتبارها أبسط تعبير عن هذه الأصناف. ورغم غياب الأشكال البسيطة يظهر التعميم الدّلالي بوضوح من خلال الجداول الاستبدالية في الفصل (3).

37 أن يكون من الواجب تمثيل #حدث# و#عمل# بصورة منفردة ناتج عن وجود

أقترح شكلا لـ(1.4.) مكافئا قدر إمكاناتي لما يجري به العمل في المنطق الكلاسيكي (مع أنه بالإمكان وضعه على حساب منطق الرتبة الأولى) هو (2.4.). ويناسب «‹فلويد›» ثابتة، ولكنْ تترجم كل المركبات الإحالية الأخرى باعتبارها متغيرات مقيدة بواسطة مسورات وجودية.

(2.4.) ∃ ش(حدث(ش)) & ش = ∃ ص(عمل(ص)) & ص(فلويد) & ص = (∃ ل(زجاج(ل)) & حطم(ل) & ∃ م(بعنف(م)) & م(ص)))))

والقضية الأساسية، وإنْ كان من الممكن انتقاد التفاصيل، هي أنّ (2.4.) تمثّل الدرجة العامّة في التعقيد التي تحتوي عليها حتما كل ترجمة إلى الكتابة الرمزية للمنطق الكلاسيكي: أربعة مسورات وجودية، كل واحد منها يقيّد متغيرة من المقولة الأنطولوجية المناسبة. وقد امّحى كلّ أثر لشَبه مّا بنظم اللغة الطبيعية.

قد توجد -وإن ظللنا إلى حدّ الآن نردد النظر في ملاءمة ثوابت منطق الرتبة الأولى ومتغيراته- إشكالات مماثلة في معالجة المحمولات (predicates). والأفعال في جوهرها محمولات. ويوجد محل لموضوع (argument) يعبّر عنه الفعل مناسب لكل مركب اسمي يفرّعه ذلك الفعل مقوليا بدقة. ولذلك فالفعل اللازم محمول ذو محل واحد، يناسب الموضوع الفريد أي الفاعل؛ والفعل المتعدي هو محمول ذو محلين؛ والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين (كما في «تعطي ‹حواءُ› ‹آدمَ› تفاحةً») هو محمول ذو ثلاث محلات.

لاحظ، معتبرا ذلك إشارة تمهيدية إلى وجود شيء خاطئ أنّ الأفعال ليس بإمكانها أن تفرّع مقوليّا المركبات الاسمية فحسب بل كذلك المركبات النعتية (3.4.أ) والمركبات الإضافية

جمل تعبّر عن #الحدث# دون إنجاز #عمل#. انظر مناقشة هذه المسألة في القسم (4.9.).

(4.3.ب) والمركبات الحاليّة والظرفية (4.3.ج) والجمل (3.4.د) وربما أيضا المركبات الفعلية (3.4.هـ).[38]

(3.4.) أ. طلى البيت طلاء أحمر [**أحمر** (*red*)].
جعلتني **غاضبا** غضبا شديدا.

ب. وضع ‹هاري› الثياب **في العليّة**.
خرجت ‹سوزان› **من الغرفة**.

ج. دفع أجر العمل **مجزيا**.
يلبس ‹بيل› **بشكل** أنيق.

د. نسينا أنّ **الشمس تطلع من الشرق**.
أنْ **تطلع الشمس من الشرق** يبرهن على أنّ **التماسيح** [هي] **حيوانات ثديية**.

هـ. رأى كلّ شخص الشمس تبزغ من الشرق.
حاول ‹بيل› **أن يقنع ‹هاري›**.

وليس ذلك فحسب، بل إنّ خاصية العمل (governing) في موضوعات المحمولات لا تنفرد بها الأفعال. إذ يمكن للأسماء أن تفرّع مقوليا بكل دقة المركبات الإضافية والجمل والمركبات الفعلية كما في (4.4.) وهو ما تستطيع فعله كذلك مقولة الصفات (5.4.):

(4.4.) أ. هدْم **المدينة**.
مؤلف **الكتاب**.
مناظرة **مع ‹بيل›**.

38 تبدو الأمثلة المعروضة في (3.4.هـ) محل خلاف، ففي إحدى المدارس الفكرية تمثّل المركبات الفعلية نظميا باعتبارها جملا بدون فاعل؛ وفي بعض المدارس الأخرى تعتبر مركبات عارية. انظر، في أفعال الإدراك الحسي، ‹أكميّان› (1977) وانظر، في فعل «حاول» (try) ‹بريسنان› & ‹برايم› (1978).

ب. الدليل على أن الشمس تطلع من الشرق
فكرة أن التماسيح [هي] حيوانات ثديية

ج. محاولة إقناع ‹**هاري**›
حظ كبير **أن** نكون مدعوّين للحفل

(5.4.) أ. خائف **من الوحش**
مليء **بالأفكار**
غاضب **من ‹سام›**

ب. فخور بأن **يكون ضفدعا.**
مفاجأ أن **تطلع الشمس من الشرق.**

ج. مسرورون بأن **تزورنا.**
محظوظون بأنّ **لدينا تمساحا.**

تثبت الأداة الإضافية المتواضعة أنّ لها [في الأنغليزيّة] نظما ثريا بصفة خاصّة. إذ قد تستعمل أدوات الإضافة بطريقة غير «متعدّية» (أي إنّها لا تفرّع أي مقولة، بمعنى أنّها لا تكون متبوعة بمركب من المركبات)، كما هو الحال في (6.4.أ)، ولكن يمكن كذلك أن تفرِّع أداةُ الإضافة مقوليا المركبات الاسميةَ (6.4.ب) والنعتيةَ (6.4.ج) والمركبات الحيّزيةَ (6.4.د) والجملَ (6.4.هـ).[39]

(6.4.) أ. (نزل) **تحتًا.**
(ذهب) **بعيدًا.**
(صعد) **فوقًا.**

---

39 يسمّي النحو التقليدي عادة الأشكال المعروضة في (6.4.أ) وتلك المعروضة في (6.4. هـ.) عواطف إتباعية (subordinating conjunctions). والتكافؤ المعجمي لكليهما مع أدوات الإضافة العاديّة، إلى جانب اختلافهما مع الظروف من قبيل «-*ly*» (بطريقة كذا) من جهة والروابط النسقية (coordinating conjunctions) من جهة أخرى، تبرر معالجتها باعتبارها أدوات إضافة. انظر ‹جاكندوف› (1977 أ) والبيبليوغرافيا التي يحيل إليها.

ب. **في الحديقة.**
على الدرج.

ج. (يا له) من **أحمق.**
(انتقل ‹بيل›) من **سعيد إلى حزين** (في أقل من ثانية).

د. **بعيدا عن البيت.**
من **على الخزانة.**

هـ. من قبل **أن يخرج** ‹ماكس›.
إلى أن نثبت **أنّ التماسيح ثدييات.**

ولّما كانت المحمولات، في المنطق الحملي، هي التّي تعمل في الموضوعات، فإنّه لا تترجم الأفعال وحدها إلى محمولات بل كذلك الأسماء، والصفات، ومركبات الإضافة. والمقاربة المألوفة في معالجة «هو الإنسان»[40] مثلا باعتباره محمولا ذا محلّ واحد «إ»، بحيث تترجم «‹جون› هو الإنسان» إلى **إ** (**جون**). وهكذا يصبح «مؤلف» محمولا ذا محلين **م**(سَ، س) –«سَ هو مؤلف س»؛ و«الأحمر» محمولا ذا محل واحد «هو الأحمر»؛ و«خائفا» محمولا ذا محلين «...كان خائفا من...» (وهو يتصرف بالتالي مثل فعل «خشي») ويصبح «خارجا» محمولا ذا محل واحد «كان خارجا»

40 [**هامش للمترجم**: في غياب الفعل الوجودي المقابل في العربية لـ«be» الأنغليزي، وتهربا من اللجوء إلى المهات من قبيل «أيس» الذي لم يبق منه إلاّ «ليس» في صيغة النفي، ومن «كان» الذي يزيد الزمن الماضي ولا يفي بقيمة التساوي التّي نجدها مع «be»، فإننا نلجأ إلى استبدال هذه الرابطة آليا بـ«**هو**» في كلّ مرّة. لكن، من المحتمل أن يسبب ذلك خلافا مبدئيّا، فالعرب يعتبرون «هو» ضميرا وليس فعلا. ولّما كنا نري فيه قيمة مزدوجة، إذ أنّه يشتغل مرّة ضميرا ومرّة فعلا –ولنا على ذلك براهين عدّة– (يقابل ما يسمّى في النحو العربي القديم «ضمير العماد\ الفصل، الخ»)؛ فإنّنا نعول على فطنة القارئ كي لا يحتفظ من الأمثلة إلاّ بما نحن بحاجة إليه.]

ويكون «على» محمولا ذا محلين «كان على الطاولة».[41]

لاحظ أنّ كلّ هذه الترجمات إلى الكتابة الرمزية المنطقية تحوي الرابطة «هو» (be) باعتبارها جزءا أساسيا إذ ليس لـ«الإنسان» وحده ترجمة، لأن ذلك غير ممكن إلاّ مع «هو الإنسان». وعلاوة على ذلك، ليس للرابطة «هو» وضع منطقي منعزل في هذه التراكيب. ومن الممكن أن نعتبرها أقرب إلى نتاج نحوي مصطنع، ولا يضمن أي صلة مع الرابطة «هو» التي تترجم عادة إلى «يساوي» كما في «كوكب الزهرة **هو** النجم السّاطع».

بسبب مقاربة أسماء الجنس العادية هذه، يتطلب اسم العلم الذي **لا** يكون مسبوقا بالرابطة «هو» في جملة مّا، ترجمة إلى الشكل المنطقي أشد تعقيدا. فمثلا، تترجم الجملة «ضرب ‹بيل› رجلا» إلى ∃ سَ(رِ سَ) & **ض**(**ب** سَ)). ووظيفة المسوّر الوجودي هنا هي التعبير عن إحالية «رجل»؛ لكن ينبغي إقحام رابط منطقي غير مبرر تركيبيا كي نوحّد بين «ضرب» و«هو رجل».

ليس مثل هذا المسعى غير ملائم فحسب، بل يفضي إلى لخبطة وصفية حقيقية، وخاصّة في معالجة أدوات الإضافة. تأمّل (7.4.) وفيها ترجمت أدوات إضافة مختلفةً إلى محمول ذي محلين. (من أجل الوضوح، تسقط الترجمة المنطقية المفترضة في الأمثلة التالية التسوير الضروري للتعبير عن إحالية المركبات الاسمية والمركبات الإضافية؛ وكان يفترض أن تشملها الترجمة السليمة إلى منطق الرتبة الأولى).

---

41 ظهرت معالجة «على» باعتبارها محمولا ذا محلين **على**(سَ، س)، عند ‹دافيدسون› (1967 أ) وهي إحدى مقاربتين ممكنتين اعتمدهما ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976) ويتبنّى ‹أندرسون› (1976) مقاربة مماثلة دون تبرير أو حتّى تعليق أصلا. وفي الواقع، يقدّم ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› المحاولة الوحيدة الجديدة التّي أعتبر أنّها تتناول أدوات الإضافة في شكل يقارب المنطق الحملي.

(7.4.) أ. يقبع الكتاب على الطاولة
قبع (كتاب) & **على (كتاب، طاولة)**

ب. وضع ‹سام› الكتاب على الطاولة
وضع (سام، كتاب) & **على (كتاب، طاولة)**

ج. توجه ‹جون› نحو العمارة المحترقة.
توجه (جون) & **نحو(جون، عمارة محترقة)**

د. جرت ‹سوزان› حول البحيرة.
جرت (سوزان) & **حول(سوزان، بحيرة)**

هـ. تشير العلامة إلى الغرفة.
تشير (علامة) & **إلى(علامة، غرفة)**.

تكون الترجمة الحرفية للصيغة المنطقية في (7.4.أ) «الكتاب قابع وهو على الطاولة». وليس هذا غير مرضي فحسب، بل يتغافل عما إذا كانت الجملة مرادفة لـ«الكتاب قابع على الطاولة» كما يفترض أن يكون. ومن باب التكافؤ، ينبغي أن تكون جمل (7.4. ب-هـ) معادلة لـ«وضع ‹سام› الكتاب وكان ذلك على الطاولة»، و«توجّه ‹جون› وكان ذلك نحو العمارة المحترقة» و«جرت ‹سوزان› وكان ذلك نحو البحيرة» و«تشير العلامة وذلك إلى الغرفة» ولا أحد منها ملائم باعتباره ترجمة منطقية، كما هو جليّ، سواء لأنّ الجُميلة الأولى القائمة على الفعل غير مفهومة بمفردها، أو لأنّ الجميلة الثانية القائمة على أداة الإضافة مبهمة، أو لأنّها تفيد شيئا غير مناسب. و تشكو، في الحقيقة، ترجمات (7.4. أ-هـ) من العيبين.

قد يسعى المرء إلى التخفيف من عدم الملاءمة هذه بطرق مختلفة. ويمكنه أن يقول مثلا إنّ «وضع» محمول ذو ثلاث محلات فيعتبر الجملة محلّه الثالث. وعلى هذا تكون ترجمة (7.4.ب.) «وضع ‹سام› الكتاب على الطاولة» كما في (8.4.):

(8.4.) **وضع (سام، كتاب على (كتاب، طاولة))**

وهو ما ينبغي أن يقرأ تقريبا «وضع ‹سام› الكتاب كي يكون على الطاولة» مكافئة لـ«جعل ‹سام› الكتاب يكون على الطاولة». وهو حلّ أفضل من (7.4.ب.)، لكنه يشكو من إشكالين. الأول هو إشكال نظميّ صرف يتعلق بكيفية تفسير سبب ظهور «يكون» وسبب اختفائه؛ وإذا أخذنا هذا الإشكال مأخذ الجد ودرسناه بصفة نسقيّة، فإنه يفاجئنا بأن يثبت لنا أنه صعب المراس. (انظر ‹واسو› (1977) و‹بوركين› (1973) و‹بايكر› (1973)). والإشكال الثاني هو أنّ هذا الحل يبقى غير مجْد مع (7.4. ج-هـ) حيث لا نستطيع تحديد مساهمة أداة الإضافة بمحمول ذي محلين. فـ‹جون› ليس نحو العمارة المحترقة، و‹سوزان› ليست حول البحيرة، والعلامة ليست إلى داخل الغرفة.

ثمّة حلّ آخر اقترحه ‹طوماسون› & ‹ستانلكر› (1973) وكذلك ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976) يتمثل في معالجة «قابع على\ موضوع على» و«متجه إلى»، الخ.، باعتبارها محمولات مركّبة، مولدة تأليفيا من الفعل وأداة الإضافة. فتعتبر أداة الإضافة عاملا (operator) يضيف محلاّ إلى الفعل. وعليه، تصبح (7.4.أ) مثلا، شيئا من قبيل (9.4.أ) أو (9.4.ب).

(9.4.) أ. **[على (وضع)] (كتاب، طاولة)**.

ب. **على (وضع، كتاب، طاولة)**.

لا تقع هذه الحلول في خطإ مساواة الجرْي حول الشيء بالجري وأنت حول الشيء أو الإشارة نحو الشيء ومساواة الإشارة إلى الشيء والإشارة زائدا كونها نحو الشيء. ولكن، لاحظ كيف إنّ كلاّ منها تخرق **الإكراه النحوي** بطريقة جديدة كل الجدّة. ففي (9.4.أ) نجد أداة الإضافة التي تُنشئ، في البنية النظمية، مكوّنا بارتباطها مع مفعولها، تُنشئ هنا، في الصيغة المنطقية، مكوّنا بارتباطها مع الفعل وليس بمفعولها. توجد فعلا مورفيمات في لغات

العالم تنشئ هي والفعل مكونات ولها أثر دلالي يتمثّل في إضافة محل –الزوائد الجعليّة، مثلا: لكن يبدو أنه من غير المعقول أن نعالج أدوات الإضافة باعتبارها مكافئة دلاليا لهذه المورفيمات. وتصبح أداة الإضافة، في [9.4.ب]، العامل الأبعد في الصيغة المنطقية أكثر من أن تكون منضوية تحت الفعل. وفي أي من الحالتين، وما لم يقع التنصيص عليه هو أنّ «وضع» هو أساسا محمول ذو ثلاث محلات وأنّ «توجّه» محمول ذو محلين: فـ«وضع ‹سام› الكتاب» و«توجه ‹جون›» لا معنى لها وهي معزولة عن باقي المكونات.

قد يكون الاعتراض الأكثر جدية على كل هذه الحلول أنها تناقض القرائن التي قدمناها في (2.3.) و(4.3.) في كون المركبات الإضافية يمكن استعمالها إحاليا. تأمّل ترجمة «يجري ‹جون› بعيدا [مع الإشارة]» في ظلّ الحلول الأربعة التي نظرنا فيها:

(10.4.) أ. **جرى (جون)** & **هناك بعيدا (جون)** [تُكافِئ (7.4)]
ب. **جرى (جون، بعيدا (جون))** [تكافِئ (8.4)]
ج. **[بعيدا (جرى) (جون)] (جون)** [تكافِئ (9.4.أ)]
د. **بعيدا (جرى (جون))** [تكافِئ (9.4.ب)]

في كلّ حالة من هذه الحالات، تكون ترجمة «بعيدا» تابعة لمحلات الموضوعات المفتوحة –ليست ثابتة منطقية، كما في الاستعمال الإحالي الذي يطرحه منطق الرتبة الأولى. كيف يمكن لشيء مّا أن يكون دالّة مفتوحة، **وفي الوقت ذاته ثابتة؟** والأحرى بنا أن نستكشف بدائل أشد تعقيدا، لذلك، دعنا نعيد فيه النّظر![42]

42 أحد تلك الخيارات المهمة نسبيا هو النّظم المنطقي لنحو ‹مونتاغيو› (3791) (Montague Grammar)، ‹بارتي› (1975) الذي يتطلب مناقشة أوسع مما يمكن أن أقدّمه هنا. وقد يكون من لهم اطلاع [حسن] على تاريخ اللسانيات التوليدية قد رأوا أنّ الحجج المقدمة في هذا القسم لا تعدو أن تكون بقايا ذكريات لحجج النظرية المعجمية (lexicaliste) في مواجهة مواقف علم الدّلالة التوليدي

2.4. رسم يناظر أحسن بين علميْ النّظم والدّلالة

المشكل الأساسي الكامن في منطق الرتبة الأولى هو أنّه لا يشتمل على بدائل مقوليّة كافية ليتجنبها. وليس له، كي يعبّر عن الأبنية المستكشفة في ما تقدّم، سوى المحمولات والحدود التّي تملأ محلات الموضوعات. وقد أظهرت محاولتنا في معالجة أدوات الإضافة أنّه بإمكانها أن تقوم بالدورين معا، وهو ما يفضي إلى تضارب في نطاق منطق الرتبة الأولى.

ولنعدْ النّظر، محاولة منّا لإيجاد تفسير أفضلٍ، في الخاصيات النظمية للغة، معتمدين الطريقة العامّة لنظرية الشرّطات (‹تشومسكي› (1970)، و‹إيموندس› (1976) و‹جاكندوف› (1977)). ويقع التمييز الأساسي عادة بين **المقولات المعجمية** (باعتبارها أقسام الكلام) –على سبيل المثال الاسم (N)، والفعل (V)، والنعت (A)، والجار (P)– وبين **المقولات التركيبية** –على سبيل المثال، المركب الاسمي (NP) والفعلي (VP) والنعتي (AP) والإضافي (PP) والجملة (S). وتحتوي كل مقولة تركيبية على **رأس** –عضو من إحدى

للسبعينات. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ الدّلالة التوليدية تقحم بالأساس طروحات منطق الرتبة الأولى في نظرية البنية التحتية النظميّة. نجد لذلك في علم الدّلالة التوليدي نظريةً للمسورات باعتبارها المحمولات الأقصى (‹لايكوف› (1970)، ‹ماك كولاي› (1971)). انظر في فعل «be» باعتباره مقحما توليديا ‹باخ› (1967)، وفي الصفات باعتبارها إحالات -وبالتالي باعتبارها مركبات اسمية- (‹روس› (1969))، وفي أدوات الإضافة باعتبارها في الأصل أفعالا (‹بايكر› & ‹أرمس› (1969)) وعن العبارات الموصولة باعتبارها قضايا معطوفة (‹روس› (1967)، ‹باخ› (1968)). وفي الإشكالات النظمية التي تواجه هذه المواقف، (انظر ‹تشومسكي› (1970، 1972)، ‹جاكندوف› (1971. 1972)، ‹شاتشتر› (1973) و‹بوارز› (1975))، تفضي إلى معالجة أثرى للبنية النظمية التحتية. وتكون بذلك رسالة هذا القسم من الكتاب أنّ هذه الحجج تنطبق، نظرا للإكراه النظمي، على الطروحات الكلاسيكية في الإحالية والخبريّة، سواء نظرنا إليها باعتبارها طروحات في النّظم أو في الدّلالة.

المقولات المعجمية- بالإضافة إلى عدد من المغيرات الممكنة التي تكوّن في العادة مقولات من مركبات أخرى. ويوجد لكل واحدة من المقولات المعجمية **مقولة تركيبية كبرى** تناسبها، وهذه المقولة التركيبية هي التي تدفع مغيرات المقولة المعجمية الممكنة إلى حدودها القصوى. والمقولات التركيبية الكبرى التي تناسب الاسم هي المركب الاسمي، بينما تلك التي تناسب الفعل هي الجُمَيْلة.

وتُجسّم (11،4. ب-هـ)، لجعل ما سبق أقل تجريدا، أبنية مشجرة نموذجية عن المقولات التركيبية الأربعة، الجملة والمركب الاسمي والنعتي والإضافي بالنظر إلى مجموعة من المغيّرات الممكنة. وفي كل واحدة من هذه المقولات، تحكم مقولةٌ تركيبيّة كبرى مكوّنًا ينتمي إلى مقولة تركيبية ذات رمز مزدوج (*ش*")، وهو يحكم بدوره المقولة المعجمية المناسبة. وتمثل هذه السلسلة التعاقبية من العُقد (nodes) من أعلى التشجير إلى أسفله والتّي تناسب (11،4أ) الرسمَ البيانيَّ الذي يوضحها، الهيكلَ البنيويَّ للمقولة التركيبيّة الكبرى التّي ترتبط بها مغيرات متنوعة في مستويات متعددة. (تتبع التفاصيل الخاصّة ‹جاكندوف› (1977أ)؛ وقد اقتُرحت إمكانات أخرى، لكن التصنيف العام للتشجير مقبول بصفة شائعة.)

(11،4.) أ. مقولة تركيبية كبرى

|

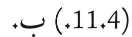
ش"

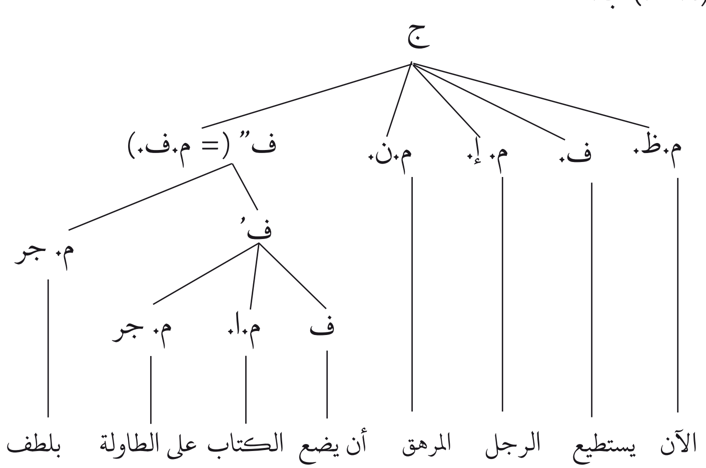
|

ش'

|

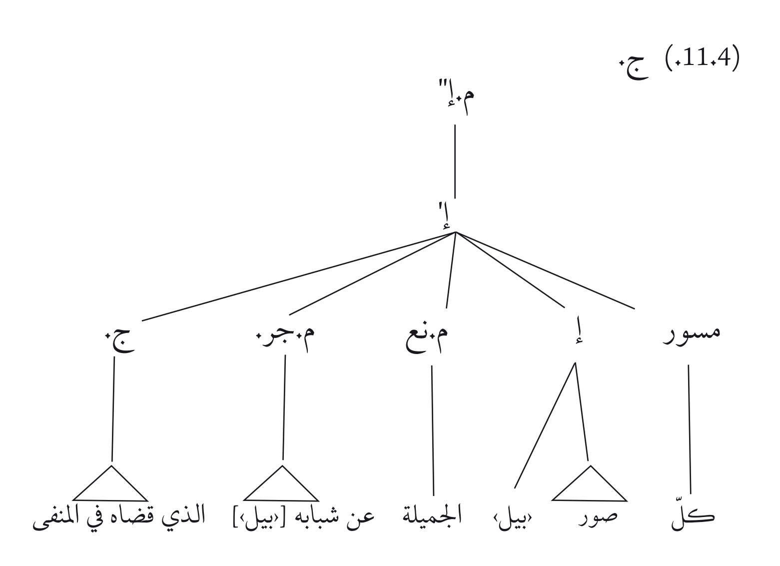
ش (مقولة معجمية -رأس التركيب)


(11.4.) ب.



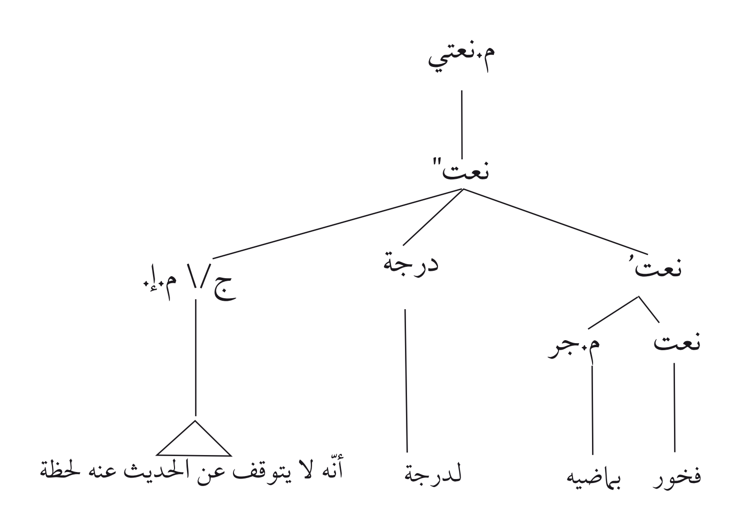
ج
م.ظ.
ف.
م. إ.
م.ن.
ف" (= م.ف.)
ف'
م. جر
ف
م.ا.
م. جر
الآن
يستطيع
الرجل
المرهق
أن يضع
الكتاب
على الطاولة
بلطف

(11.4.) ج.



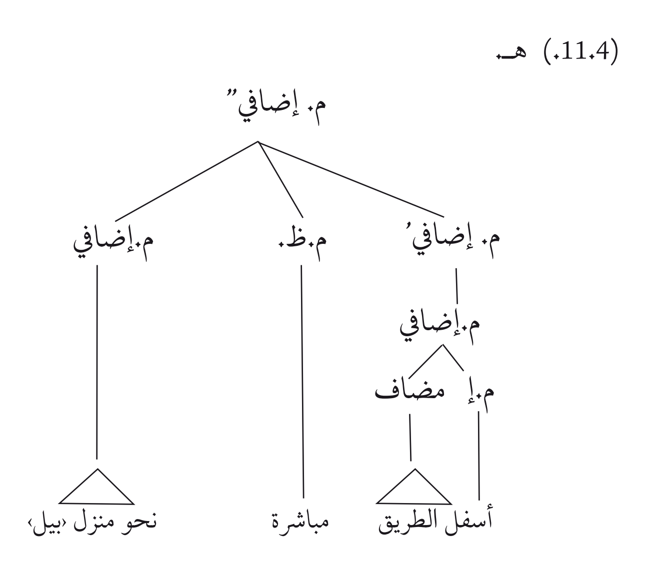
م.إ"
إ'
مسور
إ
م.نع
م.جر.
ج.
كلّ
صور
‹بيل›
الجميلة
عن شبابه [‹بيل›]
الذي قضاه في المنفى

(11.4.) د.



م.نعتي
نعت"
نعت′
درجة
ج/ م.إ.
نعت
م.جر
فخور
بماضيه
لدرجة
أنّه لا يتوقف عن الحديث عنه لحظة

(11.4.) هـ.



م. إضافي″
م. إضافي′
م.ظ.
م.إضافي
م.إضافي
م.إ
مضاف
أسفل الطريق
مباشرة
نحو منزل ‹بيل›

المركبات التي **تمقْولها بدقّة** وحدة معجمية كلّها مقولات تركيبيّة كبرى. وهي تظهر في وضعيتين: أوّلا باعتبارها بنات المقولة التركيبية ذات الرمز المفرد [ʹ] (على سبيل المثال، المفاعيل المباشرة وغير المباشرة)، وثانيا باعتبارها بنات المقولة التركيبيّة الكبرى (على سبيل المثال، «تحطيم **العدو** للمدينة»، في الجمل (ج) وفي المركبات الاسمية (م.ا.)). نعود الآن للمغِّيرات غير تلك المركبات المتفرعة مقوليا بدقة في القسم (3.4.).

يكفي هذا المختصر التمهيدي لمبادئ البنية التركيبيّة لكي نثبت علاقة بسيطة جدّا بين النّظم والبنية التّصوّريّة. أوّلا، يناسب كل مكوّن تركيبي أساسي في نظم الجملة مركّبا تصوّريا ينتمي إلى إحدى المقولات الأنطولوجية الكبرى. وإذا استعمل مكون تركيبي أكبر بطريقة **إحاليّة،** ناسب حالة يمكن إسقاطها في مقولة أنطولوجية كبرى. بعبارة أخرى، تقوم كل المقولات التركيبية الكبرى بالدور المنوط بالمركب الاسمي وحده في منطق الرتبة الأولى.

ثانيا، يناسب الرأس المعجمي في المكون التركيبي الأكبر **س،** دالّة من الدوالّ في البنية التّصوّريّة –جزء من الشفرة الباطنية يحتوي على موضوع صفر المحل فما فوق يستوجب ملؤُها كي تبنيَ مكوّنا تصوّريا كاملا. وتملأ محلات الموضوعات عن طريق تأويلات المكوّنات التركيبية الكبرى التّي فرّعت مقوليا بدقة بواسطة **س.** (العدد الأقصى لمحلات الموضوعات هو ثلاثة. وبالإمكان أن تكون أربعة.)

تأمّل مثلا هذا المثال الملموس: «وضَعَ الرجل الكتاب على الطاولة». ففعل «وضع» هو رأس الجملة (ج.)، وهو يفرع مقوليا المركب الاسمي الفاعل (م.ا.)، والمفعول به (مف.) والمركب

الإضافي (م.جر) . ويعبّر فعل «وضَع» (put) عن دالة دلالية تناظر بين الموضوعات الثلاثة ضمن [**حدث**]. والموضوعات التي تناسب تأويلات الفاعل والمفعول به والمركب الإضافي هما [**شيئان**] اثنان و[**موضع**] و[**مسار**]. وهكذا تكون قيمة البنية التّصوّريّة التقديرية لهذه الجملة: (12.4.).

(12.4.) [**حدث** **وضع** ([**شيء** **الرجل**]، [**شيء** **الكتاب**]، [**موضع** **فوق الطاولة**])]

الآن، تأمّل بنية الموضوعات الداخلية الثلاثة! ولما كانت الوحدتان المعجميتان «رجل» و«كتاب» لا تفرعان مقوليا أي شيء بالمرة، وجب معالجتهما باعتبارهما دالّتين ذاتي محل فارغ (أي باعتبارهما ثابتتين) تناظران المقولة الأنطولوجيّة الكبرى [**شيء**]. ليس للموضوعين الأولين بالتالي بنية داليّة داخليّة. ومن ناحية أخرى، يفرّع «على»، رأس المركب الإضافي، مقوليا المركب الاسمي وبذلك يعبّر عن دالة ذات محل واحد تناظر بين [**شيء**]، وهو تأويل المركب الاسمي، و[**موضع**]، وهو تأويل المركب الإضافي. وللموضوع الثالث في (12.4.) البنية الداخلية (13.4.أ)، عارضا (13.4.ب) باعتبارها البنية الداليّة الكاملة للجملة. ويضاعف التضمين (embedding) في هذه البنية التضمين النظمي في الجملة.[43]

43 قد تفضي معالجتي للفواعل النحوية (subjects) إلى جدل في هذه النقطة من العرض، إذ يقترح **الإكراه النحوي** بالنسبة إلى شيء من الأشياء وجوب وجود تقسيم في البنية التّصوّريّة يناسب تقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه. بينما تُعرض مقاربتنا الحالية عن هذا التقسيم. ويأخذ تناولي للتأليفيّة (compositionality) في القسم (4.4.) هذا في الحسبان بطريقة جدّ طبيعية. وتظهر، من ناحية أخرى، في

(4.13.)

أ. [موضع على ([شيء الطاولة])]

ب. [حدث وضع ([شيء الرجل]، [شيء الكتاب]، [موضع على ([شيء فوق الطاولة])])]

فأيّ مقولة أنطولوجية كبرى يعبَّر عنها بواسطة مكوّن أساسيّ خاصّ، تتبع دلالة الرأس. وترسم بعض الأفعال من قبيل «وضع» تناظريّا **الأحداث**. وبعضها الآخر، ما يسمّى بالأفعال

القسم (9.4.)، بقايا عادة التمييز إلى مسند-مسند إليه في تناول الـ[**الأعمال**]، وتهذيب إضافي حسب التمشي نفسه ليس مستبعدا من خلال الكتابة الرمزية المعتمدة في الفصل الحالي.

ونجد أيضا نقاشا في ما إذا كانت الفواعل النحوية تقع تحت طائلة التفريع المقولي، كما طرحتُ ذلك. وقد تناول ‹تشومسكي› (1965، 1981) التفريع المقولي باعتباره منحصرا في أخوات (sisters) الرأس (المفاعيل المباشرة وغير المباشرة، الخ) تاركا المسند إليه «موضوعا خارجا» عن [دالة] الفعل. وقد طرحتُ في المقابل، ‹جاكندوف› (1974)، أنه ينبغي تفريع المسند إليه مقوليا في **المركبات الاسمية** بحيث نتمكن من تمييز «اجترار البقر» (البقر يَجترّ) عن «اجترار الحشيش» (*الحشيش يَجترّ). وينبغي، على سبيل التوسع، أن نفرع مقوليا كذلك الفواعل النحوية للفعل. ويحتمل أن توجد رغم ذلك عوامل دلالية ملطّفة لم أتمكن من رؤيتها؛ وإذا تمّ تحديدها بوضوح، فإنّ حجتي ستضعف. وفي كلّ الأحوال، لا يبدو لي من الصعب تكييف المقترحات التي قدمتها مع نظريّة التفريع المقولي لـ‹تشومسكي›؛ وقد تنسجم التحويرات المطلوبة جيدا مع اعتبارات الفقرات السابقة.

السّكونيّة (stative verbs)، من قبيل «يبدو\ يظهر» و«يعرف\ يعلم» و«يعتقد\ يظن»، و«كان»، يناظر بين **حالات**-الأشياء الموجودة وليس الأشياء الحادثة. بينما تناظر الأسماء مثل «طاولة» و«منزل» بين [**الأشياء**]، ولكنّ «تهديم» ترسم **الحدث** و«ميلين» ترسم **الكمية**. وترسم النعوت في العادة **الخاصيّات**؛ وترسم أدوات الإضافة **المواضع والمسارات**.

ولمّا كانت العلاقة بين المقولات النظمية والمقولات الأنطولوجية ليست مرتبطة واحدة بواحدة، فإنّنا لا نحتاج إلى الزعم بأنّ التوافق الذي لوحظ في الأنغليزية هو توافق كوني. تأمّل مثلا في اللغات التي لا تعرف مقولة النعت! في لغة من هذا الصنف، يمكن التعبير عن [**الخاصيّة**] بواسطة مركب اسمي، كما يحصل في لغة ‹الوالپري› (Walpiri) أو بواسطة مركب إضافي، مثل «خارج الإطار»، في الأنغليزية. وبالمقابل، يمكن التعبير عن [**حالة**] شيء له [**خاصية**] بواسطة فعل لازم، كما يحصل في لغة ‹النفاجو› (Navajo). وهكذا فإنّ تنوع اللغات في مستوى قائمة المقولات النظمية لا يضر بالنظرية. وما ينبغي أن يكون كونيا هو (1) التمييز بين المقولات المعجمية والمقولات التركيبية الكبرى، (2) نظام التفريع المقولي، فيه تفرع المقولات المعجميةُ المقولات التركيبيّة الكبرى. (أنا مدين لـ‹كينيث هال› لمساعدته في تحرير هذه الفقرة. انظر كذلك القسم (5.9.)).

لاحظ كيف إنّ نظرية البنية التّصوّريّة هذه تتغلب على عدد من الإشكالات التّي يطرحها منطق الرتبة الأولى والتي وقعت الإشارة إليها في القسم السابق. فنتعامل بدل الثوابت والمتغيرات هنا مع مكونات تصوّرية لمقولات أنطولوجية متنوعة. لدينا، عوض المحمولات التّي ترسم ترابطيا القضايا عندما تملأ محلات

موضوعاتها، دوالّ ترسم ترابطيا المقولات الأنطولوجية الكبرى عندما تملأ محلات موضوعاتها. وباختصار، نستعمل الجهاز الصوريّ ذاته، أي بنية الدّالّة-الموضوع، لكن بتنوع أثرى جدّا في أنماط الدوالّ والموضوعات. وهذا يجعلنا قادرين على تمثيل «يضَع الرجل الكتاب على الطاولة»، مثلا، دون التضحية بالدقة التعبيرية، ودونَ قلب علاقة التبعيّة الوظيفية للعناصر النظمية، ودن إقحام روابط غير مبررة نظميا من قبيل أدوات العطف. وعلاوة على ذلك، باستطاعتنا أن نتناول بطريقة لا عيب فيها العلاقة بين التفريع المقولي الدقيق في النظم ومحلات الموضوعات في البنية التّصوّريّة.

إحدى نتائج ما سبق أنّ جملة من قبيل «الكتاب [هو] على الطاولة» ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها علاقة ذات محلين بين [**شيء**] و[**موضع**]، بينهما وسيط هو «فعل الكينونة».[44] وما عادت أداة الإضافة «على» دالة ذات محلين بل دالة ذات محل واحد، ترسم ترابطيّا كائنا إحاليا، [**شيء**]، داخل [**موضع**]. وقياسا على ذلك، فإنّ المركب الإشاري «هناك» في الجملة «الكتاب **هناك**»

44 ما هو البديل في اللغات التّي ينقصها الفعل «be»، مثل الروسية والعبرية اللتين لا تستعملان الرابطة في الزمن الحاضر، بينما تظهر في الماضي والمستقبل؟ من المحتمل أنّ الحل المناسب يكمن في الحذف أو في اللجوء إلى الشكل التصريفي الصفر. وبالنسبة إلى لغة من صنف لغة ‹الپاپاغو› (Papago) التي لا نجد فيها بالمرّة ما يناسب فعل «be» (أفادني بذلك شخصيا ‹كينث هال›.)؟ سنكون مجبرين على اختيار مقاربة مختلفة. والدّالّة BE الدّلالية هي الدّالّة الأضعف إخبارا ضمن دوالّ **الحدث** و**الحالة**، وتقع في أدنى الدرجات في الوسم. وتوجد عادة إستراتيجيتان بالنسبة إلى لغة من اللغات كي تعبر عن التقابل: تكون لها عبارات مميزة لكل عنصر من عناصر المقابلة أو لا تعبرّ إلاّ عن العنصر (أو العناصر) الموسومـ(ـة). وثمّة مثال عن هذه الإستراتيجيات الأخيرة يجسمه التقابل بين الاسم المفرد والجمع في الأنغليزية التي لا وجود فيها لوسم إلاّ للجمع، وهو العنصر الموسوم في هذا التقابل. ونقول إنّ اللغة التّي تنقصها «be» قد اختارت هذه الإستراتيجية للتعبير عن دوالّ **الحالة** (انظر ‹فويستشلايغر› (1976)، ففيه تناول شامل للزمن والهيئة، من منطلق هذا الافتراض في الوسم).

دالّة ذات محلّ صفر. وتكون عندها دالّة ذات محلّ صفر (ثابتة دالّيّة) ترسَم ترابطيا في [**موضع**]؛ وتحدد قيمة الثابتة تداوليّا كما رأينا في القسم (2.3.). وهذا يعادل تماما «الضمائر» الإشارية من قبيل «تلك»، فهي دالة ذات محل صفر ترسم ترابطيا [**شيئا**] في جمل من قبيل «اشتريت **تلك**». وبهذا نكون قد تجنبنا النتيجة المتناقضة القائلة بأنّ «هنا» هي في الوقت ذاته ثابتة ودالة ذات محل واحد.

ولم تحدد هذه النظرة بعدُ أي المركبات تكون إحالية في الجملة وهي المعلومة التّي عبّر عنها بواسطة المسورات الوجودية في منطق الرتبة الأولى. وسعيا لتحقيق هذه الغاية، لاحظ أنّ المرجعيّة في اللغة الطبيعية، هي حالة غير موسومة، وليست شرطا يتطلب واسما ظاهرا مثل المسور. وفي المقابل، يمكن أن يعود الاستعمال غير الإحالي لمركب داخل جملة مّا إلى وجود مسور ظاهر، معجمي كان أو نظميا، في مكان مّا من تلك الجملة. وتتضمن العلامات الواسمة زمن المستقبل، ووظائف الجهات مثل «ممكن» و«ضروري» والأفعال الخبريّة مثل «أصبح» وأفعال المواقف الحمليّة (propositional attitudes). وكلّ واحد من هذه العناصر يؤثر في الوضع الإحالي بصفة خاصّة (انظر الأقسام (4.5.) و(1.6.)، الفصل 11، ‹جاكندوف› (1972، الفصل السابع) و‹جاكندوف› (1975، ب).) ويمكن أن يعبَّر عن توزيع المركب الإحالي هذا في اللغة الطبيعية في صياغة تمهيديّة بالمبدإ التالي:

مبدأ الإحاليّة

كل المركبات التّي تعبّر عن مكونات تصوّريةٍ إحاليّة هي مركبات ذات مراجع إلاّ إذا وجد وسم لساني لخلاف ذلك.

وحسب مبدإ الإحاليّة، تحيل الجملة «يضع الرجل الكتاب على الطاولة» إلى #حدث# وثلاث #أشياء# و#موضع# –أي، إسقاطات

المكونات التّصوّريّة الخمس في (13.4،ب). وهذا يلغي الحاجة إلى المسورات الوجودية والمتغيرات المقيدة في منطق الرتبة الأولى الذي يخدم الطرح القائل بالتمثيل المباشر للإحالة. وهذا لا ينفي كذلك إمكانية العوامل شبه-المسوّرة (-quantifier like) في البنية التّصوّريّة، لكن يمكن حصرها في حالات التسوير الحقيقية من قبيل «كلّ» و«جميع» (انظر نهاية القسم الموالي لمزيد من الملاحظات).

3.4. العلاقات التّصوّريّة غير علاقة الدّالّة بالموضوع

نظرنا إلى حدّ الآن فقط في المغيّرات التّي يفرعها رأس الجملة مقوليا والتي وقع تناولها دلاليا باعتبارها موضوع دالّة بالنسبة إلى الرأس. ويستحق عدد محدد آخر من أنواع المغيرات الذكر، دون أن يفرِّع الرأس مقوليا أيّا منها. وسأحاول فقط تحديدها بصورة إجماليّة جدّا.

تضيف **المغيّرات التحديدية** شروطا إضافية إلى ميزة المراجع (referents) الممكنة أو هويتها في العبارة. ويعرض (14.4.) بعض الأمثلة، بها مغيرات تحديدية بالخط الغامق الغليظ.

(14.4.) أ. **في المركبات الاسمية**

i. القبعة **الحمراء**.

ii. الرجل **الذي أتى للعشاء**.

iii. كلب **من أستراليا**.

iv. بيجاما ‹**ساره**›.

ب. **في الجمل**

i. أسقط ‹جاك› **بسرعة الألماسة**.

ii. ضرب ‹هيثر› ‹برادلاي› على رأسه **بخيارة**.

iii. أفرح ‹نيكولا› الجميع **بأكله غداءه**.

ج. **في المركبات النعتية**

i. **بغيض بغضا شديدا.**

ii. أصفر **بفعل الزمن.**

iii. **تعب من العمل المفرط.**

د. **في المركبات الجرّية**

i. **مباشرة** إلى أسفل الطريق.

ii. **في علوّ** على الهضبة.

iii. فوق الهضبة **في اتجاه النهر.**

يطرح ‹جاكندوف› (1977.أ.) أنّ أغلب المغيرات التحديدية في الأنغليزية ممثلة نظميا باعتبارها بنات (daughter) المقولة التركيبية المناسبة ذات الرمز الثنائي. وتوجد حالة واحدة شاذة هي المركب الاسمي الإضافي الذي يفيد التمليك (14.4. أ-vi) وهو تابع للمقولة التركيبية الاسمية الكبرى.

حظيت هذه المغيرات بمعالجات متنوعة في حدود منطق الرتبة الأولى. فقد عولجت المغيرات الاسمية، مثلا (14.4. أ)، في الغالب باعتبارها محمولات مقرونة بالمحمول الذي يمثل الاسم رأس المركب، مثلا : «الـ سَ بحيث سَ قبعة و سَ أحمر»، «الـ سَ بحيث سَ رجل و سَ أتى للعشاء»، الخ. وتكمن أفضلية هذا التمثيل في سهولة التعميم الوجودي: إذ يمكن أن ننتقل من «يوجد طربوش أحمر هنا» إلى «يوجد شيء مّا أحمر هناك» نستخرجها مباشرة بقاعدة الاستدلال: ع & غ ← ع. ويكون أحد العوائق كالعادة أن هذا التمثيل بعيد جدا عن النّظم. ويوجد عائق آخر يتمثل في أننا إذا خفّضنا تأويل النعت بطريقة فضفاضة عن تأويل الاسم-الرأس فإنّ هذا التمثيل لا يقوم بتأويل النعوت البيْمقوليّة (*syncategorematic*) من قبيل «جيّد» و«كبير»، حيث يتعلق تأويلها بدقة بهوية الرأس (فالجودة بالنسبة إلى المدية (مدية جيّدة) يختلف

عن الجودة بالنسبة إلى المربّية (مربية جيدة)، والفأر الكبير يبقى أصغر بكثير من الفيل الصغير).

اقترح ‹دافيدسون› (1967.أ)، و‹پارسون› (1972)، و‹طوماسون› & ‹ستالناكر› (1973)، و‹فودور› (1972) **معالجات مختلفة** للأحوال الظرفيّة (14.4. ب.i). وقد أشار ‹فودور› (1972) إلى بعض المشاكل في مقاربة ‹دافيدسون›؛ ويجد كل واحد منهم صعوبة في معالجة أمثلة الآخر. ولا تبين التكافؤ بين علاقة الفعل بالظرف وعلاقة الاسم بالنعت إلاّ مقاربة ‹دافيدسون› –وهو شيء مهم جدّا بالنسبة إلى **الإكراه النحوي** (ويتوقع المرء، مثلا، معالجة مماثلة لـ«شُفي بسرعة» و«سرعة شفائه».). وكما هو الحال بالنسبة إلى أغلب أمثلة المغيرات التحديدية الأخرى في (14.4.)، فإنّه لا علم لي بأية معالجة دلالية لا تزال قيد الطبع.

ويكفينا بالنسبة إلى ما نرمي إليه الآن أن نوفّر كتابة رمزية مؤقتة للتعبير عن علاقة مغيِّرات التحديد بصورة موحّدة في كلّ المقولات. والخاصيات الحاسمة لهذه الكتابة الرمزية هي (1) أن المغيرّ نفسه هو مكوّن تصوّري، و(2) أنّ المغيِّر هو جزء من المكوّن التصوّري المعبّر عنه بواسطة المقولة التركيبية الكبرى التي تحتوي عليه، و(3) أنّ المغير ليس موضوعا لدالّة. وتبيّن (15.4.) الشّكلنةَ مع تمثيل لبعض أمثلة في (14.4):

أ.

$$\begin{bmatrix} \text{شيء} \\ \text{قبعة} \\ \begin{bmatrix} \text{خاصية} \\ \text{أحمر} \end{bmatrix} \end{bmatrix} \quad \text{(14.4. أ.i)}$$

ب.

$$\left[\begin{array}{l}\text{حدث}\\ \text{أسقط} \quad ([\text{جاك}]،\ [\text{الألماسة}])\\ \left[\begin{array}{l}\text{طريقة}\\ \text{بسرعة}\end{array}\right]\end{array}\right]$$

(4.14. ب.i)

ج.

$$\left[\begin{array}{l}\text{خاصيّة}\\ \text{بغيض}\\ \left[\begin{array}{l}\text{طريقة}\\ \text{شديدة}\end{array}\right]\end{array}\right]$$

(4.14. ج.i)

د.

$$\left[\begin{array}{l}\text{مسار}\\ \text{أسفل} \quad (\left[\begin{array}{l}\text{شيء}\\ \text{طريق}\end{array}\right]\\ \left[\begin{array}{l}\text{خاصيّة}\\ \text{مباشر}\end{array}\right]\end{array}\right]$$

(4.14. د.i)

لا يزال هذا التمثيل فجّا، في كونه يسكت عن البيْمقوليّة. وينبغي، بالنسبة إلى هذه الحالات، أن يرتبط المغيّر ببعض الأجزاء الداخلية ممّا تناولناه حتّى الآن باعتباره رأسا غير قابل للتفكيك. فتأويل «كبير» مثلا ينبغي أن يؤثر في سمة من حجم نمطي (انظر الفصل 8)؛ وتأويل «جيد» ينبغي أن يؤثر في سمة دالّة نمطية (انظر ‹كاتز› (1966. 288-317)). وبالنسبة إلى حالات مختلفة وأردأ (أشار بها عليّ ‹أوهرلي›) فإنّ تأويل «مفقود» في «ثمّة شمعة إشعال مفقودة في المحرك» ينبغي أن يؤثّر في خاصيّة التعرف إلى الشيء.

وبالنسبة إلى الحالات البسيطة، غير البيْمقولية، من قبيل «أحمر»، فإنه من الضروري أن نوفر قاعدة استدلالية تولد التعميم الوجودي المرتقب. فإذا اعتبرنا أنّ ج هي المقولة الأنطولوجية للمكوّن التصوري المعني، وش وس مجموعتي المكونات الداخلية، فإنه

بإمكاننا أن نثبت القاعدة كما في (16.4).

(16.4)

$$\begin{bmatrix} \text{ج} \\ \text{سَ} \\ \text{س} \end{bmatrix} \rightarrow \left\{ \begin{bmatrix} \text{ج} \\ \text{سَ} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{ج} \\ \text{س} \end{bmatrix} \right\}$$

تقول هذه القاعدة إنّه إذا كان (15.4.أ) مكونا تصوّريا، فإنّه بإمكاننا أن نولد (17.4.أ) («طربوش») و(17.4.ب) (شيء أحمر). وبصورة مماثلة، إذا كان (15.4.ب) مكونا تصوّريّا، بإمكاننا أن نولد (17.4.ج) (« أسقط ‹جاك› الألماسة») و(17.4.د) («شيء مّا حدث بسرعة»).

(17.4.) أ.

$$\begin{bmatrix} \textbf{شيء} \\ \textbf{طربوش} \end{bmatrix}$$

ب.

$$\begin{bmatrix} \textbf{شيء} \\ \begin{bmatrix} \textbf{خاصيّة} \\ \textbf{أحمر} \end{bmatrix} \end{bmatrix}$$

ج.

$$\begin{bmatrix} \textbf{حدث} \\ \textbf{أسقط} \quad ([\textbf{جاك}]، [\textbf{الألماسة}]) \end{bmatrix}$$

د.

$$\begin{bmatrix} \textbf{حدث} \\ \begin{bmatrix} \textbf{طريقة} \\ \textbf{بسرعة} \end{bmatrix} \end{bmatrix}$$

سأذكر فقط وبإيجاز ثلاث أصناف من المغيرات غير التحديدية والمغيرات التي تَقيس أو التّي تُقيّد ثمّ المغيرات المنطقية. ويستشهد،

للتمثيل عن **المغيرات غير التحديدية**، بعبارات بدليّة موصولة (appositive relative clauses) في المركبات الاسمية (18.4.أ). لكنها تستعمل لذلك كعبارات بدلية في المقولات التركيبيّة الكبرى وظروف الجملة.

18.4. أ. **في المركب الاسمي**

-ذهب ‹بيل› **الذي فقد ضرسا** إلى طبيب الأسنان.

-أضاع ‹ماكس› **المسكين** تماثيله الرخاميّة.

ب. **في الجمل**

-دق ‹جون› المسمار بمطرقة **الشيء الذي لم يفاجئ أحدا**.

(السابقة **حدث**)

-دق ‹جون› المسمار بكمّاشة : **وهو ما لا أفعله أبدا**.

(السابقة **عمل**)

-دق ‹جون› المسمار، **من حسن الحظ**\ **بالطبع**\ **على ما أظنّ**.

ج. **في المركب النعتي**

-‹مارتا› فخورة بطولها، **وهو ما لن تكونَه أبدا**.

د. **في المركب الجرّي**

- ذهبنا من ‹أسپن› إلى ‹دنفر› **وهو ما يبدو وكأنّه طريق طويل**، في أقل من شهر.

بين هذه المغيرات غير التحديدية، في الآن نفسه، بعض الفروق النظمية والدّلالية المعروفة جيدا (انظر ‹جاكندوف› (1977.أ، الأقسام 1.4.، 2.7.، 3.7 و9.7.)). وبالنسبة إلى ما نحن فيه يكفي أن نلاحظ أنّها لا تساهم في التعرّف إلى المرجع، بل إنّها فقط تعلق على محال إليه قد تمّ بعد معرفته ببقية المقولة التركيبية الكبرى.

تضع مغيرات القيد أو مغيرات القيس مواصفات على تأويل

السّمة المقيّدة (انظر الفصل 3، الهامش 9). وهي تحصل بخاصّة في كلّ المقولات التركيبية الكبرى.

19.4. أ. **في المركبات الاسمية**

-**ثلاث** صحون ‹طامال›.
-**عدد من** الاعتراضات.
-**ستّ بوصات** من حبل مفتول.

ب. **في الجمل**

-طافوا حول الشجرة، **قليلا\ ثلاث مرّات\ لمدة تسع دقائق**.

ج. **في المركبات النعتية**

-طويل **بطول** النخلة.
-تعب **بعض** التعب.

د. **في المركبات الإضافيّة**

-**ثمانية أميال** نحو أسفل الطريق.
-**في ساعة متأخرة** من الليل.
-**مسالك صغيرة** حذو هذا الطريق.

مرّة أخرى، لا أرغب في تقديم مقترحات قويّة في البنية التّصوّريّة لهذه المغيّرات، بل سأكتفي بالإشارة إلى أنّ هذا الصنف من المغيّرات دلالي وأنّه مختلف عن الأصناف الأخرى التّي رأيناها حتى الآن.

وفي الأخير، لا تتضمن **المغيرات المنطقية** أداة التعريف ومسورات المركبات الاسمية والنفي الجملي وحدها، بل كذلك المسورات داخل مختلف المقولات الأنطولوجية كما بيّنت ذلك (12.3.). بالإضافة إلى كلّ هذا، ينبغي على المغيّرات المنطقية، إلى جانب المغيّرات الكليّة الكلاسيكية والوجوديّة في المنطق، أن تحتوي على تمييز كالذي يوجد في ما يسمّى بالمسورات الكليّة بين «كلّ»، و«جميع» من جهة و«لا أحد» من جهة أخرى (‹فندلار›

(1967))؛ وبين «بعض» المنبور وغير المنبور؛ وبين «قليل» السلبي و«قليل من» الإيجابي (‹كلايما› (1964)). وتنتمي كذلك المقاربة الدّلالية للمورفيم مَـ- [*wh-*](من، ما، متى، ماذا، الخ) إلى نظرية التعديل المنطقي، إذ إنّ لهذه الموفيمات، كما هو معروف (انظر ‹كلايما› (1964)، ‹جاكندوف› (1972، الفصل 7)، ‹تشومسكي› (1977))، سلوكا مشتركا في جزء كبير منه مع المسورات والنفي.

ورغم أنّي لن أقدم نظرية عامّة، عن التكميم هنا (وهذا يعتبر نقصا جدّيا في نقدي لمنطق الرتبة الأولى)، نرى أنّ مجموعة التراكيب التي ينبغي أن تفسّرها أكبر بكثير من الحالات المنظور فيها عادة. وعلاوة على ذلك، فإنّ تفاعل عبارات الوصف المحدد (definite description) مع ظواهر الخطاب (انظر القسم 10.3.) يعسّر تصوّر نظرية تسوير لها اكتفاء ذاتي نسبي أشدّ مما يفترض في الغالب.

وقد تناولنا بعض الوجوه من نظرية التسوير الكلاسيكية في مقاربتنا هذه. ويلغي مبدأ الإحاليّة الحاجة إلى قسم كامل من التراكيب المسوَّرة. ويتناول الفصلان (5) و(6) عدم إحالية المركبات الاسميّة الخبريّة، ويقدّم الفصل 11 حلاّ للمربكة الإحالية التي تطرحها سياقات الاعتقاد. وقد نوقش عدد من الظواهر في كتاب ‹جاكندوف، (1972، الفصل 7) وبعضها يتفاعل تفاعلا حميما مع نظرية التقييد والتعدد (bounding and multiplicity)، (انظر الفصل 3، الهامش 9). وعليه فإن المظهر العام لمقاربة الإشكالات التي يطرحها التسوير التقليدي يبدو بديهيا حتى إن كنّا نفتقد إلى حدّ الساعة وصفا شاملا يتمثّلها.

والقصد من جدولة كلّ هذه الأصناف من التعديلات هو أن نرى أنّ ثمّة خمس طرق على الأقل لإدماج مكون تصوّري داخل

مكون آخر، اثنان منها فقط -موضوع الدّالّة وربّما بعض مظاهر التسوير- عبرّ عنها تعبيرا مناسبا في منطق الرتبة الأولى. والنتيجة حينئذ هو أنه ينبغي أن تكون البنية التّصوّريّة أثرى من منطق الرتبة الأولى، ولا يكون ذلك في صنف المقولات الأنطولوجية الكبرى وأصناف الدوال فقط بل كذلك في مبادئ توافقاتها.

4.4. مبدأ التأليفية

ميّزنا في الفصل الأول بين القراءة المتشددة والقراءة المتسامحة لتأليفيّة (compositionality) النَّظم في مقابل التأويل الدّلالي. وتتمثل القراءة المتشددة في أنّه ينبغي على جميع المكونات النظمية في الجملة أن تناسب جزءا مستقلا من البنية الدّلالية قابلا للتبيّن، مسترسلا. أمّا القراءة المتسامحة فتتمثل في أنّ كل جزء من أجزاء الجملة ينبغي أن يساهم بطريقة مّا في الكلّ، ولكن ليس بالضرورة باعتباره قطعة منفصلة؛ ويمكن تمازج مساهمات المكوِّنات المختلفة بطريقة حرّة.

وصلنا إلى فرضية وسطى بين هاتين الصيغتين، مع أنّ هذه الفرضية أقرب إلى الصيغة المتشددة لمبدإ التأليفية : يناسب كلّ مكون من المكوِّنات التركيبيّة في الجملة مكوِّنا تصوّريا في البنية الدّلالية للجملة.[45] غير أنّه لا وجود -إلاّ في استثناء واحد-

45 سنذكر صنفين معروفين جيدا من الحالات التي تخرج عن هذا التعميم. الصنف الأول هو **العبارات المسكوكة**. ففي «قضى ‹سام› نحبه» («مات ‹سام›»)، مثلا، لا نتوقع من المركب الاسمي «نحبه» أن يناسب مكونا تصوّريّا. ويتمثل الصنف الثاني في مكونات تكون رؤوسها **مورفيمات نحوية** -كلمات موجودة بموجب مقتضيات نظمية ولا تحمل أي شحنة تأويلية. وثمّة مثال واضح عن المركب الاسمي الذي يحكم «ـه» الإسهابي في «ضربت زيدا، ضربتـــه» و«أعليّا أكرمتـــه؟» وفي «إنّـــه من البلاهة أن يظنّ زيدا غبيّا.» فهذا المركب الاسمي موجود فقط لملء موضع نظمي -فاعلا أو مفعولا به- ولا يناسب محلّا

لمكونات تصورية تناسب المقولات برمز مفرد (**ش**') -ومزدوج (**ش**"). هذه الحالة هي **العمل** التي تناسب المركب الفعلي (**ف**"). ولم نر حتى الآن كيف تولد مكونات **العمل**؛ وسنعود إلى هذه المسألة في القسم (4،9.)

من المحتمل جدّا، اعتبارا للإكراه النحوي، أن يتساءل المرء عن **سبب الوجود الضروري** للمقولات التركيبيّة مفردة الرمز (**ش**') أو مزدوجته (**ش**") تلك التّي لا تأويل مستقلاّ لها. واعتقادي أنّها تساعد على تدارك نقص التفريق في التبعيّة النظميّة، مقارنة بتنوع التبعيات الدّلالية. فبينما نجد على الأقل خمس طرق لإدماج المكونات الدّلالية، لا يملك النّظم إلاّ علاقة تبعية يتيمة، تلك التي للعقدة **ش** التابعة (أي تحكمها) العقدة **س**؟

لاحظ، لدعم هذا الاعتقاد، أنّ النّظم يميل إلى جمع المغيرات من مختلف الأصناف تحت عقدات وسيطة مختلفة. ففي الأنغليزية، على سبيل المثال، تقع موضوعات الدّوال، عندما لا تكون

محموليّا (فعلا كان أو اسما). ويوجد مثال آخر هو المركب الإضافي الذي يكون رأسه «مِنْ» في مركب من قبيل «يخاف من ‹بيل›» (مقابل «يخاف ‹بيل›») و«يهرب من الموت» (مقابل «يهرب الموتَ»). وهي حاضرة في الأنغليزيّة إذ لا يمكن أن تتبع الأسماء مفاعيل مباشرة (انظر ‹تشومسكي› (1970))، ‹ جاكندوف› (1977،أ، الفصل 4))؛ وهي غير موجودة في العبارات الفعليّة المناسبة، أي «يهرب الموت» و«يخيف ‹بيل›» مع أنه لا وجود لاختلاف ظاهر في العلاقة الدّلالية المعبّر عنها. فيبدو من المعقول إذن أن نزعم أنّ «من» خالية من الدّلالة وأنّ المركب الاسمي (‹بيل› و«الموت») يظهر باعتباره موضوعا مباشرا لـ«يخاف» و«يهرب» تباعا، وبالتالي أن نزعم أيضا أنّ المركب الجري «من ‹بيل›» و«من الموت» لا يناسب أي مكون من مكونات التأويل.

ولا يشكل هذان الصنفان من الشواذ، على ما أظنّ، نقطة ضعف في نظريتي. فقد وقع التعرف إلى خاصيتهما منذ أمد طويل، فإنها، حسب علمي، ستطفو باعتبارها حالات خاصّة في أي نظرية مقبولة لمبدإ التأليفية. فثمّة مواضع لا مفر منها تكون فيها الملاءمة بين النظم والدّلالة أقل مما هو مرجوّ.

تلك الموضوعات فواعل، تحت عقد مفردة الرمز (ش')؛ وتحكم المغيرات المحددة في الغالب عقدات تركيبيّة كبرى. أمّا المغيّرات غير المحددة فتحكمها عقدات المركبات الكبرى. وليست هذه النزعات مطلقة حتّى في اللغة الأنغليزية، وهي تختلف على ما يبدو بعض الشيء من لغة إلى أخرى (انظر ‹جاكندوف› (1977)، الأقسام 1.4 و10.2،). غير أنّه يبدو، في الحدود التي يمكن للمرء أن يثق فيها بالحجج الغائيّة، من المقبول أن نقول إنّ وظيفة العُقد التركيبية الوسيطة هو إيجاد ضروب من التمييز النظمي كافية للتعبير عن تنوع علاقات التبعية في الدّلالة، عوضا عن التعبير عن نوع أوسع من المكونات التّصوّريّة المستقلة.

الفصل الخامس

المقْوَلة

يتمثل أحد المظاهر الأساسية في العرفان في القدرة على المقْوَلة: الحكم بأن ذاك الشيء الخاص هو عينة من مقولة بذاتها أم لا. ويعبر عن حكم المقْولة بسهولة أكبر في الأنغليزية بواسطة جملة إسنادية من قبيل ««أ» هو كلب» وهي ممثلة في منطق الرتبة الأولى بواسطة جملة ذريّة من قبيل « **ك** أ». ويبسط هذا الفصل العناصر الأساسية للبنية التّصوّريّة الضرورية لتمثيل المقْولة.

ينبغي أن نلاحظ بادئ ذي بدء أنّ أحكام المقْولة ليست بحاجة لأن تشمل استعمال اللغة؛ فهي أساسية بالنسبة إلى كل أصناف أعمال التمييز التي تنجزها الكلاب أو الفئران أو الرّضع من البشر. وكي يستطيع الحيوان أن يضغط على رافعة مّا، عندما يعرض له مربع، أو يضغط على أخرى، عندما تعرض له حلقة، لا بدّ أن يصدر حكما في المقْولة المناسبة للحافز الجديد المعروض. وينبغي له كذلك أن يميز الحوافز التجريبية من الأكل ومن حيوانات أخرى، وقضبان القفَص، الخ. وبصفة أعم، فإنّ القدرة على المقْولة ضرورية لا غنى عنها في استعمال التجربة السابقة لتوجيه تأويل التجربة الجديدة. إذ دون مقْولة، تكون الذاكرة عديمة الفائدة.[46]

---

46 يبدو، إذا كان التخمين مسموحا به هنا، أنّه من المعقول أن نعزو السلوك الغريب لمرض التوحّد (autism) إلى قصور في القدرة على تشكيل مقولات وعلى إصدار أحكام مقولية عامّة بما فيه الكفاية. وتمكن وجهة النظر هذه من وصف ثلاث خاصيات مهمة لهذا القصور. أولا، إذا كان المرء غير قادر على تجاوز #المصوغات الفردية# إلى #التماثل# بينها، فإنه لن يكون قادرا على تشكيل مقولات ثابتة لـ#الأشياء في العالم# ولا على مقْولة #الأقوال# باعتبارها سلاسل تعاقبية من #كلمات# مكررة. وتصبح اللغة بالتالي عسيرة جدّا على المستويين الدّلالي

فتفسير قدرة الكائن الحي على المقْولة يتعالى حينئذ عن النظرية اللغوية. وهو مركزي بالنسبة إلى علوم النفس العرفانية جميعا.

1.5. تمهيدا للكتابة الرّمزيّة

تفسِّر اللغاتُ الواصفة العاديّة الجمل الذَّرّيةَ من منطلق الظروف التي تكون فيها جملا صادقة.

والفونولوجي. وثانيا، إذا كانت الفوارق الصغيرة بين #المصوغات# هي التي يقع تكييفها في عملية المقْولة، فإنّ تثبيت #العالم# المسقط لن يتم إلا بشروط تحدد تنوعها بشدة. فنرى كيف أنّ مرضى التوحد يرتبكون على نحو خطير من جراء أدنى تغيير طفيف في محيطهم. وثالثا، لمّا كان **المصوغ** لا يخضع إلاّ للمقولة الدنيا، فإنّ بنيته الداخلية تبقى بالأساس في المستوى الأدنى للإدراك الحسي، معللة الذاكرة شبه-المخيولة التي لمرضى التوحّد.

ويبدو أنّ الأبحاث الحالية تدعم هذه التخمينات، وتوحي هذه الأبحاث أنّ مرضى التوحّد لا يشكون من عجز اجتماعي ولغوي بل من عجز عرفاني مركزي:

«اقترح بعضهم... أن السلوك التقليدي للطفل المصاب بالتوحّد ويمكن أن يعكس التأكيد على التماهي في محيطه العجز نفسه الذي يكشف عنه مرض المصاداة (echolalia)، وهو يتمثل في عدم القدرة على تقسيم القوالب أو تحليلها... وعندما تقدم قائمة من العناصر التي ينبغي التذكير بها فإن الناس العاديين ينزعون إلى جمعها في مقولات دلالية، بينما يخفق الأطفال المصابون بمرض التوحّد في ذلك».

(‹بايكر› (1976، 44))

«لم نعثر على أيّ شيء غير طبيعي في المعالجة الإدراكية في حد ذاتها؛ والمعطى الجديد الوحيد هو أن الأطفال مرضى التوحّد عاجزون عن توليد قواعد غير مقيدة بالصيغ يعالجون بها سمات التحفيز الخارجي أو «يفهمونها». ويخلق هذا العجز قواعد لمعاجة المعلومات المدركة ويمثل تفسيرا مفيدا لعديد التنافرات والتناقضات الملاحظة خلال الاختبارات النفسانية للأطفال مرضى التوحّد... لا يعني الرفض الدائم للتحفيز الحسي الخارجي العجز عن إدراك التحفيز حسيّا، بل يعني المعالجة غير الطبيعية والتشفير الفاسد... ويمكن أن يُعتبر عجز الإطفال مرضى التوحّد عن التطور الاجتماعي باعتباره عارضا من عدم قدرتهم على جعل العالم والناس الذين يسكنونه مفهوميْن.».

‹كپرولو› & ‹كوهين› (1977: 625-626، 630، 641)

(أنا مدين لـ‹لورا ميّار› التّي ساعدتني في تحرير هذا الهامش).

(1.5.)

« ك أ » صادقة **إذذا**،

أ. كان أ ك ‹طارسكي›).

ب. ما صدق «أ» عنصر في ما صدق « ك »
(علم دلالة نظرية المجموعات).

ج. ما يرسمه «أ» ترابطيا في بعض المناويل
عنصر في مجموعة ترسم «ك»
(علم دلالة المناويل النظرية).[47]

د. ضمن العلامات الدّلالية لـ «أ»، ثمّة علامة
واسمة [+ ك] (‹كاتز›).

كلّ هذه المعالجات تفترض ما رفضناه في الفصل (2): ترابط قرينة صدق ثابتة، ما قبليّة بين الجمل والعالم الحقيقي.[48] يهمنا بالمقابل معرفة كيفية إصدار الكائن الحي لأحكام أو ما يستخدمه في الإمساك بجملة ذريّة. لهذا نحن نعتبر أن نظرية المقْولة لا تهم معرفة ما إذا كانت مقُولة معيّنة صادقة، بل أي معلومة أو عملية ينبغي أن تنسب للكائن الحي كي نفسّر أحكامه المقْولية.

ولمّا كان لا وجود لحكم دون تمثّل، لا يمكن بالتالي تناول المقْولة ببساطة باعتبارها تشبيه الكائن الحي لبعض مكونات الواقع «أ» بمقولة الكلاب الموجودة ماقبليّا. ينبغي أن يكون التشبيه بالأحرى بين التمثلات الداخلية لـ«أ» ومقولة الكلاب. ويمكن للمقْولة، علاوة على ذلك، أن تشمل المُدخل بواسطة أي تركيب للوسائل الحسية –الرؤية، اللغة، الشمّ، الخ. ينبغي أن تنسب آلية المقْولة إذن إلى مستوى البنية التّصوّريّة حيث تتوفر كل

47 هذه هي، بعبارة أدق، مقاربة ‹كاتز› للصدق التحليلي (analytic truth)؛ وهو يخصص الصدق التأليفي للنظرية التداولية التي لا تهمّه بأي حال من الأحوال. وعلى كلّ، فإن إقحام علامات واسمة (أو سمات) هو تمثّل مميز لمعيار المقْولة ضمن النّظريات التفكيكيّة للمعنى على غرار نظريّة ‹كاتز›.

48 أو في علم دلالة العوالم الممكنة، بين جمل مّا ومجموعة العوالم الممكنة، يكون فيها أحدها العالم الحقيقي. والاعتراضات نفسها قائمة هنا.

هذه الأصناف من المعلومات. ونقول، باختصار، إنّ **الحكم المقْولي هو حصيلة تجاور بنيتين تصوّريتين.**

سنحيل إلى تمثيل الشيء الذي تَمقْوَل باعتباره مفهوما [**مصوغا**] وتمثيل المقولة باعتبارها مفهوم [**نمط**]. و[**المصوغ**] الذي يناسب الثابتة في منطق الرتبة الأولى للجملة الذرية هو مفهوم من الصنف الذي ناقشناه في الفصل (3): مُنشَأ ذهني لبنية داخلية معقدة موجودة بالقوة، يمكن إسقاطها في الوعي باعتبارها #كيانا# موحّدا. وقد بيّن الفصل (3) أنّ [**المصوغات**] توجد ضمن ضرب واسع من المقولات الأنطولوجية الكبرى؛ فيمكننا حينئذ أن نتحدث عن [**مصوغات الأشياء**] و[**مصوغات المواضع**] و[**مصوغات الأحداث**]، الخ.

ومفهوم [**النمط**] هو المعلومة التي ينشئها الكائن الحي ويخزنها عندما يتعلم مقولة. ولمّا كان من الممكن مقْولة #الكيانات# من مختلف المقولات الأنطولوجية، فإنّ [**الأنماط**] تنقسم بالطريقة نفسها إلى [**أنماط الأشياء**] و[**أنماط المواضع**] و[**أنماط الأحداث**]، الخ.

ويمكن شكلنة حكم مقْولي بطريقتين. الأولى تشبه ترميز منطق الرتبة الأولى ، بحيث يُتناول مفهوم [**النمط**] باعتباره محمولا ذا محل واحد، يكون موضوعه [**مصوغا**]. وهذا يفضي إلى تمثيل من قبيل (2،5.) لـ« أ هو كلب».

(2،5.)

$$\left[\begin{matrix} \textbf{نمط شيء} \\ \textbf{كلب} \end{matrix} \left(\left[\begin{matrix} \textbf{مصوغ شيء} \\ \text{أ} \end{matrix} \right] \right) \right]$$

و يمكن، بطريقة أخرى، أن يكون [**المصوغ**] و[**النمط**] بنيتين غير مقيّدتين بالمتغيرات، وقعت مقارنتهما بدالّة ذات محلين. وتشبه

هذه الكتابة الرمزية ترقيم نظرية المجموعات «أَ ∋ **ك**»، بدالّة لها محلان يقومان بدور العلاقة «∋»:

(5.3.)

هو عينة من [**مصوغ شيء** أَ]، [**نمط شيء** **كلب**]

تقدّم نظريّة التوافق بين علمي النظم والدّلالة التي بسطناها في الفصل (4) قرينة تمهيدية تدعم البيان الصوري الأخير. تناسب المركّباتُ الاسمية، في تلك النظرية، المكونات التّصوّريّة غير المقيّدة بالمتغيرّات، وتناسب الأفعال دوالّ تملأ محلاتُها بمقولات نظمية فرّعت مقوليا بطريقة دقيقة. وتحتوي الجملة ذات الممقْولة النمطية «أَ هو **كلب**» على مركبين اسميين مقترنين بواسطة الرابطة «هو». وعليه تناسب (3.5.) بطريقة سليمة : يطابق المركبان، المسند والمسند إليه، موضوعي الدّالّة، وتترجم الرابطة «هو» [التّي تناسب الفعل الوجودي] إلى دالّة **هو عينة من** (سَ، س). فتكون، بالمقابل، (2.5.) صيغة من نظرية الأسماء المشتركة باعتبارها محمولات، وهو ما رفضناه في القسم (1.4.).

غير أنّ (3.5.) لا تعين بدقة ماذا ترسم ترابطيّا الدّالّة ذات المحلين التّي تشبه الروابط. قد يكون الجواب في المنطق الحملي أو نظرية المجموعات قيمة حقيقة؛ وقد تكون المقْولة إمّا صادقة أو كاذبة. ولكن قيمة الحقيقة ليست جزءا من لغتنا الواصفة. وينبغي بالأحرى، حسب مبدإ التوافق الذي رأيناه في الفصل (4)، أن ترتسم الدّالّة في المكوّن التصوّري التابع لمقولة أنطولوجيّة كبرى.

ويظهر أنّ المقولة المناسبة ستكون [**مصوغ الحالة**]. وإذا اتضح أنّ [**مصوغ الحالة**] ذات بنية داخليّة (3.5.) قابلة للإسقاط، فإنّ

الكائن يجرّبها باعتبارها #حالة تحصل في العالم# –وهي تصدر، بعبارة أخرى، حكما مقوليا إيجابيا. وهكذا تكون «(4.5.) قابلة للإسقاط» في لغتنا الواصفة مقابلة لعبارة «أُ **ك** هي حقيقة» في اللغة الواصفة المنطقيّة.

(4.5.)

[**مصوغ حالة**
هو عينة من [**مصوغ شيء** أُ] ، ([**نمط شيء** **كلب**])]

لاحظ أنّنا نجد، في هذه الشكلنة، السهولة نفسها في مقْولة [**مصوغ**] المقولات الأنطولوجيّة الكبرى. فمثلا، تقرّ (5.5.) بأنها حالة من نوم ‹ماكس›.

(5.5.)
[**مصوغ حالة**
هو عينة من ([**مصوغ حدث** أُ] ، ([**نمط حدث** **نام** ([**مصوغ شيء** **ماكس**])])]

ونحن بحاجة، إضافة إلى الدّالّة **هو عينة من**، إلى عامل أسمّيه **عينة من** يرسم مكون [**نمط**] ترابطيّا في سمة مكوّن [**مصوغ**]، وتشفّر هذه السمة عضويّةَ المقولة المفترضة مسبقا لـ[**المصوغ**]. فعلى سبيل المثال، (6.5.) هي [**مصوغ**] قد حكمنا سابقا بكونه عينة من [**نمط كلب**]:

(6.5.)

[**مصوغ شيء**
هو عينة من ([**نمط شيء** / **كلب**])]

وقَرابة العامل **عينة من** مع الدّالّة **هو عينة من** واضح حدسا. ويمكن صوريّا أن يتناول العامل باعتباره عامل تجريدٍ يقيّد الموضوع الأول للدالة، على سبيل المثال: λ سَ (**هو عينة من** (سَ، [**نمط**])). إذ لا شيء يوقف الآن الكتابة الرمزية الدقيقة، وإن كنت سأتركها في شكلها البسيط الذي يظهر في (6.5.)

ويمكن التعبير عن العلاقة بين حكم المقْولة (4.5) والمقْولة المفترضة مسبقا (6.5.) بقاعدة استدلاليّة (7.5.) ترسم ترابطيا بين صنف من الأبنية التّصوّريّة وصنف آخر.

(7.5.) [**مصوغ حالة**
هو عينة من ([**مصوغ**]ط، [**نمط**]ط)] ↔

[**مصوغ**
هو عينة من ([**نمط**]ط)]ط

مستعملا قاعدة الاستدلال هذه، يمكن لكائن أصدر حكما مقْوليّا في [**مصوغ**]ط أن يدمج المعلومة المتعلقة بـ[**نمط**]ط في [**مصوغ**]ط ذاته أو يمكنه، وهو يستعمل القاعدة في الاتجاه المعاكس، أن يستخرج معلومة مقْولية صريحة من داخل [**مصوغ**]ط في شكل حكم المقْولة.

و يرسم العامل المعكوس الذي أسمّيه **ممثّل عنه بـ** ترابطيا [**مصوغا**] في سمة لـ[**نمط**] الذي هو عيّنة منه. ويستعمل هذا العامل لإقحام أمثلة من [**النمط**] ضمن المعلومة المذكورة في مفهوم

[**النمط**] نفسه، عسى أن يفعل المرء كذلك. وتظهر (8.5.) أثر إقحام المعلومة بأنّ أَ هو كلب في [**نمط كلب**].

(8.5.)

نمط شيء
كلب
ممثّل عنه بـ ([**مصوغ شيء** أَ])

وبالتوازي مع (7.5.)، يمكننا إثبات قاعدة الاستدلال (9.5.) التي تربط العامل **ممثّل عنه بـ** بأحكام المقْولة.

(9.5.)

مصوغ حالة
هو عينة من ([**مصوغ**]ط، [**نمط**]ط،)

↔

نمط
ممثّل عنه بـ([**مصوغ**]ط)

ط

تنجلي من شكلنة أحكام المقْولة فرضية لافتة. ففي منطق الرتبة الأولى وفي ترميز نظرية المجموعات، تُتناول المصوغات والمقولات نظميّا باعتبارها متميّزة عن بعضها بعضا تماما: الثوابت مقابل المحمولات والعناصر مقابل المجموعات. أمّا في كتابتنا الرمزية، فإنّ التمييز بين [**المصوغات**] و[**الأنماط**] أقل صرامة، فكلاهما مكوّنان تصوّريان لا تقيّدهما المتغيرات، وهما موسومان بالطريقة نفسها نيابة عن مقُولة أنطولوجية كبرى.

لندفع هذا الشبه الصوري أبعد من ذلك. سنطرح أنّه، بغض النّظر عن التمييز الذي تعبّر عنه مقابلة السمتين **مصوغ\ نمط**، تنظمّ البنية الداخلية لمفهومي [**المصوغ**] و[**النّمط**] المبادي نفسها تماما؛ وبعبارة أخرى، لا تتشعب قواعد سلامة البنية التّصوّريّة إلى قواعد

خاصّة بـ[**المصوغ**] وقواعد خاصّة بـ [**النّموذج**]. فينتج عن ذلك أنّ عديد العلاقات، إن لم نقل كلّ العلاقات الصورية والعمليات التي تطبق على [**المصوغات**]، تطبّق كذلك على [**الأنماط**]. ونبسط في الفصل (6)، استنادا إلى هذا الطرح، نتيجة مهمّة وغير متوقعة عن طبيعة الاستدلال المنطقي.

ويقدم القسمان التاليان بعض القرائن التي تدعم الشبه بين [**المصوغات**] و[**الأنماط**] بناء على أسس عرفانية ونحوية، تباعا.

2.5. إبداعيّة المقْوَلة

1.2.5. [الأنماط] تحتوي على قواعد

لاحظ أوّلا أن المرء يستطيع عامّة التعرف إلى #شيء# جديد باعتباره #مثالا عن نمط معروف# مثل #أقحوان آخر# أو #بيانو ‹كونشرتو› آخر#. وهذا يعني أن البنية الداخلية لـ[**لنمط**] لا يمكنها أن تكون مجرّد قائمة بكل [**المصوغات**] التي صادفها المرء وكانت ممثلة للنمط. وقد يجدول [**نمط**] مّا بعض الأمثلة البارزة، كما زودنا بذلك نظريتَنا بفضل العامل **ممثّل عنه بـ**. ولكن، ينبغي أن تحتوي عمليّة المقْولة أيضا على مجموعة من المبادئ التي يمكن استعمالها إبداعيا لمقْولةِ [**المصوغات**] الجديدة اعتباطا.

وبإمكاننا، علاوة على ذلك، أن نبتدع كما نشاء مفاهيم [**أنماط**] جديدة. وإحدى الطرق السهلة للقيام بذلك هو أن نبني، بالنسبة إلى [**مصوغ**]أ اعتباطيٍّ [**نمطٍ**] لـ**أشياء تشبه** [**المصوغ**]أ، يكون فيه الشبه محددا مع أيّ صنف اعتباطي من الأبعاد، إذ لكل واحد من [**المصوغات**] اللامتناهية التي يمكن للمرء أن يقيمها كردّ فعل على التحفيزات البيئيّة، ثمّة عدد غير محدد من تلك [**الأنماط**] التّي يمكن أن تستعمل بدورها لمقْولة [**المصوغات**] اعتباطا.

وتُظهر إبداعيّة تكوين [**الأنماط**] أنّ مفهوم [**المصوغات**] لا يمكن أن يتمثل في مجرّد قائمة بكل [**الأنماط**] التي هو عينة منها، إذ يمكن أن نجد منها عددا لامتناهيا.[49] ويمكن لبعض إدراجات [**الأنماط**] أن يُشفر صراحة في [**مصوغ**] باستعمال عامل **هو عينة من**. ولكن، لا سبيل إلى أن تكون كلّها كذلك.

تأمّل الآن الدّالّة **هو عينة من** [**المصوغ**]، [**النمط**]. ولمّا لم يكن [**المصوغ**] قائمة [**أنماط**]، لا يمكن للدالة أن تفحص [**المصوغات**] لترى ما إذا كان [**النمط**] مدرجا فيه أم لا. وبالمقابل، لمّا لم يكن [**النمط**] قائمة من [**المصوغات**]، لا يمكن للدالة أن تتثبّت من [**النمط**] لترى ما إذا كان [**المصوغ**] مدرجا فيه أم لا. ومثل هذه الدّوال التقليبيّة التي تقرن أحكام المقْولة بالقوائم الداخلية في [**المصوغات**] و[**الأنماط**] حاضرة في النّظرية باعتبارها قواعد استدلالية (7،5.) و(9،5). إلاّ أنّها لا تكفي بمفردها، بسبب إبداعية المقْولة وتكوين [**المصوغات**] و[**الأنماط**]، ويجب على الدّالّة **هو عينة من** أن تبحث عن التناسق في الأبنية الداخلية لكلتا العلاقتين.

وفّر النّقاش، حتى الآن، حجتين تدعمان الطرح القائل بأنّ التنظيم الداخلي لـ[**المصوغات**] و[**الأنماط**] هو هو. أولا، على هذا التنظيم الموازي أن ييسرّ عملية الدّالّة **هو عينة من** التي يجب عليها أن تقارن بين الأبنية الداخلية لـ[**المصوغات**] و[**الأنماط**]. وثانيا، الطريق الصوري الأيسر لتوليد [**النمط**]أ انطلاقا من **أشياء تشبه** [**المصوغ**]أ، هو نَسخ معلومة داخلية سليمة من [**المصوغ**]أ إلى [**النمط**]ب. وهذا لا يتسنّى إلاّ إذا أمكن تنظيم [**النمط**] نقطة نقطة كـ[**المصوغ**] نفسه.

49 تتبنّى هذا التمثّل نظريةُ ‹مونتاغيو› الدّلالية أيضا. انظر ‹پارتي› (1975).

كذلك لنا الحق في رفض نظرية ‹فودور› (1975) القائلة بأن كلّ [**الأنماط**] الممكنة موجودة فينا فطريّا باعتبارها فرديات (monads) غير محلّلة : دون بنية داخليّة، لا يمكن مقارنة [**النمط**] بـ[**مصوغات**] جديدة لإصدار أحكام مقْولية. بل إنّ نظرية ‹فودور› تستنتج أنه لا وجود إلاّ لعدد متناه فقط من [**الأنماط**]، إذ لا وجود إلا لحيّز متناه في الدماغ لتخزينها كلها. هذه النتيجة، يبدو أنّ ‹فودور› يرغب في أن يحْيَى ويموت بها! لكن، إذا كان باستطاعة المرء توليد [**أنماط**] جديدة كما شاء على أساس [**المصوغات**] المتوفرة، فإنه، إمّا أن تكون مجموعة [**الأنماط**] لا متناهية بالضرورة وإلاّ تكون مجموعة [**المصوغات**] متناهية وفطرية، عكس ما يقوله ‹فودور›، وهو استنتاج غير معقول تماما. ويناقش القسم (5.7.) الحجج التي قدمها ‹فودور› لدعم هذه النظرية، إلى جانب خيارات أخرى؛ أمّا الآن، فإنّا نلاحظ أنه يتعذّر التمسّك بمثل هذه النظرية في مواجهة إبداعية المقْولة.

2.2.5. خاصيّة القواعد داخل [الأنماط]

نستنتج إذن أنّ مفاهيم [**الأنماط**] تحتوي على مجموعة من المبادئ والقواعد أو الشروط باعتبارها جزءا من بنيتها الداخلية التي تجعل المقْولة الإبداعية ممكنة. وهذه المبادئ غير قابلة للإسقاط في الغالب، أي إنها منيعة عن الاستبطان. وهي تشبه، من هذه الزاوية، خاصيّات تكوين [**المصوغات**] التي نوقشت في القسم (1.3.) غير أنّ خاصيّة اللاّوعي في القواعد التي تهم [**الأنماط**] قد لوحظت على نطاق واسع، ويجدر بنا أن نقدم عنها بعض الاستشهادات التّي توضّح مدى اتساع الظاهرة:

«ماذا يعني : أن نعرف ما هو اللّعب؟ ماذا يعني أن نعرف ذلك ولا نقدر على قوله؟... قارن بين **أن تعرف** و**أن تقول** :

– كم مترا ارتفاع الجبل الأبيض؟

– كيف تستعمل كلمة «لعب»؟
– كيف تصوّت الشبّابة (كلارينات)؟
فمن يستغرب كيف يمكن أن يعرف المرء شيئا ولا يستطيع قوله، يفكّر دون شكّ في حالة تشبه المثال الأوّل، وليس في حالة تشبه المثال الثّالث، بالطبع.»
‹فيتغنشتاين› (1953، 35-36)[50]

«كلّ الناس يدركون مثل هذه الملامح أو تلك باعتبارها غضبا مكبوتا في الوجه، أو مرحا في الحركة أو تناغما هادئا في الصورة. وغالبا ما تبدو ضروب الإدراك هذه مباشرة إلى حد بعيد. نحن نلاحظ أوّلا أزم الشدق فنستنتج منه الغضب، بل يحصل العكس في الغالب. ومثل هذا الصنف من ردود الفعل ليس نادرا ندرة تخول لعلم النفس العرفاني تجاهله. وتمثّل ردود الفعل تلك، حسب عديد الباحثين في علم النفس التطوري، بالأحرى القاعدة وليس الشاذ عند الأطفال. »
‹نايسر› (1967، 96)

«يعلم الخبراء من التشخيصيين والتوزيعيين و«مصنّفي القطن» (cotton-classer)، وإن كانوا قادرين على الكشف عن مفاتيح ألغازهم والتعبير عن مبادئهم، أشياء أكثر بكثير مما يستطيعون الإفصاح عنه، وأشياء لا يعلمونها إلاّ بالممارسة، باعتبارها خصوصيات أداتية وليس باعتبارها صراحةً أشياء. فمعرفة مثل هذه الخصوصيات إذن لا يمكن البوح بها وتأمّل حكم من الأحكام من منطلق تلك الخصوصيات هو عملية فكرية يتعذر البوح بها. وهذا ينطبق بالتساوي على الخبرة باعتبارها فنّ المعرفة وعلى المهارة باعتبارها فنّ الفعل، حيث لا يمكن تعليمها إلا بالاستعانة بأمثلة وليس بالمبادئ وحدها أبدا.»
‹پولانيي› (1958، 88)

« من الواضح أنّ كلّ متكلم يحُكم لغة من اللغات ويستبطن نحوا توليديا يعبّر عن معرفته للغته [أي مقولة [**جملة من اللغة ل**] ‹راي جاكندوف›] وهذا لا يعني أنه واع بقواعد النحو أو أنه يستطيع أن يصبح واعيا بها أصلا أو أن أحكامه في معرفته الحدسية باللغة دقيقةٌ بالضرورة.»
‹تشومسكي› (1965، 8)[51]

50 [هامش للمترجم: وهو يقع بين الفقرتين §75 و§77]
51 من المهم أن نقارن هذه البيانات بمناقشة ‹كاتز› (1972) بقابليّة البوح. يقول

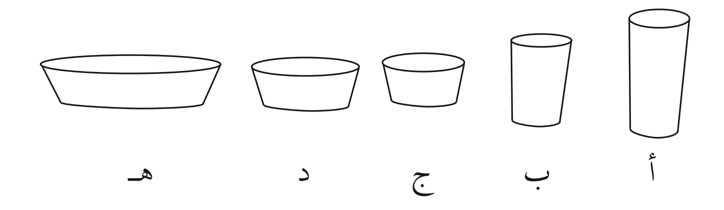
ما عسى تكون خصائص المبادئ غير الواعية المشفرة في مفهوم [**النمط**]؟ بتذكيرنا أنّ (4.5.) هو المكافئ التصوّري لجملة ذريّة «أَ ك» في المنطق، قد ننجرّ إلى التفكير في هذه القواعد باعتبارها شروطا ضرورية وكافية، من قبيل تلك التي لـ‹طارسكي›. لكن ذلك غير ممكن: كما سنرى، تتّبع أحكام المقْولة التوزيع «نعم\ لا\ غير واثق» نفسه الذي اعترضنا مع #الأشياء# في القسم (1.3.) ولمّا كانت الشروط الضرورية والكافية عاجزة عن إنتاج مثل هذا التوزيع فقد حصلنا على حجّة تمهيدية ضدّها. وسندرس حالتين بسيطتين فقط، مرجئين تعميق الحجّة إلى الفصل (7).

انظر في عامل مكيف لتجربة مّا، حيث يدرّب حيوان مّا على أن يصدر إشارة تميّز بين نوعين من الحوافز! عند تعلمه هذه المهمة، كان على الحيوان أن ينشئ مفهومي [**نمط**]ـين إثنين. وإذا لم يردّ الفعل بالمرّة فهو لم يدرك #عينة من أي من النمطين#؛ وإذا ردّ الفعل بطريقة أو بأخرى، فإن الحافز المقدم قد أدرك كـ#عينة من نمط وليس من الآخر#. افترض رغم ذلك أن الحيوان قد درّب على لونين مختلفين أو تدرّجين، وأنه قد اختبر في درجة وسطى؛ أو افترض أنه مدرب على مربعات حمراء

‹كاتز› (ص19) مستشهدا بـ‹فريغة› و‹سيرل› و‹طارسكي› باعتبارهم سابقين له : «... كل ما يمكن التفكير فيه يمكن إبلاغه من خلال بعض جمل اللغة الطبيعية... ويكون من السخف بصفة واضحة أن يقرّ شخص مّا بأنه لا يستطيع إبلاغ فكرة من أفكاره لأنّه لا توجد في الأنغليزية جمل يمكن أن تعبّر عنها...». كما تبينه الاستشهادات المذكورة ليس هذا سخيفا بالمرّة، بل يمكن للمرء، في أحسن الحالات، أن يطرح أن كل ما هو قابل **للإسقاط** هو قابل للإبلاغ بواسطة بعض جمل اللغة الطبيعية. لكن، حتى هذا محل شك إذا اعتبرنا الأفكار التي تتعلق بالموسيقى مثلا أو الرقص أو الفن، خاصّة من وجهة نظر الإبداع عوض مجرد التقييم.

ودائرات زرقاء، ثم عُرضت عليه دائرة حمراء. في عدة حالات من هذا الصنف، يمكن للحيوان أن يكون غير واثق على نحو صحيح –وسنكون كذلك نحن أيضا. (يبدو أنّ ‹پافلوف› قد صرح بأنه يستطيع أن يستقرئ مرض الاضطراب العصبي الوظيفي عند حيوانه إن هو أنجز المهمة على الوجه الصحيح). بل من الخطإ أن نسأل أي [**نمط**] كان الحافز الجديد عينة منه: إذ أنّ هذه التجارب موجَّهة لاستكشاف قدرات الحيوان على تكوين [**أنماط**] ولا إلى استكشاف المدى الذي يحسن الحيوان تبيّن الحقيقة. ولا يكاد يكون لهذا الهدف الأخير معنى.

وقدم ‹لايبوف› (1973) بطريقة مماثلة، لبعض الأشخاص صورا لحاويات تختلف عن بعضها البعض في الاتساع والارتفاع طالبا منهم تصنيف الصور إلى «زهرية»، و«كوب»، و«طاس».



وكانت الأجوبة موحّدة في نسب معينة مثل (10.5،أ، ج، وهـ)؛ لكن في النسب الوسيطة مثل (10.5،ب، ود)، كانت الإجابتان متساويتي الاحتمال. في هذه النسب، كان الاختيار حسّاسا جدّا لتأثير السياق مثل الشكل الدقيق للسؤال والأمثلة التي سبقته مباشرة. ويظهر أنموذج هذه الأجوبة المتدرّجة أن حدود المزهرية والكوب والطاس غير مضبوطة كما كان يفترض أن تكون إذا كانت [**الأنماط**] شروطا ضرورية وكافية. ومرّة أخرى، في

هذه الحالات الوسيطة، لا يعنينا صدق حكم المقْولة في شيء: (10.5.ب) هو ما هو، وإذا اختار شخص مّا أن يسميه «مزهرية» واختار آخر أن يسمّيه «كوبا» فهل يكون أحدهما خاطئا؟

نستطيع إذن التعرف إلى أربعة خاصيات، سواء في مهمات المقْولة غير اللفظية مثل التمييز أو في مهمات المقْولة الكلامية مثل التسمية: (1) تصدر الأحكام إبداعيا، ومنه فإنها لا بد أن تكون محكومة بمجموعة من القواعد؛ (2) تكون القواعد في الغالب غير واعية؛ (3) تتوزع الأحكام حسب الأنموذج «نعم\ لا\ غير واثق». ومنه فإنّه لا يمكن كتابتها رمزيا بالشروط الضرورية والكافية؛ (4) من الغريب أن نتحدث عن صدق الأحكام في الحالات الواقعة عند الخط الفاصل. وقد أشير إلى قابلية التبادل بين هاتين المجموعتين في دراسات مثل دراسة ‹روش› & ‹مارفيس› (1975) و‹روش› & آخرون (1976). ويمثل الشبه بينها الحجّة المركزية في الموقف القائل بأنّ مقْولة الجمل تقيّم في مستوى البنية التّصوّريّة، حيث يمكن تشبيه المُدخلات بمعزل عن الصيغة.

بالإضافة إلى ذلك، توازي خاصيات المقْولة الأربع هذه كمّيا موازاة تامّة خاصيّات إدراك #الشيء# التي نوقشت في (1.3.) (قارن بصفة خاصة الجدول الاستبدالي (10.5.) و(5.3.) من القسم (1.3.)). نبدو، بعبارة أخرى، وكأننا نتعامل مع أنظمة تقود خاصياتها الصورية إلى صنف النتائج الحكميّة نفسها. إنّ هذا التعميم وإن مكّن من جعل الكثير من النّظريات المتعلقة بتنظيم [**المصوغات**] و[**الأنماط**] متناغمة معه، إلاّ أنّه، في واقع الأمر «**نتيجة**» للنظرية التي نحن بصدد عرضها هنا: إذا كان لـ[**لمصوغات**] و[**الأنماط**] مبادئ التنظيم الداخلي نفسها، فإن أحكام التفريد والمقْولة لا يمكنها إلاّ أن تكون لها لها خاصيات نوعية متشابهة.

3.2.5. اكتساب [الأنماط] بواسطة التعريف بالإشارة

لمّا لم تكن القواعد المشفّرة في [نمط] مّا في متناول الوعي عادة فإنه لا يمكن تعليمها صراحة. وبالأحرى، كما أشار إلى ذلك ‹پولانيي› في الفقرة التي استشهدنا بها، يقتصر جزء هام من تعليم [الأنماط] بالضرورة على عرض أمثلة، ويترك للمتعلم فهم المبادئ. بمعنى إنّ جزءا كبيرا من تعلّم [الأنماط] (وكلّها في الأنظمة غير اللغوية) تحدث في أحسن الأحوال من خلال فحص عدد مّا من #الأشياء# التي يشترط أن تكون #عينات# أو #لاعينات# من النمط المعنيّ. قام ‹فيتغنشتاين› نفسه (1953) بدور كبير في وصف كيفية حدوث هذا الاكتساب مطلقا، مع نقص تحديد القواعد بأيّ كمية كانت من الحجج. المزعج في الأمر هو أنّ ذلك يحدث بالفعل.[52]

52 شملت أغلب الدراسات في اكتساب [الأنماط] الإدراكَ الحسيَّ التي يمكن أن يدرس فيها مُخْرَج عملية الاكتساب استنادا إلى أحكام مقْولية إضافية فقط. ومع ذلك، يؤكد ‹پولانيي› (1958، الفصل 4) التكافؤ بين [الأنماط] الإدراكية والمهارة الحركية لـ [لاأنماط]. وتُتعلم هذه الأخيرة بالاحتذاء بمثال شخص مّا وبممارسته. تأمّل مدى عدم ملاءمة التعليمات اللفظية وحدها بالنسبة إلى تعليم شخص مّا قيادة سيارة أو العزف على البيانو أو الرسم؛ ولا يمكن للمرء أن يتعلم هذه المهارات بمجرد قراءة كتاب أو النظر إلى شخص آخر وهو يقوم بها. إذا لم تكن البراعة صعبة جدّا فإن ثمّة مسألة تفرز فيها الممارسة نتيجة و«نمتلكها» –فقد كونّا [نمط] مهارات حركية نستطيع أن نستجمع له نُسخا، كيفما نشاء. إذا كانت حجّة ‹پولانيي› صائبة (وأنا لا أرى سببا للشك فيها) فإن العمليات اللاواعية التي يقوم عليها اكتساب المهارات الحركية تشبه إلى حد بعيد تلك التي يقوم عليها تعلم [الأنماط] الإدراكية انطلاقا من أمثلة. في حالة المهارة الإدراكية، مع ذلك، علينا دراسة مُدخل حركي عالي التنظيم خلال عملية الاكتساب – ويحتمل أن يكون مصدر المعلومة أثرى بكثير من الأحكام الإدراكية. تقترح فرضية ‹پولانيي› إذن أن يكون لدراسة المهارات الحركية أهمية عظمى بالنسبة إلى النظرية العرفانية، في أنموذجنا، كما بالنسبة إلى علم الدّلالة.

ينبغي علينا، كي نتمثّل اكتساب [**النمط**] على أساس التعريف بالإشارة، أن نفترض مسبقا عملية ذهنيّة إحداثية غير واعية تستطيع أن تنشئ [**الأنماط**] من معلومة في [**المصوغات**] مقدمة باعتبارها أمثلة منها وخارجة عنها. وأنا أميل إلى اعتبار أن النظرية التي تصف هذه العملية تهمّ الإشكال الأهمّ على الإطلاق في علم النفس العرفاني. فهو مسؤول، على الأقل، عن كل تعميم للتجربة في شكل قابل للاستعمال كدليل لأعمال مستقبلية. وفي مظهر أكبر، هو القوّة اللاّواعية التي تكمن وراء الإبداع في العلوم والفنّ «تنضج» الأفكار «المرعيّة» التي تنبثق في الوعي في آخر المطاف مكتملة التكوين تماما.

يناقش ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976. ص 215) هذه العملية محبَطين بالأساس: «...نحن لا نعرف كيف تنشأ الأنماط الإدراكية من إدراك عدد متناه من الأمثلة. وقد درست الظروف المؤثرة في نسبة التعلم الاستقرائي ودقته، في التجارب النفسانية، ولكنّ سيرورة هذا التعلّم في حد ذاتها بقيت لغزا مستعصيا.»

ويمكن، في التمثيل الصوري الذي اعتمدناه، أن نقدم المسألة كما يلي. من منطلق الأمثلة المنصوص عليها، بالإمكان أن نستنجد بقاعدة الاستدلال (9.5.) بصفة ترداية قصد إنشاء مفهوم[**نمط**] يتمثل في قائمة من [**المصوغات**] المقدمة، من قبيل (11.5.):

(11.5.)

$$\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{ممثّل عنه بـ [مصوغ]}_{ط}\\ \textbf{ممثّل عنه بـ [مصوغ]}_{ك}\\ \textbf{ممثّل عنه بـ [مصوغ]}_{ج}\\ \vdots\end{array}\right]$$

إلاّ أنّه ينبغي، بالنسبة إلى المقْولة الإبداعيّة، أن تستخرج المعلومة المتضمَّنة في [**المصوغات**] وأن تعمم ضمن مجموعة مبادئ غير مقيّدة بـ[**مصوغ**]. ويمكن بذلك أن نعيد بسط مسألة التعلّم بواسطة التعريف الإشاري من منطلق التساؤل عمّا يحدث لمعلومة [**المصوغ**] في سيرورة الاستخراج.[53]

ستكون ثمّة بالطبع فائدة صوريّة بالنسبة إلى عملية الاكتساب إذا كان للمعلومة المستخرجة من [**المصوغات**] وللمعلومة الحاصلة من [**الأنماط**] التنظيم نفسه بالأساس، -خاصّة وأنّه إذا ما حصل أن أنشئت المبادئ، فإنّها ستحول وتشبّه بالمعلومة في [**المصوغات**] الجديدة. وفي الواقع، حسب كل المحاولات التي تسنّى لي الاطلاع عليها لوصف مظاهر التعلم الإدراكي (‹وينستون› & ‹مرفيس› & ‹روش› (1975)، ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976))، تعتبر علاقة معلومة [**النمط**] و[**المصوغ**] مضمونة. بوجه عام، تبدو معلومة [**النمط**] أقل دقة في التحديد من بعض الجوانب وأكثر دقة في بعضها الآخر (انظر الفصل 8)، لكنّ هذين الصنفين من الإخبار يتعاوضان بسهولة.[54]

---

53 ليست هذه إشكالية التعلم بصفة عامّة، إذ لا يعرض على المرء أمثلة يصلح لها أصلا، فالحالة العامّة تشمل إشكالية رئيسية (ومن المحتمل أن تكون أكثر خطورة) تتمثّل في ملاحظة ضرورة التعميم الذي ينبغي القيام به، وبالتالي، العزم على إنشاء [**النمط**] في المقام الأوّل.

54 سنرى بالمقابل أن نظرية اكتساب اللغة لا تطابق هذا التعميم، إذ أنّ قواعد النحو، أي مُخرج عملية الاكتساب ليست لها، على ما يبدو، الطبيعة الصورية التّي توجد في الجمل، أي #المصوغات# التي تبنى منها القواعد. ومع ذلك، أعتقد أنّ هذا المظهر ناتج ببساطة عن الممارسة الترميزية المشتركة في اللسانيات. فمثلا، تبدو القواعد التركيبيّة والتشجيرات التي تصفها مختلفة تمام الاختلاف. إلاّ أنّه عندما تعالج صوريا فإنّ كليهما وصف لأبنية عناصرُها مقولات نظمية ومبادئ توافقاتها من الصنفين التبعي-العمودي والخطّي. وتتمثل القضية ببساطة في أن

3.5. المقاربة اللغوية لـ[الأنماط] و[المصوغات]

نعود الآن إلى القرينة التي يوفّرها **الإكراه النحويّ** بأنَّ لـ[**المصوغات**] و[**الأنماط**] بنية داخلية موازية. والشيء الأساسي هنا هو أنّ المقولة النظميّة نفسها تعبّر عن [**مصوغات**] مقولة **أنطولوجية** معينة وعن [**أنماط**]ـها ويمكن أن يكون لها مكونات البنية النظمية الداخلية نفسها. من ذلك أنّه يُعبر عن كل من [**مصوغات الأشياء**] و[**أنماط الأشياء**] بالمركبات الاسمية وليس بالأسماء والأفعال تباعا، كما يحتمل أن يدفعنا منطق المحمولات إلى الاعتقاد.

ولتفصيل هذه الحجّة، لاحظْ التأثير الدّلالي لمختلف اختيارات المركبات الاسمية بعد «هو» في (12.5.)

(12.5.) أ. ‹كلارك كنت› هو مراسل صحفي.
ب. ‹كلارك كنت› هو سوبرمان.
ج. ‹كلارك كنت› هو الرجل الذي يشرب النبيذ.

تعبّر (12.5.) عن حكم مقْولي له شكل (13.5.أ) غير أنّ (12.5.ب) تعبّر عن تماثل [**المصوغين**] الاثنين. ولذلك تشمل بنيتها الدّلالية (13.5.ب) علاقة مختلفة بين طرفي الإحداثتين (relata)، سأسمّيها **هو مصوغ مماثل لـ** .

البنية الداخلية لـ[**مصوغات الجمل**] هي أكثر خصوصية من [**أنماط الجمل**] (نحو بنية المركبات) في ما يهم العلاقات بين مقولاتها النحوية. ويمكن لمثل هذا المُنشأ التأويلي (construal) أن يركب على علاقة التحويلات بالتوليدات التحويلية وعلى علاقات القواعد الفونولوجية بالتوليدات الفونولوجية –رغم أنها قد تكون أقل شفافية. إذا كان الأمر كذلك فإنّ التعميم يثبت أن البنية الداخلية لـ[**الأنماط**] لا يمكن تمييزها، على الأقل في جزء كبير منها، من البنية الداخلية لـ[**المصوغات**].

(13.5.)

أ.

[مصوغ حالة
هو عينة من ([مصوغ شيء
كلارك كنت

[نمط شيء
مراسل صحفي])]

ب.

[مصوغ حالة
هو مصوغ مماثل لـ ([مصوغ شيء
كلارك كنت

[نمط شيء
سوبرمان])]

(12.5.ج) جملة غامضة في هاتين القراءتين.[55] ففي قراءة هويّة المصوغات تستعمل أداة التعريف كاسم إشارة –«ذلك الشخص هناك، الرجل الذي يشرب النبيذ». وفي التأويل المقْولي، تعبّر أداة التعريف عن فرديّة [**المصوغ**] الممقْول ضمن [**نمط**]ـه: «هنا تستطيع أن تقول من هو ‹كلارك كنت› : سيكون الشخص (الوحيد) الذي يشرب النبيذ». وفي العادة، يفضي المركب الاسمي النكرة في موضع الإسناد إلى تأويل [**النمط**] مثل (13.5.أ) وينتج الاسم

55 (12.5.ج) هي جملة تذكّر عمدا بمثال قدمه ‹دونلاّن› (1966) وهي تطرح تمييزا، أنتج كثيرا من الجدل، بين تأويلي المركب الاسمي المعرّف: **الإحالي** (يناسب هنا هوية المصوغات) و**النعتي** (ويناسب هنا المقْولة). وقد بينّ ‹كرايبكي› (1977) أنه لا يمكن التعبير عن التمييز بواسطة مجال المسوِّر، وأنّ اختيار أحد التأويلين يكون على أساس تداولي. ويبدو أنّ هذا التحليل ملائم هنا. ولا يفضي التمييز بين الإحالي والنعتي دائما إلى مقابلة بين [**مصوغ**] و[**نمط**] كما نرى في (12.5.) بل يكون الأمر كذلك في عديد من الأمثلة اللاحقة من هذا القسم.

العلم تأويل [**مصوغ**] من قبيل (13.5.ب)، ويمكن للمركب الاسمي المعرفة أن ينتج كليهما، لكن مغيّرات عديدة من قبيل أسماء الإشارة و«فقط» (only)، يمكنها أن تقلص الاختيار. (لاحظ أن المغيِّرات التي تميز صراحة بين التأويلين تناقض بعضها البعض: «ذلك الرجل فقط الذي يشرب النبيذ» ليست جملة مقبولة.).

إنّ إمكانية التأويلين [**النمط**] و[**المصوغ**] في (12.5.) هي خاصية لهذا الموقع النظمي الخاص لاختيار الفعل المستعمل. وفي مواقع أخرى، مثل موقع فاعل«دخل» أو مفعول «اشترى» تعبّر كل المركبات الاسمية عن [**مصوغات**]، بصرف النظر عن نوع تعيينها.[56]

(14.5.)

أ. {مراسل صحفي / الرجل الذي يشرب النبيذ / ‹كلارك كنت›} دخل البيت.

ب. اشترى ‹ماكس› {كلبا. / الكلب الذي في المتجر. / ‹سنوپي›}

بعبارة أخرى، الرابطة الوجوديّة «هو» (be) هي المسؤولة عن اختيار قراءات المركب الاسمي في (12.5.).[57]

---

56 هذا يعني أن ثمّة تفريد مخصوص ينتقي هذه المركبات الاسمية. لكن، يحتمل أنّ المركب الاسمي المعرّف هنا (كما يعتقد ‹دونلان›) لا يزال يبرز التمييز بين التأويلين الإحالي والنعتي (انظر الهامش 9).

57 تنظر المقاربة المنطقية التقليدية في هذا النوع من التفاعل بصريح العبارة، حيث إن الاختلافات المتنوعة في الحيّز هي المصدر الوحيد لعدم الإحالية. وقد اعتبرت ‹أبّوت› (1979) في نقدها لـ‹جاكندوف› (1970) غياب تأثير الفعل على الإحالة باعتباره مزية تذكر لصالح التحليل الكلاسيكي باعتماد الحيز [التحليل الحيّزي] لسياقات الاعتقاد؛ ويطرح ‹جاكندوف› (1980) أنّ ذلك بالأحرى عائق. ويقول

الآن اعتبر الدّالّتين **هو مصوغ مماثل لـ** و**هو عيّنة من!** في علم دلالة المجموعات النّظريّة، تكون هاتان الوظيفتان غير مقترنتين تماما: فالأولى هي « = » والثانية هي « ∈ ». وبطريقة مماثلة، يعبر في منطق المحمولات عن هويّة المصوغات بواسطة بواسطة « = »، وعن المقْولة بواسطة بنية محمول-موضوع. وتوحي هذه التحاليل بأنها تطرح أنّ للرابطة «هو» (be) قراءتين منفصلتين الواحدة عن الأخرى؛ وأنّه مجرد صدفة إن عبّر الشكل الصرفي الواحد في آن واحد عن هويّة الشاهد وعن المقولة.

ومع ذلك، نعتبر من وجهة نظرنا أنّ هاتين الدّالتين ليستا مختلفتين اختلافا كبيرا. وينبغي للدالة **هو عينة من** أن تقارن بنية موضوعها الأول بـ[**النمط**] في الموضوع الثاني. وينبغي للدالة **هو مصوغ مماثل لـ** أن تقارن بنية موضوعها الأول بالمعلومة [**النمط**] المضمَّنة في العامل **عينة من**. ولمّا لم يكن ثمّة مبرر للاعتقاد بأن الدالتين تستعملان بطريقة مختلفة المعلومة [**النمط**] في الموضوع الثاني، فإنه ينبغي على الدّالّة **هو مصوغ مماثل لـ** أن تقوم بكامل الدور الذي تقوم به الدّالّة **هو عينة من**، وزيادة.

افترض، أنّ بنيتي [**المصوغ**] و[**النمط**] تكونان كما أسلفنا غير متمايزتين داخليا. ومن الممكن إذن أن تكونا دالتين يكون أحد محلات موضوعهما إمّا [**مصوغا**] أو [**نمطا**] دون تمييز. وهذه الدّالّة ليست بحاجة إلى أن تكون فاصلة لدالتين مقترنتين، كما يفترض أن تكونا في المنطق الحملي أو في علم دلالة المحموعات النّظرية. إذ يمكن أن تكون فقط غير حساسة لسمة التقابل

‹أون› (1975) باستغراب في السياق نفسه كيف إنّ ‹فاندلار› (1975) قد اقترح بأن يكون للعبارة المتعلقة خاصيّات إحالية تتغير حسب الفعل الذي تتعلق به، وأنا متفق مع ‹فاندلار›، إذ إنّي أعتبر أنّ هذا الفاعل واقع لا مفرّ منه. انظر كذلك الفصل (11).

بين السمات **مصوغ\ نمط**. وفي هذه الحالة، يمكن القول إنّ **هو مصوغ مماثل لـ** و **هو عينة من** ليستا مقترنتين فحسب بل إنّهما **الدّالّة نفسها بالفعل**. أي إنّ ليس للرابطة «هو» (be) المحاطة بمركبين اسميين إلاّ تأويل واحد نسميه **هو** (سَ، سَ)، باستطاعتها أن تقارن سواء [**مصوغين**] أو [**مصوغا**] و[**نمطا**]. ولا يمثل هذا سوى عيّنة من الفائدة التفسيرية التي يقودنا **الإكراه النحوي** إلى البحث عنها.[58]

فلو كانت الرابطة «هو» مثالا منعزلا، لكنّا قادرين على التعايش مع الوضع الذي يعبّر عن دالتين مختلفتين إحداهما للـ[**مصوغات**] والثانية للـ[**الأنماط**]. مع ذلك، تتصرف أصناف مختلفة من الأفعال بطريقة مماثلة، وفي ظلّ هذه الفرضية ينبغي أن تنشطر كلّها معجميا. وإليكم هذه الحالات الثلاث.

(15.5)

‹كلارك {يشبه / يبدو كأنّه} {أ. الرئيس ‹روزفالت›. / ب. رجل سياسة مشهور. / ج. سلحفاة.}

(16.5)

‹ماكس› {يبحث / يفتّش} {أ. عن ‹شارلي›. / ب. عن صديق لي. / ج. عن سياسي نزيه.}

---

58 يمكن أن يعترض علينا بالقول إن هذه الدالات لا يمكنها أن تكون متماهية إذ أنّ الدّالّة **هو مماثل مصوغيا لـ** متناظرة بينما **هو عينة من** ليست كذلك. لكني أعتقد أنّ تناظر **هو مماثل مصوغيا لـ** و **هو عينة من** هو من اصطناع مقارنة [**مصوغـ**]ـين: فالهوية هي الطريق الوجيه بالنسبة إلى [**مصوغ**] كي يكون «مضّمنا في» [**مصوغ**] آخر بالمعنى المطلوب.

(17.5) هذه البزّة تناسب { أ. ‹كلارك› .
ب.طفلا عمره 7 سنوات. }

في الحالات المعروضة في (أ)، يعبر المركب الاسمي الثاني بوضوح عن [**مصوغ**] إلاّ أنّه يعبّر في الحالات (ج) عن [**نمط**] وهو مبهم في (ب). ففي قراءة [**نمط**]، لا وجود لسلحفاة بعينها يشبهها ‹ماكس›. وهو سيرضى بكل سياسي يكون نزيها، أمّا البزّة فتناسب طفلا عمره 7 أعوام.[59]

لكن، هل نريد أن نقول إنّ مقارنة ‹كلارك› من منطلق معيار [**المصوغ**] هي في الجوهر عملية مختلفة عن مقارنته من منطلق معيار [**النمط**]؟ أو هل إنّ بحث ‹ماكس› سيكون مختلفا إن كانت سمات [**المصوغ**] بدل [**النمط**] هي معيار نجاحه؟ أو إنّ ذاك الشخص ينجز إقرارين مختلفين عن البزّة في الحالتين؟ أنا أحدس أنّهما لا يمثلان معنيين مختلفين وأنّ الانشطار المعجمي في هذه الأفعال لن يفيد إلاّ في الضرورات الصوريّة. وسيكون من الأفضل بكثير أن نفسّر الوحدة التصريفية لهذه الأفعال بأنْ نزعم أنها تعبر عن دالّة واحدة وأن سمة **مصوغ** **نمط** وحدها هي التي تختلف. وهي تعتبر من وجهة النظر القائلة بأنّ [**المصوغ**] و[**النمط**] بنيتان تصوريتان متساوقتان وأنّ هذا تمثّل طبيعي إلى أقصى الحدود.

59 من المهم أن يقع الفصل بين تأويلي [**مصوغ**] و[**نمط**] في نقاط تختلف في هذه الجمل عن الجمل التي نجد فيها الرابطة «هو»: المركبات الاسمية النكرات هنا مبهمة، عوض أن تعبر فقط عن [**نمط**]. أنا أحدس، بالإضافة إلى ذلك، أن المركبات الاسمية المعرفة في مفعول «يشبه» لا تسمح إلاّ بقراءة [**مصوغ**]. لكنها مبهمة (لها القراءتان) في مفعول «يبحث». ولا أملك أي تفسير لهذين الاختلافين. لكنهما يمنعان كل اختزال ساذج لصنف من هذه الأفعال لدمجه في صنف آخر. ويُنسب الإبهام مع «يبحث» عادة إلى اختلاف حيّز التسوير. انظر ‹جاكندوف› (1972، الفصل 7؛ وكذلك 1980) لمزيد من البراهين ضد هذه المقاربة.

لكن، في المقابل، ليس هو تفسيرا خلقيا خاصا بمنطق المحمولات أو بالكتابة الرمزية للمقْولة التّي تعتمده نظريّة المجموعات. وهكذا فإن الأفعال توفر تأكيدا إضافيا ضرورةَ توحيد بنيتي [**المصوغ**] و[**النمط**] والوحدةَ التّصوّريّة للرابطة «هو» (be). (وسنبسط هذه الحجّة في القسم 1.6).

4.5. عدم قابلية إسقاط [الأنماط]

قد يلاحظ القارئ تجنبي الحذِر لمسألة الإحالة في الأقسام السابقة من هذا البحث. وقد حان الوقت الآن لطرح السؤال المحتوم: ما هي إحالة المركب الاسمي الذي يعبر عن [**نمط**]؟

ينبغي، حسب مقاربة الإحالة التي قدمناها في الفصل (2)، أن تكون إحالة عبارة لغوية #كيانا# مسقطا من البنية التّصوّريّة التّي يعبّر عنها المركب. وقد بذلت جهود كبيرة في الفصل (3) للبرهنة على أنّ [**مصوغات**] كثير من المقولات الأنطولوجية الكبرى قابلة للإسقاط في التجربة البصرية، وبالتالي أن عبارات لغوية أكثر بكثير مما يعتقد في العادة تحيل على [**مصوغات**]. في المقابل، سيطرح هذا القسم من الكتاب أن ليس لـ[**ـالأنماط**] في حد ذاتها إسقاطات، وبالتالي بأن المركبات التي تعبّر عن [**الأنماط**] غير محيلة.

لننظر في ما يعنيه هذا الطرح: هو لا ينكر وجود [**الأنماط**]؛ ويجب أن تتم المعالجة التّصوّريّة المعنية بإصدار أحكام المقْولة سواء كان لـ[**ـلأنماط**] إسقاطات أو لم يكن. وطرحنا هنا يعني ببساطة أن [**الأنماط**] لا تناسب مباشرة التجربة. ولا يمكن أن نشير إلى #نمط# ولكن لا نشير إلاّ إلى #عينات من النمط# وهو ما يفسّر لمَ يجب أن يتعلّم للمرء [**الأنماط**] بطريقة غير مباشرة على أساس التعريف الإشاري.

ويمكن لـ[**ـالأنماط**] أن تساهم بفعالية، دون أن تكون مسقطة، في ميزة التجربة. من ذلك أنّنا، عندما نرى #شيئا# مّا كـ#كلب# («عجبا! كلب!»)، فإننا نرا#ه# باعتباره #عينة من نمط#. وهذه تجربة مختلفة عن رؤيتـ#ـه# باعتباره #‹روفر›# (أي ببساطة كـ#مصوغ#) أو كـ#شيء بنّي# (أي #عينة من نمط مختلف#). ويمكن أن نستعمل حتى العوائد التداولية للإشارة إلى أنه ينبغي أن يُنظر لـ#ـلمصوغ# على أنّه يقوم بدور #عينة من النمط#، كما في (18.5.).

(18.5.) تلك الأنواع [مشيرا إلى سيارة ‹كادياك› واحدة] باهضة الثمن.

لكن، هل يرى المرء #نمطا# في هذه الظروف؟ أنا أعتقد غير ذلك. لم يختف #المصوغ# كما يفعل #الوجهان# مثلا عندما يرى المرء #المزهرية# في (2.2.)، وفي أقصى أحوال تغيّرات صفات #المصوغ# كلّما كانت المقْولات المختلفة حاضرة. ولا يعيش المرء تجربة [**النمط**] إلاّ من خلال طبيعة #عينتـ#ـه المسقطة وحدها.

لقد شوّشت عديد النظريات الدّلالية السابقة اعتبار حكم المقْولة كالمسك بالحقيقة عن الواقع. وهذا يفضي بنا حتما إلى البحث عن شيء في العالم الحقيقي يصدر فيه الحكم المقولي: مقُولة يمكن أن تنتمي إليها الأشياء.

لكن، من المعروف أن نظريّات الإحالة على الوحدات المقولية قد أخفقت إخفاقا. ومن هذه النظريات الأكثر شعبية نذكر (1) المثال المأثور المنمّط (2) الصورة العينة الذهنية المنمَّطة، (3) الجوهر الأفلاطوني المألوف جدّا (مثلا، خاصيّة «الكلبيّة»، (4) ماصدق

المحمول (مثلا، المجموعة التي تضم كل الكلاب)). وللقوالب مشاكل معروفة جدّا. مثلا، هل للحيوان النمطي عدد خاص من الأكرع؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكنه أن يكون ممثّلا لحيوانات لها عدد مختلف من الأكرع؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يكون ممثّلا لحيوانات أصلا، وأنّ لكل عينة دون شك عددا خاصّا من الأكرع؟ (انظر ملخص هذه الحجج عند ‹فودور› & ‹غاريت› & ‹بيفر› (1974، 152-162)). وسنعود إلى قضيّة القوالب المنمّطة في الفصل (8)). ويشكو الحيوان الأفلاطوني الجوهري من المشاكل نفسها، دون ذكر الصعوبة التي يجدها العديد منّا في فكرة الجواهر الأفلاطونية، الموجودة هناك في مكان مّا، تترقب فقط من يلتقفها.

وهكذا تكون أغلب النظريات قد أقيمت على مفهوم **الماصدق** باعتباره التفسير المناسب للمقولات؛ كلّ هذا يبدو جميلا وموضوعيا، ولكنه، في الواقع، باب يفتح على الإشكال. يقيم ‹پوتنام› (1975) الدليل على أن الإفادة والإحالة لا يمكن أن نقرنهما بالطريقة التي يفترض أن تقترنان بها. فحسب الطرح العادي، يتمثّل مستعمل اللغة إفادات الألفاظ المستعملة وتحدد هذه الإفادات إحالة الألفاظ (أي الماصدق). ومع ذلك، يبين ‹پوتنام› بالتفصيل أن ما يعرفه المرء لا يمكن في العموم أن يحدد إحالة اللفظة.[60] الأشياء التي يعتقد المرء، مثلا، أنها ذهبا يمكنها أن تكون ذهبا بالفعل ويمكنها أن لا تكون. ويحصل أن لا يتمكن أحد، غير

60 هذه المسألة معروفة على الأقل منذ ‹فريغة› (1892)، مع أنّها لم تقلقه، خلافا لـ‹پوتنام›: «يمكن لكل شخص له اطلاع كاف على اللغة أن يقبض على إفادة الاسم العلم... ومعرفتنا الشاملة بالإحالة تتطلب منّا أن نكون قادرين على تحديد ما إذا كانت توجد إفادة معينة تنتمي إليها. ومثل هذه المعرفة، لن نبلغها أبدا.»

الأخصائي، من الفصل في ذلك؛ ويحتمل ألاّ يتمكن من ذلك إلا أخصائي بعد مائتي سنة من الآن أو أخصائي من كوكب آخر. وهكذا فإنّ إفادة لفظة «ذهب» –أي المعرفة التي يفترض أن نكون قد أقمنا عليها حكمنا– لا تحدد الماصدق.

من هنا، يستنتج ‹پوتنام› أن المرء لا يعرف ما تعنيه «ذهب» بالفعل. لكن، في أي مكان آخر يمكن أن ننزِّل إفادات الألفاظ غير أذهان النّاس؟[61] وعلى المرء إمّا أن ينكر وجود أشياء مثل إفادة الألفاظ وإمّا أن يتناول (مثل ‹كاتز› (1980)) الإفادة باعتبارها من الكائنات الأفلاطونية التي لا نتمثّلها نحن البشر إلاّ بطريقة منقوصة. ولكن هذا التكتيك يبعد الدّلالة تماما عن علم النفس؛ ولن يكون بعده من مهمة الباحث في علم الدّلالة أن يسأل كيف يستبطن الناس اللغة. ونظرا إلى أنّ اهتمامنا الرئيسي هنا هو دراسة لغة البشر وقدرتهم العرفانية، فإنه ينبغي علينا إيجاد طريقة مختلفة من خارج حجّة ‹پوتنام›. أنا أزكّي الإقلاع عن الزعم بأن الإحالة تساوي ماصدق العالم الحقيقي.

ويطرح الفصل (2) أنه في حالة [**المصوغ**]، يتوجب على النظرية أن تستبدل ماصدق العالم المسقط بماصدق العالم الحقيقي. وعلى هذا النّحو، ستُحدِّد الإفادة الإحالةَ بطريقة تكاد أن تكون مبتذلة، إذ أنّ #كيانات# العالم المسقط هي بناءات ذهنيّة متشاكلة مع مجموعة فرعيّة من الأبنية التّصوّريّة. لكن، تأمّل الاستبدال الموازي (على سبيل المثال، مجموعة #الكلاب# كلّها) لماصدق مفاهيم [**النمط**]! فلا يمكن تجربة مجموعة كلّ

61 لا ينفع كذلك أن نزعم مع ‹پوتنام› أن إفادة الألفاظ مبثوثة في المجتمع –إذ ستبقى بذلك في ذهن **شخص** مّا. انظر القسم (1.7.).

#الكلاب# عندما يجرب #كلب# فرد، بخاصة إذا لم نضمّنه كل كلاب الماضي والمستقبل فحسب، بل كلّ الكلاب **الممكنة** مهما كانت. وفي الواقع، ليس من الواضح أصلا أن مفهوم مجموعة #الكلاب# كلّها متناسقة. ويبدو أنّ مثل هذه المحاولة لتوفير ماصدق مفهومات [**النمط**] لا تقدّم من التفاسير إلاّ القليل إذا ما قورنت برغبة المنظرين في توفير ماصدق لـ[**الأنماط**] و[**المصوغات**] كليهما: فهي لا تناسب أيَّ شيء في التجربة، ولا تجري أي عمل حسابي.

وفي غياب مرشح مقبول لإسقاط مفهومات [**الأنماط**]، نستطيع أن نستنتج إذن أنه ليس لـ[**الأنماط**] **إسقاطات**.

وبالعودة إلى مسائل اللغة، هذا يعني أن «كلب» في «ذاك الشيء هو كلب» ليس عبارة إحالية إذ أنها تعبر عن [**نمط**]. وهي بالتالي في علاقة تضارب مع المركب الاسمي نفسه، مستعملا في جملة من قبيل «عضّني كلب»، حيث يشير إلى [**مصوغ**] ولا يحيل إلى #كلب# بعينه. ويرجع الفارق كما لاحظنا في الأقسام السابقة، إلى البنية الدّلالية للرابطة «هو» الذي يقرر إنْ كان المركب الاسمي الثاني نكرة (أو مقيدا بشروط أخرى) فإنه يعبّر عن [**نمط**]. وهذه الخاصية التي لـ«هو» (be) هي التي تعطي المركب الاسمي الذي يأتي بعده خاصيات الاسم الخبري (predicate noun)؛ ويوجد وسْم مماثل في كل الأفعال من قبيل «يصبح» و«يشبه» التّي تكيّف صياغة بنية الاسم الخبريّ.

يستحث هذا الاستنتاج مراجعة مبدإ الإحالية (القسم (2.4)) الذي لا يميز مكونات [**المصوغ**] من [**النمط**]. وستكون إعادة الصياغة وقتيا كالتالي:

مبدأ الإحالية 2

كل المركبات التي تشير إلى مكونات [**المصوغ**] إحاليّة، إلاّ إذا وجد وسم لساني يفيد العكس. أمّا المركَّبات التي تعبّر عن مركبات [**النمط**] فليست إحاليّة.

ويغذّي الشبه الواضح بين التعيين بالإشارة والتعيين باستعمال عبارات صريحة الإحالية من قبيل ‹كلارك كنت› وهمًا بأن مهمة اللغة وصف العالم. غير أنّ مثل هذه الرؤية تترك وظيفة العبارات غير الإحالية من قبيل الاسم الخبري مُلغزة –إلاّ إذا فرض المرء عليها أن تحيل إلى مفاهيم مثل الماصدق أو الجوهر الأفلاطوني. أمّا إذا تبنّى المرء من جهة أخرى وجهة النظر القائلة بأنّ مهمة اللغة هي أن تجعل الأبنية الداخلية لشخص مّا قابلة للإسقاط بالنسبة إلى الآخرين باعتبارها #أصواتا# –أي للتعبير عن أفكار– فلا شيء حينئذ مُلغز على الإطلاق في ما يهم العبارات غير الإحالية. وكل ما في الأمر هو أنّ بعض الأبنية الداخلية تناسب مباشرة التجربة وبعضها الآخر لا يناسبها. وهو استنتاج يفترض ألاّ يفاجئ في أي نظرية من النظريات الذهنية المعاصرة.

الفصل السادس

البنية الدّلاليّة هي البنية التّصوّريّة

أقام الفصل (1) تمييزا مبدئيا بين مستويين من التمثيل الذهني : البنية التّصوّريّة، وهي المستوى الذي تكون فيه المعلومة اللغوية وغير اللغوية متناغمتين، والبنية الدّلالية، وهي المستوى الذي تؤسر فيه صوريّا خاصيات الجمل الدّلالية، مثل الترابط والشذوذ والافتراض المسبق والاستدلال. وفي الفصول التالية له، لم أكن حذرا بما فيه الكفاية كي أحافظ على التمييز. وكنت ميّالا إلى استعمال مصطلح البنية التّصوّريّة عندما أتحدث عن المواد غير اللغوية وبنية دلالية كلما تحدثت عن العلاقة مع اللغة.

لقد حان الوقت الآن كي أفلح في انتصاري على عدم اكتراثي بالدقّة. وسيدافع هذا الفصل عن أنّه يكفي أن تبسط الآلية التي تسد احتياجات البنية التّصوّريّة، كي نتمكن من تشكيل خاصيات الجمل الدّلالية بأقل ضجة ممكنة. وبالتالي سنتغافل عن تعميم هام لتأكيد وجود مستوى دلالي منفصل للتمثيل الذهني له ميزاته الذاتية الخاصة، وتتمثل وظيفته في وصف الاستدلال المنطقي وما شابهه. وسنستنتج من هذا أنّ مصطلحي **البنية الدّلالية** والبنية التّصوّريّة يعنيان المستوى التمثيلي نفسه.

1.6. جُمل المقولة النوعيّة

تأمّل الجمل النموذجية الثلاث في (1.6.)!

(1.6.) أ. «كلب» هو حيوان زاحف. (مقْولة نوعية)

ب. ‹كلارك كنت› هو سوبرمان. (الهوية-المصوغ)

ج. ‹ماكس› هو كلب. (مقْولة عادية).

تختلف (.1.6) دلاليا عن الجمل الأخرى في أنها جملة معبّرة عن النوع؛ فهي لا تخبر عن فرد بعينه بل عن الكلاب بصفة عامة. وتقحِم ترجمتها المعتادة في منطق الرتبة الأولى مسوّرا كليّا وشَرطيّا، بالطبع، بعيدين كلّ البعد عن نظم اللغة الطبيعية. وترميز نظرية المجموعات (.2.6ب) يبدو واعدا أكثر في أنه يقسم إلى ثلاثة أجزاء تناسب المسند والفعل والمسند إليه في المركب الاسمي لـ(.1.6أ).

(.2.6) أ. ∀ سَ (سَ ك ← سَ ز).

ب. ك ⊆ ز

على كلّ، لمّا كنّا قد تخلّينا عن شكلنة نظرية المجموعات بالنسبة إلى جمل المقْولة العادية فإنّ مبدأ التعميم يفرض علينا أن نتخلى عنها هنا أيضا.

وفي نطاق النظرية المبسوطة في الفصل (5)، يبدو أنّ (.1.6أ) تعبّر عن حكم على علاقة مفهومتيْ [**نمط**]ـين. ولمّا كنا سنسمّي هذه العلاقة على سبيل المحاولة ***مُندرج في***...، يمكننا أن نصوغ (.3.6) باعتبارها البنية التّصوّريّة المناسبة.[62]

(.3.6)

[**حالة**
مندرجة في ([**نمط شيء** **كلب**]، [**نمط شيء** **زاحفي**])]

غير أنّي أودّ أنْ أبين أنّ ***مُندرج في*** **تماثل** الدّالّة **هو** المسؤولة عن هوية المصوغات وعن أحكام المقْولة العادية. وإذا كان الأمر

62 أنا غير واثق مما إذا كانت (.3.6) هي [**مصوغ وضع**] أو [**نمط وضع**]، ولذلك سأترك السّمة دون تحديد. وهذا الاختيار لا يؤثر، على ما يبدو ، في شيء من هذا الباب، على أنّه يتعيّن على النظرية العامّة للجمل النوعية أن تتناول هذه الإشكاليّة. لكنيّ أميل في الحقيقة إلى [**النمط**] البديل.

كذلك فإنّ الشيء الوحيد الذي يجعل من (1.6.أ) جملة مقْولية نوعية وليس جملة مقْولية عادية هو أنّ المسند إليه يشير فيها إلى [**نمط**] وليس إلى [**مصوغ**] –وليس بسبب وجود علاقة مختلفة تقوم بين المركبين الاسميين. وستوازي بداهةُ هذا الطرح الحجّةَ المقدمة في القسم (2.5. ← 3) للدفاع عن الوحدة التّصوّريّة لـ**هو مصوغ مماثل لـ** و**هو عيّنة من**.

لاحظْ أولا أنه لا وجود لاعتبارات صورية تقف في طريق انهيار **هو مندرج في** و**هو** (BE)، كما سيحدث لو كانت بنيتا [**المصوغ**] و[**النمط**] متمايزتين مثل الثوابت والمحمولات في منطق الرتبة الأولى. ولمّا كان على **هو** أن يستعمل في كل الحالات بنية [**النمط**] المندرجة داخل [**المصوغ**] في موضوع الدّالّة الأوّل، فلا شيء يمنع من تأويل هذه المعلومة انطلاقا من [**نمط**] باعتباره المكوّن الأبعد. بل إنّه لمّا كانت معلومتا [**المصوغ**] **و**[**النمط**] متطابقتين صوريّا في جزئهما الأكبر، فإنه سيكون ثمّة تقصير في التعميم إذا لم نسمح لـ**هو** بأنْ ينطبق على [**الأنماط**] في موضوع الدّالّة الأوّل.

لم يبيّن حتّى الآن إمكانيّة المعالجة الصوريّة لـ **هو مندرج في** باعتباره حالة خاصة من **هو**. وتقدم البنية النحوية والمعجمية أدلّة إيجابية تدعم هذه المعالجة. وتتمركز القرينة في حقيقة أن الرابطة **هو** نفسها تظهر في كل جمل (1.6.). وينبغي عليها أن تعبّر في ترميز نظرية المجموعات عن «⊆» و«=» و«∋» تباعا؛ وهي ترمز في المنطق الحملي إلى «←»، و«=»، وإلى بنية محمول-موضوع. وفي المقابل، تخصص نظريتنا لـ«**هو**» ترجمة ثابتة في السياق الذي توجد فيه بين مركبين اسميين. وهكذا، إذا سأل أحدهم عن السبب الذي جعل الوقائع اللغوية كما هي فلا نظرية تقدّم تعليلا لذلك إلاّ نظرّيتنا.

ما هي المعايير النحوية المعتمدة في ترجمة الفاعل في (1.6.أ) إلى مكون [**نمط**] بدلا من [**مصوغ**]؟ تذكّر أنّ المسند، في جمل المقولة العادية قد أوّل باعتباره [**نمطا**] بسبب الخاصيات المعجمية للرابطة «هو». لكن تحليل (1.6.أ) يبدو على نحو مّا أشد تعقيدا. وتتوافق مجموعة من العوامل، من ضمنها تعيينيّة المركب الاسمي، واختيار الفعل وزمن الفعل وهيئته، لتفضي إلى إمكانية القراءة النوعية لـ[**لنمط**] في الأنغليزية. فلننظر نظرة سريعة في هذه العوامل.

تأمّل أوّلا في التعيينيّة التي تحكم الرابطة «هو» وثابتة الزمن. إذا كان الفاعل نكرة كما في (1.6.أ) فإنّ المركب الاسمي يتطلب قراءة نوعية. وإذا كان الفاعل معرّفا كما في «الرجل هو غبي» فإنّ القراءة [**مصوغ**] تفرض نفسها –إلاّ إذا كان الاسم يَسم جنسا من الحيوانات أو أن يقرأ على سبيل المزاح باعتباره كذلك، مثلا. أمّا (4.6.أ) فجملة مبهمة، تقع بين مقْولة نمر بعينه والمقْولة النوعية للنُّمور؛ وكذلك (4.6.ب.)، فهي مبهمة إذ أنّ القراءة النوعية لا يقصد منها أن يَعتبر عالمَ اللغة اسم جنس.

(4.6.) أ. النمر هو حيوان مخيف.

ب. عالم اللغة هو عارف بالأكلات الصّينيّة.

تأمّل، بعد ذلك، شروط استعمال الفعل. إذا كان الفعل يعبّر عن [**حدث**] ينبغي أن تفي كل المركبات الاسمية التي تشير إلى موضوع الدّالّة الفعلية بكل الشروط التعيينيّة لـ[**لنمط**]. وهكذا، فإنّ (5.6.أ) تهم النوع لأنّ كل المركبات الاسمية نكرات، لكن (5.6.ب.) ليست جملة نوعية، بل هي ذات إحالة محددة.

(5.6.) أ. راعي البقر يحمل مسدّسا.

ب. راعي البقر يحمل المسدّس الذي (تبحث عنه).

وإذا كان الفعل يشير إلى [**حدث**] فإنه لا بدّ أن يستعمل في زمن الحاضر المطلق وليس في هيئة الاستمرار. لهذا فإنّ (6.6.أ) ذات إحالة نوعية بينما لـ(6.6.ب) إحالة محددة.

(6.6) أ. الحمير تأكل العشب.

ب. الحمير بصدد أكل العشب.

ومهما كانت خصوصية هذه الشروط (إلى جانب أخرى لم أكلف نفسي ذكرها)، فإنّ المهم هو أنّ تأويل [**النمط**] هذه المرة ليس ناتجا عن وسم معجمي خاص للفعل، كما كان الحال بالنسبة إلى الاسم الخبري. بل بإمكان كل فعل أن يستعمل مع مركب اسمي يكون مسندا إليه ويؤوَّل نوعيا، وأن يفي بمجموعة جدّ معقّدة من الشروط النظمية والدّلالية.

وما يعنيه كل هذا هو أن المقاربة الدّلالية للجمل الممقْولة النوعية ينبغي أن تكون عامّة بصفة كافية كي تطبَّق بالتساوي على كل أصناف الجمل النوعية. وإذا اخترنا الحل الذي يشير فيه «هو» إلى دالة مختلفة في الجمل النوعية، فإنّه علينا أن نقبل بنتيجته وهي أنّ كل فعل سيتصرف كذلك. وبطريقة عكسية، إذا كان حلّنا يسمح لكل الأفعال الأخرى بالاحتفاظ ببنيتها الدّلالية، في الجمل النوعية، فإنه لا وجود لسبب يبرر إفراد مقاربة مخصوصة لـ«هو». وأحسنُ تفسير ممكن لهذه الظاهرة اللغوية هو أن نقول إنّ تأويل «هو» يبقى ثابتا وإنّ المعلومة الداخلية في قراءة الفاعل تبقى ثابتة وسمة الفاعل **نمط****مصوغ** وحدها هي التي تتغير في تناوب الإحالة النوعية\ الإحالة المحدِّدة.

وقبل النّظر في صنف آخر من القرائن للتعرف إلى **هو وهو مندرج في**، دعنا نذكر بعض الاستنتاجات الصورية المهمة. اقترح القسم (1.5.) العاملَ **عينة من** لإقحام معلومة مقْولية صريحة في

[**مصوغ**] ووضع قاعدة استدلالية (7.5.) لربط [**الأنماط**] المندرجة في الأحكام المقْولية.

(7.5.)

[**مصوغ حالة**
هو عينة من ([**مصوغ**]ط، [**نمط**]ط)] ↔

[**مصوغ**
عينة من [**نمط**]ط)]ط

يسمح تعميم المقْولة كي تدمج [**النمط**] بتوسيع **عينة من** توسيعا بسيطا، كي يُدرج صراحة [**نمطا**] محتويا (superordinate) داخل مفهومة [**النمط**]، كما في (7.6.).

(7.6.)

[**نمط شيء**
كلب
عينة من ([**نمط شيء** **حيوان**])]

والقاعدة الاستدلالية التي تفضي إلى (7.6.) انطلاقا من جملة المقْولة النوعية هي ببساطة تعميم لـ(7.5.):

(8.6.)

[**حالة**
هو ([سَ]ط، [**نمط**]ط)] ↔ [سَ
عينة من ([**نمط**]ط)]ط

وهكذا فقد بسّطنا كلاّ من النَّظم الصوري لـ**عينة من**، دون ذكر التخصيص الواجب إقحامه في [**المصوغ**] –وقاعدة الاستدلال التي تربط هذا العامل بـ **هو**. ويمنح هذان التبسيطان معا النّظامَ القدرةَ على إدماج المعلومة المقْولية صراحة داخل [**المصوغات**] و[**الأنماط**] على حد السواء.

وبالطريقة نفسها، يمكن للعامل **مثّل عنه بـ** والقاعدة الاستدلالية المشتركة معه (9.5.) أن تعمم للتعبير عن كل من التّموْثل (exemplification) والمقْولة لـ[**الأنماط**]. ويمكن مثلا أن يشمل [**كلب نمط**] صنف المعلومة المقدَّمة في (9.6.).

(9.6.)

[**نمط شيء**
كلب
مثّل عنه بـ ([**مصوغ شيء** سنوپي])
مثّل عنه بـ ([**مصوغ شيء** سلوقي])]

وقاعدة الاستدلال المعمّم هي (10.6.)

(10.6)

[**حالة** **هو** ([ش]ط، [**نمط**]ط)] ↔ [**نمط** **مثّل عنه بـ** ([ش]ط)]ط

وانظر، زيادة في توضيح مرونة بنية [**النمط**] و[**المصوغ**]، في قاعدة الاستدلال (11.6.)

(11.6.)

[ش **عينة من** ([**نمط**] س]ط)]ط ↔ [س ش]

ونظرا إلى أنّ التوليد يقع من اليمين إلى اليسار، فإنّ (11.6.) تدمج، سواء في [**النمط**] أو في [**المصوغ**] بعض سمات [**النمط**] التّي تكون عيّنة منها. وهكذا تفضي (12.6.أ) مثلا إلى (12.6.ب) و(13.6.أ) إلى (13.6.ب).

(12.6.أ)

[نمط شيء
پودّل
عينة من ([نمط شيء
كلب
عينة من ([نمط شيء])])]

(12.6.ب)

[نمط شيء
پودّل
عينة من ([نمط شيء
حيوان])]

(13.6.أ)

[نمط شيء
سقراط
عينة من ([نمط شيء
رجل
[خاصيّة
ممات]])]

(13.6.أ)

[مصوغ شيء
سقراط
خاصيّة
ممات]

وسيكون توازي هذين التوليدين بالقياس المنطقي الكلاسيكي بديهيا.

وبفضل التوليد من اليمين إلى اليسار، تكون (11.6) سبيلا إلى تجريد سمات [**المصوغ**] أو [**النمط**] لتكوين [**نمط**] جديد. هذه

هي القاعدة التي لمّحنا إليها في القسم (2.5.) والتي تولّد، انطلاقا من [**مصوغ**] اعتباطي [**نمطا**] من **أشياء تشبه** ب. وبهذا يمكن لـ(11.6.) أن تعتبر سبيلا إلى إعادة تركيب السمات لإنشاء مفهومات جديدة أو ذات خصوصيّة أكبر.

وباختصار، نقول إن توحيد معلومة [**النمط**] و[**المصوغ**] ناتجة عن نظرية غاية في التعميم تعالج المقْولة والتموْثل والعلاقة بين المقولات.

2.6. إبداعية المقْولة النوعيّة

سيبيّن هذا القسم من الكتاب أنّ المقْولة النوعية (generic) والمقْولة العادية ليست لهما فقط خاصيات صورية متكافئة بل لهما كذلك خصوصيات نوعية متماثلة، كما يفترض أن نتوقع إذا كانتا تمثلان جوهريا العملية نفسها.

وتوجد إستراتيجيتان للتوصل إلى حكم مقْولي نوعي. الأولى هي ما يمكن تسميتها بإستراتيجية **الاستنتاج** (deductive) وتتمثل في توليدها عن طريق قواعد الاستدلال من أحكام مقْولية مخزّنة مسبقا. بإمكان المرء مثلا أن يولد حكما خارجا عن المألوف في «الكلب هو حيوان زاحف» من التكافؤ المفهومي مع «الكلب هو حيوان ثديي» و«الثديي ليس حيوانا زاحفا». هذا النوع من الإستراتيجيات مجسم في نظريات مثل نظرية ‹فودور› (1975) للمسلّمات الدّلالية أو نظرية ‹كولينس› & ‹كيليان› (1969) للشبكات الدّلالية؛ وفيها تمثّل المسلّمة الدّلالية أو الروابط (links) في شبكة مّا (من ضمن ما تمثله) أحكاما مقْولية نوعية مخزنة مسبقا بين مفاهيم متقاربة جدّا وتمثّل مبادئ التنقل داخل الشبكة قواعد الاستدلال. وتزعم هذه النظريات أنّ كل العلاقات الممكنة بين المفهومات تكون إما صريحة معلنا عنها في الشبكة أو قابلة للتوليد بواسطة سلسلة الاستدلال أو التداعي (نجد مناقشة أكثر

تفصيلا لهذه النّظريات بالقسم (5،7)).

وبيّنّا أنّ هذا الصنف من توليد أحكام المقْولة النوعية يمضي دون شك، ويمكن تجسيمه في النظرية التي بين أيدينا بقواعد الاستدلال من قبيل (11،6.) إلاّ أن هذا الصنف لا يمكنه أن يكون كلّ ما هناك. وهو يفترض مسبقا أنّ كلّ [**نمط**] مقترن على الأقل بـ[**نمط**] آخر عن طريق مسلمة دلالية أو بواسطة رابط التداعي، بمعنى أنه يوجد بعدُ على الأقل حكم مقْولي نوعي مخزّن مسبقا يمكن، انطلاقا منه، توليد أحكام أخرى مماثلة. غير أنّه لا يوفر أي وسيلة لإثبات الروابط الأوليّة. والحل الذي اقترحه ‹فودور› لتجاوز هذه الإشكالية، هو أنْ يعتبر أنّ كلّ [**الأنماط**] والروابط معطاة فطريا؛ وتتجنَّب تقاليد البحث في الذكاء الاصطناعي عادة هذه الإشكالات بحصر خطابها في عالم مجهري، حيث يمكن التنصيص على كلّ الروابط.[63] إلاّ أنّه، كما رأينا في القسم (2،3.)، من الممكن أن ننشئ [**أنماطا**] جديدة –مبدئيا، واحدا لكل [**مصوغ**] جديد على الأقل– ولا يمكن لروابط هذه [**الأنماط**] بهذه الشبكة الاستنتاجية في الغالب أن تكون موهوبة فطريا. وهكذا، ينبغي أن توجد موارد أخرى لأحكام المقْولة النوعية إلى جانب التوليد الاستنتاجي انطلاقا من المعلومة المخزّنة مسبقا.

والإستراتيجية البديل لتوليد حكم المقْولة النوعي هي بالطبع استعمال أي من المبادئ التّي يستعملها المرء في تقييم مقْولة الكلام وغير الكلام العاديّتين. وفي نظريتنا، يبقى هذا البديل متاحا بحرية، إذ باستثناء سمةٍ واحدة –إذ أنّ البنية التّصوّريّة هي هي

63 انظر، بالنسبة إلى طرق مقاربة الذكاء الاصطناعي، مناقشة ‹جيري فودور› (1978) لـ‹فينوغراد› (1982) و‹فايزنباوم› (1976، ص ص 178–179) موضوع **حلال المشاكل العام** (*General Problem Solver*) لـ‹نيوال› & ‹سايمون› و‹دريفوس› (1981) و‹مارّ› (1982، ص ص 344–345) في العوالم المجهريّة.

بالنسبة إلى المقْولة النوعية والمقولة العادية. وكما أكّدنا ذلك في القسم (2.3.)، فإن الإبداع المقْولي واكتساب المقولات يُظهر أن هذا الإجراء لا يمكنه أن يكون نظرة سريعة كما اتفق، بل ينبغي أن يقوم على مقارنة الأبنية الداخلية للترابطين.

ويمكن أن نسمّي هذه الإستراتيجية الثانية للوصول إلى أحكام المقْولة النوعية الإستراتيجية الاستقرائية (inductive)، إذ أنها تمثّل استكشافا إبداعيا انطلاقا من التجربة. والشيء المهم الدالّ في هذه النّظرية هو أنّ الاستقراء ليس لغزا منعزلا، بل هو مرتبط مباشرة بلغز المقْولة العاديّة الرئيسي.

إذا استطعنا إثبات إدماج [**النمط**] بالعملية ذاتها التّي تنظر في ما إذا كان [**المصوغ**] عينة من [**نمط**] فإننا سنجد منوال الأحكام العام ذاته الذي ظهر في المقْولة العادية. وتتعقد المسألة لأن الناس سيقولون كلما أمكن ذلك إن الحكم استنتاجي وإنّه بالتالي «موضوعي»، مستشهدين بذكر المقدمات التي ينتج عنها. غير أنّه، لا تسمح المقاربة الاستنتاجية إلا بجوابين –نعم أو لا– في حين ستنتج المقْولة النوعية الاستقرائية، مثل المقْولة العادية، توزيعا للأحكام ذا ثلاثة فروع ينقسم إلى نعم ولا وغير واثق. ونظرا إلى أنّ الأحكام غير الواثقة لا يمكن أن تنتج بطريقة استدلالية، فهي التي ستظهر بنفسها خصائص المقْولة النوعية الاستقرائية.

سنحاول النظر، وقد زُوّدنا بهذه المعطيات، في بعض الحالات التي يصدر الناس بحقها إما أحكاما بعدم الوثوق أو أحكاما مختلفة تماما.

(14.6.) أ. البيانو هو آلة نقر.
ب. الأسترالوبيتيك كان إنسانا.
ج نظام علامات الشمبانزي ‹واشو› هو لغة.
د. الإجهاض هو جريمة قتل.

لدينا بالأساس، في هذه الأمثلة، كل المعلومات الوقائعيّة المناسبة، لكنّنا في موضع يكون فيه الحدس في ماهية الإحداثية (*relatum*) اليُمنى غير واضح. والعينات عن [**النمط**] الأيسر ليست عينات **نموذجيّة**، بكل تأكيد. لكنها أيضا غير **مميَّزة** بما فيه الكفاية عن [**النمط**] الأيمن لدرجة أننا واثقون من أننا سنعطيه اسما آخر.

ولكننا، حتى مع هذه الأمثلة، نعرّض الحجّة للخطر. فعندما يكون شيء هام موضوع مراهنة، مثل الحياة والمال أو حتى السمعة، ينفعل الناس جدّا إزاء حقيقة مثل هذه الجمل وإزاء بطلانها. وفي الواقع، هذه الجمل ليست صادقة أو كاذبة موضوعيا في العالم الحقيقي، رغم ذلك. بل هي مماثلة لـ#الأشياء# المشتبهة التي رأيناها في القسم (1.3.)، وأحكام الطاس-الكوب الملتبسة التي رأيناها في (2.5.). فالبيانو هو ما هو، وقد يحسن تسميته آلة إيقاع، وربّما كان غير كذلك، لأن القضية ليست قضية واقع بل هي تتعلق بحاجيات المستعمل. ورغم أهميّة استطاعتنا الفصل في ما إذا كانت جمل (14.6.) صادقة أو كاذبة، فإن مسألة صدقها ليست في آخر المطاف ذات معنى في المطلق.[64]

64 الإستراتيجية النموذجية لتكوين حكم قوي في حالة غير محددة بطريقة أخرى هي أن نعطي الإحداثية (relatum) اليسرى تعريفا متفقا عليه يستطيع أن يوجه خاصيات الحالة المدروسة. فمثلا، يمكن أن يقول المرء إنه على اللغة أن تفي بمجموعة معينة من الشروط المعيارية. ثم يطرح أن (14.6.ج) لا تكون صادقة إلاّ إذا كانت لعلامات ‹واشو› هذه الخاصيات، أو أن يقلب المرء السؤال إلى مقْولة نوعيّة أخرى يولد انطلاقا منها استدلاليا المسألة التي بين أيدينا؛ في الوقت الراهن، دُفع بالجدل في (14.6.د) وراء الجملة «البيضة البشرية الملقحة هي إنسان» غير المحددة بالطريقة نفسها. وبالفعل، يقيم المرء المسلمات الدّلالية التي تعوّض حكما حدسيا بحكم استدلالي. ويمكن، بالطبع، أن يلعب تلك اللعبة اثنان، ويمكن أن يقيم الطرف المقابل تعريفاته هو نفسُه كي يجعل الأشياء تظهر كما يريدها هو. (تصبح العملية خطرة عندما يتمكن أحد الأطراف من فرض تعريفه كقانون).

في الحاصل، نقول إن أحكام المقْولة النوعية في صيغتها الاستقرائية تتقاسم الخاصيات العامة التي للمقْولة العادية والتي لاحظناها في القسم (2.5.)؛ ويمكن أن تنشأ هذه الأحكام إبداعيا، بمقارنة حرّة لمفهومات جديدة، ولها توزيع يشمل «غير واثق» إلى جانب «نعم» و«لا». في تلك الحالات، حيث لا يكون حكم «غير واثق» ناتجا عن عدم ملاءمة المعرفة بالواقع فإن ما يصدق أو يكذب عن العالم يكون خارجا عن المسألة.

وأنا أميل إلى الشكّ في أن الحل الاستدلالي الصرف لمشكلة جمل المقْولة النوعية ليس غير كاف فقط، بل هو، في عدّة مواقف، بديل أحسن بقليل من التفكير الحدسي، هو محاولة محاكاة تأثيرات الحل الاستدلالي في حالة اللاّوعي محاكاة واعية. وعندما نحاول أن نوفر تعريفا للفظة نعرفها كلّنا (في مقابل لفظة ابتكرت حديثا) فإننا نختبر التعريف باللجوء إلى الحدس اللغوي أو إلى الحدس في أمثلة من المقولات المعنيّة. بعبارة أخرى، الأحكام الحدسية هي الاختبار الأخير –عندما يكون ذلك متاحا.[65]

يوجد ميل واضح في علم الدّلالة إلى الأمثَلة بعيدا عن المقامات التي لا يمكن أن نبلغ فيها الحكم استنتاجا ولا يوفر فيها الحدس جوابا واضحا بـ«نعم» أو «لا». وعندما نعترف بوجودها تعالج هذه المقامات عادة باعتبارها حالات غير مناسبة من معرفة الواقع (كما هي الحال في معالجة ‹پوتنام› (1975)) لـ«ذهب» (gold) التي

لكن، كل هذه المناورات الاستدلالية الزائفة لا تحل أبدا المسألة الأصلية. وهي تستعمل عادة في لفت النظر عن المبررات الحقيقية التي تقود الأطراف المتنازعة إلى الظهور بطريقة أو بأخرى.

65 يظهر كذلك التغاير في التمييز بين «روح» (spirit) القانون و«حرف»ـه (letter)، حيث من المعروف عامة أن الثانية تضعف تحديد الأولى أو قل تحرّف تمثّله؛ والمرء يعوّل على الحدس في ما يهم مقْولة الأحداث السابقة لتبرير تأويل التعريفات التوضيحية للقوانين المكتوبة.

ذكرناها في القسم (4.5.) –أو حتى كسبب للتخلي عن إمكانية إقامة علم دلالة صوري (كُثْر هم الذين قرأوا ‹فيتغنشتاين› (1953) على هذا النحو، مثلا). وتتمثل الدعوة إلى هذه الأمثَلة في معالجة العلاقات بين المفاهيم بطريقة تمنحها مناعة مّا ضدَّ أوهام المقْولة العادية (حتى إن كان العالم الحقيقي غير مهذب، فعلى أفكارنا نحن على الأقل أن تكون مهذبة!) ومع ذلك فقد حاولت هنا إظهار كيف إنّ الأمثَلة غير مناسبة، لأنّها تفطم المقْولة النوعية عن المقْولة العادية. ويتوجب على المقاربة الأكثر ملاءمة أن تبحث عن نظرية توحِّد بين العمليتين وتفسِّر في الآن نفسه إمكانية الأحكام غير المؤكَّدة في كلتا الحالتين.

3.6. بعض الخاصيّات الدّلاليّة

لقد دافعنا عن ضرورة توحيد معالجة جمل المقْولة النوعيّة (ج.م.ن.) مع معالجة جمل المقْولة العادية التي يمكن بدورها أن تؤسّس على قاعدة المعلومة المولدة سواء بواسطة الصيغ الكلامية أو الصيغ غير الكلامية. والبنية التّصوّريّة، بالتعريف، هي المستوى الذي تتموقع فيه مثل هذه المعالجة البيْصيغيّة (intermodal). وهكذا ينبغي على (ج.م.ن.) أن تقيَّم على مستوى البنية التّصوّريّة.

سيبين هذا القسم أن المعلومة الضرورية للحكم على (ج.م.ن.) هي أيضا كافية لإصدار أحكام كلامية أخرى متنوعة قد وسمت بطريقة بديهية بـ**الخاصيات الدّلالية** للملفوظات. ولمّا كانت الملفوظات قد قيّمت على مستوى البنية التّصوّريّة فإن هذه الخاصيات الدّلالية الأخرى ينبغي أن تقيم هي أيضا على المستوى نفسه.

لا أريد أن أزعم هنا أن **كل** الخاصيات الدّلالية للملفوظات يمكنها أن تُختزل في خاصيات (ج.م.ن.)، ولكن فقط أن المعلومة التي تهم أحكام (ج.م.ن.) تقوم بالضرورة بدور في العيّنة النموذجية

الممثّلة للخاصيات التي ناقشها ‹كاتز› (1972، 4-6). ولمّا كانت هذه الأمثِلة نموذجية تمثّل تلك التي أقيمت عليها عديد النظريات في معاني الكلم (انظر الفصل (7))، فإننا سنكون قد أوضحنا أن القدرة على التعامل مع (ج.م.ن.) تقتطع قطعة كبيرة من المجال التقليدي للنظرية الدّلالية.[66]

أولا، ترتبط أحكام الاحتواء (superordination) والتبعية (subordination) ارتباطا مباشرا بأحكام (ج.م.ن.). من ذلك، الحكم بأن «طائر» و«دجاجة» يكوّنان زوجا محتويا-منضويا[67] بفضل المعلومة نفسها التي يحكم بواسطتها بأن «الدجاجة هي طائر» جملة صادقة. وفي الواقع، فإن حكم تضمين [**النمط**] في (3.6.) يعبرّ مباشرة عن علاقات الاحتواء-الانضواء كما تفعل العوامل المدمجة **عيّنة من** و**ممثّل عنه بـ** عندما تطبَّق على [**الأنماط**] كما في (7.6.) و(9.6.).

ثانيا، الحكم بأن مصطلحين مّا **مترادفين** تابع للمعلومة نفسها كالحكم بأن المصطلحين منضويين بعضهما في بعضهما الآخر بصورة متبادلة. فمثلا، «القبو هو الدور التحتاني» و«الدور التحتاني هو القبو» يكفيان معا لإقامة علاقة ترادف بين «دور تحتاني» و«قبو».

ثالثا، العلاقة الحاسمة للاستلزام بين الجمل تابعة في عدد هامّ من الحالات للمعلومة نفسها في (ج.م.ن.). من ذلك أنّ الحكم

66 يقوم ‹كاتز› جوهريا بالاختزال الذي قمت به هنا، غير أنه يظهر صوريا في شكل إقحام واسمات دلالية. ومن أهم فضائل نظرية ‹كاتز› التوحيد الصوري لمختلف مجموعات الخاصيات الدّلالية، ينبغي على كل نظرية دلالية ربطها ببعضها حسب خط مماثل. لكن، نظرا إلى أن نظرية ‹كاتز› للواسمات الدّلالية تُظهر عدم سلامتها كما سنرى في الفصل (7)، فإنّي أقيم الدليل هنا حدسًا وبصورة غير رسمية لصالح (ج.م.ن.)

67 [هامش للمترجم: يقابل الاحتواء hyperonym ويقابل الانضواء hyponym.]

بأن ««ماكس، دجاجة» تستلزم ««ماكس، طائر» يقوم على المقدمة «الدجاجة طائر» التي هي (ج.م.ن.). وثمّة حالات أخرى من الاستلزام لا يمكن اختزالها في (ج.م.ن.)، ولكن مع ذلك يمكن ترميزها في أبنية تصوّرية، فعلى سبيل المثال، ينتج الاستلزام بين «يضحك ‹ماكس› بصوت عال» و««ماكس› يضحك» عن قاعدة الاستدلال (16.4.) التي تهم قابلية استخراج المغيّرات الحصريّة في المكوّنات التّصوّريّة.

رابعا، علاقة **عدم التساوق** بين الجمل مماثلةٌ للاستلزام. فعلى سبيل المثال، يقوم عدم التساوق بين ««ماكس› هو دجاجة» و««ماكس› هو حوت» على المعلومة نفسها كما يكون كلا الحكمين بأنّ «الدجاجة هي حوت» و«الحوت هو دجاجة» كاذب، مرّة أخرى، كما رأينا في الاستلزام، لا يمكن اختزال كل الحالات في (ج.م.ن.)، ولكن تتناول بعض قواعد الاستدلال الأخرى المستقلة والمبررة العاملة على [**حالات**] و[**أعمال**] و[**أحداث**] في البنية التّصوّريّة مجموعة كبيرة من الحالات الأخرى (انظر ‹جاكندوف› (1976)، ففيه أمثلة نموذجية.).

خامسا، تخضع ظاهرة **الإسهاب الدّلالي** للمعلومة نفسها التي للحكم في (ج.م.ن.) المتصلة بها. من ذلك يخضع الإسهاب «خالة أنثى» لصدق «الخالة هي أنثى». وسادسا، يخضع شذوذ المركبات الاسمية من قبيل «خال أنثى» و«صورة صامتة» للمعلومة ذاتها التّي للحكم بأنّ «الخال هو أنثى» و«الصورة هي صامتة» الذي يكون كاذبا.[68] وسابعا، يتأسس **التماثل الدّلالي** –التماثل بين ألفاظ من قبيل «خالة» و«بقرة» و«ممثلة» و«راهبة»– على مستوى

68 أنا أميز بين «لا صدق» و«كذب»، بحيث يشمل الشذوذ في الأوّل، واستعمالي لـ«لا صادق» وعليه يكون مساو لاستعمال ‹راسّل› (1905) لـ«كاذب» (false) عندما يقول إنّ «الملك الحالي لـ‹فرًنسا› أصلع» هي جملة كاذبة.

المعلومة التي تجعلنا نحكم بوجود سَ مفرد تنضوي تحته كل هذه الألفاظ – وفي هذه الحالة، بأنّ «سَ هو أنثى» صادق مع كل واحد من الكلم التي تستبدل بـ سَ.

4.6. لااستقلاليّة علم الدّلالة

بيّنّا إذن أن عددا معتبرا من الخاصيات الدّلالية للملفوظات تتطلب المعلومة نفسها التي نحتاجها لتقييم (ج.م.ن.) في مستوى البنية التّصوّريّة. وكما لوحظ في القسم (4.1.) فإن الخاصية التعريفية لمستوى البنية الدّلالية تتمثل في أنها مسؤولة عن الوصف الصوري للخاصيات الدّلالية للملفوظات. وهكذا فإن البنية التّصوّريّة والبنية الدّلالية تنصهران في مستوى موحد، ويرتسم الشكل النّظمي في البنية التّصوّريّة مباشرة بفضل قواعد الترابط، دون الحاجة إلى مستوى وسيط يصف الاستدلال اللغوي الصرف. (هذه هي النظرية التي قدمنا عنها رسما بيانيا في (4.1.) من القسم (7.1.)).

وإذا كان الأمر كذلك، فإن التمييز بين القواعد «الدّلالية» للاستدلال اللغوي والقواعد «التداولية» للتفاعل اللغوي مع المعرفة العامة، تكون أقل وسما ممّا يفترض في العادة. ففي نظرية تحتوي على مستوى دلالي مستقل، يشمل الضربان من القواعد مستويات مختلفةً من التمثيل الذهني. ولكن، هنا، يمثل ضربا القواعد كلاهما قواعد لمعالجة الأبنية التّصوّريّة؛ وهما يتعاملان مع البديهيات نفسها ومع مبادئ التوافق نفسها. وإذا وجد تمييز بين القواعد الدّلالية والقواعد التداولية فإنه يوجد فقط في مستوى المعالجة الصورية التي تجريها القواعد على البنية التّصوّريّة. فعلى سبيل المثال، تشمل المبادئ المستخدمة في الحكم على الجملة بأنها **صادقة** معلومة يحتمل أن تكون غير لغويّة، وكذلك معلومة من داخل الجملة نفسها؛ وهكذا فإنّ «الصدق» مفهومٌ تداولي. ومن ناحية أخرى، يستخدم الحكم بأن جملة مّا **تحليليةٌ** المعلومةَ التي تنقلها

الجملة نفسها فقط إضافة إلى قواعد الاستدلال (الدّلالي)؛ وهكذا يكون «تحليليّ» مفهوما دلاليّا. لكن، وفي كلا الحالتين، تكون المعلومة التي تنقلها الجملة مع ذلك بنية تصوّرية.

ورغم أنّ التمييز المصطلحي بين مفهومي «الدّلالة» و«التداولية»، يبقى مفيدا، دون شك، فإن السؤال عما إذا كان التفريع تفريعا نظريا ذا أهمية خاصة يبقى إذن سؤالا قائما. وقد افترض الفلاسفة في الغالب أنّه كذلك. أي إنّه ثمّة جهاز قواعد دلالية يغذي القواعد التداولية، دون أن يتغذى منها. لكن لم يدافع إلا القليل من الباحثين بصريح العبارة عن هذه الفرضية.[69]

حاولت أن أساند تقاليد الذكاء الاصطناعي بألاّ أهتم بمعرفة ما إذا كانت خاصية معينة، هي خاصيّة دلالية أم خاصيّة تداولية. وسيعرض الفصل (8) بعض الأسس لإقامة التمييز في صورة ما إذا أعارها المرء اهتماما، لكن ثمة قرائن في الفصل (10) توحي لنا أنه من الخطإ أن نقيم له وزنا نظريا كبيرا. وهو أيضا مجمع كل القرائن التي قدمناها حتى الآن كلّها.

69 فدفاع ‹كاتز› (1980)، مثلا، غير مقبول: انظر ‹جاكندوف› (1981). ويلاحظ ‹غزدار› (1981، ص ص 164-168)، مع أنه يفترض، كما يفعل أغلب المناطقة، وجود علم دلالة شرطيّة-الصدق (truth-conditional) مستقل، يمكن أن يستشهد بقرائن مقنعة ضدّها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم ‹غزدار› للتداولية أضيق من مفهوم التداولية كما أراه.

الجزء الثالث : معاني الكلم

الفصل السابع

إشكالات التحليل المعجمي

1.7. مختصر الأدلّة المقدّمة في الفصول السابقة

جزء كبير من نظرية المعلومات التي تؤديها اللغة هي بصفة جليّة نظرية في معاني الكَلم -المعلومات التي تؤديها الوحدات المعجمية. وقد بسطت الفصول السابقة عددا من المعايير لإقامة نظرية في معاني الكَلم واستعمالاتها مستنِدا لنقد مختلف المقترحات الموجودة في أدبيّات الموضوع. وسيدعم الفصل الحالي والفصل الموالي، هذه الأدلّة إلى جانب قرائن معروفة عن طبيعة معاني الكَلم، ثم يقدم نظرية أشد ملاءمة. وباختصار، سنرى أن النظريات التفكيكية الكلاسيكية لمعاني الكلم التي صيغت على أساس الشروط الضرورية والكافية، قد أخفقت لأسباب مختلفة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ تراجع النظرية غير التفكيكية التي صيغت على أساس الطرازات أو الشبكات الترابطية أو المسلمات الدّلالية ليست بدائل يمكن أن يُدافع عنها. وستكون النظرية المبسوطة في الفصل (8) في واقع الأمر تفكيكية، ولكنها تحتكم إلى مفهوم تفكيكي غير أنموذجي يتماشى والاعتراضات العادية ضد الشروط الضرورية والكافية، وينسجم مع خاصيّة الظواهر العرفانية والتّصوّريّة الأخرى.

لنبدأ بمراجعة الأدلّة ذات الصلة التي رأيناها في الفصول (3-6)! لقد دافعنا بشدة عن وجوب معالجة معاني الكلم باعتبارها تمثيلات ذهنية مستبطنة. وهذا يقصي مسبقا النظرية الماصدقية للمعنى التي تماثل بين معنى «كلب» ومجموعة كل الكلاب (أو مجموع الكلاب في كل العوالم الممكنة). وهو يقصي كذلك النظرية

الأفلاطونية، كتلك التي يقدمها ‹كاتز› (1980) حيث تكون معاني الكلم أشياء مجردة موجودة بصفة مستقلة عن الأذهان.

قد نرفض كذلك نظرية مثل مبدإ ‹پوتنام› (1975) في «تقسيم المجهود اللغوي»، حيث لا يملك معاني الكلم إلاّ الخبراء وحدهم. وبالأحرى، نرى أن بعض الناس يملكون بالنسبة إلى بعض الألفاظ معاني محددة أشدّ دقّة من أناس آخرين؛ وإنّه لواقع اجتماعي معروف أنّ بعض الناس يذعنون غالبا لحجّة الخبير عندما يجدون أنفسهم في مآزق الأحداس الملتبسة.[70]

بصورة أكثر تحديدا، دافع الفصل (6) عن أنّ معاني الكلم هي تعابير من البنية التّصوّريّة، بمعنى أنه لا يوجد شكل للتمثيل الذهني مخصص للمستوى الدّلالي لمعاني الكلم وحدها، يكون متميزا عن المستوى الذي تتناغم فيه المعلومة اللغوية والمعلومة غير اللغوية. وهذا يعني أنه إذا كان التمييز قائما، كما يُطرح في الغالب، فإنه لا يكون تمييزا بين المستويات، بل إن هذا الضرب من المعلومات مقتطع من القماش نفسه. (انظر الأقسام (7.3.) و(7.4.)، لمزيد من التعليقات).

ودافع الفصل (4) عن أن معنى الوحدات المعجمية في أيّ من المقولات النّظمية الكبرى (اسم، فعل، صفة، ظرف، أداة جر\ إضافة) هي دالّة لعدد يتراوح بين صفر فما أكثر من المحلات التي

70 لاحظْ أنّ «الخبير» لا يحتاج إلى أن يكون خبيرا. فالمحلَّفون هيئة من غير الخبراء وقع تعيينهم لإصدار حكم مقْولي عن #حدث# من قبيل #عينة من جريمة قتل#. وبطريقة مماثلة، تصرّح أحكام الحَكَم في لعبة البايسبول بمقْولة #الأحداث# باعتبارها #ألعابا# أو #ضربات# –بصرف النظر عما إذا كان حكمه مؤيدا بردّ فوري. وتُظهر هذه الأمثلة حسب رأيي أنّ تقسيم ‹پوتنام› العملَ اللغويَّ لا يهم علم الدّلالة، بل من تختاره أن يكون محلّ ثقة، في أي قرار ولأيّ سبب.

ترتسم في المكون التصوري لمقولة من المقولات الأنطولوجية الكبرى. ومحلات الدّالّة هي أيضا مكونات تصوّرية تملؤها قراءات المقولات التركيبية الكبرى التي تمقْولها الوحدة المعجمية فرعيّا بصفة دقيقة. وإذا كانت الوحدة المعجمية لا تفرّع مقوليا مركبا آخر (مثلا «كلب»، «أحمر»، «بعدئذ») بصفة دقيقة، فإن تأويلها سيكون بالطبع ثابتا، أي مكوّنا تصوّريا كاملا.

ويقصي اتساق البنية التّصوّريّة هذا عبر المقولات المعجمية النظريات التي تعالج فيها، قل مثلا، الأسماء والأفعال بطريقة مختلفة اختلافا جذريا. وبسبب هذه المقاربة غير المناسبة للعلاقة بين التفريع المقْولي ومواضع المحمولات، صنّفنا المنطق الحملي ضمن هذا الصنف من المقاربات. نقول، مقدمين مثالا آخر، إن نظرية معاني الأفعال مثل نظرية ‹سيمونس› (1973) التي تقوم بأكملها على المنوال الإعرابي (وظائف المركبات المفرعة مقوليا بصفة دقيقة) تنكر أن يكون للوحدات المعجمية التي لا تفرع مقوليا أي محتوى. ويجب أن تكمَّل نظرية من هذا القبيل بنظرية مختلفة للأسماء مثل «كلب» وللأفعال مثل «يهطل» فتصبح بالتالي غير مقبولة. على غرارها كانت نظريّة ‹شانك› لتحليل التعلّق التصوّري (Conceptual Dependency Analysis, 1973) التي قدمت آراء كثيرة عن معاني الأفعال ولكنها لم تقدم أي تحليل للأسماء، مما يوحي بأنها هي أيضا عرضة للرفض.

وتثبت أدلة الفصل (5) خاصيتين حاسمتين لمعاني الكلم. أولاهما أننا نرى، انطلاقا من إبداعية المقْولة واكتساب [**النمط**] أنّ لمعاني الكلم بالضرورة بنية داخلية يمكن مقارنتها ببنية [**مصوغ**] و[**نمط**] آخرين. وثانيتهما أنّنا نرى، من منطلق توزيع أحكام المقْولة إلى نعم\ لا\ غير واثق، أن البنية الداخلية لا يمكنها

أن تكون مجموعة من الشروط الضرورية والكافية. ويدعم هذين البرهانين دليلٌ من الفصل (3) على أن مفهومات لـ[**لمصوغات**] المولدة عن طريق الإدراك الحسي كذلك هذه الخاصياتُ. وإذا احتاج العرفان إلى مفهومات لها هذه الخاصيات لمعالجة الإدراك، لن يكون لدينا تأنيب ضمير من افتراضها كذلك بالنسبة إلى معاني الكلم.

وقد رفضنا، بسبب الخاصية الإبداعية النظريات التي تعالج فيها معاني الكلم باعتبارها فرديّات غير قابلة للتحليل أقيمت علاقاتها بواسطة شبكة مسلَّمات دلاليّة أو روابط التداعي. وسنعود إلى هذه النظريات بالدرس في القسم (5.7.).

ورفضنا كذلك، بسبب توزيع الأحكام، النظرياتِ التي تعالج فيها معاني الكلم باعتبارها مجموعات من الشروط الضرورية والكافية المفروضة على عضوية المقولة –أي، أغلب نظريات الواسم الدّلالي. وكانت الحجّة المقدمة في الفصل (5) سطحية مستعجلة، بحيث أنها لا تحجب الخطوط الغليظة لمناقشة ما نحن بصدده هنا. وسيقدّم القسم (2.7-4) مراجعة مفصلة أكثر لنقاط ضعف هذه النظريات.

ففي معرض مناقشتنا، ستطفو على السطح مرّة بعد مرّة مفاهيم من قبيل النمطية (typicality) والسوائيّة (normality) وفي أغلب هذه المناسبات سأنتقل إلى موضوع ثان مرجئا النظر بجدية في هذه المفاهيم إلى الفصل (8).

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا ثلاث مسائل لن اهتم بها في هذا العمل. أولاها أنّه لا علاقة لنا بمعرفة ما إذا كان المدخل المعجمي للفظة مّا يحتوي أم لا يحتوي على معنى ذلك اللفظ أو أنه يشير فقط إلى مؤشر معنى ذلك اللفظ. فبالنسبة إلينا

تتعلق المسألة ببساطة بمعرفة بنية المعنى ما هي. وثانيتهما، أن بعض المنظرين (من أمثال ‹كاتز› & ‹فودور› (1963)) يعالجون الألفاظ متعددة الدلالات باعتبارها قراءات متعددة مرتبطة بمَدخل معجمي واحد، بينما يرى آخرون (‹فاينريش› (1966)) أنّ لهذه الألفاظ متعددة الدّلالة مداخل معجمية متعددة، مدخلا لكل قراءة. وقد مثّل اختيار إحدى هذه الإمكانيات أغلب قدر من اهتمام ‹ميلر› (1978). وسنركز اهتمامنا من جديد حصريا على محتوى المعلومة للقراءات وليس على كيفية تخزين هذه المعلومة بالتدقيق. وسيكون من المهم، مثلا، بالنسبة إلينا، أن نستطيع القول بأنّ الفعلين في «‹جون› حطّم الزجاج» و«تحطّم الزجاج» مقترنين شكليّا في البنية التّصوّريّة وبأنّ «الزائر» في «رأيت الأسد الزائر» و«رأيت الضيف الزائر»[71] ليسا كذلك. ولكننا لن نهتم بمعرفة ما إذا كان كل من «حطّم» و«زائر» قد أدرج في المعجم بمَدخل واحد أو بمدخلين.

وفي الأخير، لن نهتم كذلك بالحسم في شكل تخزين المعلومة المعجمية الذي ييسّر البحث والمعالجة في الزمن الحقيقي. وهو ما يبدو أنه إحدى أهم المسائل التي تفرق بين نظريات الذاكرة الدّلالية (انظر ‹سميث› (1978)). وسنجعل هذه المسألة تابعة لمسائل أخرى، لأنّ المرء يستطيع أن يتمثل تقريبا المعلومة ذاتها في كلا الشكلين الأكثر شيوعا، السمات الداخلية ووصلات الشبكة (انظر القسم (5.7)). وباعتبار أن المعلومة نفسها، وليس سهولة الوصول إليها، هو الذي يهمنا، فإننا نترك اختيار الشكل مسألة مفتوحة، ما لم تمس إلاّ قضايا المعالجة.

71 [هامش للمترجم: غيَّرنا الأمثلة كي تلائم اللغة العربيّة وسنفعل بالمثل كلّما اقتضى الأمر ذلك. فلفظة [زائر] مرتبطة مرّة بفعل «زأر، يزأر» ومرّة بفعل «زار، يزور».]

وهذا لا يعني أن أيّا من هذه المسائل الثلاث غير مهم في حد ذاته، بل فقط أنه لا يعدو كون سعينا وراء تحقيق هدفنا الحالي يدفعنا إلى تجنب الجري وراء صيدين في آن واحد. ويمكن أن تدمج المُقترحات التي نريد أن تقدم هنا في نظرية ذات قراءات داخلية أو خارجية للوحدات المعجمية، مع مداخل مفردة أو متعددة للألفاظ المتعددة الدلالات، ومع بنية معلومة مهيمنة لتصوّر داخلي أو تصوّر خارجي. وسأترك الاختيار للقارئ.

2.7. التفكيك المستنفد إلى أوّليات

من النظريات التي تهتمّ بمعاني الكلم والتي طرحت (أو يمكن أن تطرح) من منطلق ذهنوي، نجد أنّ أكبرها عددا وأوفرها تفاصيل تقوم على المقدمات المنطقية التالية:

(1.7.) يمكن تفكيك معنى لفظة مّا بطريقة مستنفدة إلى مجموعة متناهية من الشروط الضرورية والكافية إجمالا لتحديد إحالة اللفظة.

وكثيرون هم الذين يطرحون هذا الطرح أيضا:

(2.7.) تعيّن شروط الملاءمة، من مجموعة متناهية من الأوّليات الدّلالية التّصوّريّة.

وتفترض أغلب مقاربات المعنى الفلسفية (1.7.) وبخاصة تلك التي تقوم على شَرطية-الحقيقة الطارسكية، أو على الأقل بعض المناويل منها. فنظرية ‹كاتز› (1966، 1972)، وهي نظرية تفكيكية صريحة تمام الصراحة تفترض (1.7.) وتدافع عنها، ويبدو أنها تقبل كذلك (2.7.). ويتعلق علم الدّلالة التوليدي (على سبيل المثال، ‹لايكوف› (1971)) بصورة حاسمة بـ(1.7.) و(2.7.)، تماما مثل نظرية بنية التعلّق التصوّري (‹شانك› (1973، 1975)) ونظرية ‹نورمان› & ‹روملهارت› (1975) للشبكات البنيوية. كما تفترض نظرية ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976)

للدلالة الإجرائية (procedural semantics) كليهما، رغم أنّ هذين المؤلفين يعبران عن احترازهما في أماكن متفرقة من المناقشة. وأنا أخاف من الاعتراف بأني أنا أيضا كنت مذنبا بحق هذه الفرضيات، مثلا في تحاليلي للفعل في ‹جاكندوف› (1976).

إنّ نظرية الشروط الضرورية والكافية القائمة على الأوليات تفي جيدا بمتطلبات حدْس الأناس العاديين بأنّ للكلم معاني محددة ودقيقة. وهذا قد يفسر دون شك شيوع النظرية الكبير وقدمها، ويفسّر أيضا لماذا كانت تقدّم مرارا وتكرارا دون حاجة ظاهرة للدفاع عنها. إلاّ أنّه، كما يحذّرنا ‹پوتنام› (1975، 192-193) حدث أنّ:

> «الشيء المذهل في نظرية المعنى هو المدة التي قضاها الموضوع وهو تحت كلكل المقاربة الفلسفية الخاطئة ومدى قوّة هذا الاعتقاد الخاطئ. لقد ماهى الفيلسوف بعد الآخر المعنى والشرط الضروري والكافي... لكن، من المذهل كم كانت سيطرة الوقائع ضعيفة.»

لقد أظهر ‹فودور› & ‹غاريت› & ‹باركس› (1980) ريبة بالغة تُجاه (1.7.) و(2.7.) على أساس أن عدد التفكيكات المستنفدة المقنعة في البيبليوغرافيا المتوفرة ضئيل جدّا إلى حدّ التلاشي. وللتأكد، فإن التفكيكات الجزئية التي قدمها كل الناس تقريبا ليست عديمة الأهمية، لكن، يبدو أنّه، طال الزمان أو قصر، لا بدَّ أن يعثر المرء على بعض البقايا العنيدة التي لم يقع تفكيكها. وفي تفكيك مصطلحات الألوان من قبيل «أحمر» مثلا، يحدث هذا تقريبا بطريقة مباشرة. وينبغي أن يشمل تفكيك «أحمر» التنصيص على أنه لون، كي يمكن تفسير الاستدلالات الأبسط وكذلك التقابلات التي تشارك فيها اللفظة. لكن إذا ما أزيح الواسم **لون** من قراءة «أحمر» فما الذي يبقى مرشَّحا

للتفكيك بعده؟ كيف يمكن لنا أن نعطي معنى للحمرة مع حذف التلوين؟

كان قسم الأفعال هو الحقل المعجمي الذي كثيرا ما شُهد له بنجاح التفكيك. و أفضى استخراج مكوّنات الأفعال خاصّة، من قبيل الجعلية والتغيير والتعدية انطلاقا من قراءات الأفعال إلى ملاحظات جوهرية. غير أنّ التفكيك المستنفد يبقى نادرا، هذا إن وجد أصلا. تأمّل تفكيك «قتل» (kill) إلى **جعله يصير غير حيّ** [CAUSE TO BECOME NOT ALIVE] الذي يمثّل العمود الفقري لنظريّة التفكيك منذ أن استعمله ‹ماك كولاي› (1968) لتبرير علم الدّلالة التوليدي. و**جعل**، **صار**، **غير**، كلّها أوليات دلالية، لكن المرء ليس متأكّدا بهذا القدر مع **حي** (alive). بالإضافة إلى ذلك، ثمّة حالات عدم الملاءمة التي ترْشح في محيط التفكيك. والحجر الذي ليس هو بحيّ لا يمكن وصفه بأنّه ميت. وقد يموت المرء ببطء، أو بطريقة بشعة ولكن من الغريب أن نتحدث عن شخص يصبح ميّتا ببطء أو بطريقة بشعة. وكما أشار إلى ذلك ‹ج.أ. فودور› (1970) يمكن للمرء أن يتسبب في موت شخص يوم الثلاثاء بإطلاق النار عليه يوم الاثنين، ولكن لا يمكن للمرء أن يقتل شخصا آخر يوم الثلاثاء بإطلاق النّار عليه يوم الاثنين. وقد علّقت النظرية المقترحة على هذه الفوارق.

إذا انتقلنا إلى اللفظة المعقّدة أكثر بقليل «اغتال» فإنّ المسألة تصبح أكثر خطورة (كما لاحظ ذلك ‹تشومسكي› (1972، 143)). ومن هذه الفوارق التي تميز «قتل» عن «اغتال» مفعول «اغتال» الذي يكون عادة وجها بارزا ويكون للفاعل دوافع سياسية (من ذلك أنّه يبدو من الغريب أن نتحدث عن قتل الفنان ‹جون لينون› باعتباره اغتيالا). كيف يمكن تفكيك مثل

هذه الاستثناءات إلى أوليات أمر لم يهتم به أحد، حسب علمي، إلى حد الآن. وهكذا فإن تفكيك الأفعال، رغم أنه وفر بنية أثرى تفكيكا من تفكيك «أحمر» إلاّ أنه، تأسس في الأخير على المشاكل نفسها : ظهور فضالة لم يقع تفكيكها.

كانت نظرية معاني الكلم الأصليّة لـ‹كاتز› & ‹فودور› (1963) تتعامل مع الفضالة الدّلاليّة للتفكيك بالقول إنّ لمعنى اللفظة جزئين: مجموعة من الواسمات الدّلاليّة وممايزًا (distinguisher). وكانت مهمّة الواسم الدّلالي أن يكوّن الجزء الصوري للمعنى، أي الجزء الذي يقوم بدور في تحديد الخاصيات الدّلالية للملفوظات. وكان الممايز هو الجزء غير المنتظم الذي لا يقوم بأي دور في الدّلالة الصورية؛ وفي هذا الموضع بالذات يتخلّص ‹كاتز› & ‹فودور› من الفضالة الدّلالية.

ومهما يكن من أمر، فقد برهن ‹بولنغار› (1965) على أن مفهوم الممايز مشكوك فيه، عندما بنى مركبات تتمايز أو تتشابه انطلاقا من مادّة كان ‹كاتز› & ‹فودور› يلحقانها بالممايزات. مثلا، بالنسبة إلى أكبر جزء بارز من لفظة «أعزب»، اقترح ‹كاتز› & ‹فودور› الواسمات الدّلالية **بشر**، و**ذكر** والممايز **لم يتزوج أبدا**. إلا أنه، انطلاقا من شذوذ جملة من قبيل «الأبنة الشرعية للأعزب»، يتبين أن المعلومة في طبيعة الزواج وشرعية النسل تستطيع أن تقوم بدور في الخاصيات الدّلالية لـ«أعزب»، وأنه ينبغي بالتالي تقسيم **لم يتزوج أبدا** إلى واسمات دلالية. وقد بين ‹بولنغار› من خلال أمثلة من هذا الصنف أن الاستدلال والشذوذ يمكنهما أن يفتحا على أحلك مظاهر معنى الكلمة. وهكذا من المفترض أن يكون الممايز فارغا من كل محتوى ونبقى في انتظار تفكيك مستنفد لم

يأت بعد.[72]

قدم ‹ماك كولاي› (1978) اقتراحا مهما ينكب على أحد مشاكل التفكيك. فقد أشار إلى أن النعت «باهت» يمكن أن ينطبق بطريقة ملائمة على كلّ أسماء الألوان الأولية باستثناء «أحمر»، إذ يبدو أنّ «أحمر باهت» غريبا بعض الشيء، كما يقول بسبب وجود وحدة معجمية «وردي» تغطي الحقل الدّلالي نفسه. ولكن، بالرغم من ذلك، توجد استعمالات لـ«أحمر باهتا» في وصف ألوان شراريب القماش، مثلا عند الإشارة إلى تدرجات اللون بين الوردي والأحمر أو للإشارة مثلا إلى الأحمر الشفّاني (نصف الشفّاف). ويقترح ‹ماك كولاي› أنّ «وردي» يمكن أن يفكك بالفعل إلى «أحمر باهت» ولكن، مع تدخل مبادئ ‹غرايس› يصبح استعمال عبارة معقدة نظميا مكان الوحدة المعجمية البسيطة مؤشرا على حالة هامشيّة من المقولة المعنيّة. ولمّا كان لا وجود لوحدة معجمية تناسب «أخضر باهت» فإن هذا المبدأ لا ينطبق، بينما تزيح لفظة «وردي» أغلب تطبيقات «أحمر باهت».

يطبق ‹ماك كولاي› إذن هذا المبدأ على مثال «قتل» ملاحظا أن المرء يستعمل «جعله يموت» بطريقة أكثر ملاءمة عندما توجد علاقة غير مباشرة بين الفاعل والمفعول به في عملية الموت؛ فـ«قتل» هي التي تزيح «جعله يموت» في أغلب الحالات المركزية. ومن ناحية أخرى، وفي غياب وحدة تفكَّك إلى «جعل فلانا يخشى كذا»[73] فإن هذا المركب يغطي الحالات المركزية والهامشية

72 يختفي الممايزُ، على هذا الأساس، من تحليل ‹كاتز› (1966). أمّا ‹فودور› فقد انتهى به المطاف إلى الشك في مشروع التفكيك بأكمله، كما سنرى في القسم (5.7).

73 [هامش للمترجم: يستعمل ‹جاكندوف› مركب «جعله يضحك» (cause to laugh) له مقابل «ممعجم» في العربية «أضحكه». لذلك لجأنا إلى فعل آخر.]

على حد السواء.

بينما يقدم مقترح ‹ماك كولاي› وصفا مهمّا للتباين بين الوحدات المعجمية والتراكيب التعريضية الافتراضية فإنّه لا يزيل ما يفضل عن «الأحمر» في اللون ولا الأوّليات السياسية في «اغتال» ولا الأوليات الشرعية في «أعزب». وبهذا، فهو لا يحل كلّ إشكالات التفكيك المستنفد. وهو يلجأ بالإضافة إلى ذلك، إلى استعمال حاسم لفكرة «مثال مركزي لمفهوم مّا». وسننتقل الآن إلى المسألة التي تثيرها هذه الفكرة بالنسبة إلى نظرية الشروط الضرورية والكافية.

3.7. الإبهام

يتمثّل الاعتراض على الشروط الضرورية والكافية التي أدّت دورا رئيسيا في القسمين (3) و(5) في أنها تتنبأ بأحكام مقولية موثوقة بـ«نعم» أو «لا». فإذا وَفى شيء مّا بكل الشروط، حكم بأنه مثال من المقولة؛ وإذا أخفق في واحدة أو أكثر حكم عليه بأنه ليس عضوا فيها، وذلك كل ما في الأمر. ولكن بالنسبة إلى كثير من المقولات إن لم نقل أغلبها فإن الأمور ليست على هذه الشاكلة، بل كما لاحظ ‹پوتنام› (1975، 133):

> «... ليست الكلم في اللغة الطبيعية عموما «نعم-لا»، فثمّة أشياء تكون فيها شجرة الوصف صادقة بوضوح وأشياء أخرى تكون فيها شجرة الوصف كاذبة بوضوح، ولكن يوجد جيش من الحالات الواقعة على التخوم. والأسوأ من كل ذلك، هو أن الفاصل بين الحالات الواضحة والحالات البين-بين هو نفسه مبهم».

وقد رأينا هذا مثلا في حال الزهريات والأكواب والطيسان، في القسم (2.5.). لقد ظهرت ثلاثة أجوبة لهذه الإشكالات في

أدبيّات الموضوع أحدها فكرة لـ‹سيرل› (1958) متمثلة في مجموعة من الخاصيات المعيارية، تكون فضفاضة بعض الشيء، وعدد منها كبير كاف لعضوية المقولة. وإذا تحدثنا بدقّة فإنّ هذا لا يفسّر الإبهام ما لم نزد في تهذيبه، لأنه لا يزال يتنبأ بأجوبة بـ«نعم» إذا وجد عدد كاف من المعايير وإلاّ فـ«لا». ولو كان بالإمكان تحديد سلّم لـ«كافٍ» لكان بإمكان المرء افتراضا أن يستنبط تدرجا للأحكام. وحتى في هذه الحالة، فإنّ طرح ‹سيرل› لا يفسر تدرج الأحكام التي تشمل تنوعا في خاصية معيارية واحدة، من قبيل نسبة الطول والعرض في الجدول الاستبدالي كوب-طاس والتدرج في الحكم على الألوان. وعليه فإنّ هذا المقترح وحده غير كاف. (سنتناول نسخة معدلة منه أكثر تفصيلا، في القسم 3.8.).

ويتمثل الجواب الثاني في استعمال مفهوم «المجموعة المبهمة» –وهي مجموعة تكون عناصرها غير معرّفة مقْوليا، بل من منطلق درجة العضوية واحتمالها. يمكن، مثلا، أن يفكر المرء في طائر أنموذجيّ، «أبو الحنّاء» مثلا باعتباره 100% طائرا، أمّا البطريق فباعتباره 71% طائرا وأمّا الخفاش فباعتباره كذلك بنسبة 45%. وحسب وجهة النظر هذه، فإن تدرّج الحكم ناتج عن نسبة درجة العضوية، وبقيم تقترب من 50%، كنتيجة للأحكام الأشدّ صعوبة. (نجد حساب المجموعات المبهمة عند ‹زاده› (1965)؛ وقد أشاع ‹لايكوف› (1972) المفهوم في اللّسانيات).

وإحدى مشاكل وجهة النظر هذه (وقد نبّهني إليها ‹جون ماك نمارا›) هي أنّ البطريق ليس طائرا بنسبة 71% وشيئا آخر بنسبة 29%. فهو طائر لا غير! قد لا يكون طائرا نموذجيا، لكنه طائر بصورة لا تقلّ في شيء عن أنّ الدوري وأبي الحنّاء طائران. ويمكن للمرء أن يجيب بأنْ يحاول تأويل النسبة المائوية من منطلق درجة الثقة في

الحكم، لكن كل ما يقدر على فعله هو جعل الاعتراض الثاني أكثر وضوحا: لا تقدِّم النظرية أيّ تفسير عن مصدر النسبة ومن أين أتت. يحتاج المرء، لتوليد درجة العضوية أحادية البعد، إلى نظرية تصف البنية الداخلية للمفاهيم المعنيّة –وهو ما نحاول أن نبسطه في المقام الأوّل. وأحسن ما يمكن أن تقدّمه نظرية المجموعات المبهمة هو سبيل فجّ لوصف الملاحظات في أحكام المقْولة؛ وهي لا توهم حتى بتناول الآلية التي تختفي وراءها.[74]

وقد تخلّت كلا المقاربتان، مقترح ‹سيرل› ونظرية المجموعات المبهمة عن الشروط الضرورية والكافية لصالح شروط أقلَّ صرامة، وهي مقاربة يبدو لي أنها في الاتجاه الصحيح. وقد ظهر الجواب الممكن الثالث عند ‹كاتز› (1977): أن نميز بين معلومة «معجمية» ومعلومة «موسوعية» مقترنة بوحدة معجمية، وأن نقول إن العوامل التي تقود إلى الأحكام المتدرّجة هي من النوع الموسوعي وهي بالتالي ليست من مشمولات الدلالة. هكذا تحاول مبادرة من هذا القبيل الحفاظ على الشروط الضرورية والكافية باعتبارها الأبنية الدّلالية للوحدات المعجمية.

على كلّ حال، يستنتج موقف ‹كاتز› أنّ التمييز بين أسماء الألوان ينبغي أن يكون غير دلالي، نظرا إلى أن معلومة اللون متدرّجة. وهذا يعني أن (3.7.أ) في هذه النّظرية تناقض (كاذبة بمقتضى بنيتها الدّلالية) ولكن (3.7.ب.) ليست كذلك. و(3.7.ب) هي بالأحرى كاذبة فقط بمقتضى المعلومة الموسوعية.

---

74 في الواقع، يطرح ‹مرفيس› & ‹روث› (1981) أنّ نظرية المجموعات المبهمة لا تقدّم تفسيرا ملائما **للملاحظات** حتّى في ميدان بدهي مثل مصطلحات الألوان. ويقترح الهامش (5) من الفصل (8) كيف أنّ استعمال ‹ليكوف› المجموعات المبهمة في معالجة المصطلحات الواقعة على التخوم يمكن أن تكيّف وفق نظريتنا نحن.

(3.7.) أ. الأشياء الخضراء لا لون لها.
ب. الأشياء الخضراء زرقاء.

أنْ نقول إنّ النظرية الدّلالية، من منطلق هذا التعريف الضيق، تكون مسؤولة عن (3.7.أ) وليس عن (3.7.ب) يستوقفني كأنه تفريع اعتباطي للمعطيات، لا غاية له سوى إنقاذ النظرية.[75]

ولعله من المفيد أن نتتبَّع هذه المسألة بعض التتبُّع. فقد بذل ‹كاتز› (1974، 1975، القسم 4) بعض الجهد للإجابة عن ملاحظات ‹طارسكي› (1956. أ) و‹كواين› (1953) بأن التحليليّة (الصدق بمقتضى البنية الدّلالية) تبدو ضحية الأحكام غير الواضحة. فقد استنتج ‹كواين› من هذه الملاحظات أن التمييز تحليلي ≠ تأليفي غير متناغم بينما قبل ‹كاتز› على ما يبدو بسلامة استنتاجات ‹كواين›، إذ أنّ المقدمات المنطقية مضمونة، بما أنه لم يهاجم إلاّ المقدمات، أعني أنه توجد أحكام غير واضحة عن التحليلية. لكن، يبدو أنّ ما خطر بباله وببال ‹كواين› هو أن «تحليلي» لفظة مثل كل الألفاظ. والحالات المبهمة من الأبواب والنّمور تجعل تمييز الأبواب من اللاّأبواب والنمور من اللاّنمور غير متناغم. فلماذا نجعل إذن أمثلة من هذا القبيل مبررا لرفض تمييز التحليلي والتأليفي؟[76]

---

75 يزعم ‹كاتز› (1977) أنه ينكب على مسألة ‹ليبوف› في الكوب-الطاس. ويقول إن أحد عوامل ‹ليبوف›، أي أن يكون له مقبض (وهو ما اهتممنا به في القسم 3.8.)، معلومة موسوعية بمعنى أنّها ليست دلالية. إلا أنه يتناول نسبة العرض والطول بتخصيص واسم دلالي «يساوي طوله تقريبا محيطه الأعلى»، وتأويل «يساوي تقريبا» هو بالضبط ما ينشئ أحكام التدرّج التي نحن بصدد دراستها هنا. ولمّا كان ‹كاتز› يقترح هذا الواسم دون تعليق إضافي، فإني لا أستطيع تقييمه لدلالة هذا التسليم الضمني.

76 لا أملك أن أمنع نفسي هنا من الاستشهاد بـ‹فيتغنشتاين› (1953، 44): «نحن نتوهّم أنّ ما هو مميّز عميق وأساسي في مبحثنا يتمثّل في سعيه إلى إدراك

هكذا يبدو لي أنّ جدلا فلسفيا مهما قد نشأ بطريقة تافهة انطلاقا من الفشل في التعرف إلى كليّة وجود الإبهام في معاني الكلم. والعبرة من هذا هو أن الإبهام لا ينبغي أن يقارب باعتباره خللا في اللغة. بل، كما أكدنا ذلك في الفصول السابقة، الإبهام هو خاصية حتمية لا هروب منها للتصورات التي تعبّر عنها اللغة. وكل محاولة لتعريفه خارج الدّلالة لا تعدو أن تكون تملصا أو مراوغة.

4.7. الشبه العائليّ

يمثل كل من نسب التدرّج طول-عرض في الأكواب والطيسان وتدرج الفوارق الطفيفة في أحكام الألوان نوعا واحدا من مشاكل الشروط الضرورية والكافية: وجود الصفات المتدرجة التي لا يمكن إيجاد إجراء بتٍّ فاصل يجعل لها حدودا واضحة. ويظهر صنف آخر من المشاكل التي تثيرها الصفات التي

جوهر اللّغة، أي الراتوب الذي يوجد بين مفهومات القضيّة واللّفظة والاستنتاج والحقيقة والتجربة، إلخ هذا الراتوب هو راتوب **فوقي** بين المفاهيم **الفوقيّة**، إن صحّ التعبير. بينما، في الحقيقة، إذا كان للألفاظ «لغة»، «تجربة» و«كون» استعمال، فإنّه ينبغي أن يكون في تواضع استعمال ألفاظ مثل «طاولة»، و«مصباح»، و«باب».»
تستدعي مهاجمة ‹كاتز› المقدمات المنطقية لـ‹كواين› مرّة أخرى التمييز بين المعلومة المعجمية والموسوعية. وهو يزعم أنه من الممكن تعريف التحليلية بدقة اعتمادا على إدماج الواسمات الدّلالية (المعجم) في المداخل المعجمية، بينما تكون المعلومة الموسوعية تأليفية. ومعيار ‹كاتز› للحكم على صفة مميزة بأنها واسم دلالي، هو أن الخاصيات الدّلالية لوحدة معجمية مّا تتعلق بتلك الصفة.
على كل حال، نظرا إلى أنّ كل الخاصيات الدّلالية متعالقة في ما بينها (كما جربها ‹كاتز› –انظر القسم 3.6.)، فإني أرى أنّ ‹كاتز› قد أخطأ المسألة. انظر، لمزيد من التفاصيل في وجهة نظر ‹كاتز› المتعلقة بالتحليلية، ‹بار هلال› (1970، الفصل 15 والفصل 31).

تخضع للاستثناءات المنفصلة. فإذا كان امتلاك رجْلين اثنين أو ذكاء متميز جزءا ضروريا من الكائن البشري، فهل إنّ الناس الذين لهم رجل واحدة والحمقى ليسوا بشرا؟ وإذا كانت الفراء المبجّدة معيارا للنمور، فهل النمر الأمهق نمر؟ وهكذا دواليك. أحد الأجوبة عن هذا الإشكال هو السماح بشروط تدمج مفهوم السّواء (normality) (النّمرالسويّ مبجّد، الخ). غير أنّ هذا الحل يستند إلى مقاربة مناسبة لـ«سويّ»، وكثير من النّاس يتفقون في الظاهر مع ‹كاتز› (1975، 99) في أن التعريف الذي يقحم السَّواء أحسن بقليل من غياب التعريف تماما. على كل حال، ثمّة استئناف للدعوى هنا وسنعود إلى هذه القضية في القسم (3.8.).

على أولئك الّذين من يرفضون استعمال السّواء في التعريفات أن يتبنّوا تكتيكا يجعل الشروط التي لا استثناءات لها وحدها جزءا من معاني الكلم. فإذا لم نجد بعد الشروط الضرورية والكافية علينا أن نجدّ أكثر في البحث عنها. فـ‹پوتنام› (1975) مثلا يضع ثقته في العلوم لتحديد ماصدق المصطلحات الطبيعية من قبيل «ماء» و«ذهب». وبطريقة مماثلة يستطيع المرء أن يحاول تفسير «إنسان» و«نمر» من منطلق شروط الحمض النووي. لكن ثمّة اعتراضان جديّان على هذه المعالجة. أولا، ما يهمنا هو نظرية قبْعلمية، حدسية، وربما تكون نظريّة غير واعية، يحملها الناس في أدمغتهم، ويمكن أن تقود إلى الأسئلة التي تبرر البحث العلمي. فللناس معنى لفظة «نمر» قبل أن يحلم البشر بالحامض النووي بزمان. و‹كاتز› (1974) هو من قدَّم هذا الاعتراض). وثانيا، ليست هذه الثقة في العلوم حساسة، حتّى من وجهة نظر ‹پوتنام›، إلاّ عند معالجة ألفاظ يمكن أن تكوّن على أساسها نظريات علمية. فكيف يمكن أن نتصور (لو لم يُغرَ أيّ كان بمحاولة

البحث عن) نظرية علمية تفسر ما هو ضروري لشيء من الأشياء كي يصبح عيّنة من «الحصاة» أو «البُريكة» أو «القهقهة» أو «الشخير» أو «اللطف»؟ ولكن على نظرية في معاني الكلم أن تشمل هذه الألفاظ أيضا.

وماذا عن البديل الذي يجعل المسؤولية عن ائتمان الشروط الضرورية والكافية على عالم الدّلالة عوضا أن يكون على عالم الطبيعة؟ يحطم ‹فيتغنشتاين› (1953، 31-32) هذه الأمنية في فقرة يكاد يكون الاستشهاد بها ضربا من الكليشيه:

«66. تأمّل، مثلا، العمليّات التّي نسمّيها «ألعابا». أقصد بها ألعاب الرقعة (مثل الشطرنج والضّامّة) والورق والكرة والمباريات الرياضيّة، الخ، ما هو القاسم المشترك بينها جميعا ؟ –لا تقل : «لا بدّ أن يكون بينها شيء مشترك وإلاّ لما سميّناها ‹ ألعابا ›– بل **انظر أوّلا** في ما إذا كان ثمّة شيء مشترك بينها **كلّها**. لأنّك إذا نظرت إليها لن ترَ بالتأكيد شيئا ما تشترك فيه كلّها، بل سترى شبهًا وقرابة وقائمة كاملة من هذه الأشياء. وكما قلت آنفا : لا تفكّر بل انظر ! انظر مثلا إلى ألعاب الرّقعة مع وجوه القرابة المختلفة. الآن مرّ إلى ألعاب الورق ستجد كثيرا من التطابق بينها وبين ألعاب الصنف الأوّل، ولكنّ العديد من السّمات المشتركة قد فُقدت وظهرت أخرى. عندما نمرّ بعدها إلى ألعاب الكرة فإنّ العديد من هذه السّمات ستبقى بينما سنفتقد أخرى. – هل إنّها ‹ **مسليّة** › كلّها ؟ قارن الشطرنج بلعبة النّاعورة. أو، هل إنّ فيها دائما رابحا وخاسرا وإنّ فيها تنافسا بين اللاّعبين ؟ فكّر في لعبة السّوليتار. يمكن أن تربح أو أن تخسر في لعبة الكرة، لكن تُفتقد هذه السّمة، عندما يرمي طفل بالكرة على الحائط ويلتقطها. انظر أيّ دور تلعبه المهارة والحظّ؛ وانظر في الفرق بين المهارة في الشطرنج والمهارة في لعبة التّنس. فكّر فقط في لعبة الدوّارة : هنا نجد عنصر التّسلية، ولكن كم سمة من السّمات الخاصّة الأخرى فُقدت ! ويمكن هكذا أن نمرّ عبر عدّة مجموعات من الألعاب، وأن نرى تناظرا يطفو ثمّ يختفي.

نتيجة هذا التّفحّص : شبكة معقّدة من التّناظر المتداخل المتقاطع. تناظر بالجملة وتناظر بالتفصيل.

67. للتعبير عن هذا التّناظر، لا يمكن أن أجد عبارة أفضل من «شبه عائلي»، لأنّ أنواع الشبه التّي توجد بين أفراد العائلة تتراكب وتتقاطع بنفس الطريقة : البنية، قسمات الوجه، لون العينين، طريقة المشي، المزاح، الخ، الخ. فأقول : تُكوِّن ‹الألعاب› عائلة. »

باختصار، الشروط الضرورية والكافية (حتّى المتدرّجة منها) غير مناسبة لوصف لفظة «لعبة» وصفا مميزا؛ ومن الواضح حسب السياق المقتطف أنّ ‹فيتغنشتاين› لا يعتبر هذا مثالا مضادا معزولا، بل عيّنة نموذجيّة من كيفيّة فهم الكلم.

وقد قُبلت طريقة ‹فيتغنشتاين› على نطاق واسع في ما يخص معاني الأسماء، لكنّ الاعتقاد في تفكيك الأفعال بقي على العموم ثابتا. وعلى كل حال، سيبين القسم (6.8.) كيف إن فعل «see» (رأى، نظر، أبصر) له سمةَ «الشبه العائلي» تلك، موحيا بأنّ الشروط الضرورية والكافية غير مناسبة لأيّ جزء مهمّ من المعجم.

وقد أثيرت ردود فعل مختلفة على طرح ‹فيتغنشتاين›. وكنّا رأينا في القسم السابق مقترح ‹سيرل› (1958) بأن لا حاجة للإيفاء بكامل الشروط في تعريف مّا –بل بعدد كاف منها فقط. وقد كان هذا المقترح غير ملائم في حالة الشروط ذات الدرجة الوحيدة التي نحن بصدد مناقشتها، ولكنها تطبق تطبيقا جيدا على مسألة الشبه العائلي. وسنرجع النقاش مرة أخرى إلى القسم (3.8.).

وقد ظهر مقترح ذو صلة في عمل ‹سميث› & ‹شوبن› & ‹رايپس› (1974) الذين أرفقوا كل شرط بدرجة من «التعريفيّة» (definingness). ويمكن أن يكون للشروط من الدرجة الدنيا استثناءات، وفي حالات الشك، يستند على الشروط الأعلى تحديدا. إلاّ أن ‹سميث› & ‹شوبن› & ‹رايپس› يفترضون وجود نواة تتكون

من أغلب الشروط الأساسية تستعمل باعتبارها تعريفا «معجميًّا». ولمّا كان هذا هو ما رفضه ‹فيتغنشتاين› فإنهم بذلك لم يحلّوا الإشكال.

وتظهر الصعوبة ذاتها في محاولة ‹كاتز› (1977) الفصل بين تعريفات المعجم للشروط الضرورية والكافية ومدخل الموسوعة الذي يكون عرضة للاستثناءات. و‹كاتز› وإنْ استشهد بـ‹ليبوف› في هذا السياق فإنه يفاجئنا بأنْ لا يذكر ‹فيتغنشتاين› (انظر الهامش 4).

وفي الأخير، يبسط كل من ‹روش› & ‹مارفيس› (1975) و‹مارفيس› & ‹پاني› (1980) نظرية للمقولات تقوم فيها ظاهرة الشبه العائلي بدور مهم. فقد بيّنوا تجريبيا كيف تتعلم مقولات الأشياء الاصطناعية، أيْ كيف إنّ الشروط التعريفية خاضعة للاستثناءات. وتدرك هذه الأمثلة التي تفي بكل الشروط التعريفية أو بجلها باعتبارها مركزية فتتعلّم وتحفظ بسهولة أشدّ. وهذا يؤكد طرح ‹فيتغنشتاين› ويوسّعه ليشمل من وراء معاني الكلم المفهومات الإدراكيّة.[77]

---

77 قدم ‹أرمسترونغ› & ‹غلايتمان› & ‹غلايتمان› (أ.غ.غ.) (1983) قرينة وقع تأويلها على نطاق واسع باعتبارها تبطل حجج ‹روش› في مفهوم الشبه العائلي (التكتّل (cluster)). فقد بينوا أن بعض مؤثرات ‹روش› النمطية (typicality) تظهر حتى مع مفاهيم مثل «العدد الزوجي»، و«أنثى» التّي يفترض أن تكون مقولية تماما: ويحكم الأشخاص الذين وقع اختيارهم بأن 18 و42 أعداد زوجية نموذجية أكثر من 34 و106 وأن الأمهات والأخوات إناث نموذجية أكثر من الممثلات وراعيات البقر. وكان الزمن الذي يستغرقه التحقق من الأمثلة الأفضل، بالإضافة إلى ذلك، أقصر من الأمثلة «الأفقر»، تماما مثلما حصل مع مقولات التكتل المزعوم لـ‹روش›، من قبيل «فاكهة» و«مركبة». والاستنتاج الذي خرج به (أ.غ.غ.) هو أن التمثيليّة (exemplariness) المقوليّة لا تساوي نفسانيا عضوية المقولة، كما طرح في العادة. وهكذا لا تكشف النتيجة التجريبية التي تفضي إلى العينية أي شيء في التمثيل الذهني لعضوية المقولة.

ولم تكن المسألة الحاسمة هنا قضية التدرج النمطية، بل تدرج الأحكام المقْولية غير الواثقة التي تشمل مجموعة أصغر من الحالات. فمثلا، رغم أن «عدد زوجي»

كل هذه الأجوبة تجدد إثراء نظرية الشروط الضرورية والكافية المتشدّدة لتجعل منها شيئا أكثر مرونة. وقد حاول ‹كاتز› (1966، 72-73) من ناحية أخرى الدفاع عنها معترضا على اعتراض ‹فيتغنشتاين›. وتتمثل حجته بالأساس في نقطتين. الأولى أن ‹فيتغنشتاين› لا يملك إثباتا على أن الشروط الضرورية والكافية غير موجودة بالنسبة إلى «لعبة» وكل ما في الأمر هو أنه لم يكن قادرا على إيجادها. بل توجد شروط ضرورية وكافية لكلمات مثل

خاضع لتأثير النمطية إلا أنه لا ينتج أحكاما غير واثقة. في المقابل، لا تحتوي «غلال» على تدرج نمطي فقط، انطلاقا من عينات من قبيل «تفاح» (وهو الأكثر نمطية) وصولا إلى حالات مثل «تين» (الأقل نمطية)، بل تحتوي كذلك على حالات من قبيل «طماطم» الذي يتأرجح بين «الغلال» و«الخضر» (فهل سنضع الطماطم في طاس الغلّة؟). وحتى «أنثى» التي يتناولها (أ.غ.غ.) باعتبارها معرّفة جيدا تحتوي على حالات غير واثقة. أما «ممثلة» فهي دون شك مقولة فرعية من «أنثى» رغم أنها مثال غير نموذجي. لكن، يمثّل «المخنّثون» تضاربا حقيقيا في الأحكام التي يمكن أن تُصرّف بطرق مختلفة حسب مقصد المرء؛ ففي الظاهر يوضع المخنث على حساب الإناث بالنسبة إلى الزواج الشرعي ولكنه لا يصنّف كذلك في مقابلات كرة التنس الخاصة بالنساء. وهذا الصنف الضيق من الحالات -التي تولد أحكاما غير واثقة أو متضاربة- هو الداعم الحاسم للحجّة ضد شروط عضوية المقولة الضرورية والكافية. وتكمن قيمة النتائج التي توصل إليها (أ.غ.غ.) بالتالي في أنهم بيّنوا أهمية إبراز هذا الصنف اعتمادا على الصنف الأوسع من الأمثلة غير النموذجية. أي إنّ البرهان ضد الشروط الضرورية والكافية ينبغي أن يبسط بحذر أشد من ذاك الذي وقع تناوله به في أدبيّات الموضوع.
وثمّة ملاحظات أخرى في تحليل (أ.غ.غ.). فقد لاحظوا مثلا أن نظرية مفهومات التكتل تجعل عملية التأليف الدّلالي (semantic composition) أصعب حسابيا: كيف يمكن للمرء بناء توافقات بين المفاهيم المتكتلة «أحمق» و«نبتة» في مفهوم متكتّل واحد: النبتة الحمقاء؟ وهم، أي (أ.غ.غ.)، يعتبرون أنّ هذا التعقيد سبب في تجنب نظرية مفهومات التكتّل بكاملها، كلما أمكن ذلك. ورغم أن هذه الملاحظة وجيهة من الناحية المنهجية إلا أنها تفتقد القوة التجريبية. ومشاكل التأليف الدّلالي الكبرى في نظرية التكتل لا تُنقص شيئا من وزن القرينة ضد الشروط الضرورية والكافية. فهي تنتمي لتلك الفترات التي يحصل أن يقع فيها المنظرون في أخطاء مضحكة.

«أخ» (قريب، ذكر) و«هايبال» (higball) (مشروب من كحول مشعشعة تقدم مع الثلج في كؤوس طويلة)، ولم يقدم ‹فيتغنشتاين› أي تمييز مبدئي لهذه الحالات من «لعبة». ودون هذا التمييز لا تساوي حجّة ‹فيتغنشتاين› شيئا، كما يقول ‹كاتز›.

لكن، بكلّ وضوح، لم يكن على ‹فيتغنشتاين› إثبات أنّ الشروط الضرورية والكافية لا تشتغل أبدا، أمّا ‹كاتز› فقد كان عليه إثبات أنها تشتغل دائما. وكما لاحظ ‹فودور› & ‹غاريت› & ‹والكر› & ‹پاركس› (1980) فإن مصدر كل الأمثلة المعقولة تقريبا عن الشروط الضرورية والكافية هي مصطلحات مهنية خاصة (مرْكب، هايبال)، أو مصطلحات نسب (جدة، أعزب)، أو مصطلحات أنظمة بدهية (مثلث). وهكذا يبدو ‹فيتغنشتاين› أقرب إلى الحقيقة من ‹كاتز›.

والمسألة الثانية عند ‹كاتز هي أنّه إذا ظهر أنّ «لعبة» ليس لها شروط ضرورية وكافية يمكننا مقاربتها باعتبارها وحدة معجمية ملتبسة، بصرف النظر عن الشبه العائلي في معان مختلفة كل منها يمثل حزمة من الشروط الضرورية والكافية. وحتى لو نجحت هذه النَّقلة من الناحية التقنية فإنها تتهرّب من مسألة هامّة: هل إنّ «لعبة» حقّا ملتبسة؟ يتناول مقترح ‹كاتز› تنوّع اللعب باعتباره مختلفا بنفس درجة اختلاف «الأسد الزائر» و«الضيف الزائر»؛ وهو لا يبدو صائبا. بالطبع، ليس من الضروري بالمرّة أن نسمّي ألعابا كل هذه الأنشطة المختلفة بشهادة الاختلاف بين «Spiel» الألمانية في نص ‹فيتغنشتاين› الأصلي وترجمته الأنغليزيّة «game» أو العربية «لعبة»؛ لكن لا يبدو، مهما كان خيالنا خصبا، أنه يوجد هنا أكثر من مجرّد صدفة. فقد أمسك مفهوم الشبه العائلي عند ‹فيتغنشتاين› على الدرجة اللازمة التي **لا** تعود معها تسمية مجموعة من النشاطات المسمّاة «ألعابا» لمجرَّد الصدفة. ولم يمسك بها عن طريق انشطار

«لعبة» إلى عدد من القراءات المعجمية المنفصلة. وهكذا فقد أخفق ‹كاتز› بالفعل في تناول قضية ‹فيتغنشتاين› (وستدعم مناقشتنا لفعل «see» (رأى، نظر، أبصر) هذه الحجّة، في القسم (6،8)).

أودّ، وأنا بصدد إغلاق هذه النقطة من النقاش، أنّ أؤكّد أن كل الاعتراضات التي أثيرت في هذا القسم وكذلك في القسمين السابقين تنطبق تماما على كل نظريات التفكيك الدّلالي التي تتبنّى (1،7) و(2،7). ولم أفرد عمل ‹كاتز› بالنقاش إلا لأنّ لا أحد غيره حسب علمي دافع بصراحة عن الشروط الضرورية والكافية عوض أن يكتفي بتبنّيها.

يبدو، لتلخيص ما سبق، أننا نحتاج ثلاثة أصناف من الشروط على الأقل لمقاربة معاني الكلم بطريقة ملائمة. أولا، لا سبيل إلى ذلك دون الشروط **الضروريّة**: على سبيل المثال، ينبغي أن يحتوي «أحمر» على الشرط الضروري **لون** و«نمر» ينبغي أن يحتوي على الأقل على الشرط الضروري **شيء**. ثانيا، نحتاج شروطا متدرجة لتعيين تدرّج الطيف في مفاهيم الألوان ونسبة الطول & العرض في الأكواب، مثلا. وتخصص هذه الشروط بؤرة أو قيمة مركزية لصفة متغيرة على نحو مسترسل؛ والأحكام الإيجابية الأكثر وثوقا هي عن تلك الأمثلة التي تقع نسبيا قرب القيمة المركزية للصفة المعنيّة. وأقترح تسمية هذه الشروط شروط **المركزية** (centrality conditions). ثالثا، نحتاج شروطا تكون نمطية لكنها خاضعة للاستثناءات –عنصر المنافسة، في الألعاب، مثلا، أو غياب التنجيد في النّمور–. وتؤدّي حِزَم شروط النمطية إلى ظاهرة الشبه العائلي التي أشار إليها ‹فيتغنشتاين›. ويمكن للكلمات أن تختلف بشكل واسع من حيث أصناف الشروط التي تكون أشد بروزا. فمصطلحات القرابة والنسب مثلا هي من ضمن الحالات الأكثر استخداما للشروط الضرورية، وفي مصطلحات الألوان، تقوم شروط المركزية بالدور الحاسم على الإطلاق.

حاولْ توضيحا للفرق بين شروط المركزيّة والنمطيّة، أن تُباين بين الحُمرة في ذاتها وبين حمرة التفّاح. فالأولى مفهوم متدرج بصفة مسترسلة؛ أمّا باعتبارها أمثلة تبتعد عن الأحمر المركزي شيئا فشيئا، فيحكم عليها بأنها عيّنات غريبة من الأحمر. ولا وجود لـ«أحمر استثنائي» يكون أقرب إلى الأخضر المركزي. ومن ناحية أخرى، نظرا إلى أنّه يوجد تفاح أخضر، فإن حمرة التفاح شرط نمطي. والاستثناءات منفصلة إذ لا وجود لتدرج من التفاح الأحمر إلى التفاح الأصفر والأخضر مرورا بالتفاح البرتقالي، يكون فيه الأخضر الحالة النمطية الدنيا. وبالأحرى، تعينّ شروط النمطية لألوان التفاح عددا من القيم المركزية على أن يكون الأحمر الأكثر نمطية أو ذا القيمة العليا (أنا مدين لـ‹ريتشارد ماك جين› بهذا المثال).

لا نستطيع التقدم أكثر في شروط المركزية والنمطية دون الحديث عن كيفية تفاعل الشروط المتعددة الأجزاء. وسأحيلها إلى الفصل الموالي، مختتما هذا الفصل بمناقشة المرشح الآخر الأكثر شعبية لنظرية معاني الكلم: المسلَّمات الدّلاليّة (م.د.) أو الشبكات الدّلالية.

5.7. نظريات المسلَّمات\ الشبكات الدّلالية

نشأ هذا الصنف من النظريات، كما لوحظ سابقا، من اتّجاهين مستقلّين جدّا في البحث. ففي نظرية الذاكرة الدّلالية وفي الذكاء الاصطناعي (انظر ‹كولينس› & ‹كيليان› (1969) و‹سيمونس› (1973)، و‹كاينتش› (1974)، و‹سكراغ› (1976))، يسمّى تمثيل المعلومة المعجمية **شبكة علاقات دلالية** أو **شبكة دلالية**. وفي التقاليد الفلسفية، طرح ‹فودور› متبعا في ذلك ‹كرناپ› (1956) و‹بار هلال› (1967) أنّ المعلومة المعجمية ينبغي أن تصاغ في شكل مسلَّمات دلالية (‹فودور› (1975)، ‹فودور› & ‹ فودور › & ‹غاريت›

(1977)، ‹ فودور› & ‹غاريت› & ‹والكر› & ‹پاركس› (1980)).
وما هو مشترك بين النظريتين هو أنهما تتناولان المداخل المعجمية باعتبارها فرديّات دلالية غير محللة؛ والمعلومة الدّلالية في الوحدة المعجمية مخزَّنة خارجيا بواسطة وصلات شبكية أو مسلَّمات دلالية مثل التي نراها في (4.7.).

(4.7.) أ. **هو (كلب، حيوان)**

ب. **أحمر**(سَ) ← (سَ) **ملوّن**

ج. **قتل**(سَ، سَ) ← **جعل** (سَ، (سَ) **يموت**)

يمكن للمرء، عند اجتيازه الشبكة، حسب مختلف المبادئ الاستدلالية العامّة، أن يولّد ضروبا عديدة من الترابطات على درجة أقل مباشرة بين المفهومات.[78]

دافعنا في الأقسام (2.5.) و(2.6.) على أنّ هذا لا يمكن أن يكون كلَّ شيء بالنسبة إلى الدّلالة أو العرفان، لأنّ إبداعية هذا النظام مقصورة على عدد متناه من المفهومات الممثَّلة في الشبكة. وهذا لا يفسّر إنتاج مفهومات [**نمط**] أو [**مصوغات**] جديدة، ولا يفسّر كذلك الإبداعية في مقْولة هذه المفهومات الجديدة. وحسب وجهة النظر هذه، ينبغي أن تكمّل بواسطة آلية لبناء عُقد ووصلات جديدة.

تصبح نظرية الشبكة الدّلالية، وقد أكملت على هذا النحو، شكلا ترميزيا مختلفا لنظرية الواسم الدّلالي، على الأقل في مستوى تمثيل المعلومة المعجمية (يمكن أن يكون لها استتباعات مختلفة بالنسبة إلى المعالجة). تعطينا قواعد الاستدلال التي بسطناها في الفصل (6)، باعتبارها توضيحا أوّليا لهذه المسألة، وسيلة لتحويل

78 ونظرا إلى أنه لم تعترضني مناقشة صريحة لنظرية الشبكة الدّلالية في علاقتها بالمسألة العامة المثارة هنا، فإني أعتمد على مقاربة ‹فودور› (بخاصّة ‹فودور› (1975)). وتبقى، مع ذلك، كلّ البراهين صالحة أيضا لنظرية الشبكة.

الأشكال العامة بحرّية من معلومة المُدخل الداخلي إلى معلومة المُدخل الخارجي:

(5.7.)

[**مصوغ\ نمط** ، شَ ، س]ط ↔ (6.11) [**مصوغ\ نمط** ، شَ ، **عيّنة من** ([**نمط** ، س]ظ)]ط

↔ (6.8) [**حالة** ، **هو** ([**مصوغ\نمط** ، شَ]ط، [**نمط** ، س]ظ)]

تمثّل العبارة اليمنى في (5.7.) المعلومة س باعتبارها واسما دلاليا داخليا للمفهومة ط. ويمكن، بمقتضى القاعدة (1.6.أ)، أن يدمج في [س] مجدْول في المفهومة ط. وبواسطة القاعدة يمكن تخريج (8.6.) في شكل حكم مقْولي صريح، في الواقع، كمسلّمة دلالية للمفهومة ط. ويمكن أن يسلك التوليد طريقا آخر بتحويل مسلمة دلالية إلى واسم دلالي داخلي. ويمكن أن يساعد الاستعمال الحكيم لعوامل التجريد على تحويل مسلمات دلالية أكثر تعقيدا في شكل واسم دلالي.

ورثت نظرية المسلمات\ الشبكة الدّلالية، على نحو ما قد يكون منتظرا، من مجرد اختلاف في شكل الترميز، عيوب نظرية الواسم الدّلالي، في شكل مقنّع وبصورة سطحية. أوّلا، تأمّل في صعوبة التفكيك المستنفد! يعتبر ‹فودور› مزية من مزايا نظريته أن يكون التفكيك المستنفد غير ضروري. يقول مثلا، إن «أحمر» لا يحتاج إلاّ لمسلمة دلالية (4.7.ب)، ولمّا كان كل من «أحمر» و«ملوّن» من الأوّليات، فلا سبيل لفضالة غير محللة في «أحمر». وقد تناول ‹كاتز› بالطريقة نفسها المشاكل المثارة في معالجة «قتل» باعتبارها «جعل ... يموت».

لكنّ النظرية الحاصلة عن «أحمر» مكافئة في مستوى المعلومة لنظرية الواسم الدّلالي الذي يقدم **ملوّنا** باعتباره الواسم الوحيد لـ«أحمر». وهي تخفق كذلك في تفسير الطريقة التي تقرر بها أنّ بعض «الأشياء» حمراء وبعضها الآخر ليس كذلك. ويعتبر قولنا بوجود الأوليات مجرّد تهرّب من المسألة. بالطريقة نفسها، تذكّر حجّة ‹بولنغار› ضد الممايز: يمكن عمليا أن يكون كل مظهر مبهم من المعلومة المعجمية أساسا لاستدلال أو لشذوذ. وهذا لا يعني في نظرية المسلمات الدّلالية أن المرء مجبر على إضافة عدد لا متناه من المسلمات الدّلالية حتى تأتي على كل الخاصيات الاستدلالية للوحدات المعنية؛ وهذا يكافئ بالتحديد الواسمات الدّلالية التي ينبغي أن تضاف في النظرية التفكيكية. هكذا إذن لم نكسب شيئا في مستوى القدرة على تمثيل المعلومات المعجمية.

لا تحل نظرية المسلمات\ الشبكة الدّلالية إشكاليّة الإبهام ولا إشكالية الشبه العائلي. ويلاحظ فودور› (1975، 62) أنه قد توجد أشياء لا يمكن أن نكون واثقين من تسميتها «كرسيا» أو شيئا آخر. ويصف هذه الحالة بأن ينسب إبهام «كرسي» إلى مفهومة [**كرسي**] نفسها وليس إلى علاقة الترابط بين اللفظة والمفهومة المناسبة. إلى حدّ الآن، لا يختلف هذا في شيء مع النظرية التي اعتمدناها هنا -لكنها تترك دون تفسير كيف يمكننا أن نصف إبهام المفهومات، وهي القضية التي سنهتم بها. قلنا في الفصلين (5 و6) إن مقْولة الأشياء والاستدلال اللغوي يتعلقان بصنف المعلومة ذاتها وإنّهما ينتجان الطبقة نفسها من الأحكام. وهكذا، مهما كانت النظرية التي يفترضها ‹فودور› لتفسير المقْولة غير الواثقة لـ#الأشياء# من قبيل #كرَاس#، فهي ستفسّر كذلك الاستدلالات التي تشمل لفظة «كرسي»، والإبهام، وكلّ شيء، جاعلة من مكوّن مستقل من المسلمات الدّلالية لـ«كرسي» شيئا زائدا. وبإخفاقه في التعرّف إلى وحدة المعلومة

اللغوية وغير اللغوية، فقد أرضى ‹فودور› نفسه بجواب مريح جدّا. (ويبدو هذا غريبا جدّا نظرا لكون المهمة الأساسيّة لكتابه هي ضرورة أن تهتم النظرية الدّلالية بـ«لغة الفكر»).

يمكن لأيّ تهذيب يُدخَل على نظرية الواسم الدّلالي أن يدمج بالطبع ضمن نظرية المسلمات\ الشبكة الدّلالية –مثلا، بتخصيص درجة من الثقة أو من العضوية أو من النمطية، الخ، كجزء من وصلة في الشبكة أو كجزء من مسلمة دلالية. ويمكن للمرء أن يخرج على هيئة بديل شروط المركزية والنمطية بتمييز وصلات «الضرورة» و«المركزية» و«النمطية». يمكن أن يكون، مثلا، لـ«كوب» وصلة مركزية مع مفهومة «نسبة الطول والعرض تساوي 1»؛ وسيكون لـ«نمر» رابط نمطي مع مفهومة «مبجّد». تبرز هذه الإمكانات من وقت لآخر في ما يكتب في الذاكرة الدّلالية. لكن الظاهر أن المعلومة نفسها هي التي تشفر، وعلى المرء، كي يضع وصلات شبكيّة للوحدات أن يسأل الأسئلة ذاتها لبسط شبكة واصلات الوحدة الدّلالية.

ما هي حجج ‹فودور› لدعم نظرية المسلمات الدّلالية؟ إلى جانب اليأس من تعيين الشروط الضرورية والكافية بطريقة مستنفدة، والتي كما رأينا أرجئ النّظر فيها، فإنّ حجته الأساسية تقوم على المعالجة في الزمن الحقيقي. ورغم أني تحاشيت حتى الآن هذا الصنف من الحجج، فإني لا أستطيع أن أتجنب هذه بالذات.

يرى ‹فودور› أنّ ثمّة دليل يدعم نظرية الواسم الدّلالي لو ظهر أن معالجة الألفاظ المعقدة دلاليا تستغرق وقتا أطول من الألفاظ البسيطة. مثلا، إذا كان لـ«قتل» البنية الدّلالية نفسها التي لـ«جعله يموت»، يمكن للمرء أن يتوقع أن تأخذ معالجة «يموت» وقتا أطول من «قتل»، لأنها تحتوي على وحدة ما وراء-دلالية.

وبصورة مماثلة، من المعروف جدا أن الجمل التي تحتوي على نفي صريح أصعب معالجة من الجمل الإيجابية المناسبة؛ وإذا كان «أعزب» يحتوي على واسم دلالي للنفي «غير متزوج»، يفترض أن نتوقع فيه صعوبات مماثلة. ففي سلسلة من التجارب المعقدة والدقيقة، بيّن ‹فودور› & ‹فودور› & ‹غاريت› (1975) أنه لا وجود لتأثير يذكر للتعقيد الدّلالي على المدّة التي تستغرقها المعالجة. وقد استشهدوا كذلك بتجارب ‹كينتش› (1974) حول هذا التأثير. وزعموا أنّ هذه النتيجة تتنبّأ بها نظرية المسلمات الدّلالية وفيها تكون كل لفظة هي من درجة التعقيد الدّلالي نفسها، أعني إنّها أوّلية.

وأنا أنوي أن أقوّض هذه الحجّة بطريقة غير مباشرة، بأن أبيِّن أنّ المرء لا يتوقع مثل آثار التعقيد الدّلالي هذه. تأمّل في مفهومات الحركة! يستطيع عازف متمرس أن ينظر إلى مقطوعة من الموسيقى مطبوعة، ويمكن أن يراها على أنها في السلّم الكبير، في كذا وكذا جواب، ثم يعزفها باعتبارها إيماءة واحدة. يوجد على مستوى الوعي، وحدة بسيطة #السلم الكبير# تقرأ وتعزف؛ ولكن (كما أشار به عليّ ‹آلان پرنس›) في أحد المستويات، لهذه الوحدة ما يكفي من البنية الداخلية كي تعطي التعليمات المناسبة للأصابع. ويستطيع كل عازف أن يشهد بأن أحد أسرار العزف السريع هو أن يجعل العازف من المقطوعات الطويلة وحدات بسيطة على مستوى الوعي –كي «يكتّل» المُدخل والمُخرج. يوحي هذا لنا بأن معالجة السرعة ليست مرتبطة بضخامة المعلومة المعالجة، بقدر ما هي مرتبطة بعدد الوحدات من المستوى الأرقى التي يتوجب معالجتها تسلسليا، وإلاّ فإنّ «التكتيل» لا ينفع في شيء.

ولا وجود لأيّ مبرر يجعلنا نفترض أنّ المعالجة الدّلالية تعمل بطريقة مختلفة عن معالجة الحركة أو الرؤية. أي إنّه قد يكون من

الخطإ أن نتوقّع أنّ مدة معالجة الألفاظ تعكس تعقيد الكلمة الدّلالي. ينبغي بالأحرى أن نعتبر اللفظة تشفيرا لكتلة من المعلومات الدّلالية؛ واسترجاع هذه الكتل من المستوى الأرقى هو الذي يفترض أن يقلص سرعة المعالجة –وهو بالضبط ما استنتجه ‹فودور› و‹كينتش› من تجاربهما.

ما سبق يهتم بحجّة «قتل»، و«مات»، لكنّ الحجّة القائمة على النفي تتطلب مناقشة أوفى. وتتمثل الحجّة في وجود أربعة مصادر للنفي في الأنغليزية: النفي الصريح من قبيل «no» (لا\ ما) والنفي التصريفي مثل الذي نجده في السوابق «-in»، «-un»[79] والنفي الضمني مثل الذي نراه في «أنكر» (deny) والألفاظ التي تستلزم «نفيا تعريفيا محضا» من قبيل «أعزب». وللأصناف الثلاثة الأولى تأثير نظمي على باقي الجملة؛ فهي تسمح مثلا باستعمال السور «any» (أيّ) في مجاله، وهو ما لا يقبل في العبارات الإيجابية الإقرارية غير النوعية (انظر ‹كلايما› (1964)):

(6.7.)	أ.	(*وجدوا أحدا.).	(غير منفية)
	ب.	(ما وجدوا أحدا.).	(نفي صريح)
	ج.	من اللاّمعقول أن يجدوا أحدا.	(نفي تصريفي)
	د.	أنكروا وجود أي أحد.	(نفي ضمني)

في المقابل، ليس للنفي التعريفي المحض مثل هذه التأثيرات النظمية. فقد اكتشف ‹فودور› & ‹فودور› & ‹غاريت› (1975) أن النفي الصريح أصعب معالجة وأن النفي التصريفي والضمني أيسر بقليل وأن النفي التعريفي المحض أيسر بكثير، بل إنه لا يمكن تمييزه من الألفاظ غير المنفية. وطرحوا أن المرء يستطيع أن يشترط

---

79 [هامش للمترجم: من المفترض ألاّ تعرف العربية استعمال النفي التصريفي هذا، لكنّه دخلها عن طريق مركّبات من قبيل «اللاوعي» و«اللاّمعقول»، الخ.]

بالتالي نظرية تكون فيها عبارات النفي التعريفي المحض خالية من النفي. وتفي نظرية المسلمات الدّلالية بهذا الشرط حيث يكون النفي التعريفي من الأوليات.

وعلى كلّ، يضعنا هذا في موقف من ليس له تفسير السبب الذي يجعل معالجة النفي الضمني من قبيل «نفى»، «أنكر» يأخذ وقتا أطول إذ يجب أن يكون هذا الصنف من النفي في نظرية ‹فودور› من الأوليات الدّلالية. والتعميم الحقيقي، حسب رأيي، هو أنّ الوقت الإضافي للمعالجة يتعلق بحجم التفاعل المحتمل بين اللفظة المنفية وسائر الجملة. فللنفي الصريح، كما بيّن ذلك ‹كلايما› (1964)، تأثيرات قوية في التكوين النظمي والدّلالي لسائر الجملة. وهو لا يشارك النفي الضمني والنفي التصريفي إلاّ في بعض هذه التفاعلات، ولا يشارك النفي التعريفي المحض، كما وقعت ملاحظته، في شيء بتاتا. وهكذا فإنّ هذه الفرضية في مصدر معالجة الإشكالية، خلافا لما ذهب إليه ‹فودور›، تفضي إلى التدرج الصحيح للمشكلة. وعلاوة على ذلك، تتناغم هذه المقاربة مع كلا النظريتين، نظرية الواسم الدّلالي ونظرية المسلمات الدّلالية. والإشكال مع هذه النظرية الذي ينبغي أن يُتجاوز على أية حال كي نحصل على نحو مناسب، هو أن نفسر كيف تنتج أنواعٌ مختلفة من النفي تفاعلات مختلفة مع باقي الجملة.[80]

80 ينبغي أن أناقش كذلك تجارب ‹فودور› & ‹غاريت› & ‹والكر› & ‹پاركس› (1980) بإيجاز كبير. وقد حاول هؤلاء الباحثون، استباقا للملاحظات النقدية التي جرتّها التجارب السابقة التي استعملت القياسات الزمنية فقط، إيجاد اختبار للتفكيك الدّلالي لا يعتمد قياس الزمن، وزعموا أنهم وجدوا مبتغاهم في اختبار ‹ليفالت› (1970) للتعالق (relatedness) الحدسي ضمن أزواج من الوحدات المعجمية في الجملة. وقد لاحظوا غياب أي فرق يذكر لتعالق الوحدات في السببية «قتل ‹جون› ‹ماري›» وغير السببية (المحتملة) في «ضرب ‹جون› ‹ماري›»، بينما تظهر فروق في أزواج أخرى متنوعة من التراكيب. إلاّ أن أربعة من الأزواج الستّ

نقول تلخيصا لما سبق: لقد بيّنّا أنّ نظرية المسلَّمات\ الشبكة الدّلاليّة هي شكلنة مختلفة لنظرية الواسم الدّلالي في ما يتعلق بتمثيل المعلومة المعجمية. وتثار كلّ مشاكل نظرية الواسم الدّلالي بصورة مشابهة في نظرية المسَّلمات\ الشبكة الدّلالية وعلى الأقل في مجموعة واحدة من الحجج التي يُحتج بها لدعم فكرة الزمن الحقيقي للمعالجة، لأنّ فكرة الزمن الحقيقي تخفق في البت بين الاثنين وربّما حتّى لصالح الأوّل.

وهكذا، في الوقت الذي أوافق فيه ‹فودور› ومن معه في عدم ملاءمة الشروط الضرورية والكافية، لم يقدموا أي سبب وجيه يجعلهم يتخلَّون عن مفهوم التفكيك المعجمي في النظرية الدّلالية. ولهذا سنواصل افتراضنا بأنّ للوحدات المعجمية تفكيكات دلالية، رغم أنها لا تدخل ضمن الشروط الضرورية والكافية. ففرضيّة التفكيك، كما سنرى، أساسية في كلّ التحاليل الموالية.

للتراكيب المختبرة، كما أشاروا إلى ذلك هم أنفسهم، تظهر فروقا في مستوى العلاقات النظمية التحتية. بينما لا يحدث هذا مع الأزواج غير السببية (متبنّين نوع النظرية الدّلالية التأويلية التي ندافع عنها هنا). قد يكون اختيار ‹ليفالت› إذن حساسا للعلاقات النحوية التحتية عوض أن يكون حسّاسا للتفكيك الدّلالي. وقد خصصت الحالتان الباقيتان من اختبار المراقبة للقضاء على هذه الإمكانية. ويشتمل كل منهما على تراكيب تشوش الإحالية –النفي وأفعال مفهوميّة (intensional verbs) مثل «أراد، يريد» –ولم يختبرها ‹فودور› ومن معه إلاّ في جدول وقع اختياره بتكلف. وبالرغم من ذلك، تشمل هذه الحالات، مثل حالات النفي الأخرى، تفاعل المجالات. فلا تشبه، بالتالي، كي نكون واضحين تمام الوضوح، حالات مثل التراكيب السببية –التّي لا تشمل إلا التكوين الداخلي للوحدة. وأعتقد، لمّا لم تقدم أية حجّة تفيد بأن **على هذه الحالات** أن تكون متشابهة، أنه من المعقول أن تعالج نتيجة هذه التجارب باعتبارها مهمة بصورة عامة، لكنها ليست بالضرورة على صلة وثيقة بالمسألة التي نسعى إلى إثباتها.

الفصل الثامن

أنظمة قواعد التفضيل

1.8. مبدأ ‹فارتهايمر› التجميعيّ

سنستدعي مرة أخرى، كي نحقق وصفا أكثر وضوحا لمعاني الكلم، **الإكراه العرفاني**. ولمّا كان من المفترض أن نجد ضمن الألفاظ الممكنة مصطلحات المفهومات الإدراكية، يتعين على نظرية معاني الكلم أن تكون على الأقل معبّرة بما فيه الكفاية كي تشمل أصناف الشروط التي تتطلبها مثل تلك المفهومات. وسيستهل هذا الفصل بالبحث في هذه الشروط كي يتمكن من وضع إكراه أدنى على تعقيد نظرية معاني الكلم.

لقد بحث ‹فارتهايمر› (1923) في المبادئ الإدراكية التي تنظم مجموعات من الأشكال داخل وحدات أكبر. تأمّل التشكيلات في (1.8.):

(1.8.) أ. ○○○ ○○ ب. ○○ ○○○

نحن أميل إلى اعتبار أنّ (1.8.أ.) مكوَّنة من ثلاث حلقات على يمين اثنتين أخريين، بينما تبدو (1.8.ب.) مكوّنة من حلقتين على يمين ثلاث حلقات.[81] يستطيع المرء أن يجبر نفسه على رؤية تشكيلات أخرى، لكن هذه تبدو الأكثر بروزا وتنشأ بطريقة أشدّ عفوية. ويشمل المبدأ الكامن وراء هذا الفصل بالطبع مسافة نسبيّة: تميل الحلقات القريبة من بعضها إلى تكوين شكل ملحوظ.

مبدأ **المجاورة** (*proximity*) الإدراكي هذا شرط متدرّج. ويمكن أن نوسع مفعوله بالمبالغة في تفاوت المسافات كما

81 لسنا بحاجة إلى القول إن هذه التشكلات مسقطة في المجال المعروض. وسأتجاهل وقتيا، كي أتجنب تكتّلا في الرسم، الحاجة إلى #...# في اللغة الواصفة، لثقتي بأن القارئ سيقوم بالتمييزات الضرورية.

في (2.8.أ) ويمكن أن نضعفه بتقليص هذا التفاوت، كما في (2.8.ب). ويعني هذا التدرج في القوة أنه يصبح من الأعسر أن يرى المرء في (1.8.أ) تجميعا آخر غير 3-2، وأنّ ذلك أسهل في (2.8.ب). وإذا كانت المسافة الفاصلة بين الحلقات متساوية كما في (2.8.ج)، فإنه لا يمكن أن نفضّل أي حكم خاص بالتجميع كما هو واضح في التشكيلة التالية:

(2.8.)

أ. ○○○ ○○ ب. ○○ ○○○ ج. ○○○○○○

وقد لاحظ ‹فارتهايمر› أنّ مبدأ موازيا يؤثر في التجميع الزمني. مثلا، يتجمع الإيقاع في (3.8.) بطريقة مماثلة للشكل الملحوظ في (1.8.) و(2.8.).

(3.8.)

أ. ب. ج.

د. هـ.

وتأثير التجميع الزمنيّ غير مرتبط بالصيغ الحسيّة، لأنّه من الممكن في (3.8.) أن نمثّل الإيقاعات باعتبارها نقرات على طبل أو ومضات ضوئية أو لمسات لطيفة بإصبع على قفاك.

ويكفي مبدأ المجاورة، إذا ما توفّرت الظروف المسبقة الملائمة، لإصدار حكم بالتجميع، إلاّ أنّه مع ذلك غير ضروريّ. افترضْ أنّنا نأخذ (2.8.ج.) حيث لا ينطبق مبدأ المجاورة، ونغير أحجام بعض الحلقات، كما في (4.8.أ.ب.)، ستبرز أحكام واضحة بالتجميع مباشرة.

(4.8.)

أ. ○ ○ ◯ ◯ ◯ ب. ○ ○ ○ ◯ ◯

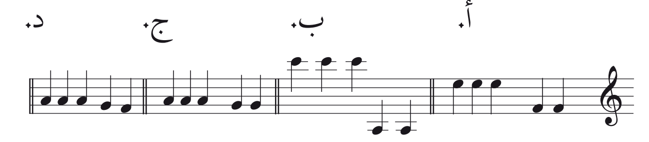
ويمكن الحصول على تأثير مماثل بتغيير الشكل أو اللون عوض حجم العناصر في (2.8.ج.). والمبدأ العامل هنا هو مبدأ **التماثل** (*similarity*): العناصر التي تكون متشابهة أكثر في البنية الداخليّة تميل إلى التجمع بعضها مع بعض. هذا المبدأ متدرّج أيضا. فـ(5.8.أ) ذات الفروق الأكبر تقوي حكم التجميع، بينما (5.8.ب) ذات الفروق الأصغر تضعفه:

(5.8.)

أ. ○ ○ ◯ ◯ ◯ ب. ○ ○ ◯ ◯ ◯

يبين ‹فارتهايمر، مرّة أخرى، أن هذا المبدأ ينطبق كذلك على التجميعات الزمنية. مثلا، في (6.8.)، تتجمّع النّوطات التي تفصل بينها مسافات متساوية حسب تماثل الطبقات. ويظهر التأثير الأقوى مع المجموعة التي تفصل بينها مسافات متباعدة من الطبقات المماثلة (6.8.ب) بينما يظهر التأثير الأضعف مع الفروق الأقل بروزا (6.8.ج.د.).

(6.8.)



مبدأ التماثل هو إذن شرط متدرج، تماما مثل مبدأ المجاورة، ليس من الضروري أن ينتج أحكاما بالتجميع، ولكنّه في ظل ظروف معينة كاف.

مبدآ المجاورة والمماثلة مبدآن مألوفان جدّا في نصوص علم النفس، لكنهما معروفان في الغالب مجردَ مبادئ في النمذجة

البصرية الثابتة. وقد أهملت خاصياتها البيصيغيّة حتى من قبل باحثين أذكياء مثل ‹هوخبارغ› (1974) الذي يفاجئنا بأنْ نسب هذه المبادئ التنظيمية لخاصيّة البرامج الحركية لنشاط العيون في النظام البصري. ونستطيع أن نرى بعد أنه مخطئ على مستويين: ليس المبدآن بصريّان على وجه الحصر؛ ولا هما حركيان في الأصل، إذ لا وجود لأية عمليات حركية معنيّة بالإدراك السمعي.

وقد يستحسن التعبير بوضوح عن هذين المبدأين من منطلق مستوى التمثيل الذهني القابل للتعميم عبر الصيغ الحسية والتنظيم الزماني والمكاني معا. وهو يمثل، في هذه النظرية، مستوى البنية التّصوّريّة الذي عرّفناه من منطلق أولى رغباتنا. وسنرى في القسم (2.9.) أن ذلك يحقق أمنيتنا الثانية أيضا.[82]

يناقش ‹فارتهايمر›، بالإضافة إلى البيْصيغية، وجها آخر من وجوه هذين المبدئين اللذين يتغافل عنهما في العادة: الطريقة التي يتفاعلان بها. تأمّل المجال الذي يطبق فيه المبدآن! في (7.8.أ)، يتعاضد مبدآ التجاور والتماثل، إذ أنّ الحلقات الصغيرة قريب بعضها من بعضها الآخر والحلقات الكبيرة الثلاث قريب بعضها من بعضها أيضا. وتكون نتيجة حدس التجميع قوية جدّا. ولكن، في (7.8.ب) حيث إحدى الحلقات الصغيرة قريبة من الحلقات الكبيرة مما يؤدي إلى تضارب بين مبدئي المجاورة والتماثل. فيكون الحدس الناتج

82 لاحظ، باعتبارها إشارة خفيّة في اتّجاه البرهان هنا، أنّنا نستعمل ألفاظا من قبيل «مسافة» و«فسحة» للحديث عن العلاقات المكانية والزمانية على حد السواء. ويجب علينا أن نقول، وإن لم ننسبها إلى محض المصادفة، إن النظام المكانيّ والنظام الزمانيّ مشفّرين في البنية التّصوّريّة بواسطة مصطلحات مماثلة. ويزعم ‹لاشلاي› (1951) بطريقة مقنعة أن ذلك ينبغي ألاّ يكون محل عجب إذ أننا، إذا كنّا نرغب في تخزين النموذج الزماني بأكمله، فسنخزنه في الدماغ بشكل من الأشكال على أساس المكان (تأمّل ذاكرة الأغاني، مثلا!).

عن هذا الوضع مبهما: يمكن للمرء أن ينظر إلى الحلقة الوسطى باعتبارها تابعة إمّا للمجموعة اليسرى أو للمجموعة اليمنى، بل قد ينوس الحدس عفوا، مثلما هي الحال مع المزهريّة-الوجه أو البطّة-الأرنب في الفصل (2). وتمارس المجاورة، وقد حركت الحلقة الوسطى أكثر إلى اليسار، كما هي الحال في (8.7.ج)، تأثيرا أشد، وينجح في التغلب على مبدإ الشبه إذ يضمّها الحدس إلى المجموعة اليسرى وإن بقي الإحساس بالتضارب. بالمقابل، يمكن أن يضعّف تأثير التماثل في (8.7.ب) بتوسيع الحلقات الصغيرة، كما في (8.7.د.). نرى مرة أخرى كيف يطغى مبدأ المجاورة، حتّى وإن لم يكن ذلك بطريقة حاسمة.

(8.7.) أ. ○○ ◯ ◯ ◯ ب. ○ ○ ○ ◯ ◯

ج. ○ ○ ○ ◯ ◯ د. ◯ ◯ ◯ ◯ ◯

ونرى أمثلة موسيقيّة مكافئة في (8.8.):

(8.8.)



كلا المبدأين إذن، مبدإ التماثل ومبدإ المجاورة، شروط متدرّجة دون أن يكون أيّ منهما ضروريا وأيّ منهما كافيا لأحكام التجميع. والحكم المنبثق تابع للقوة النسبية التي يطبق بها المبدآن. وإذا لم يطبق أيّ منهما، كما في (8.2.ج) أو (8.3.ج) كان الحدس غير حاسم. وإذا لم يطبق إلاّ واحد فقط افترض حكما بالتجميع. وإذا طبق الاثنان، تمكنّا إمّا من التعاضد منشئين أحكاما أقوى، وإمّا من التضارب منشئين أحكاما ضعيفة غامضة. وفي حالة

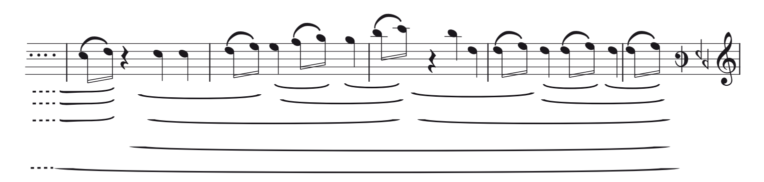
التضارب، إذا طبق أحدهما بما يكفي من القوة ليميل الكفة لصالحه، فقد يتغلب على الآخر ويفرض حكما غير مبهم، وإن كان متضاربا أو متوتّرا.

2.8. قواعد للتجميع الموسيقيّ

لا تتناول هذه الأمثلة التوضيحيّة إلا اثنين من ضمن العديد من المبادئ التنظيمية التي برّرها ‹فارتهايمر›، وهي تتفاعل كلّها بطريقة مماثلة. وقد بسط كل من ‹جاكندوف› & ‹ليردهال› (1981) و‹ليردهال› & ‹جاكندوف› (1982، الفصل 5) مبادئ مفصلة للتجميع الموسيقي؛ وأودّ أن ألخّص نتائجها هنا لإبراز شيء من تعقيدات الوضع الكبيرة، وأشدّها ثراء على الإطلاق، أعني بها قضية الرؤية.

ويتمثل التجميع في الموسيقى في أنّ السامع يفرض تدرجا سلَّميّا لتقطيع سلسلة من طبقات الأحداث (نوطات أو نغمات متآلفة). تظهر (9.8.)، مثلا، بواسطة العزف دون الترقيم الموسيقي، التجميع الأشدّ بداهة للعبارات الموسيقية التي تفتح السمفونية رقم 40 لـ‹موزار›:

(9.8.)



تشكّل النوطات الثلاث الأولى حسب هذه البنية مجموعة، وتشكّل الرابعة إلى السادسة مجموعة، وتشكل السابعة إلى العاشرة مجموعة. والمجموعتان الصغيرتان الأوليتان تشكلان

مجموعة تتألّف مع المجموعة الصغيرة الثالثة. والمجموعة الحاصلة، أي النصف الأول من المقطع، يتألف مع النصف الثاني الذي له البنية نفسها، ليكوّنا مجموعة أطول تتألف بدورها مع مجموعات أخرى، غير معروضة، داخل تجميعات من درجة أرقى.

هذه البنية واضحة حدسًا بالنسبة إلى السامع وإن كان من المحتمل ألاّ يستطيع قطعها دون مساعدة. ما هي نسبة وضوحها هو ما يمكن التحقّق منه بمقارنتها بتجميع مفترض تكوّن فيه مثلا النوطات الأربع الأولى مجموعة وتكوّن الأربعة التي تليها مجموعة أخرى وهكذا –تنظيم ليس فيه أي شبَه مع حدس شخص ممكن. إنّ أحد مشاكل نظرية العرفان الموسيقي هو تفسير كيفية فرض هذه البنية على الإشارة الموسيقية المقدَّمة.

وتتمثل المهمة الأولى لنظرية التجميع في البرهنة على وجود أبنية تجميعية لكلّ التنظيمات وليس لبعض التنظيمات المختلفة فقط – تقريبا، ما يربط بين الحدث الأول والحدث الأخير، وبين الثاني وما قبل الأخير، الخ، في ضرب من البنية المتداخلة. ويعبّر عن الطبيعة الأساسية لبنية التجميع في مجموعة من **قواعد سلامة التجميع** التي تحدد الشروط الضرورية على هذه البنية. وباختصار، ينبغي أن تبنى المجموعة انطلاقا من سلسلة تعاقبية من الأحداث المسترسلة؛ وينبغي أن تقسم القطعة بشكل مستنفد إلى مجموعات؛ ورغم أنّ المجموعة يمكن أن تكون مضمَّنة في مجموعة أخرى إلا أنه لا يمكنها أن تتخطى حدود المجموعة المتضمِّنة.

وعلى كل، فإنّ قواعد سلامة التجميع توحي بتحديد نسب الأبنية إلى المقطوعات؛ إذ يوجد عدد كبير من إمكانات التقسيم المتدرج المستنفد في (9.8)، واحدة منها فقط تلائم الحدس الموسيقي. وينتج عن ذلك أنه يستحيل صقل قواعد السلامة لتحديد البنية المناسبة للحالة العامّة. بالأحرى، أجبِرْنا أنا و‹ليردهال› على إعادة

فرز المبادئ المسمّاة **قواعد تفضيل التجميع** (*grouping preference rules*) التي لها خاصيات مثل تلك التي لمبادئ ‹فارتهايمر› والتي ناقشناها في القسم السابق. وقد اخترنا مصطلح «قواعد التفضيل» لأنّ هذه القواعد لا ترسي قرارات ملزمة في البنية بل خيارات نسبيّة بين عدد من التحاليل الممكنة منطقيا. وفرضيتنا هي أن المرء يفرض على المساحة الموسيقية #بنية# مسقطة تمثّل أعلى درجة من الأولويّة إجمالا، عندما تؤخذ كل قواعد التفضيل الممكن تطبيقها بالحسبان.

تعتبر مثل هذه البنية ذات أفضلية أرقى، أو هي أشد تناغما أو بروزا أو ثباتا. وفي حالة الإبهام البنيوي، يمكن أن تفي أكثر من بنية بدرجة البروز الكافية التي تجعلها قابلة للإسقاط.

تنقسم قواعد التفضيل للتجميع إلى قسمين: تلك التي تكون **محليّة** التطبيق لا تعنى إلاّ بجزء صغير من البنية في وقت واحد وتلك التي تكون شاملة، وتهم أكثر من مجال في آن واحد.

والقاعدة المحليّة هي شكل من أشكال مبادئ المجاورة المجودة الأشد صراحة. وهي تبحث في المساحة الموسيقية عن الثغرات في الدّفق الموسيقي وترى أنه من الأفضل أن تسمع باعتبارها حدودا للتجميع. ولهذه القاعدة وضعان. ينظر الأول في المساحات الواسعة نسبيا بين نهاية نوطة مّا وبداية النوطة التي تليها، وهي تتأثر بالتالي بوجود الفضلات (الصمت). وتنظر الثانية في الفرجات الزمنية الواسعة نسبيا، الموجودة بين استهلالات النوطات المتعاقبة. وهي تتأثّر بالتالي بوجود النوطات الطويلة.

أمّا القاعدة المحليّة الأخرى، فهي نسخة أكمل من مبدإ التّشابه، تبين عن أبعاد التماثل التي يكون التجميع الموسيقي حسّاسا لها. وهي تبحث، شبيهة في ذلك بمبدإ المجاورة، في

المقاطع الانتقالية المميزة التي يمكن أن تعيّن فيها حدود التجميع. وبها حالات تتأثر بالتغييرات الكبيرة نسبيا في الطبقة (كما في (6،8))، وفي الحركية، وفي المفاصل المهيمنة (العزف المسترسل ≠ نوطات منفصلة، مثلا). ويستطيع المرء أن يضيف حالات أخرى للتعامل مع التغيير الذي يصيب الجرس أو الآلات المستخدمة. وتعمل كل حالة في كلتا القاعدتين بصفة مستقلة عن الأخرى، وتتفاعل كلها في تعزيز بعضها البعض أو في التضارب بينها، كما بيّنّا ذلك في القسم السابق.

ولا تهتم القاعدة المحلية الثالثة بتفاصيل المساحة الموسيقية، بل بتفاصيل البنية المفروضة. مبدئيا، يستطيع المرء أن يضع حدّا فاصلا بين كل زوج متتابع من النوطات في المقطوعة، لكن مثل هذا التقسيم سيكون مفرطا في التفاصيل. فهذه القاعدة تنصّ على أنّها تنزع في اختيارها المفضل نزوعا معاديا للمجموعات القصيرة جدّا أو خاصّة تلك التي تتمثل في نوطة يتيمة. وهي تعبرّ عن الحدس بأنّ التجميع على نطاق ضيق جدّا في الموسيقى هامشي باستثناء الحالة التي يكون فيها مدعوما بتمفْصل صارم للحدود –عندما تتوفر قرائن واضحة جدّا عن التجاور والتماثل.

وتفصح قواعد التفضيل الشاملة عن خاصية بنية التجميع الهولستية الكليّانية، التي تكون بها بنية الكلّ مختلفة بالقوة عن بنية أجزائها مفردة. وتظهر مثل هذه الفروق بالتحديد في تلك النقاط التي تتضارب فيها القرائن المحلية والشاملة وتكون فيها القرينة الشاملة أقوى. ويمكن أن تستخدم **القرينة الشاملة** أيضا في تقليص الإبهام المحلّي في مقامات لا تنتج فيها القرائن المحلية اختيارا حاسما.

تشير إحدى القواعد الشاملة إلى أنها تفضل بنية التجميع التي تحتوي فيها المجموعات المفرعة على جزئين لهما تقريبا طولان

متساويان (لكنّ هذه القاعدة تتجاهل تماما تقسيم الأجزاء إلى ما هو أصغر من ذلك). تحاول هذه القاعدة إذن فرض درجة من التناظر على بنية التجميع. وهي مثل القاعدة المحلية الثالثة، شرط معياري مجرد يحدد البنية بصرف النظر عن المحتوى. ومن ناحية أخرى، ولمّا كانت مجرد قاعدة تفضيل، يصبح بالإمكان تجاوزها عن طريق تأثير القواعد التفضيلية الأخرى، إذا كان محتوى المساحة الموسيقيّة يأخذ اتجاها مختلفا.

وتسعى قاعدة أخرى ذات التأثير الشامل إلى تشكيل بنية تجميع تكون فيها مجموعات المكونات متشابهة في البنية الداخليّة. ويشمل التشابه في الموسيقى هذه العوامل باعتبارها تماثلا رتيبيّا (motivic) وإيقاعيا، وتماثل البنية التّآلفيّة، وتماثل التجميع الداخلي، الخ. ولمّا كان لهذا التشابه قوة تأثير قصوى في العرفان الموسيقي فإنّه بمقدوره أن يفضي إلى إقامة حدود حيث لا وجود لقرينة محلّية وإلى إزالة الحدود من طريق القرائن المحلية؛ وبخاصّة في إقامة تحصيص (sectionalization) للمقطوعة على نطاق واسع، لا يمكن أن تحددها المُشْعِرات (cues) المحلية بأي حال من الأحوال. ويبدو أنه بقدر ما يتفطن الإنسان إلى التشابه تكون القطعة متآلفة داخليّا وتقلّ المعلومات المستقلة التي ينبغي معالجتها وتذكرها عند سماع المقطوعة أو حفظها.

وتبقى قاعدة أخرى تصل بين التفضيلات في بنية التجميع ومظاهر أخرى من البنية الموسيقية تسمّى تقليص الفترة الزمنيّة والتقليص الاختزالي. وتوجد أبنية سلميّة مستقلة تضبط كذلك بقواعد التفضيل، وهي تعبر عن المظاهر اللحنية والتآلفية للعرفان الموسيقي التي لا تهمنا هنا؛ إذ توجد مبادئ مختلفة تربط اختيار بنية التجميع باختيارات ممكنة في هذين الميدانين. وتقول قاعدة التفضيل المعنيّة إنّ على المرء تفضيل بنية تجميع ناتجة عن فترة زمنية من أعلى درجات التفضيل في تقليص المسافة الزمنية والاختزال.

وبالفعل، فإن التجميع ليس حرّا يفعل ما يشاء: ينبغي أن تشكل مظاهر البنية الموسيقية كلاًّ متناغما.

ويمكن التدليل على أنّ كل هذه القواعد التفضيلية تقوم بدور في تنظيم البنية الموسيقية، وحتى إن طبق بعضها بتواتر أكبر أو بمفعول أشد من القواعد الأخرى، فإن القواعد «الأقل أهميّة» تفصل غالبا في الحالات الحاسمة. وهكذا فإن مفهوم المجموعة الموسيقية، وإن كان بسيطا جدّا حدسا، فإنّه يظهر تشابكا معقدا من شروط سلامة التكوين وقواعد التفضيل.

3.8. التطبيق على معاني الكلم

لقد ذهبت بعيدا في تفاصيل التجميع الموسيقي بسبب أهميته في فهم ما يحدث في معاني الكلم. أولا وقبل كل شيء، إذا قبلنا بأنّ هذه النظرية تصف بطريقة صحيحة المبادئ العرفانية التي تحكم تجربة التجميع في الموسيقى، يكاد يصبح من المبتذل أنه ينبغي أن يكون كامل نظام تجميع قواعد سلامة التكوين وقواعد التفضيل مضمَّنا في معنى كلمة «مجموعة (موسيقيّة)»، لأنّ هذه القاعدة هي المسؤولة عن الفصل في ما إذا كانت مجموعة خاصة من الطبقات الصوتية (pitch-events) في الدفق الموسيقي قد وقع التعرف إليها باعتبارها «مجموعة» أم لا.[83] وتعقيد هذا النظام إذن يقيم حدّا أدنى على تعقيد معاني الكلم. فعديد الكلمات أشد تعقيدا دون شكّ، وإن كانت القلّة منها -إن وجدت- قد سُبر غوْرها.

وبصرف النظر عن خصوصيات هذا التحليل، ليس من الصعب أن نرى أن لقواعد التجميع كل الخاصيات التي توصلنا إلى توقعها في معنى كلمة [**مجموعة**] أبعد ما يكون عن الفرديّات

83 ينبغي، رغم ما يبدو من المظهر الإدراكي لعدد من هذه الشروط، إثباتها فوق البنية **التّصوّريّة** حسب البراهين المقدمة في الأقسام السابقة من هذا العمل. وهي تظهر بهذا في المستوى المناسب الذي تظهر فيه في معنى الكلمة.

غير المحللة، ولا هي استعراض لمجموعة من العينات أو القوالب، فهي مجموعة من **القواعد** التي تلازم مظاهر مختلفة من المجال الممثَّل. وبعض التفاصيل المناسبة إدراكية –مثلا، الطبقات النسبية للنوطات المجاورة. وبعضها الآخر مع ذلك بنيوي محض (أي تصوري) مثل قاعدة التفضيل التي تتطلب التناظر وشرط سلامة التكوين الذي يمنع المجموعات من التراكب.

ورغم أنّ بعض القواعد شروط ضرورية، ليس للقواعد مجموعة فرعيّة هي ضروريّة وكافية معا، وإن كان بعض القواعد شروطا ضروريّة. بل إنّ مدافعا عن الشروط الضروريّة والكافية لا يمكنه أن يلغي هكذا قواعد التفضيل من معنى الكلمة: لأنّ ذلك يتنبّأ بأنَّ الناس سيعتبرون مجموعات كل أنواع التوفيقات التي تبدو غير مقبولة. فالشروط الضروريةً أبعد ما تكون عن الانتقائية.

ويكفي، في بعض المواقف (من قبيل (3.8.أ))، أنْ نفي بالشروط الضرورية إلى جانب قاعدة التفضيل لإصدار حكم مّا. وفي الواقع، لكل قاعدة تفضيل تقريبا، توجد تشكيلة ممكنة وفيها تكون هي وحدها معيارية. وتمكننا خاصية نظام القواعد هذه من استبعاد طرح ‹سيرل› (1958) الذي استشهدنا به في القسم (4.7.)، حيث ينبغي أن يتوفر ما «يكفي» من سمات المعيارية لإصدار حكم إيجابي: ولمّا كان ما «يكفي» يختلف من تشكيل إلى آخر ويمكن أن يكون صغيرا صغر الشروط الضرورية زائدا واحدا، فليس من المفيد أن نكتفي بتعداد استعمالات القواعد الإيجابية. يجب بالأحرى، كما بينّ ‹فارتهايمر›، أن نلجأ إلى إجراءات تعدل بين قوة تطبيقات قاعدة التصديق مقابل قوة تطبيقات قواعد التكذيب. وسنعود إلى هذه المسألة سريعا.

وتتّبع أحكام التجميع التوزيع نفسه –نعم\ لا\ غير واثق– الّذي وجدناه في التعرّف إلى #المصوغ# وأحكام المقْولة في

الفصول (3–6). من ذلك أنّ النوطات الثلاث الأولى، في (8.3.أ) و(8.9.) تكوّن بوضوح مجموعة : ولكنّها بوضوح لا تكوّنها في (8.6.أ) و(8.8.أ)، أمّا في (8.3.هـ) و(8.6.د) و(8.8.ب) فإننا غير واثقين. وهذا الجدول ناتج جزئيا عن تطبيقات قوّة متدرجة، مثل شروط المركزية التي رأيناها في القسم (7.4.). ولكن، نظام قواعد التفضيل يعطي المجموعات صبغة الشبه العائلي، إذ توجد مجموعات تحدّها الوقفات، وتوجد أخرى تحدّها تقطعات الطبقة، ومجموعات مكونة على أساس التناظر، وهكذا. وتتقاسم عديد المجموعات عددا من هذه الخاصيات، ولكن لا وجود لمجموعة فرعيّة منها تكون «مركزية» أو معياريّة. وبالتالي فكل قاعدة تفضيل تعمل باعتبارها شرطا نمطيا في المعنى الذي أعطيناه للفظة في القسم (7.4.) –فهي لا تطبق إلاّ في بعض الأحيان. ومع ذلك، لا نرغب في القول بأن «المجموعة» مصطلح مبهم ينبغي تقسيمه إلى مفاهيم مختلفة تناسب مختلف قواعد التفضيل (كما رأينا مع ‹كاتز› وهو يدافع عن «لعبة» في القسم (7.4.)): فهو مفهوم موحد موسيقيا وعرفانيا.

ويقع التعرف إلى بعض المجموعات باعتبارها مجموعات بواسطة كل قواعد التفضيل تقريبا، وهي تعمل متعاضدة. وعادة ما تكون القطع الموسيقية من هذا الصنف جدّ منسجمة ومستقيمة –أغاني الأطفال، الأغاني الشعبية البسيطة، واللحن العسكري (المارش)، والموسيقى الراقصة، وما يشبه ذلك. وهي تدرك بسهولة، وعادة ما تعتبر منمّطة. والشيء المهم هنا هو أنّ القوالب لم توصف في أي موقع من النظرية، بل تظهر وكأنها ظاهرة ناشئة عن أقصى التعزيز لقواعد التفضيل. وهي الطريقة ذاتها التي تظهر بها القوالب في معالجة ‹روش› & ‹مرفيس› (1975) لظاهرة

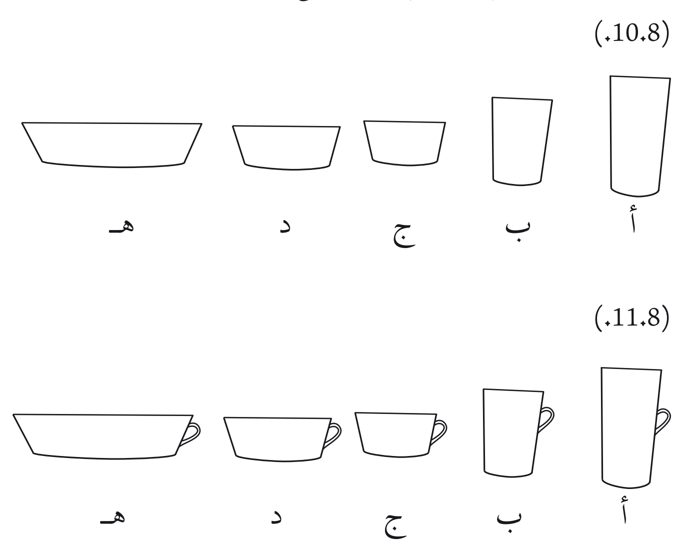
الشبه العائلي.[84] وباختصار، تتصرف مبادئ التجميع الموسيقي كما يفترض أن تتصرف معاني الكلم.

يبيّن التجميع الموسيقي مسألة غير بديهية في ما كتب سابقا عن الموضوع: الطريقة التي تكوّن بها الشروط غير الضرورية في الوفاء بالمفهوم –شروط التقوْلب– نظاما تفاعليا يعمل حسب مبادئ التعزيز والتضارب الذي أشار إليه ‹فارتهايمر›. وللتأكد ، فقد لوحظت قواعد التفاعل في عديد المظاهر الفردية. ولكنها لم تثبت باعتبارها خاصيات عامّة لأنظمة قواعد عرفانيّة. وسنبيّن في القسم (7.8.) مدى شموليّة هذه الخاصية التفاعلية، ومثال واحد يكفي هنا. ولنتذكّر شرط ‹ليبوف› (1973) المتدرج في نسبة الطول-العرض مع الأكواب والطيسان والزهريات الذي رأيناه في الفصلين (5-7). فقد لاحظ ‹ليبوف› كذلك أن وجود مقبض واحد شرط نمطي يخص الأكواب ولكنه لا يهم المزهريات ولا الطيسان. ونتيجة لهذا، فإن الأمثلة التي لها أعلى نسبة من الطول-العرض سيحكم عليها بأنها أكواب إذا كانت لديها مقابض بطريقة أيسر من تلك التّي تكون فيها دون مقابض. فمثلا، يبدو أنّ (10.8.ب.، د.) وهما دون مقابض غامضان بين كوب وغير كوب ولكن (11.8.ب.، د.) وهما بنسب الطول والعرض ذاتها إلاّ أنّ بهما مقبضين، يرجّح كونهما كوبين. ومن ناحية أخرى، فإن وجود المقبض لا يستطيع أن

---

84 يساعد وصف الشبه العائلي هذا، كما أشار إلى ذلك ‹روش› & ‹موفيس› (1975)، على تفسير بعض النتائج التجريبية، التي يطالب فيها الشخص المختبَر أن يتعلم مقولة اصطناعية. عندما تكون للعينات المقدمة خاصيات متراكبة في نموذج الشبه العائلي، فإن الأشخاص الذين يقع اختبارهم غالبا ما يخطئون بتذكر رؤية عناصر مقْولية لم يقع عرضها في التجربة. ويحاول هؤلاء الأشخاص، حسب هذا المثال، إضفاء أقصى درجة من الأهمية على الحالة السّويّة. (انظر القسم اللاحق من هذا الكتاب)؛ وهذه النتيجة ليست مفاجئة.

يجعل من الحالات القصوى، من قبيل (11.8.أ.، هـ)، حالات تنتمي إلى الأكواب؛ فتأثير نسبة الطول-العرض قوية بما فيه الكفاية لتجاوز شرط وجود المقبض.



(10.8.)

(11.8.)

إنّ هذه العقبة القائمة في وجه إثبات نظام مبادئ التداخل ضمن نظرية تتنبأ بكل هذه الدقائق تكمن في مستوى ما يحدث عند تنازع القواعد. فهل تتوازن فتصدر حكما مبهما غير واضح أو إنّ إحداهما تطغى على الأخرى؟ ردُّ فعل المرء المباشر هو أن يحاول تسوير قوة تطبيق القاعدة، ويحصل عندها على مقياس عددي للتنبّؤ بالأحكام. ويتضمن هذا المقياس عاملين: القوة الكامنة (أو الأهمية، أو المعيارية) لكل قاعدة مضروبة في قوة تطبيق كل قاعدة في حالة معينة على وشك الحدوث. وكلاهما ضروري لتوليد هذا الصنف من تأثيرات التوازن التي نجدها في (7.8.) و(8.8.) و(11.8.). وتظهر مقاييس من هذا القبيل، مثلا، في برنامج ‹تيني› & ‹پولانسكي› (1980) الحاسوبي، في بعض مظاهر التجميع الموسيقي، وفي الواقع، في برنامج ‹وينستون› (1970) لبعض مظاهر

التعرف إلى النماذج البصرية. ومقياس سلامة المُشعِرات الذي ناقشه ‹روش› & ‹مرفيس› (1975) وكذلك ‹سميث› & ‹مدين› (1981) هو من هذه الطبيعة أيضا.

ومن ناحية أخرى، تفترض إقامة مثل هذا المقياس أنّ الإنسان يستطيع أن يضفي قيمة رقمية على قوة كل تطبيقات القواعد. لنَعدْ إلى نظرية التجميع! فبينما نجد أنّ القياس التجريبي للتأثير النسبي للقواعد المحلية واضح تماما، فإنه من الأصعب بكثير أن نوازن قوة القواعد المحلية مقابل قوة التأثيرات العامة التي تشمل نقاطا متعددة في البنية –بل من الأصعب مقارنة قوة تفضيلين شاملين يتّجهان نحو نقطة واحدة ويتباعدان في ما عدا ذلك. والتفاعلات في ما بين المكونات الصغرى أشدّ تعقيدا وإشكالا بصورة خاصّة، حيث إنّ اختيار بنية التجميع يؤثر بطريقة غير مباشرة في الاستقرار النسبي للبنيتين الاختزاليتين اللتين تنعكسان بدورهما على استقرار بنية التجميع. فكيف سيفكك المرء هذه العوامل لاختبارها ويضفي عليها قيما رقميّة؟ مثلا، ما هو مدى شبه مقطعين كي يعتبران متكافئين؟ وما هو أقصى مدى التشابه المتكلف الذي يمكنه أن يطغى على مُشعرات التجميع؟ يتعلق ذلك في جزء كبير منه بأسلوب التأليف (composition) وفي بعض الأحيان حتى بخاصيّات المقطوعة نفسها. و يمكن للمؤلف، بواسطة معالجة ذكية، أن ينشئ سياقات تجعل من مقاطع مختلفة تماما مقاطعَ متكافئة (تأمّل مثلا في «تقاسيم ‹ديابلّي› لـ‹بيتهوفن›»!)

ولمثل هذه الأسباب، كان تسوير قوة القاعدة أشد تعقيدا مما يفترض عادة. وعلى العموم، لا شيء يمكن أن يكون مختزلا بما فيه الكفاية لقياس عام للاستقرار يشمل كل مكونات البنية الموسيقية لمقطوعة كاملة. ويبدو أن حساب مقياس من هذا القبيل

يشمل كل التحاليل المعقولة سيفضي إلى انفجار حسابي مروّع جدا حتّى في عملية حاسوبية بيضاء. (ومن المرجح أن تكون الحسابات المفترضة **لتأليف** الموسيقى أسّيّا (exponentially) أسوأ!).

توجد قرينة على أن هذا التعقيد الحسابي حقيقة نفسانية. وسبب أكثر الاهتمام بـ«فن» الموسيقى متأتّ من استغلالها للتضارب بين قواعد التفضيل كي يصعّد التوتر والإبهام. وبطريقة مميزة، تحل إشكالات التأويل المتعددة في المستوى المحلي بواسطة اعتبارات عامة تكون هي نفسها مبهمة بسبب التضارب بين قواعد التفضيل. وهذه التعقيدات هي التي تجعل مثل هذه الموسيقى، بكلّ ثرائها، بعيدة المنال مستعصية على الفهم بالنسبة إلى المستمع البسيط. وفي المقابل، فإن أغلب الموسيقات الشعبية و«الرائجة» تمتاز بدعم قوي لقواعد التفضيل في كل المستويات، بحيث بالإمكان حساب البنية الأشدّ بروزا بسهولة على أساس اعتبارات محلية ولا تكون أبدا محل تردد. وهذا يعني أنّ التعقيد الموسيقي المتزايد يمكن أن يعزى جزئيا إلى المقدرة المتصاعدة على العناية بعديد الأبنية على نطاق واسع في الوقت نفسه، وبالتالي المقدرة الفعلية على تجاوز التضارب بين العوامل المحلية والعوامل الشاملة. وهكذا، تتطلب الموسيقى التي تعتبر أشدّ «صعوبة» من السامع أكثر إمكانيات حسابية، حسب ما يظهره مفهوم مقياس الاستقرار الشامل ويتنبأ به.

مسألة تعادل القواعد المحلية مقابل القواعد الشاملة ليست العقبة الوحيدة في طريق نظرية تفاعل قواعد تفضيل نظريّة، يمكن كتابتها رمزيا بالكامل (يقدم ‹سميث› & ‹مدين› (1981) البعض منها وسنبرز البعض الآخر في القسم (7.8.))، لكنّها الأشد خطورة. وهي تعود من وقت لآخر في مناقشة اتجاه المعالجة «من أسفل-إلى-فوق» مقابل «من الأعلى-إلى-الأسفل» في الإدراك والعرفان. ونقول بكل وضوح إنّ التقييدات الشاملة أو تلك

التي «من أسفل-إلى-فوق» مدمَجة في مجالات عدة. في اللغة، مثلا، بإمكان توقعات المرء التداولية عن محتوى الرسالة أن تؤثر في ماهيّة المقاطع الصوتية التي ستدرك وما ستكون. بالمثل، فإن تأثيرات الطبقة التحضيرية الأولى من المقْولة –من قبيل الميل إلى رؤية البطة-الأرنب (المثال (4.2.)) باعتباره بطّة بسهولة أشد إذا كانت محاطة بمجموعة من البط غير مبهمة التأويل أو إذا سبقها عرض لبطّ أو نطق بلفظة «بطّ»– لا تعدو أن تكون أمثلة من القاعدة الشاملة للتكافؤ في مجال مختلف تماما عن الموسيقى. وفي الواقع، هذه التأثيرات مبتذلة بدرجة تجعل من الصعب وجود أمثلة مقنعة عمّا يسميه ‹بيليشين› (1980) المجال «المستغلق عرفانيا». وهو مجال النشاط الذهني الذي لا يمكن التأثير فيه إلى حدّ مّا، بسبب تناسق مُدخلاته ضمن مخطط عام للأشياء.

واختصارا لما سبق، نقول إننا بينّا أن لدى نظام قواعد التفضيل المكونات الصورية الصريحة لتفسير خاصيّات معاني الكلم – وبخاصة تجاوز مشكلة التدرج في الأحكام ومشكلة وجود الاستثناءات ظاهريا لعديد الشروط التعريفية. وهكذا، نستطيع أن ندمج ضمن معاني الكلم كل تلك الشروط التي يبدو أنّ الناس يعتبرونها حاسمة من قبيل التنجيد عند النمور وزوج الساقين عند الإنسان والتنافس في الألعاب؛ وهي موسومة فقط باعتبارها شروطا نمطية وليس باعتبارها شروطا ضرورية.

وهكذا فإنّ معنى كلمة مّا هو مجموعة كبيرة غير متجانسة من ذلك الصنف من الشروط المتعاملة مع الشكل والوظيفة والغرض والشخصية أو أي شيء آخر بارز. والمعلومة التصنيفية التي سنناقشها في القسم (5.8.) تقوم بدورها كذلك. وبيّنا أهمية المعلومة بالنسبة إلى التفريد والمقْولة تتضاءل (مثل الوزن، نقص إمكانية الملاحظة، أو تضاؤل تواتر الحدوث) فإنها تحجب المعلومات «الموسوعية» بدل المعلومات «المعجمية»، دون رسم خط فاصل بين الصنفين.

وعندما نقبل شروطا لها استثناءات، فإننا لا نجيز الغياب التام للإكراهات على معاني الكلم، بل إن تضمين الشروط في نظام قواعد التفضيل الذي يعمل وفق مبادئ ‹فارتهايمر› للتعزيز والتضارب، يعني أنه ثمّة تحكم عامّ في الدرجة التي يمكن أن يكون عليها عنصر مّا استثنائي. وهذا التحكم مضمّن في مقياس استقرار يشمل كل الشروط في معنى الكلمة. وتتمتع العناصر التي تفي بكل الشروط أو بأغلبها بتحليل أشد استقرارا ويحكم عليها بأنها عينات من المفهومة المدروسة أقرب إلى القالب، إذ إنّ مثل هذه العناصر قد يحكم عليها -تبعا لأي التحاليل الأخرى الممكنة- بأنّها عينات مشتبهة أو بأنها ليست عينات من هذه المفهومة.[85]

فقد رأينا، من ناحية أخرى، أنّ لمقياس الاستقرار خاصيات حسابية مُشكلة. وأنا أعتقد أن المحاولات الموجودة في أدبيّات هذه الإشكالية لم تتعرّف إلى مدى عموميّة هذه القضية، ووقعت دون مستوى الملاءمة. وسيعود القسم (7.8.) بالدرس إلى هذه المسألة مبيّنا كيف أن مفهوم نظام قواعد التفضيل مفهوم أساسي بالنسبة إلى علم النفس.

4.8. القيم الافتراضيّة والصّور الطرازيّة

للنظريات الحسابية في العرفان مساهمة مهمّة تتمثّل في مفهوم القيم الافتراضية (*default values*). وغالبا ما يحدث أن يفقد [**مصوغ**] خاصّ بعض المعلومات التي يأمل المرء أن يستجلب منها استدلالا.

---

85 وهكذا، يستطيع قياس الاستقرار أن يقوم بالدور الذي يعطيه ‹لايكوف› (1972) لدرجة الانتماء لمجموعة غامضة (fuzzy set) في مناقشته لمعاني المصطلحات الواقعة على «التخوم». فيحكم، مثلا، على شيء «واسع إلى حدّ مّا» بأنّه واسع، لكن اعتمادا على تحليل الحدود الخارجية للاستقرار. ويحكم على البطريق بأنه «نوع من الطيور» لأنه تنقصه عدة شروط نمطية لـ«الطير»، فيحصل بالتالي على تحليل غير مستقر.

مثلا، مع المُدخلات المرئية، غالبا ما لا يكون للمرء معلومات في ما يوجد في قفا شيء مّا. ولكن لديه فرضية قوية أو «تخمين أفضل» في شأنه؛ ولا يكون هذا الشخص واعيا في العادة بأن هذا التخمين هو مجرد افتراض (assumption). ويقوم المرء مع المُدخلات اللغوية، بطريقة مماثلة، بفك إبهام الوحدات المعجمية والأبنية النظمية بصفة مسترسلة. ولم تقع ملاحظة درجة اللاّوعي التي يقوم عليها ذلك إلا عندما كشفت محاولات الترجمة الآلية عن الإبهام الكامن، المتفشي في الجمل، والذي تلغيه العوامل الدّلالية والتداولية.

وتوجد مقاربات لهذه الإشكالية، في «شياطين» (demons) ‹شارنياك› (1972)، و«مستندات» (scripts) ‹شانك› & ‹أبلسون› (1975) و«أطر» (frames) ‹مينسكي› (1975) (ومن وجهة نظر أوسع، مع المفهوم المماثل لـ«أطر» ‹غوفمان› (1974)). كل هذه مجموعات من الشروط التي تكون في الغالب على درجة كبيرة من التعقيد؛ وتخصص طبيعة العضو النمطي في [**نمط الحدث**] أو في [**مصوغ الشيء**] وتستعمل هذه الشروط باعتبارها قيما افتراضيّة لملء معلومة ليست حاضرة في المدخل البصري أو السياقي –أن يكون، مثلا، للغرفة عادة حيطان وسقف وأن المرء يقدِّم في العادة هدايا بمناسبة أعياد الميلاد، وأن المرء يقرر في المطعم ماذا سيأكل بعد أن يكون قد نظر في قائمة الأطعمة. ويفترض ألا يستعمل المرء هذه المعلومة فقط لفهم القصص بل كذلك لتشكيل بنية أعماله في حفل عيد ميلاد، وفي المطعم (وهو المظهر الذي أكّده ‹غوفمان›.).

هذه المجموعات من الشروط هي في حقيقة الأمر نظام قواعد التفضيل لمفاهيم أشد تعقيدا ممّا رأيناه إلى حدّ الآن. ولا تتمثل أهميتها هنا في التفاصيل بل في ما تظهره بشأن أنظمة قواعد التفضيل.

فقد اعتبرنا، في ما يهم هذه المسألة، البنيةَ التّصوّريّةَ وسيلةً للتعرّف إلى [**المصوغات**] ومقْولتها: تخصص القواعد طرق التحقق من المُدخلات مقابل نموذج مستبطن. ولكن تكمن إحدى مزايا نظام قواعد التفضيل في مقابل نظام الشروط الضرورية والكافية في أنّ المرء غير مجبر على فحص **كلّ** الشروط ليبلغ حكما. وبالأحرى، فحص ما يكفي منها لإقامة درجة مرْضيّة من الاستقرار. وعند توصُّل المرء إلى إصدار حكم مّا فهذا يعني أنه توجد قواعد تفضيل لم تفحص (أو لم يُتمكّن من فحصها) مقابل المُدخل المعني بالعملية. ويتمثل جوهر نظرية الأطر-المستندات في أنّ المرء يستطيع أن يداور ويستعمل هذه القواعد غير المعتادة لتدارك القيم الافتراضية لسمات المفاهيم التي لم تُقم خلال عملية التعرف أو المقولة.

وهذه الطريقة في اعتبار نظرية الأطر-المستندات تلفت الانتباه إلى تعميمات يظهر أنه قد أهملها أغلب الممارسين لهذا المفهوم: الترابط الجوهري بين مهمة اختيار الإطار (كيف يُمقْول المرء أشياء جديدة وأحداثا جديدة؟) واستعمال الإطار لقيمه المفترضة. وأنا أزعم هنا أن هاتين المهمتين تستعملان المعلومة **نفسها بالضبط**. فلنفترض مثلا أنّه علينا أن ننظر إلى مقطع من فيلم (أو المشي في منزل شخص مّا) يلبس فيه الناس قبعات مضحكة، وهم يقدِّمون هدايا لشخص من الأشخاص، الخ؛ قد نستعمل المعلومة نفسها لتقرير كوننا نشهد حفل عيد ميلاد في تلك الحالة (لاختيار «إطار حفل عيد الميلاد») أو سنستبق ونحن نتكهن بما يحدث في حفل عيد ميلاد دُعينا إليه. فنحن نستعمل هذه المعلومة بطرق مختلفة لا غير.

وينبغي أن لا يكون استعمال قواعد التفضيل في استدراك القيم الغائبة مفاجئا. فهو لا يعدو أن يكون مجرد توسيع لمبدإ القياس المنطقي للحالات التي لا تكون محددة تمام التحديد. مثلا، يكون للإنسان كليَتان. وأنت إنسان إذن يحتمل أن يكون

لديك كليّتان وسأتصرف على أساس ذلك، حتى يثبت لي العكس. وقد عبرنا في النموذج الصوري للفصل (6) عن هذا «الاستدلال المتداعي» (invited inference)، بالطريقة التالية: نقبل بقاعدة الاستدلال (11.6.) المكررة هنا في (12.8.) للتطبيق عندما تكون س شرطا نمطيا وشرطا ضروريا في الوقت نفسه.

(12.8.)

$$\begin{bmatrix} \text{ش} \\ \text{س} \end{bmatrix}_{\text{ظ}} \leftrightarrow \begin{bmatrix} \text{ش} \\ \left(\begin{bmatrix} \textbf{نمط} \\ \text{س} \end{bmatrix}_{\text{ط}} \right) \textbf{عيّنة من} \end{bmatrix}_{\text{ظ}}$$

وبواسطة السهم الموجه من اليمين إلى اليسار، تستخرج هذه القاعدة من [**نمط**] قاعدة تفضيل، وتضمنه في [**المصوغ**] الذي يكون عينة من [**النمط**]. بالإضافة إلى ذلك، نحتاج قاعدة تختار الامتثال لقاعدة التفضيل كقيمة افتراضية لـ[**لمصوغ**] . لنفترض أنّ غ(**س**) هي قاعدة تفضيل حيث يكون **س** الشرط ذا الاستقرار الأقصى أو الشرط المفضَّل؛ ولنفترض أنّ "$\overleftarrow{\text{غ}}$" هي العلامة التي تشير إلى الاستدلال المتداعي، أي الاستدلال الذي تلغيه قرينة مضادّة. هكذا يكتب استعمال قاعدة التّفضيل رمزيا باعتباره قيمة افتراضية في (13.8.).

(13.8.)

$$\begin{bmatrix} \textbf{ش} \\ \textbf{س} \end{bmatrix} \overset{\text{غ}}{\leftarrow} \begin{bmatrix} \textbf{ش} \\ \textbf{ف}(\textbf{س}) \end{bmatrix}$$

استعمال قواعد التفضيل هذه يفسّر الاتهام الحدسي للمفهوم بأن معنى الكلمة المقولة هو صورة من عيّنة أنموذجية من المقولة. بالطبع، غالبا ما يمرّ المرء بتجربة الصورة الذهنية لنَمر نموذجي عندما يفكّر في النمور أو في لفظة «نمر». ومهما يكن من أمر، وكما أشار إلى ذلك ‹فودور› (1975)، توجد مشاكل مرعبة تعترض إثبات كيفية ارتباط النموذج بشيء آخر. ويبدو مستحيلا، على وجه

الدقة، استعماله لإصدار أحكام مقْولية. بل إنّ ‹روش› ومن معه (1976) قد قوّضوا تعميمات نظرية الطراز، عندما بيَّنوا أن المرء لا يكون صورة عن النموذج لكل مقولة. فقد اختاروا صنفا من «الأشياء الأساسية»، وهي أكثر المقولات المتضمِّنة التي يمكن أن يكون لعيناتها، من ضمن ما يكون لها، أشكال متشابهة. (الكراسي مثلا، أشياء أساسية، بينما الأثاث ليس كذلك). وقد بيَّنوا عن طريق التجربة أن الأشياء الأساسية هي أكثر [**الأنماط**] تضمّنا، حيث يمكن أن تكوّن لها صور ملموسة عن [**النّمط**] ككلّ (أي تكون صورة نظريّة الطراز بالنسبة إليها مقبولة) وأنّ المقولات الكبرى، جوهريا، هي الأشد سهولة في التعلّم.

الآن، تذكر ما قيل في الصور الذهنية في الفصل (2): هي #كيانات# مسقطة تولدها البنية التّصوّريّة التي تشبه من نواحي عدّة #الأشياء الواقعية# التي هي صورة عنها. وهي تتقاسم بالخصوص أغلب السمات التّصوّريّة التي تهم المظهر البصري، ولا تختلف إلاّ في بعض السمات مثل حقيقي\ متخيّل. الآن، افترض أنّ شخصا مّا يريد أن يتخيّل [**نمطا**]! بعد ذلك، كما طرح في الفصل (5)، ليس لـ[**النمط**] إسقاط بصري، وأحسن ما يمكن أن يفعله المرء هو تخيّل [**مصوغ**، **عينة من نمط**]. ما هي المعلومة التي سيضعها المرء في #الصورة# الـ[**عيّنة**]؟ ولمّا كان المحيط لا يوفر في هذه الحالة أي معطى على الإطلاق، سيقع اختيار القيم الافتراضية الغائبة لكل الشروط النمطية والمركزية، مفضية إلى بنية مفهومية نمطية قصوى لـ#الصورة#. وهكذا، فإن تجربة #صورة عيّنة طرازية للنمط# لا تهم إلاّ ما يتوقعه المرء. ومع ذلك، فإن #الصورة# ليست موضوع مقارنة بـ#العيّنات#؛ بينما [**النمط**] الذي يسقط #الصورة# هو كذلك. وبالتالي، فإننا نتحاشى اعتراض ‹فودور› على نظرية الصورة دون إهمال الحدس الذي يختفي وراءه.

الآن، افترض أنّ [**نمطا**] مّا هو نمط على نحو يكون فيه عدد من قواعد التفضيل التي تهم المظهر المرئي متعادلة البروز ومتلاغية (يلغي بعضها البعض)، لأنّ الأمثلة تقع في مجموعات لها أشكال مختلفة تماما. ويعكس «الأثاث» [**نمطا**] من هذا القبيل؛ وتتمثّل عمومية أعضائه بالأساس في وظيفتها وليس في شكلها. وفي مثل هذه الحالة، يكون من المستحيل توليد #صورة# تدمج القيم الافتراضية لكل قواعد التفضيل؛ وبالتالي، لا وجود لـ#صورة من عيّنة نمطية# ممكنة. وهذه بالضبط النتيجة التي تحصّل عليها ‹روش› ومن معه: كل المقولات التي يمكن للمرء أن يشكل عنها صورا هي التي تكون لأغلب عيّناتها أشكال متشابهة تقريبا. ويفسّر استعمال قواعد التفضيل باعتبارها قيما افتراضية قصورُ التعميم في نظرية الصورة الطرازية، مرّة أخرى، دون نفي الحدس الذي يكمن وراء هذا الاتهام.[86]

5.8. قواعد التفضيل في التصنيفات

من مبتذل نظرية الدّلالة والعرفان استعمال المعلومة التصنيفية لتقليص الإسهاب في البنية التّصوّريّة. عندما يحتوي المفهوم **م** على السمة **س**، لا حاجة لمفهوم يكون عينة من **م** أو متضمَّن فيه كي يكون موسوما بـ **س**؛ وترث كلّ التوابع **س** باعتبارها قيمة افتراضيّة. (في حقيقة الأمر، يمكن أن يرى المرء في نظريات المسَلّمات\ الشبكة الدّلالية حاملا لهذه الممارسات إلى أقصى

86 تطرح هذه المقاربة طرحا هامّا يتمثل في أنّ «صوت النّاي» يكون مفهوما أساسيا من بين المفاهيم السمعية لأنّ المرء يستطيع أن يكوّن صورة موحدة، بينما لا يستطيع ذلك مع «أغنية». والسبب في ذلك هو أنّ قاعدة التفضيل في البنية الموسيقية لا تصبّ في اتجاه طراز موحّد. وقد تتطلب الصور السمعية تحقيقا حسب هذا التمشي، لكن حدسي الشخصي في هذه الحالات أقل وثوقا بكثير مما هو عليه في أمثلة ‹روش› البصرية.

حدودها، إلى حد أنّ المفهوم لا يحتاج إلى أنْ يحتوي على أيّ من السمات). وقد أثبتت هذه الإمكانية في النظرية التي بين أيدينا، من منطلق قاعدة الاستدلال (12،8).

تصبح الأمور أهمّ عندما تظهر الاستثنائيّة في الصورة. ويقبل ‹رافائيل› (1968) بمفاهيم تابعة لـ **م** بأن توسم باعتبارها استثناءات للسّمات **س** من **م** ويبيّن أنّ الحالات الاستثنائيّة هي فقط موسومة. ولمّا كانت السمة **س** في مقاربتنا تسمح بالاستثناءات، فإنها ستعتبر شرطا نمطيا من **م**. وتناسب مقاربة ‹رافائيل› الحدس الذي يقول إنه بمجرد أن يتعلم المرء قاعدة المفهوم **م**، فإن استثناءات **س** وحدها هي التي تحتاج أن تتعلم وتحفظ ضمن توابع **م**.

ويمكننا، بتوسيع هذه المقاربة، أن نفسّر مصدر أنواع متعددة من الاستثناءات في معنى كلمة واحدة. تكون أحد شروط النمطية في [**طائر**] مثلا [**يستطيع الطيران**]. ولمّا كان [**أبا الحنّاء**] تابع لـ[**طائر**]، فإنه يرث عنه هذه السّمة. الآن، افترض أنّ لأبي الحنّاء الذي سنسمّيه ‹روبارتس› جناح مكسور وأنه لا يستطيع الطيران. فتمثيله حينئذ سيكون موسوما بالاستثنائي، في ما يخص السمة المعنية؛ وسيكون الاستثناء في مستوى الفرد. ومن ناحية أخرى، نظرا إلى أنّ عدم الطيران نمطي بالنسبة إلى النّعام فإنّ [**نعامة**] ينبغي أن توسم كاستثناء بالنسبة إلى السمة [**يستطيع الطيران**] في مستوى الصنف؛ وسيكون أفراد النعام بصفة لانمطية طيورًا، وسيرثون هذا الاستثناء قيمةً افتراضيةً في تمثلنا للنعام. لكن، افترض أنّ النّعامة ‹دولّي› تعلمت بطريقة مّا الطيران! هذا لن يلغي استثناء النعام في هذا التمثل ليجعل منه طائرا أكثر نمطية. وبالأحرى، ينبغي أن يُوسم بأنه استثناء بالنسبة إلى شرط النمطية [**يستطيع الطيران**] الذي سيرثه في غير تلك الحالة عن [**نعامة**]؛ ويكون بذلك مزدوج الاستثناء. ويلخّص

الرسم البياني في (14.8.) كل ما سبق. (كما في (13.8.)، تعني غ(سَ) أن سَ شرطا مفضّلا أو نمطيا).

(14.8.)

	نمط طائر غ (يستطيع الطيران)	
نمط نعامة عيّنة من [طائر] غ (لا يستطيع الطيران)		نمط أبو الحناء عيّنة من [طائر]
↓		↓
مصوغ دولي عيّنة من [نعامة] تستطيع الطيران		مصوغ روبارتس عيّنة من [أبي الحناء] لا يستطيع الطيران

تأمّل كذلك في صديقنا القديم «أعزب» الذي يتمثّل معناه في الشروط الضروريّة [**رجل**، **كهل**، **لم يتزوج قطّ**]. يرث هو أيضا الاستثناءات والأحكام المشتبهة عن توابعه. ويبقى الأعزب ذو الساق الواحدة أعزب، لكنه [**استثنائي**] كـ[**رجل**]. ولـ[**كهل**] شرط متدرّج في مستوى العمر، من منطلق أنه من المريب أن نسمّي من عمره 12 سنة أعزبَ؛ ويبدو هذا أقل غرابة مع من له 16 سنة، وهو صحيح جدا مع من له 21 سنة. ولـ[**لم يتزوج**] بعض الإشكالات البغيضة في ما يتعلق بالزمن كذلك: في أي وقت بالضبط خلال مراسم الزواج يقطع المرء مع حالة العزوبة؟ (لهذا السؤال الغبيّ في الظاهر انعكاسات تطبيقية. مثلا، بالنسبة إلى محكمة عليها أن تثبت صحة وصية المتوفّى خلال حفل زفافه،

كي تتمكن من التصرف في ممتلكاته.) وما تبينه هذه الأمثلة هو أنّ استعمال شروط النمطية باعتبارها قيما افتراضية في سلّمية تصنيفية مفيد في تبويب الحالات غير النمطية التي يمكن تخيّلها في ترتيب متناسق.

وتبرز للعيان خاصية تصنيفيّة مختلفة من خلال ملاحظة ‹پوتنام› (1975) فهو يزعم أن بنيته التّصوّريّة الشخصية لـ«الدردار» و«الزّان» يجب أن تكون هي هي. –شجر نفضي نمطي– إذ أنه لا يميّز بين عيناتهما. ومع ذلك، ينبغي أن تكون تمثّلاتهما مختلفة نظرا إلى أن اللفظتين ليستا مترادفتين.

لكن ‹پوتنام› يعرف أكثر مما يصرح به. والشيء الذي غفل عنه هو أنه إذا ما قيل له إن شجرة بعينها هي الزان، فإنه من المرجح أن يحكم بأنها ليست الدردار، والعكس بالعكس. ويوحي ما سبق بقاعدة تفضيل عامّة تخص التصنيف يفصل بموجبها نمطيا بين الأعضاء التي تكون تصنيفا مّا في مستوى معيّن. مثلا، يشعر المرء بعدم الراحة مع مفاهيم مثل مفهوم اللون الذي يمكن أن يكون في الوقت نفسه أحمر وقرمزيّا أو أن شيئا مّا يمكن أن يكون في الآن نفسه كوبا وطاسا أو أن الفوتون يمكن أن يكون موجة وجُسيْما. هذه التحاليل غير مستقرّة لأنّها لا تفي بهذا الشرط المفروض على التصنيفات.

وكي نبدأ في إثبات المبدإ صوريّا، نحتاج لتبيين العلاقات التصنيفية في البنية التّصوّريّة. وتفيد الدَّوال [**عينة من**] و[**مثل عنه بـ**] التبعيّة (subordination) والتضمين (superordination)، تباعا. لكن، لا سبيل حتى الآن للتعبير عن مفهومين تابعين يكونان «على نفس مستوى» التصنيف. وتسمح الكتابة الرمزية المستعملة حتى الآن بالخلط وعدم التمييز بين العينات والتوابع على كل المستويات، كما نرى في (15.8.).

(15.8.)

نمط
طائر
ممثّل عنه بـ[أبي الحناء نمطي]
ممثّل عنه بـ[نعامة نمطية]
ممثّل عنه بـ[بطة نمطية]
ممثّل عنه بـ[بُرْكة نمطية]
ممثّل عنه بـ[طيور لا تطير نمطية]
ممثّل عنه بـ[روبرتس نمطي]

و ينبغي، رغم ضرورة القبول بالمفاهيم غير المهيكلة مثل هذه في البنية التّصوّريّة، إذ أنها المادة الخام التي تقام التصنيفات على أساسها، أن توجد طريقة نستطيع بموجبها أن نعبّر عن مفاهيم منظمة بأشدّ دقة.

دعنا، سعيا لتحقيق هذه الغاية، نوسّع العامل **ممثّل عنه بـ** كي يتمكن من الحصول على أكثر من محلّ، كما يبيّن ذلك (16.8.). ويستحسن أن يقرأ هذا الترقيم على أنه يعني أن [**س**$_1$]، [**س**$_2$]، هما على نفس مستوى التبعية للنمط **ش**.

(16.8.)

نمط
ش
ممثل عنه بـ ([**س**$_1$]، [**س**$_2$]،... [**س**$_n$])

و لا تستطيع [**الأنماط**] و[**المصوغات**]، بصورة خاصة، الدخول باعتبارها محلات لعوامل **ممثّل عنه بـ** المفردة. وهذا يميز المُدخل الأخير في (15.8.) عن الباقي.

ويمكننا بهذه الكتابة الرمزية أن نثبت قاعدة التفضيل (17.8.) التي تعبر عن المعرفة التصنيفية للدردار والزّان (والدّالّة **هو** (BE) مستعملة هنا كما استعملت في الفصل (6)).

(.17.8) [**نمط** **ش** **ممثل عنه بـ** ([**نمط** **س**1]، [**نمط** **س**2])]

[[**هو** (ص،[**حالة** **نمط** **س**1])] ← [[**ليس** (ص، [**حالة** **نمط** **س**2])]]]

على أساس (.17.8)، أن يكون [**نمط**]ـان اثنان مرّتبين كتابعين شقيقين (sister subordinates) يفضي بنا إلى استدلال متداع بأنّ [**الأنماط**] منفصلة. وفي مسألة حكم ‹پوتنام›، تتدارك هذه القاعدة القيمة الافتراضية في غياب قرائن أخرى؛ وإذا كانت الشجرة دردارا فهي ليست افتراضيا زانا.

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نستعمل القاعدة بشكل عملي لهيكلة التصنيفات: فهي تحدث ضغطا في اتجاه تغيير [**الأنماط**] الأشقّاء، على نحو تكون به فعلا منفصلة. فمثلا، تنزع أسماء الألوان الأساسيّة في اللغة إلى تبنّي أصناف غير متقاطعة من التطبيقات تستنفد مجتمعة مجمع اللون (‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد›، 1976، القسم .1.5)). وعلى نحو مماثل، إذا كانت [**غلّة نمطية**] قد وسّعت لتشمل [**طماطم نمطية**] فإنّ [**بقلة نمطية**] ستنزع إلى التقلّص لتتجنب التقاطع، وسيحمل هذا الأمر بدوره إلى إعادة تنظيم داخلي بسمات مختلفة لـ[**بقلة نمطية**] بحيث يقصي [**طماطم نمطية**] على أساس مبدئي (أي مستقر) وليس اعتباطيّا.

تساوي القاعدة (.17.8) تقريبا الإكراه M عند ‹سومّر› (1965) الذي استعمله في دراسة ‹كايل› (1979) للتطور التصوّري. و يرى ‹كايل›، من منطلق مقاربتنا، أنّ مفهومات الأطفال، مثل مفهومات الكهول، تنزع إلى تكوين تصنيفات سليمة الترتيب، حتى إن كانت العلاقات بين المفاهيم في التصنيف مختلفة عن تلك التي

للكهول. وينبغي أن تكون القاعدة قاعدة تفضيل وليس شرطا مطلقا (رغم ما يزعمه ‹سومّر›) بسبب وجود عديد الأمثلة المضادّة. فلـ«كتاب» مثلا سمات شيء مادي وكتلة معلومات في الآن نفسه، ولـ«جامعة» سمات شيء مادي وسمات تنظيم اجتماعي في الوقت ذاته. وأن لا تكون تلك مبهمات معجمية بل إمكانات متزامنة هو ما تبيّنه الجمل (18.8. أ. و ب.) حيث تستعمل الألفاظ بصفة غير شاذّة في كلا المعنيين.

(18.8.) أ. ينتهي الكتاب الذي يزن رطلين بطريقة حزينة.
ب. للجامعة التي بنيت سنة 1896 جناح متجه نحو اليسار.

(لقد أشار إلى هذه الأمثلة المضادة، ضمن أمثلة أخرى، ‹بيروايش› (1981)).

وبينما تثبت (17.8.) نتيجة [**نمط**]ـين تابعيْن متعالقين أفقيّين لـ[**نمط**] آخر، فإنهّا لا تبرر إقامة علاقة أفقية. وتدرس قواعد التفضيل (19.8.أ.ب.) هذه المسألة.

(19.8.)
أ.

نمط
ش
ممثل عنه بـ([**نمط** / $س_1$])
ممثل عنه بـ([**نمط** / $س_2$])

← غ

نمط
ش
ممثل عنه بـ([**نمط** / $س_1$]، [**نمط** / $س_2$])

ب.

$$\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{ش}\\ \textbf{ممثل عنه بـ}\left(\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{س}_1\end{array}\right]\right)\\ \textbf{ممثل عنه بـ}\left(\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{س}_2\end{array}\right]\right)\end{array}\right] \overleftarrow{\text{غ}}$$

$$\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{ش}\\ \textbf{ممثل عنه بـ}\left(\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{س}_1\\ \textbf{ممثل عنه بـ}\left(\left[\begin{array}{l}\textbf{نمط}\\ \textbf{س}_2\end{array}\right]\right)\end{array}\right]\right)\end{array}\right]$$

تقول هذه القواعد إن الترتيب التصنيفي لـ[**الأنماط**] أشد استقرارا من مجموعة غير متجانسة من التوابع: إذا كان لدينا تابعان، فمن الأفضل ترتيبهما إمّا باعتبارهما شقيقين أفقيّين أو متضمنين سلّميّا (19.8.ب).

لاحظ أنه لمّا كانت (19.8.أ) و(19.8.ب) قواعد **تفضيل** وليستا قواعد **استدلالات** منطقية، فإنه قد تكون لهما السّوالف (antecedents) نفسها، ولكن لهما خوالف (consequents) غير مناسبة منطقيا. ولا أحد من ضربيْ القواعد ضروري لكن تطبيق أي منهما يدعم الاستقرار في الوضعيات غير المتجانسة.

وقواعد التفضيل في (19.8.)، مثل التناظر في التجميع الموسيقي، هي تفضيلات تهم بنية المفهومات المجردة، وقد تُتجاوز بحجج تجريبيّة (بصفة تقريبيّة، إذا كانت أمثلة من [**نمط س**$_1$] و[**نمط س**$_2$] لا هي منفصلة ولا هي تفي بعلاقة تضمين). وبعبارة أخرى، يمكن أن تقود هذه الحجج المضادة إلى إعادة الهيكلة الداخلية للـ[**نمط س**$_1$] والـ[**نمط س**$_2$] على نحو يفيان فيه بالعلاقات التصنيفية الحقيقية. وأي خيار سيقع اعتماده يرجع إلى الاستقرار الناتج عن النّظام ككلّ.

من هذه القواعد التفضيلية على التصنيفات، ينبثق التوجه البرنامجي لنظرية صورية عن تطور التصوّرات وتغييرها، وهي بقايا ذكريات ملاحظات ‹كواين› (1969). ولا تكوّن، كردّ فعل عن المُدخل البيئي، مفهوماتٌ جديدة فحسب، بل تولّد هذه المفهومات الجديدة ضغوطات إضافية على المفهومات الموجودة في سعي إلى إيجاد مكان لها في التصنيف. ويمكن في بعض الحلالات، لتراكم عدم الاستقرار هنا وهناك في نظام تصوّري، أن تخفف بإعادة هيكلة شاملة -إذا كان للجسم قدرات حسابية كافية لقياس الاستقرار النسبي لتنظيمين شاملين متنافسين. والبديل هنا هو أن نتعلم ببساطة أن نعايش عدم الاستقرار المحلّي (أو أن ننكره، كما في مرض العُصاب)). وباختصار، ينبغي أن يدمج المنوال الذي يعالج العرفان مكوّنا نشيطا يسعى على الدوام إلى تعديل البنية التّصوّريّة وتنظيمها في محاولة لدفع الاستقرار الشامل إلى حدوده القصوى. وسيقوم هذا المكون بدور حاسم في أمرين معا: في نموّ الطفل، وفي مستوى أعلى من الوعي، في إرشاد العلوم.

6.8. قواعد التفضيل في معاني الفعل

لقد اهتمّت أغلب النقاشات في الطرازات والإبهام والشبه العائلي في هذا الكتاب، وفي مواضع أخرى مما نشر في هذه المسائل، بمعاني الأسماء والصفات. وسيبيّن هذا الفصل مواصلةً للحجّة المقدّمة في الفصل (4) لإثبات التكافؤ البنيوي للمقولات الأنطولوجية الكبرى، سيبين هذا القسم أن معاني الأفعال تعرض خاصيات مماثلة. وبالتالي فهي أيضا غير قابلة بأن نصفها من منطلق تفكيك مستنفد للشروط الضرورية والكافية.

تأمّل بادئ ذي بدء في الشروط المتدرّجة! توجد أصناف متعددة من الأفعال تختلف عناصرها مبدئيا في المعلومة في ما يتعلق بالطريقة

-مثلا، أفعال التنقل «مشى»، «جرى»، «تبختر»، «هرول»، «عدا»، «أسرع»، الخ. ولا تمثّل الاختلافات بين هذه الأفعال أهمية خاصّة من الناحية النحوية، لكنها مهمة إذ تُظهر فوارق يصعب فصلها بطريقة أخرى غير الطريقة الانطباعية. ومن منطلق هذه الاعتبارات، فهي تشبه الأفعال الدّالّة على الألوان، فهي أيضا متجانسة نحويا، ولا يمكن في الحقيقة أن نميّز بينها إلاّ بالإشارة. ويوحي لنا هذا أن هذه الأفعال تتقاسم مجموعة من الشروط الضرورية لها علاقة بالتنقل في مساحة مادية (وقد يكون شرطا نمطيا «التنقل على القدمين»، بحيث يكون الحديث عن جري السيارات من باب التوسّع في استعمال الفعل). إلاّ أنّه لكل واحد منها شروطه المركزية الخاصة بالطريقة وهي تحتوي على منوال مركزي بصري و(\أو) حركي يعيّن خاصيات المشي والسرعة. ويبدو أن استعمال شروط المركزية هذا هو السبيل القويم نحو التحرك في هذه الظلمة التي تلفّ الفوارق في معاني الأفعال.

يقدم فعل «see» (رأى، نظر) مثالا واضحا جدا عن ضرورة الشروط النمطية.[87] تأمّل جمل (20.8) التي تثير تقريبا الملاحظات نفسها!

(20.8.) أ. لقد نظرت إلى ذاك الشيء بالتأكيد عشرات المرات لكني لم **أره** أبدا.

ب. لقد رأيته بالتأكيد عشرات المرات لكني لم **ألاحظه** أبدا.

إذا أقررنا بأنّ لـ«رأى» معنى موحدا، فإنّ (20.8.) تثير إشكالا عويصا، إذ يستعمل معنى «يرى» في (20.8.أ) لنفي معناه في

87 أوحت معالجة ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976، 583 وما بعدها) لفعل «see» جزئيا التحاليلَ اللاحقةَ. وثمّة مثال مشابه، وهو فعل «lie» (يقول كذبة)، تمت مناقشته في عمل ‹كولمان› & ‹كاي› (1981).

(20.8.ب). والجواب التقليدي المقترح لهذا الإشكال هو القول بوجود فعلين مختلفين لكنّهما متجانسين صوتيا «يرى$_{أ}$» و«يرى$_{ب}$» في (20.8.أ) و(20.8.ب)، تباعا. فلْنتتبّع هذا المسلك وقتيا كي نكشف عما يمكن أن يعنيه كل منهما!

لـ«يرى$_{ب}$» المعنى الذي اقترحه ‹غروبر› (1967) والذي خاصمه فيه ‹فان دي فالد› (1977) ودافع عنه ‹غولدسميث› (1979): « ش يرى$_{ب}$ س» يعني شيئا مثل «تصوّب حدقة ش نحو س». (وليتذكّر القارئ الذي يقلقه هذا التحليل لفعل «يرى» أننا غير معنيين بما يُرى **في الواقع**. بل بماهية الرؤية (seeing) و#الرؤية#، أي بكيفية تشفير ذهن المرء للرؤية في التجربة). في هذا المعنى لفعل «يرى»، يتناوب المفعول المباشر مع المركب الإضافي، كما يبدو في (21.8.).

(21.8.) أ. رأى ‹بيل› من يقبع بداخل الغرفة.
ب. رأى ‹بيل› ماذا يقبع تحت الطاولة.

لاحظ أنّ اللّبس (21.8.ب) يوازي لبس «جرى ‹بيل› تحت الطاولة»: إذ يمكن أن تعني الجملة أن حدقته انتهت إلى نقطة تحت الطاولة أو أن حدقته مرّت تحت الطاولة حتى نقطة تتجاوزها (انظر القسم 1.9.)! وهذا الصنف من القرائن التي قدَّمها ‹غروبر› بأكثر تفاصيل يبرر تحليل «يرى$_{ب}$» باعتباره فعل حركة.[88] بالإضافة إلى كل هذا، وكما أشار إلى ذلك ‹غولدسميث›، فإنّ «*from*» (مِن) تثبت مصدر (أي نقطة انطلاق) الحدقة في (22.8.أ) كما تثبت نقطة انطلاق الحركة في (22.8.ب).

(22.8.) أ. رأى ‹بيل› الصحنَ الطائر من غرفة الجلوس.
ب. غادر ‹بيل› الساحةَ من غرفة الجلوس.

---

88 وبالأحرى، يقترح الإطار النظري للقسم (2.9.) أنّ «يرى$_{ب}$» هو فعل امتداد (extent). ويمكن أن يساعد هذا في نشر بعض نقد ‹فان دي فالد› لـ‹غروبر›. لكن هذا النقد غير مهم بالنسبة إلى الحجج التالية.

لاحظ أنّ هذه القراءة لا تقول شيئا عما إذا كان فاعل الجملة قد ولّد معلومة مّا من حدقتيه؛ بل هو يشبه «يقع بريق شَ على سَ» التي يمكن في الواقع استبدالها بـ« شَ يرى سَ» في (20.8.ب) وليس في (20.8.أ).

الآن، فكّر في «يرىأ»! في (20.8.أ)، يكون الإقرار بأنّي لم أع أبدا بوجود ذاك الشيء. وبصورة تقريبية، نستطيع أن نقترح تحليلا لـ« شَ يرىأ سَ» مثل «سَ أصبح في دائرة الوعي البصري لـشَ». (سيهمل «يلاحظ» الواسمَ «بصري»، إذ يمكن استعماله للمُدخل عبر أي قناة حسيّة). وهذا الوعي هو بالضبط الشيء غير الضروري بالنسبة إلى الإقرار بـ«يرىب». وبالتالي، فإنّ كلا الجملتين في (20.8.) تقولان إنّه كان لي اتصال بصري. لكن محتوى مجالي البصري لم يدخل دائرة وعيي.

الآن، تدبّر المقدمة المنطقية التي تطرح أن «يرىأ» و«يرىب» هما وحدتان معجميتان. فإذا كانتا متمايزتين، فأيّهما المقصودة في (23.8.) أو هل إنّ (23.8.) مبهمة؟

(23.8.)　　　رأيت ‹بيل›.

في الجمل المبهمة النّموذجية من قبيل «أكْلُ القِرَدة قبيح»، و«الأسد الزائر»،[89] يكون في ذهن المخاطب إمّا القراءة الأولى أو الثانية. وإذا كانت كلتاهما في ذهنه، يكون المقصود عادة جناسا. ولكن في (23.8.)، كما هي الحال في أغلب الأوصاف المعتادة لما يُرى، يبدو أن المقصود هو كلا القراءتين، أي إنّ نظري يتجه نحو ‹بيل› وإنّ ‹بيل› يدخل دائرة

89 [هامش للمترجم: استبدلنا جملا معروفة في الأنغليزية، بجمل من العربيّة؛ يقع اللبس في الجملة الأولى في مستوى «قِرَدة» إذ لا ندري إن كانوا الفاعل أو المفعول به، الآكل أو المأكول. وقد تعرضنا بعد للجملة الثانية.]

وعيي. وهكذا ثمّة شيء خاطئ في الزعم بأنّ «يرىأ» و«يرىب» وحدتان معجميتان مختلفتان.

افترض، مع ذلك، أنّنا نزعم أنّ معاني «يرىأ» و«يرىب» هي شروط نمطية في تأويل فعل واحد هو «رأى» وأي منهما وحده كاف لاستذكار «فعل» الرؤية. و(20.8أ) يقرر «يرىب» وحده. وعندما يتحدث المرء عن رؤية صور ذهنية أو هلوسة، فإنّ «يرىأ» وحدها هي التي ترد؛ وفي (20.8أ) تنفى «يرىأ». مع ذلك، في الرؤية العادية، الطرازية الحقيقية، يوفى بكلا الشرطين. ويمكن أن نقول استنادا إلى هذا التحليل إنّ (23.8) غير ملتبسة: فهي تحمل معلومات عن عمل #الرؤية# الذي يشمل افتراضيّا #الرؤيةأ# و#الرؤيةب# جميعا. إلاّ إذا كانت توجد معلومة زائدة تفيد العكس.

وباختصار، لقد لخّصنا النقاش عن «اللعبة» في القسم (4.7) ووجدنا أن لـ«يرى» خاصيّة الشبه العائلي، وحاولنا المناورة والمغامرة باللبس ثم رفضناها. ولاحظنا مرّة أخرى، أنّ الحل يكمن في نظام قواعد التفضيل مبرزين أنه ينبغي أن تدمج معاني الأفعال ومعاني الأسماء سواسية بهذه التحاليل.

7.8. الوجود الكليّ لأنظمة قواعد التفضيل

فلنراجع عوارض أنظمة قواعد التفضيل: (1) أحكام المقبوليّة المتدرجة والشبه العائلي؛ (2) قاعدتان أو أكثر، ليس فيها ما هو ضروري، لكن كل واحد منها كاف في بعض الظروف لإصدار حكم مّا. (3) تأثيرات التوازن في القواعد التي تنطبق في حالات التنازع؛ (4) مقياس الاستقرار القائم على تطبيق القواعد؛ (5) تستعمل القواعد غير الضرورية منطقيا كقيم افتراضية مقابل معلومات غير ملائمة. وتطفو هذه الخاصيات من وقت لآخر

على سطح ما ينشر في علم النفس، لكن، لي انطباع بأنه لم يقع التفطن أبدا إلى كليّة وجودها. وإليك بعض الأمثلة، أقدّمها فقط بطريقة مجملة جدّا. ومن الواضح جدّا أنّ التفاصيل ستكون مبتذلة بالنسبة إلى القارئ المطلع على هذه الظاهرة.

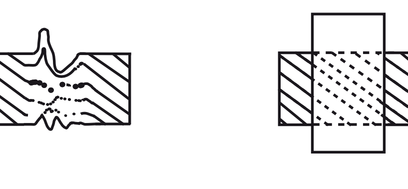
لقد بحث كل من ‹ريغن› & ‹بفارلي› & ‹سينادر› (1979) المُشعِرات البصرية لحركة الأشياء وهي تبتعد وتقترب من الملاحَظ. وكان المرشحان البارزان تغييرَ الحجم على الشبكية وعكسَ اتجاه الحركة على الشبكتين (إذا كان التحرك نحو الملاحظ مباشرة، يتحرك الشيء يمينا في الشبكة اليسرى ويسارا في الشبكة اليمنى). وبمعالجة هذه المُشعرات بطريقة مستقلّة بفضل عرض ثلاثي الأبعاد يولد حاسوبيا، تفطنوا إلى أن أيّ واحدة من الشبكيتين وحدها كافية لإصدار حكم على الحركة. وبالتالي، فإنه لا واحدة منهما تمثّل المشعرة الضرورية. فهما تضعان إذن المشعرات في وضع تضارب، موازنة بين تزايد الحجم وحركة موجهة نحو الخارج. وقد وجدوا أن كلا منهما يوازن الآخر، مع النسبة الملائمة من أحجام المشعرات، لا يدرك الملاحظ أي حركة، بالضبط كما تتنبأ به نظرية قواعد التفضيل.

ومن المهم أنّ الأشخاص المختبَرين في هذه التجربة يختلفون في حجم المُشعرتين المتضاربتين الضروريتين لإنجاز الركود المجرّب. وهذا في المستوى السفلي للنظام، حيث قد يتوقع المرء درجة عالية نسبيا من «شبكة صلبة من الأسلاك». وإذا كانت هذه الاختلافات بين الأشخاص من خاصيات أنظمة قواعد التفضيل عموما، فإنّ التنقيب عن نظرية شاملة لقواعد التفضيل يصبح عملية محبطة.

ونستعمل في مستوى أعلى من النظام البصري القوانين الجشتالطية لـ«شكل جيّد» كي نبرر أنظمة قواعد التفضيل في

المقام الأول. ونحن لا نحتاج أن نزيد على ما قلناه في القسم (1.8.) إلاّ أن هذه القواعد تستعمل بوضوح باعتبارها قيما افتراضية في غياب معلومات معيّنة. مثلا، نرى في (1.3) الجزء المغلق من #الشيء المظلل# بصورة طبيعية أكثر في الاتجاه الذي تشير إليه الخطوط المنقّطة (24.8.أ)، حسب قوّانين «الشكل الجيد» مطبقة باعتبارها قيما افتراضية. وسنفاجَأ إذا كانت إزالة الانسداد ستكشف أن شكلها ونموذجها يكون (24.8.ب).

(24.8.)



أ. ب.

وبصفة مشابهة، في (2.3.)، تستعمل #النقطة التي تمر خلف المستطيل#، قوانين الشكل الجيد قيمًا افتراضيةً لتوليد فرضية بأنْ ثمَّة #نقطة# وراء #المستطيل# ولإنشاء توقّع عن زمن ظهور#ها#.

عُدْ بعدها إلى اللغة! يتحدث ‹ليبرمان› & ‹ستودّارت–كيندي› (1977) عن «علاقة تبادل» بين المُشعرات الصوتية التي تميز المركبات «gray ship» [غراي شيپ] و«gray chip» [غراي تشيپ] و«great ship» [غريت شيپ]. وقد بيَّنَا، وهما يحتجان ضدّ وجود سمة بسيطة كاشفة بغرض الاعتراض على منوال يقوم على كشف سمة بسيطة (في مقاربتنا، شرط ضروري وكاف)، أن السمات المدركة حسيا («ش» [sh] الممتد في مقابل الانفجاري+الإحتكاكي «ش» [ch] مقابل الانفجاري زائد الممتد ««تش» [t–sh]) تابعة بطريقة معقدة لدوام الصمت بعد صائت اللفظة الأولى (0 –100 جزء من ألف من الثانية.) وبدوام الصوت الاحتكاكي «sh» (60 –180 جزء من ألف من الثانية).

ويكون دوام الصمت ضروريا بخاصة لتغيير «gray ship» إلى «gray chip» أكثر إذا كان دوام الاحتكاكية أكبر، وهو تأثير التوازن النموذجي. وثمّة حالة مشابهة ومعروفة أكثر تتمثل في إدراك التمييز بين المجهور والمهموس في الصوامت الانفجارية، حيث تتأثر بتفاعل الهائية، ومقدم الجهر ودوام الصمت، وطول تحولات المكون المَوْجي في الصائت اللاحق.

ونجد ضمن القواعد المناسبة التي تصل النّظم بالدّلالة نظاما فرعيّا (subsystem) يتعامل مع تأويل مجال التسوير. وقد بيّنت ‹يوپ› (1975) أنّ هذا النظام الأصغر يشمل ما يبدو في السياق الحالي أنه قواعد تفضيل. وقد تناولت بجدية ملاحظات قُدِّمت عرضا في أدبيّات المسألة مفادها أنّ التسوير المتعدد في جملة بسيطة يخلق عادة لبسا في مستوى حيّز المسوّر قد تفضّل من القراءات قراءة واحدة. ويمكن إثبات قواعد تفضيل ‹يوپ› كما يلي:

(25.8.)

أ. إذا وجد مسوّران في المستوى السطحي من الجملة نفسها، فإننا نفضّل تعيين أكبر حيّز للمسور الأكبر حسب السلم التالي: *each* (**كل**) ← *every* (**كل واحد**) ← *most* (**معظم**) ← *many* (**كثير من**) ← *several* (**عدّة**) ← *some* (**بعض**) ← *a few* (**قليل من**).

ب. إذا وجد مسوّران في المستوى السطحي من الجملة، فإننا نفضّل تعيين أكبر حيّز للمسور الذي في الموقع السطحي الأشدّ بروزا، محدد حسب السلم التالي:

المسند إليه ← **الفاعل النّظمي والدّلالي** ← **الفاعل النظمي أو الدّلالي، لكن ليس كلاهما** ← **المفعول به غير المباشر** ← **المعمول الإضافي** ← **المفعول المباشر**.

وقد بينت ‹يوپ› أن هذه التفضيلات تسري في عدد كبير من اللغات (يحدد فيها السلم في القاعدة (25.8.أ) على أساس أقرب تجربة للمسوّرات) ولذلك فقد كانت ‹يوپ› واثقة من

طرحها بأن هذه التفضيلات كونيّة. ورغم أنها لم تحل كامل وجوه التداخل بين القاعدتين، فإن الأنموذج العام هو نظام قواعد التفضيل: تطبيق قاعدة القوة المتغيّرة التي تثمر تأويلات مفضلة جدّا عندما تعزز تطبيقات القاعدة، والإبهام عندما تتضارب تطبيقات القاعدة بقوّة متعادلة، ؛ واستثناءات القاعدة عندما تتجاوز التطبيقاتُ القوية لقواعد أخرى التطبيقات الضعيفةَ.

ومظهر من مظاهر النظرية اللغوية الذي استعصى إلى حدّ بعيد على الكتابة الرمزية الناجحة هو مفهوم مواضعات الوسم: الشروط التي تقيم أشكالا مفضلة للقواعد النحوية، لكن كثير منها تُخرق في أنحاء اللغات الخاصّة. وقد استُدعيت مبادئ الوسم بخاصة في الفونولوجيا (‹تروبتسكوي› (1939)، ‹تشومسكي› & ‹هال› (1968))، لكن النظرية النظمية قد استعملت بصورة متواترة التقابل موسوم≠غير موسوم، بخاصة في الأعمال القريبة العهد. ولم ينظر إلى اصطلاحات الوسم فقط باعتبارها تقيم مقياسا للاستقرار النسبي بين الأنحاء المتنافسة، بل كذلك بأنها توفر لمتعلِّم اللغة قيما افتراضية لمبادئ النحو التي لم تحددها تحديدا كاملا القرائنُ اللغويةُ المباشرةُ. وهكذا تظهر بعض أعراض قواعد التفضيل في مفهوم ‹تشومسكي› (1965) لـ**عدّاد التقويم** (*evaluation metric*) وهو مكون أساسي من مكونات النظرية اللغوية المعاصرة. (لا علم لي بأي قرينة عن التعزيز والتضارب بين اصطلاحات الوسْم؛ وقد يكون هذا ناتجا عن أنه لا أحد من الباحثين قد فكّر في النّظر في المسألة).

في دراسة الإنجاز اللغوي، استعملت نظرية إستراتيجيات التحليل النظمي (مثلا، ‹كيمبل› (1973) و‹وانر› & ‹مراتوس› (1978) و‹جانيت دين فودور› (1978) وكذلك ‹ماركوس›

(1980)) بطريقة متكررة المبادئ الاستكشافية التّي تقوم بـ«أحسن تخمين» في ما يتعلق ببنية الجملة التي يتم معالجتها. وهذه الاستكشافية، من وجهة نظرنا، هي قواعد التفضيل التي توفر البنية الافتراضية للمُدخل الحاصل. ومن خاصيات نظام قواعد التفضيل الخاصية النموذجية في التفاعل بين المشعرات النظمية والمشعرات الدّلالية لتحديد أي من الأبنية الممكنة ينبغي اختيارها. مثلا، نجد في لعبة «**مسلك الحديقة**» المشهورة (garden path) جملا من قبيل (26.8.) بها تضاربٌ مميّز بين التفضيل المحلي والمتطلبات العامّة.[90]

(26.8) الفرس السابق قطع المسافة في دقيقتين هو فرس الأمير.

تكمن إشكاليّة هذه الجملة في تفضيل قراءة «قطع» باعتباره فعلا [قَطَعَ] في الجملة وليس اسما [قطْعُ]، مدعوم في ذلك بمشعرات محليّة أخرى. لكنّها تقع في تضارب مع المطلب العام لإدماج «فرس الأمير» في تأويل الجملة. ولا يمكن دعم هذا المطلب العام إلاّ باختيار تأويل «قطع» باعتباره مصدرا فاعليّا (أي «القاطع سابقا») وهو أقل استقرارا بكثير.

90 [هامش للمترجم: تتمثل هذه اللعبة في **قراءة** جمل ملتبسة تربك القارئ. وتستعمل هذه الجمل الملتبسة في علم النفس اللغوي للتدليل على أنّ القارئ (إذ أنّ هذه الأمثلة نادرة في الشفوي، حيث تقوم مستويات لغوية عديدة بفك الالتباس) يعالج الجمل كلمة بعد أخرى، ويتمثّل الإشكال في أنّ النصف الأول من الجملة يوقعه عادة في تضارب مع نصفها الأخير، مما يجبره على إعادة القراءة من الأوّل بتصحيح القراءة البديهيّة الأولى. والجملة التّي يقدمها ‹جاكندوف› هنا هي الجملة الأوسع شهرة «The horse raced past the barn fell»، إذ لا نعرف أين يوجد الفعل الأساسي في الجملة، هل هو «raced» في صيغة المبني للمفعول أو «fell» باعتباره ماضي (fall)؟ لكن، ثمّة جمل أخرى كثيرة فيها تلعّب على المقولات. ونحن نقترح لها هنا مقابلا في العربية: (1) صُوّت بالأمس على مشاريع الحكومة الفاشلة. (2) رأيت الرجل المتشدد مع أهله. (3) المرأة الطويلة ساقها تصرعها الريح، (4) أعلمت المسرور بنجاح ابنه، (5) خال الولد المسكين رميته بحجر. (6) ساق الرجل في الوادي. (7) قبل الموت بساعة من ذهب.]

ويمكن أن نعيد صياغة مبادئ المحادثة لـ‹غرايس› (1975) في التداولية، باعتبارها قواعد تفضيل. ورغم أنّ ‹غرايس› قد صاغ مبادئه كتعليمات موجهة إلى المخاطِب، فإنّ ‹باخ› & ‹هارنيش› (1979، الفصل 8)، قد أشارا إلى أن مبادئ ‹غرايس› تنطبق كذلك على عملية التأويل التي يقوم بها المخاطَب، حيث تبدو باعتبارها تفضيلات تهم طريقة تأويل المعنى الذي يقصده المتكلم. بهذا الشكل، يمكن أن نصوغ خمسة من مبادئ ‹غرايس›، كما في (8،27. أ-و).

(8،27.)

أ. فضّل افتراض أنّ المتكلم يقول لك كل ما يعرفه

(مبدأ الكم)

ب. فضّل افتراض أنّ المتكلم يعتقد في ما يقصد إبلاغك به.

(مبدأ الكيف)

ج. فضّل افتراض أنّ للمتكلم معنى واحدا في ذهنه.

د. فضّل افتراض أنّ المتكلم يبلغ شيئا مناسبا.

(مبدأ المناسبة)

هـ. فضّل افتراض أنّ المتكلم يقصد حرفيّا ما يقول.

(افتراض الحرْفيّة.)

لقد اشتغل ‹غرايس› على عدد من الحالات ينتهك فيها المتكلم المبادئ ليحصل على مؤثّرات خاصّة (كالكياسة، والتهكّم، والجناس). وتكمن مشكلة السّامع في الحسم في ما يقصده المتكلّم. ويحصل ذلك بخاصّة إذا كان المعنى الحرفي للمتكلم غير ذي صلة أو أنه يوفّر معلومات أقل مما يعتقد السامع أنه مخول له، فإن على السامع أن ينشئ رسالة مقصودة جديرة بالتصديق تكون مرتبطة بطريقة مّا بما وقع التلفظ به. وهذا الإنشاء هو ما يسميه ‹غرايس› **الاستلزام الحواري** (*conversational implicature*).

فمثلا، يعتبر السؤال «هل يمكنك مناولتي الملح؟» في العادة بمثابة طلب إعطاء الملح، لأنّ الجواب من منطلق التأويل الحرفي للجملة سينتج خرقا لمبدإ العلاقة.

قصد الإبقاء على الانتهاكات الممكنة تحت السيطرة، اقترح ‹باخ› & ‹هارنيش› مبدأ الإحسان (*Principle of Charity*): «أوِّل -مع الإبقاء على كل الأشياء الأخرى كما هي- ملاحظات المتكلم بشكل تنتهك فيه أقل عدد ممكن من المبادئ!». واقترحا، باعتباره تهذيبا لهذا المبدإ، إمكانية أن يكون لمبادئ ‹غرايس› أهميات مختلفة في مبدإ الإحسان، بحيث يحدد التحليل الأشدّ استقرارا بواسطة تراكم وزن الأهمّيّة عوض إحصاء المبادئ فقط. وهكذا، فإنّ قواعد الاستلزام الحواري لا تعرض تعزيزات قواعد التفضيل والتضارب فحسب، بل تتطلب كذلك مقياسا موزونا للاستقرار.

وفي الأخير، تأمّل هذه الأمثلة الثلاثة من الحياة اليومية: عليّ أن أشتري ما أرغب فيه أم ما هان سعره؟ عليّ أن أجيب عن الهاتف أم أن أتمّ ما بدأته؟ عليّ أن أكسب أكثر أم من الأفضل أن أحافظ على موارد الطبيعة؟ في كلّ حالة من الحالات، يوجد تفضيلان غير متناسبين يدخلان في علاقة تنازع، وعلى المرء أن يحدد مجرى الأحداث الذي يوازن بينهما. بالطبع، إذا كان كلا الاختيارين يتداعمان -أي إذا كان ما أرغب في شرائه هو الأرخص، وإذا كانت إجابتي عن الهاتف ستعينني على ما بدأته أو أني سأكسب بفضل المحافظة على موارد الطبيعة، فلا وجود لأيّ إشكال في إصدار الحكم. وهكذا يكون لهذه التفضيلات الواعية نماذج (patterns) تعزيز-تنازع التي لقواعد التفضيل. ولا أرغب هنا في التعليق على حماقة محاولة استنباط مقياس «موضوعي» للاستقرار مع حالات من هذا القبيل (حتى لو أجبرتنا، كما هو الحال مع

المثال الأخير، الضرورة الاجتماعية، على المحاولة). ومهما يكن من أمر، نستطيع أن نتخذ مثل هذا القرار (بل إنّنا نتخذه حدسا) في جميع الأحوال.

رأينا إذن أنّ خاصيات نظام قواعد التفضيل توجد في كل مكان من العملية النفسانية، على طول الطريق، من آليات الإدراك في المستوى الأدنى إلى مشاكل بارزة جدّا في حياتنا الواعية، كما في العبارات السياسية والاجتماعية. فلا وجود بالتالي لعائق مبدئي يمنع تبنّيها كجزء من نظرية معاني الكلم. ومع ذلك، لم يعترف بنظام قواعد التفضيل باعتبارها ظاهرة موحّدة، إلاّ من قبل علماء النفس الجشتالطيين. ويعود السبب في ذلك على ما اعتقد إلى أنّ نوع المعالجة الحسابية الذي ينجزه نظام قواعد التفضيل غريب تماما عن الفكرة السائدة في ما ينبغي أن تكون عليه نظرية صوريّة. ولكل من المنطق الصوري والنحو التوليدي وعلم الحاسوب جذوره في نظريّة البرهنة الرياضيّة، حيث لا مكان للأحكام المتدرّجة، وحيث لا يُحل التنازع بين الاستدلالات إلاّ بنبذ العملية برمّتها. ورغم أن الأحكام المتدرجة والحلول السلَّمية للاستدلالات المتضاربة مستوطنة في المعالجة الحسابية النفسانية، فإن التكييفات الإحصائيّة للتقنيات الحسابية التقليدية لمحاكاة هذه الخاصيات قد حافظت على صبغتها المتكلفة المصطنعة. وهكذا، عندما تبرز ظاهرة قاعدة التفضيل ضمن نظرية مّا، فإنّ ثمّة ميلا واضحا للانتقاص من قيمتها والتقليل من دلالتها. وأرجو أن يساهم هذا الفصل في تغيير النظرة إلى هذا المجال.

وأنا أعتبر نظام قواعد التفضيل سبيلا لإنجاز ما يقوم به علم النفس بطريقة جيدة وما يفعله الحاسوب بطريقة رديئة جدّا: استخراج نتيجة شبه-دقيقة انطلاقا من معطيات غير موثوق بها. وتوجد في نظام قواعد التفضيل مصادر قرائن كثيرة مجتمعة

لإصدار الأحكام، وفي الحالات المثلى (الطرازية)، تكون هذه المصادر مطنبة. لكن لا أحد منها أساسيّ،وفي أسوأ الأحوال، يمكن للنظام أن يشتغل بأيّ واحد منها منعزلا. وباستعمالها قيمةً افتراضيةً تكون القواعد نفيسة جدّا لإثبات مجرى الأعمال واستدراك نقص القرائن. وتكون في مستوى أرقى من التنظيم مصدرا عالي الليونة والتكيّف في النّظام التصوّري كَكُلٍّ.

وليس من الصعب كذلك تخيّل العصبونات وهي تنجز حسابات شبيهة بقواعد التفضيل. وتفضي أمْثَلة ‹ماك كيلوك-بيتس› (1943) للعصبونة الثنائية إلى شبكة عصبونية ذات قدرة حسابية توازي قدرة حاسوب ‹طورينغ› (Turing Machine). افترض أننا عوض المُدخلات والمخرجات العصبونية التي لا تملك إلا القيم 0 و1 كنّا نستطيع السّماح لها على الدوام بأن تكون ذات قيم متدرجة على أساس نسبة الانفعال أو أنموذجه، ستكون إذن نسبة انفعال العصبونة (أي قوة الحكم) قائمة على أساس الوظيفة الموزونة للمدخلات الحافزة أو الكابتة (القوة النسبية لتطبيق قواعد التفضيل). وهكذا، من المنطلق الشكلي والنفساني، تبدو أنظمة قواعد التفضيل الوسم المائز للذكاء الطبيعي، شيئا مّا تستحق خاصياته الحسابية أن تُستكشف.

8.8. عودة إلى الأهداف

وجدنا في أنظمة قواعد التفضيل حلَّ اثنين من المشاكل الجدية التي تواجه نظرية الشروط الضرورية والكافية باعتبارها نظرية لمعاني الكلم: الغموض والشبه العائلي. ويبقى أن ننظر في ما إذا كان بإمكاننا مع أنظمة قواعد التفضيل أن نفكك بصفة مستنفدة معاني كلمة مّا إلى مكوناتها البدهيّة (primitives).

لقد أحرزنا بعض التقدم على كل حال. ويوفر توسيع الأنطولوجيا الذي دافعنا عنه في الفصل (3) مجالا أثرى في مستوى

الأبعاد التي يمكن أن نموقع المفهومات فيها. وفي الفصول الثلاثة القادمة، سنفر من [**الحيِّز المادّي**] إلى أنطولوجيا أشد ثراء ممّا اعتبر حتى الآن سمات تصوريّة بدهيّة.

ويوجد نوع مختلف من توسّع الإمكانات متأتّ من شروط المركزية. ويمكن لأي قيمة داخل المجال الدّلالي الذي يحوي تغيّرات مسترسلة في بعد واحد أو أكثر –مثلا: اللون، الشكل، أو المشية– أن تخُتار باعتبارها قيمة بؤريّة لمفهوم جديد ولا تخضع إلاّ لمقدرة المرء على تمييز قيمة بؤريّة من القيمة التي تليها. علاوة على ذلك، يمكن للمرء أن يضيف شروطا نمطية من أوزان متنوّعة، ويؤثر اختيار الأهميّة على تعتيم المعنى أيضا. وهكذا فإنّ نظام قواعد التفضيل يوفّر قائمة كاملة من الإمكانات التوافقيّة التي تنتج أي مجموعة ثابتة من الوحدات البدهيّة لديها قوّة تعبيرية أقوى بكثير مما كان يفترض أن يكون لديها في نظام بسيط للسمات.

وفي النهاية، نشير إلى أن نظرية الأوليات البدهية لا تتطلب أن تكون كل بدهية بمفردها قادرة على تحقق معجمي. ويحتمل أن توافق بعض الأوليات البدهية نظام سمات مثل النظام الفونولوجي. إذن مثلما لا يمكن لـ[+مجهور] أن يتحقق إلاّ باعتباره جزءا من رحم فونولوجي تام التحديد فإن الأوليّات الدّلالية في نظام سمات من هذا القبيل لن تتمكن من الظهور بمفردها كمعنى للفظة مّا، وهذا يكشف مرّة أخرى عن مجموعة من الإمكانات.

لكن، كي نحدد ما إذا كان هذا الثراء كافيا لتحقيق تحليل مستنفد إلى أوّليات أو إن كانت لا تزال هناك حاجة لمزيد من القدرة الصوريّة –أو إن كانت هناك بعض الطرق المختلفة تماما للتفكير في مشكل معاني الكلم–، لا بدّ من الهجوم المنسّق على المعجم. ونعود الآن إلى بعض مشاكل التحليل المعجمي الممثلة، مبيِّنين مدى انعكاسها على النّظرية العرفانية.

الجزء الرابع : تطبيقات

الفصل التاسع

علم دلالة العبارات الحيّزية

تبتعد هذه الفصول الثلاثة الأخيرة عن القضايا النظرية الأساسية، نحو وصف لساني أشد تفصيلا. وترمي هذه الفصول إلى تبيين الفائدة الحاصلة جرّاء تبنّي الموقف النظري الذي طرحناه في الفصول السابقة.[91]

1.9. علم دلالة المركّبات الحيّزية[92]

حاول الفصل (3) أن يبرهن على أنّه بإمكان المركبات الحيّزية من قبيل «هنا» و«هناك» و«على الطاولة» و«في الحديقة» أن تعمل باعتبارها إحالات، فتستعمل لاختيار #مواضع# و#مسالك# في العالم المسقَط. وسيبسط هذا الفصل هذه المفاهيم على امتداد أكبر كي يتسنّى لنا التوصُّل إلى توزيع تقريبي لـ#المواضع# و#المسالك# وعلاقتها بالمركبات الحيّزية في الأنغليزية (PPs). (بالنسبة إلى بقيّة هذا الفصل وحتى الفصل الموالي، سأتخلى عن #...# عندما أتحدّث عن الإحالة، من أجل إخراج طباعيّ أنقى.)

تأمّل، بادئ ذي بدء، البنية الداخلية لمفهومات **موضع** البسيطة! فكما لاحظنا في الفصل (4)، قد يتمثّل المركب الحيّزي في الأنغليزيّة في أداة غير متعدية وحدها، مثل «هنا»، و«هناك»،

---

91 يعرض هذا الفصل والذي يليه نسخة معدّلة من مادة أصيلة كنت نشرتها في ‹جاكندوف› (1977. ب. و1988).

92 - [هامش للمترجم: يتحدّث ‹جاكندوف› عن «مركبات الجرّ الحيّزية»، لكن، رأينا، نظرا إلى أنّ «هنا» و«هناك» لا تناسب «مركبات جرّ» في ذهن القارئ العربي، أن نقف عند حدود صفتها الحيّزية.]

و«قدّام» أو «أسفل». وبطريقة أخرى، يمكنها أن تنصّ حرفيا على موضوع الإحالة (reference object) باعتباره مفعول الأداة الحيّزية، كما في «على الطاولة»، «تحت المنضدة» أو «في العلبة». ويمكنها أيضا أن تنص على مفعولين إحاليين، كما في «بين المربع والحلقة» و«عبر الطريق من مخفر الإطفاء» (يعمل كلا المثالين الأخيرين كمركبات حيّزية موحّدة. انظر ‹جاكندوف› (1977،أ)). والحيز المحال إليه مميز بالنسبة إلى موضوع الإحالة، إذ إنّ المرء يستطيع أن يحيل إلى أماكن متنوعة، من قبيل «تحت الطاولة» و«قرب الطاولة» و«فوق الطاولة» و«في الطاولة»، مبقيا على موضوع الإحالة ثابتا.

نستطيع أن نعبّر عن هذه الإمكانيات التّصوّريّة شكلانيّا بقاعدة لها خصائص البنية التركيبية بالنسبة إلى تكوين البنية التّصوّريّة الدّالّي (سنتجاهل عدة موضوعات إحالية في الوقت الحالي).

(1،9.)

[**موضع**] ← [**موضع** / **موضع-دالّة** ([شيء])]

من باب تيسير التمثيل، سندخل ترقيما متعاقبا، بحيث يعالج سمة المقولة الأنطولوجية برسم علامة أسفل المعقّفين، أو نسقطها عندما تكون مفهومة من السياق. وهكذا سنستعمل (2،9.) متبادلة مع (1،9.):

(2،9.)

[موضع ش] ← [موضع **موضع-دالّة** ([شيء س])]

تناسب مختلف المركبات الحيّزية مفهومات المواضع بطرق مختلفة. فالأداة الحيّزية غير المتعدية «هنا» تفيد [**موضعا**] بذاتها،

وبالتالي لا ينطبق عليها توسيع (2.9.). أمّا الأداة الحيّزية المتعدية «على» فهي تعينّ في المقابل دالّة موضع، وللمركّب الذي يمثّل تفريعَه المقولي الدقيق دورَ التعبير عن موضوع الإحالة، أي موضوع الدّالّة س لدالة الموضع.

وتفرض كل دالة موضع إكراهات تصوّرية على طبيعة موضوع الإحالة. وهي تظهر في اللغة باعتبارها إكراهات على اختيارات الأداة الحيّزية المناسبة. وتتطلب دالة الموضع **في** (IN) على سبيل المثال أن يكون موضوعها الإحالي مجالا مقيّدا أو مقدارا؛ وهذا يفسّر لماذا نشعر بأنّ الجملة «الكلب هو في وسط النقطة» جملة غريبة. وتتطلب أبرز دالة موضع تعبّر عنها «على» أن يكون موضوعها الإحالي سطحا علويّا. ونجد معنى آخر لـ«على» في «الطيران على أقصى ارتفاع»، حيث تهم دالة الموضع السطح **الخارجي** (أي المرئي) لموضوع الإحالة. ويبدو أن هذين المعنيين يمثلان شرطين نمطيين في نظام قواعد التفضيل في المَدخل المعجمي لـ«على». (انظر ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976، الفصل 1.6.) الذي يحتوي على نقاش مهم للأدوات الحيّزية).

والتمييز الأهم داخل صنف معاني المركبات الحيّزية هو التمييز بين [**مواضع**] و[**مسالك**]. فـ[**المواضع**] هي أبسطها: تسقط [**المواضع**] في نقطة أو منطقة، كما هو مبين في الأمثلة السابقة. ويحتل [**الموضعَ**] داخل بنية حدث أو حالة بصفة طبيعية [**شيءٌ**]، كما رأينا ذلك في جمل مماثلة لجمل (3.9.).

(3.9.) [**شيء**] يحتل [**موضعا**]

أ. ينتصب ‹جون› في الغرفة.

ب ينتصب القنديل على الأرض.

ج. ظلّ الفأر تحت الطاولة.

يمكن أيضا أن يعبّر المركب الحيّزي عن موقع الحدث أو الحالة التي تصفها الجملة. ويمكن لهذا المركب الحيّزي أن يقع في أول الجملة أو في آخرها ويرتبط في التشجير بعُقدة أعلى من مواضيع الدّالّة المتفرعة مقوليّا بصفة دقيقة (انظر تشجيرات القسم(2.4)).

(4.9.) أ. في ‹تشنشيناتي› وجد ‹ماكس› صرصورا.
ب. أكل ‹جان› فطور الصباح في غرفة النوم.

لـ[**المسالك**] أبنية متنوعة أكثر من [**المواضع**]، وهي تقوم بمجموعة متنوعة أكثر من الأدوار في [**الأحداث**] و[**الحالات**]. وتتمثل البنية الداخلية لـ[**المسالك**] غالبا في دالّة مسلك وفي موضوع الإحالة، كما تعبّر عن ذلك جمل من قبيل «نحوَ الجبل»، «حول الشجرة» و«إلى الأرضية». ويمكن، من وجهة نظر أخرى، أن يكون موضوع دالة المسلك **موضعا** إحاليّا. وتكون هذه الإمكانية أكثر شفافية في مركّب من قبيل «من تحت الطاولة»، حيث تفيد «من» دالة المسلك و«تحت الطاولة» موضوع الإحالة. وتفيد الأدوات الحيّزية من قبيل «داخلَ» و«فوقَ» في الآن نفسه دالة مسلك ومفعولا إحاليّا وهما تعنيان «إلى داخل» (to in) و«إلى فوق» (to on) تباعا. وهكذا يكون لدينا أبنية تصوّرية من هذا الصنف:

(5.9.) أ. جرى الفأر من تحت الطاولة.
[مسلك **من** ([موضع **تحت**] ([شيء **الطاولة**]))]
ب. جرى الفأر داخل الغرفة.
[مسلك **إلى** ([موضع **داخل**] ([شيء **الغرفة**]))]

كثيرة هي الأدوات الحيّزية [في الأنغليزية] –منها مثلا، «حتّى»، «تحت»، «على»، «في»، «أعلى» و«بين»– التي

تكون ملتبسة بين دالة الموضع المحض و«إلى» + دالة موضع، كما تبيّن ذلك (6.9.):

(6.9.) أ. الفأر تحت الطاولة.

[موضع **تحت** ([شيء **الطاولة**])]

ب. جرى الفأر تحت الطاولة.

[مسلك **إلى** ([موضع **تحت** ([شيء **الطاولة**])])]

وتجنبا للبس في شكلنة البنية التّصوّريّة، سوف لن نرسم من هنا فصاعدا هذه الأدوات الحيّزية إلاّ بحرف الرّقعة الغامق كي نشير إلى قراءتها كدالة موضع؛ وسنرسم قراءتها كدالة مسلك كما في (6.9.ب).

وباستطاعة المرء أن ينظر في قولنا بأنه لا وجود لالتباس في الأدوات الحيّزية هذه وأنه من الخطإ تمييز [**المسالك**] من [**المواضع**]. وسنقدّم، خلال هذا القسم، قرائن إضافية تدعم هذا التمييز. على أننا سنلاحظ، كنبذة تمهيدية من هذه القرائن، أنّه توجد لغات أخرى يعالج فيها التمييز بين المسلك والموضع معالجة نحويّة بصفة منتظمة. فتكون لبعض الأدوات الحيّزية في الألمانية مثلا إعراب حالة الإضافة (dative) عندما تستعمل باعتبارها دالات مواضع وحالة المفعولية (accusative) عندما تستعمل كدالات مسلك. وفي اللغة المجريّة، تأخذ الأدوات الحيّزية اللاحقة (الأدوات الحيّزية تقع بعد مفاعيلها) لواحق إضافية *n*- عندما تستعمل كدالات مواضع وتغيب هذه اللواحق عندما تعبّر الأدوات الحيّزية عن دالات مسالك. وكي يقوم هذا التمييز على أسس صحيحة في التمييزات الدّلالية تكون البنيتان التصوريتان في (6.9.) أساسيتين وينبغي علينا أن نعالج الأدوات الحيّزية من قبيل «تحت» باعتبارها غير ملتبسة. فنحصل على هذا النحو على أنموذج ذي ثلاثة مخارج في [الأنغليزية]، كما نرى في (7.9.).

(7.9.)

أ. [موضع **دالة موضع** ([**شيء**])]

في الغرفة، على الطاولة، بين الأشجار، تحت المنزل.

ب. [مسلك **دالة مسلك** ([موضع **دالة موضع** ([**شيء**])])]

(دوالّ ممعجمة بطريقة منعزلة)

من داخل الغرفة، من على الطاولة، من بين الأشجار، من تحت المنزل.

ج. [مسلك **دالة مسلك** ([موضع **دالة موضع** ([**شيء**])])]

(دوالّ مُمعْجمة بطريقة متصلة)

داخل الغرفة، فوق الطاولة، بين الأشجار، تحت المنزل.

وعلاوة على ذلك، يقع عدد من الأدوات الحيّزية غير المتعدية في نموذج مماثل (وإن كان أنموذجا أقل انتظاما بقليل)، إلاّ أنه لا يعبّر عن موضوع الإحالة بطريقة منفصلة باعتباره مركبا اسميا. وتناسب جمل (8.9. أ. ب. ج.) جمل (7.9. أ. ب. ج.) تباعا.

(8.9.) أ. هنا، هناك، (في) البيت.

ب. من هنا، من هناك، من البيت.

ج. هنا، إلى هناك، البيتَ.

يمكن أن تُقسّم المسالك إلى ثلاثة أصناف عريضة، حسب علاقات المسالك بموضوع الإحالة أو الموضع. ويشمل الصنف الأوّل المسالك المقيّدة. المسالك المصدر التي تخصص لها عادة الأداة الحيّزية «من»، والمسالك الهدف التي تستعمل معها الأداة الحيّزية «نحو». ويكون موضوع الإحالة أو الموضع في المسالك المقيّدة نقطة الوصول في المسلك -البداية في المسلك المصدر والنهاية في المسلك الهدف. ويمكن لـ«من»، على نحو ما لاحظنا حتى الآن، أن تُلحق بعدّة أدوات

حيّزية مواضع، للتعبير عن مصادر تصوّرية معقّدة، بينما تميل دالة المسلك «نحو» إلى التوافق مع دوال المواضع في وحدة معجمية منفردة.

وفي الصنف الثاني من المسالك أي **الاتجاهات**، لا يناسب موضوعُ الإحالة أو الموضع السبيلَ، لكنه قد يناسبه إذا ما وسّع السبيل ببعض المسافات غير المحددة. أمّا «بعيدا عن» (away from) و«في اتجاه» (toward)، فهي الأدوات الحيّزية المتعدية الأكثر شيوعا للتعبير عن الاتجاهات. لاحظ كي ترى الفرق بين المسالك المقيدة والاتجاهات، أنّه في (9.9.أ) يزعم أنّ ‹جون› قد بلغ البيت، بينما في (9.9. ب)، من الممكن جدا ألاّ يكون قد بلغه. وبصفة مماثلة، فقد بدأ الجري في (9.9.ج) في النقطة المجاورة للبيت أو به، بينما في (9.9.د) تكون المسافة الأصلية التي تفصله عن البيت غير محدَّدة صراحة.

(9.9.) أ. يجري ‹جون› إلى البيت. (سبيل مقيد)
ب. يجري ‹جون› في اتجاه البيت. (اتجاه)
ج. يجري ‹جون› خارج البيت. (سبيل مقيد)
د. يجري ‹جون› بعيدا عن البيت. (اتجاه)

وإضافة إلى الأدوات الحيّزيّة المتعديّة «في اتجاه\ نحو» و«بعيدا عن» توجد عدة أدوات حيّزية غير متعدية تفيد الاتّجاه، من قبيل «في اتجاه الفوق» ((up(ward))، في اتجاه الأمام ((for(ward))، في اتجاه الأسفل ((down(ward)) في اتجاه الخلف ((back(ward)) وفي اتجاه الشمال ((North(ward))، الخ. وسنستعمل العبارة **في اتجاه وبعيدا عن** مع دوال المسالك الأساسية للاتجاه. وهي على طرفي نقيض، مثل **نحو** و**من**.

وفي الصنف الثالث من المسالك، أي **الطرق** (*route*)، يرتبط موضوع الإحالة أو الموضع بنقطة مّا داخل المسلك. وتوفّر لنا

(10.9) بعض الأمثلة عن ذلك؛ ولا يستعمل فعل «يمرّ» الذي استعمل فيها، إلاّ مع المركبات الحيّزية التي تفيد الطريق.

(10.9.) مرّت السيّارة {
بالمنزل (by)
على طول النهر (along)
عبر النفق (through)
داخل الموقف (المركّب الحيّزيّ هنا هدف (to))
نحو الشاحنة (المركّب الحيّزيّ هنا اتجاه (toward))
}

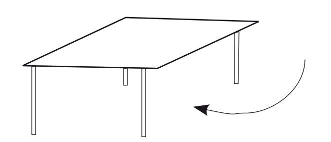
عند قطع الطريق، لا يحدد أي شيء في ما يهم نقطة نهاية الحركة، وكل ما نعرفه هو أنه في نقطة مّا من الزمن خلال الرحلة، ويعيّن موقع السيارة في (10.9.) بواسطة المنزل، على طول النهر أو داخل النفق.

وسنستعمل **عبر**[93] باعتبارها دالّة مسلك أساسيّة للطرق كي نتمكّن من تمييزها بسهولة أشدّ بواسطة سمات لن نستكشفها هنا. وتستعمل العديد من عبارات الطريق في [الأنغليزية] الأدوات الحيّزية-المواضع من قبيل «من» و«على طول» و«فوق» للتعبير عن **عبر**+دالة موضع. وهي تفيد تقريبا معنى «خلال»، بينما تفيد «تحت»، علاوة على تأويلها باعتبارها موضعا وهدفا، مثلما بيّنت ذلك (6.9.)، الطريق كما يظهر في «مرّ الفأر تحت الطاولة». وبالتالي، فإنّ «مشى الفأر تحت الطاولة» ملتبسة في الواقع بين تأويلها كهدف وكطريق.

(11.9.) أ. مرّ الفأر تحت الطاولة.

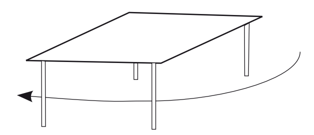
[مسلك **إلى** ([موضع **تحت**] ([شيء **طاولة**]))]

93 - استعمل ‹جاكندوف› العبارة اللاّتينيّة «VIA».



ب. مرّ الفأر تحت الطاولة.

[مسلك **عبر** ([موضع **تحت** ([شيء **طاولة**])])]



وتوفّر الحاجة إلى هذا التمييز قرائن إضافية لالتباس (6.9.) بين «تحت» التي للموضع و«تحت» التي للمسلك.

ويمكن أن نعبّر إذن عن مجموعة كبيرة من المسالك بواسطة قاعدة سلامة النظم (12.9.) التي تشبه قاعدة المواضع (2.9.).

(12.9.)

مسلك ← [مسلك { **إلى** / **من** / **نحو** / **بعيدا عن** / **عبر** } ({ [شيء س] / [موضع س] })]

وعلينا، كي نستكمل هذا التوزيع التقريبي لمفهومات المواضع والمسالك، أن ندخل صنفا من مفهومات المواضع التي تبدو قائمة على **مسالك** إحاليّة. مثلا، تبدو الجملة «الفأر على الربوة» وكأنها تستلزم «على نقطة (بعيدة) من مسلك أعلى الربوة». أمّا «إلى الأمام» و«من خلال» التي تستعمل كعبارات مواضع فلها تأثير مماثل، كالذي نراه في «هناك قطار إلى الأمام» و«مرّ القطار من خلال النفق». وهو ما يوحي لنا قاعدة سلامة

تكوين إضافية (13.9،أ) لـ[**موضع**] تعطي لعبارة الموضع «على الربوة» البنية التّصوّريّة (13.9،ب)، حيث تكون «على» ضربا من دوال الاتجاه («نحو أعلى الـ...»، أو ما شابه ذلك).[94]

(13.9،) أ. [**موضع**] ← [موضع **على**] ([مسلك س])]

ب. [مسلك **على**] ([مسلك **أعلى**] ([شيء **ربوة**])])]

ويسمح تركيب مفهومات المواضع، انطلاقا من مسلك الإحالة باختيارين إضافيين، يمكن إلحاقهما بـ(13.9،أ). تأمّل الأمثلة في (14.9،)!

(14.9،) تجد مخفر
أ. عبر الطريق من المكتبة.
ب. ميلان اثنان أسفل الطريق (من هنا).
ج. بعيدا من هنا.
د. ميلان اثنان من بيتي.

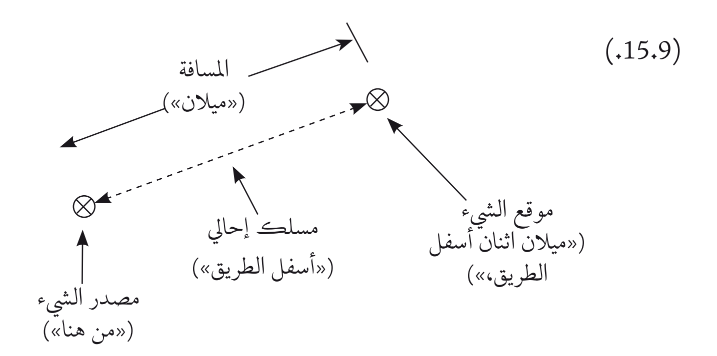
وفي (14.9،أ) قدّم موقع مخفر الإطفاء من منطلق مسلك الإحالة «عبر الطريق» الذي حددت نقطة بدايته في المركب الحيّزي «من...». وإذا كان المسلك الإحالي غير مقيّد (مثلا، «أسفل الطريق»، أو «بعيدا») أمكن إضافة المسافة على طول مسلك الإحالة كما في (14.9،ج). وفي الأخير، يمكن للمرء أن يحدد فقط نقطة البداية والمسافة، تاركا الاتجاه دون تحديد، كما في (14.9،د). بينما تجعل (15.9،) هذا التركيب أكثر حيويّة.

94 تبيّن قراءات «بين» الثلاثة إمكانية إدماج (13.9،أ) في (12.9،). وتهم «كان ‹جون› يجري بين البيوت»، في إحدى قراءاتها المسلك الذي تعبّر عنه «من بيت إلى بيت». أمّا «كان ‹جون› بين البيوت»، فهي تخبر عن موقع ‹جون› من هذا المسلك. وأخيرا، ثمّة قراءة أخرى لـ«كان ‹جون› يجري بين البيوت» تهمّ تنقل ‹جون›. فمثلا، من المقدمة إلى الخلف، مرورا من خلال الحيّز الموجود بين البيوت، أي على طول المسلك في (أ).

(أ) [مسلك **عبر**] [موضع **فوق**] ([مسلك **من بيت إلى آخر**])])]

(وأنا مدين لـ‹جنايس برودر› بهذه الملاحظة.)

(15.9.)



تتمثل (16.9.أ) في تضخيم لـ(13.9.أ) تضخيما يسمح بهذه الإمكانيات. لذلك، فإنّ (16.9.ب) و(16.9.ج) تمثيل تقريبيّ لـ[**لمواضع**] في (14.9.أ) و(14.9.ب) تباعا. (وترابط المكونات في (16.9.أ) أضعف ممّا كان ينبغي أن يكون، لكنه كاف لما نحن بصدده.)

(16.9.) أ.

$$\left[_{\text{موضع}} \ \textbf{على} \left(\left[_{\text{مسلك}} \begin{Bmatrix} \textbf{من} \ ([\begin{Bmatrix}\textbf{شيء}\\ \textbf{موضع}\end{Bmatrix}]) \\ \begin{Bmatrix} \textbf{إلى} \ ([\begin{Bmatrix}\textbf{شيء}\\ \textbf{موضع}\end{Bmatrix}]) \\ \textbf{اتجاه} \end{Bmatrix} \\ \textbf{مسافة} \end{Bmatrix} \right] \right) \right]$$

ب.

$$\left[_{\text{مسلك}} \ \textbf{على} \left(\left[\begin{matrix} \textbf{من} \ ([\text{شيء } \textbf{مكتبة}]) \\ \textbf{إلى} \ ([_{\text{موضع}} \ \textbf{الجانب الآخر من} \ ([_{\text{شيء}} \ \textbf{طريق}])]) \end{matrix} \right] \right) \right]$$

ج.

$$\left[_{\text{مسلك}} \ \textbf{على} \left(\left[\begin{matrix} \textbf{من} \ ([\text{موضع } \textbf{هنا}]) \\ \textbf{أسفل} \ ([_{\text{شيء}} \ \textbf{طريق}]) \\ [\textbf{ميلين}] \end{matrix} \right] \right) \right]$$

فلنعد الآن إلى الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المسالك في الحدث أو الحالة. أوّلا، يمكن لـ[**مسلك**]، أن يُقطع عرْضا من طرف [**شيء**]، كما في (17.9.أ). ثانيا، يستطيع [**الشيء**] أن يوسّع إلى [**مسلك**]، كما في (17.9.ب)، وهنا يفهم أنّ فاعل الجملة لا يتحرّك. ثالثا، يستطيع [**الشيء**] أن **يوجّه** على طول [**مسلك**] مّا، كما نرى في [17.9.ج]؛ وهنا يفهم أن الفاعل، إذا كان يتحرك، فهو يتبنّى اتجاها ولا يقطع مسلكا.

(17.9.) أ. [**شيء**] يقطع [**مسلكا**]

جرى ‹جون› داخل البيت.
انزلق الفأر نحو الساعة الكبيرة.
تلوّى القطار على طول النّهر.

ب. [**شيء**] يوسّع إلى [**مسلك**]

تمتدّ الطريق من ‹دنفر› إلى ‹أنديانابوليس›.
امتدت سارية العلم نحو السماء.
التفّت قارعة الطريق حول الشجرة.

ج. [**شيء**] موجه على طول [**مسلك**]

تشير العلامة إلى ‹فيلادلفيا›.
يُعرض هذا البيت عن الجبال.
سُدّد المدفع عبر النفق.

وسيناقش القسم الموالي كيف يحصل أن يقوم [**المسلك**] بهذه الأدوار نتيجةً لاختيار عناصر أخرى في الجملة.

و نقول اختزالا لتصنيف [**المسالك**]، إنّ ثمّة تسع إمكانات توافقية لصنف المسالك مع دور المسلك. وتبين (17.9.) دور كل مسلك مع مثال لكل صنف (المسلك المقيد، الاتجاهات، الطرق) فنكون على هذا النحو قد عرضنا كل أصناف المسالك.

حاولت عدّة مقاربات وصف بنية المفهومات الحيّزية، ولكنها لم تتعرف إلى عمومية مفهومات المسالك. فقد شفّر ‹شانك›

(1973)، مثلا، مصدر الحركة وهدفها باعتبارهما محلّين لـ«فعل بدَهيّ» (primitive act) رمز إلى هذه الدّالّة بـ **نقل-بدهي** (PTRANS) الذي يعني، تقريبا، «الشيء موجود في مكان مّا (المصدر) مع بداية الحدث وفي مكان آخر (الهدف) في آخره». وهذا الوصف لا يسمح إلاّ بواحدة من التسع توافقات لأنماط المسالك مع أدوار المسالك، وهو الجملة الأولى في (17.9أ).[95] ويتناول ‹جاكندوف› (1976)، على نحو مماثل، المصدر والهدف باعتبارهما الموضوع الثاني والثالث للدالة **ذهب**(سَ،س،ص)؛ ولا سبيل إلى تمثيل الاتجاهات، والطرق، أو حتى الأهداف المعقدة، كتلك التي نجدها في (6.9.ب). وهذه الصياغة لا تعدو أن تكون تحسينا طفيفا أدخل على صياغة ‹شانك›، حيث بإمكان الدّالّة **ذهب** التعبير عن التوسع والتحوّل على حد السواء، لكن يبقى دور اتجاه المسالك مستعصيا على التمثيل. ونجد عند ‹ميلر› & ‹ جونسون-لايرد› (1976) مفهوما للمسلك مقولةً تصوّريةً مميزةً. فكانا بالتالي قادرين على تناول الأصناف الثلاثة من المسالك بطريقة موحّدة. إلاّ أنهما يصفان المسالك على أساس التتابع الزمني للنقاط، مثلا (ص 406):

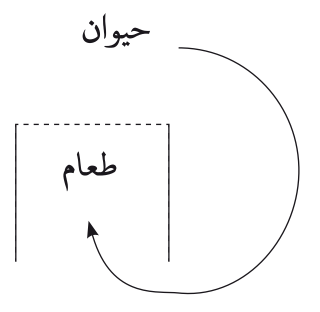
إلى(سَ،س): اللفظ الإحالي سَ هو «إلى» إحداثية س إذا كان، لفترة تنتهي في الزمن ز$_{-1}$ ليس **في**(سَ،س) و: (ب) **في**(سَ،س) في الزمن ز.

ولا يمكن تبنّي هذا التعريف في الدور التوسّعي (17.9.ب) أو في الدور الاتجاهي (17.9.ج) وإن كان كافيا للدور الاجتيازي للمسلك.

95 توجد إشارة خفيفة إلى أن ‹شانك› يقصد تناول التمييز بين المسالك المقيدة والاتجاهات اعتمادا على العامل (ز$_{ي}$)، لكن لا وجود في التطبيق لما يفيد أنه أنجز هذا الوعد.

في المقابل، توفر المقاربة التي ندافع عنها هنا مجموعة موحّدة من الأبنية التّصوّريّة للمركبات الحيّزية التي تفيد المسالك. وهذه الأبنية التّصوّريّة منظمة مكانيا وزمانيا. وهي بذلك متوفرة بالتساوي بالنسبة إلى الأدوار الثلاثة التي تستطيع أن تقوم بها المسالك في أبنية تصورية أكبر.

ويأتي جزء مهم من القرائن غير اللغويّة عن حقيقة المسالك من ملاحظات ‹كوهلر› (1927، الفصل 1). فقد أشار إلى أن حيوانا ذكيا بما فيه الكفاية (مثلا، كلبا، ولكن لا يكون دجاجا)، إذا ما واجهه طعام وراء حاجز شفاف سـ«ـيداور» في تقويسة لطيفة دون أي انقطاع، خارج المجاز المحجوب، حول السياج، للوصول إلى الطعام الجديد». كما هو مبين في (18.9.)



ويتطلب إنجاز هذه التقويسة السّلسة أن تكون مصممة مسبقا –ليس كتتابع متناه من النقاط المرتبطة بخطوط مستقيمة، بل كمسلك كامل. وينبغي كي تكون هذه الخطة جاهزة بكاملها في الوقت نفسه، أن تكون مخزّنة لازمنيّا، فينجزها الحيوان على مرّ الزمن. وهكذا إذا استطاع حيوان مّا أن ينجز هذا العمل كما وصفه ‹كوهلر›، وجب أن يكون قادرا على صياغة مفهومات تنظيم الحيّز التي تقع في ما أسميناه هنا مقولات المسالك الأنطولوجية الكبرى. وبعبارة أخرى، ليست اللغة وحدها هي

التي تتطلب مفهوم المسلك، بل إنّ نظرية العمل تتطلبه كذلك، وما الحماقة إلاّ أن نحاول إلغاءه من اللغة متعللين بالتقشف.

2.9. أفعال التّمَوْقع الحيّزي والحركة

نعود في ما بعد إلى الجمل التي تصف تعيين الموقع والحركة، أما الآن فلنقيّد أنفسنا بالجمل التي لها شكل مركّب اسمي + فعل + مركب حيّزي (م.ا.+ف+م.ح.)، ونوسّع التحليل ليشمل بطريقة مختصرة حالات أعمّ. يكون التناسب بين النظم والدّلالة في هذا الصنف المضيّق، شفافا: يحيل المركب الحيّزي (م.ح.) إلى موضع أو مسلك، ويحيل المركب الاسمي الفاعل (م.ا.) إلى شيء، وتحيل الجملة (ج.) باعتبارها كلاًّ إلى موقف أو حدث يتموْقع فيه الشيء أو يتحرك بطريقة من الطرق بالنسبة إلى الموضع أو المسلك. ويخصص الفعل بدقّة ما يفعله الشيء بالنسبة إلى الموضع أو المسلك. فمثلا، في «حلّق ‹بيل› حول القطب» تحيل الجملة إلى حدث اجتاز فيه ‹بيل› المسلك وخصص بكونه يلفّ حول القطب، وينصّ الفعل «حلّق» بأنّ ‹بيل› اجتاز المسلك (عوض أن يكون احتلّه، مثلا) وأنه فعل ذلك بطريقة خاصّة.

وبصفة عامّة، لا يكون الشيء الذي يقر بحركته أو بموضعه دائما في موقع الفاعل، لذلك نحن بحاجة إلى مصطلح تقني للمركب الاسمي الذي يقوم بهذه الوظيفة الدّلالية. وسنتّبع تحليل ‹غروبر› (1965) في تسمية المركب الاسمي الذي يقرّ بحركته أو بموضعه **محورا** (Theme). فيكون ‹بيل› إذن المحور[96] في المثال

96 ينبغي أن لا نخلط بين هذا الاستعمال لمصطلح «theme» ومصطلح ‹هاليداي› (1967) الذي يستعمله تقريبيّا مكان «البؤرة» (topic). والتمييز بين الموضوع والتعقيب (topic–comment) (الذي يناسب المقابلة بين المبتدإ والخبر عند هاليداي) متعامد مع البنية الإسناديّة التي ناقشناها هنا، وكذلك بالنسبة إلى التمييز بين

الذي سبق أن قدَّمناه.

يوجد تفسير أساسي لصنف الجمل الحيّزية وقع التلميح إليه في الفصل (4) بين تلك الجمل التي تفيد [**أحداثا**] وتلك التي تفيد [**حالات**]. والمقياس اللغوي الواضح لهذا التمييز يتمثّل في إمكانية استعمال «ما حدثَ\ جدَّ\ وقعَ\ كان (هو أنّ)...»؛ فالأحداث تقع، لكن الحالات لا تقع، فيكون التقابل على هذا الشكل:

(19.9.) أ. (**أحداث**)

ما حدث هو أنْ { لفّ ‹بيل› بالقطب.
سقط الحجر من على الطاولة.
صعد الفأر فوق الساعة الحائطية.
طنّت نحلة على زجاج النافذة. }

ب. (**حالات**)

ما حدث هو أنّ { ‹ماكس› كان في ‹أفريقيا›.
السجادة مطروحة على الأرض.
التمثال كان قائما في الحديقة.
الكرمة كانت متعلقة بالحائط. }

ويوجد تمييز نحوي وجيه، وهو خاص بالأنغليزية، يهمّ استعمال زمن المضارع البسيط. ويمكن في الصفات استعمال المضارع البسيط للتعبير عن الزمن الحاضر (20.9.أ). لكنْ، للإشارة إلى الأحداث، لا بدّ أن نعبّر عن الزمن الحاضر باستعمال هيئة التدرّج (progressive aspect) (20.9.ب). أما المضارع البسيط، فلا يمكن استعماله إلاّ في التعبير عن الأحداث النوعية والمستقبل وأنواعا مختلفة من الأعمال القولية أقل شيوعا من تلك التي ذكرناها، مثل تعليمات الإخراج المسرحي أو عناوين الصحف.

المسند والمسند إليه. انظر، لمزيد من التفاصيل، ‹جاكندوف› (1972، الفصل 2).

(20.9.) أ. (**حالات**)

Max is in Africa (‹ماكس› في ‹أفريقيا›.)

The rug lies/is lying on the floor (السجادة مطروحة على الأرض.)

The statue stands/is standing in the park (التمثال قائم في الحديقة.)

The picture hangs/is hanging on the wall (الصورة معلقة على الحائط.)

ب. (**أحداث**)

Bill is flying/*flies around the pole (يطير ‹بيل› الآن حول القطب.)

The rock is falling/*falls off the table (يسقط الحجر من على الطاولة.)

The mouse is running/*runs up the clock (يتسلق الفأر الساعة.)

The bee is buzzing/*buzzez in the window (تطنّ النحلة على زجاج النافذة.)

ج.

Bill flies around the pole tomorrow (يطوف ‹بيل› بالقطب محلقا غدا.)
[مستقبل]

Bill flies around the pole every day (يطوف ‹بيل› بالقطب محلقا كل يوم.)
[نوعي]

Bill flies around the pole, and than says «...» (يطوف ‹بيل› بالقطب محلقا ثم يقول «...».)
[تعليمات إخراج مسرحي]

BILL FLIES AROUND THE POLE ! (**يطوف ‹بيل› بالقَطب محلقًا!**.)
[عنوان رئيسي]

تصف كل جمل (19.9.أ) تحرك المحور على طول مسلك مّا. وسنعبّر عن هذه الخاصية المشتركة بواسطة البنية التّصوّريّة (21.9.أ)، وهو شرط ضروري بالنسبة إلى أفعال الحركة في (19.9.أ) وكذلك بالنسبة إلى مئات الأفعال الأخرى التي لها الخاصية نفسها (انظر ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1978) للاطلاع على عيّنة كبيرة.) وتفيد جمل (19.9.أ) تموقع المحور في مكان مّا، وهو ما سنعبّر عنه بواسطة البنية التّصوّريّة (21.9.ب). (ونناقش في القسم (2.10) علاقة **هو** (BE) هذا بـ**هو** (BE) الذي رأيناه في الفصلين 5 و6).

(21.9) أ. [حدث **ذهب**([شيء سَ]،[مسلك سَ])]

ب. [حالة **هو**([شيء سَ]،[موقع سَ])]

تمثّل المغيرات سَ وسَ، في (9.21)، المعلومة التي ينبغي أن يملأها في الجملة الفاعل والمركب الحيّزي، تباعا.

وليست **ذهب** (GO) دالّة الحدث الوحيدة. إذ يوجد صنف أصغر من الأفعال، من قبيل «بقي» (stay)، و«مكث» (remain) التي تفيد المحافظة على الموقع على مدى الزمن. وتكشف اختبارات (19.9) و(20.9.) عن أنها تعبير عن الأحداث.

(22.9.) أ. ما حصل هو أنْ { بقي الطائر في عشّه. / بقي ‹بيل› على الأرض. }

ب. The bird is staying/*stays in its nest
(الطائر باق *يبقى في عشّه).

ج. Bill is remaining/ *remains on the floor
(‹بيل› ماكث *يمكث على الأرض).

وسنعطي لهذه الأفعال البنية التّصوّريّة الجزئيّة (23.9.).[97]

(23.9.) [حدث **بقي**([شيء سَ]،([موقع سَ])]

ليست الرابطة **هو** (BE) وحدها **دالة الحالات**. فقد ناقشنا

---

97 لقد اقترح أحيانا أن يبسّط جرد قائمة دوال الأحداث بتفكيك «stay» (بقي) إلى NOT GO FROM (***لا يذهب من***) وهو ما يفضي إلى (أ) في كتابتنا الرمزية:

(أ) [حدث ***لا يذهب***([شيء سَ]،[مسلك ***من***]([موقع سَ]))]

ومع أنّ ذلك ليس مستبعدا إلاّ أنه يطرح إشكالات تقنية في مستوى قواعد التناسب بالنسبة إلى الأدوات الحيّزية. ولمّا كان لا وجود لتعميم معجمي يمكن أن يقبض عليه هذا الاختزال، فإني سأحتفظ بالشكلنة (23.9.). والقارئ الذي تهمه هذه القضية مدعوّ لاستبدال (أ) في كل موضع من هذا العرض وأن ينظر في مدى قابلية اشتغاله.

في القسم السابق استعمال المسالك باعتبارها موضوعات لدوال الامتداد (17.9.ب) والتوجه (17.9.ج) ونعيد تقديمها هنا.

(17.9.) ب. تمتدّ الطريق من ‹دنفر› إلى ‹أنديانابوليس›.
امتدت سارية العلم نحو السماء.
يمتدّ رصيف المشاة حول الشجرة.
ج. تشير العلامة إلى ‹فيلادلفيا›.
يُعرض هذا البيت عن الجبال.
سُدّد المدفع عبر النفق.

تنجح هذه الجمل في الاختبارات المرتبطة بالحالات أكثر مما تنجح مع عبارات الأحداث: فهي في زمن المضارع البسيط ولا يمكن إسباقها في الماضي بـ«ما حدث هو أنّ» (كما في «ما حدث هو أنّ الطريق السيارة امتدت من ‹دنفر› إلى ‹أنديانابوليس›.»).

دعنا الآن ننظر في جمل الاتجاه أوّلا. فهي لا تصف موقع الفاعل بل الاتجاه الذي يشير نحوه (وينتج عن هذا أنّ الفاعل ينحصر في الأشياء القابلة للتوجيه -الحلقات التي لا سمات لها لا يمكن أن تشير إلى اتجاه.). ويكون المركب الحيّزي دالة مسلك اتجاه أو طريق تُخصص، في العادة، اتجاه الفاعل. فنحن نحتاج إذن إلى دالة جديدة [**توجّه**] لها البنية الداليّة (24.9.)

(24.9.) [$_{\text{حالة}}$ **توجّه**([$_{\text{شيء}}$ سَ]،[$_{\text{مسلك}}$ سَ])]

وثمّة أيضا أحداث توَجُّه من قبيل تلك التي وصفت في «طاف ‹جون› بالمكان محلقا...». لكننا سوف لن ندخل في مزيد من التفاصيل هنا.

الآن، عدْ إلى جمل الامتداد (17.9.ب)! ولاحظ كيف أنها تختلف عن جمل التنقل، مثل «ذهبت أمّي من ‹دنفر› إلى ‹أنديانابوليس›». ففي جمل التنقل، نجد إقرارا بأن الفاعل قد قطع المسلك، مغطيا كل نقطة فيه مسترسلة في الزمن. في المقابل، نجد

في الجملة «الطريق السيارة رقم 36 تمتد من ‹دنفر› إلى ‹أنديانابوليس› إقرارا بأنّ الفاعل يحتل كامل المسلك في نقطة وحيدة من الزمن. وسأسمّي هذه الدّالّة التي تعبر عنها جمل الامتداد **ذهب**$_{\text{امتداد}}$ (GO_{EXT}) كما نرى في (25.9.).»

(25.9.) [$_{\text{حالة}}$ **ذهب**$_{\text{امتداد}}$ ([$_{\text{شيء}}$ سَ]، [$_{\text{مسلك}}$ سَ])]

ومن المهم أنّ أغلب أفعال الامتداد، مثل تلك التي رأيناها في (17.9.ب) يمكن استعمالها كذلك باعتبارها أفعال تنقُّل. وتحدد مع تلك الأفعال إمكانية تأويل التنقل أو الامتداد بقابلية الفاعل على الحركة (الناس هم الذين يسافرون وليس الطريق)، وأحيانا بالزمن المستعمل (المضارع البسيط للامتداد، والحالات، والتدرج لقطع المسافات والأحداث). وبإمكان المرء، مع الاختيار الصائب للفاعل وللزمن، أن يحصل على جملة ملتبسة من قبيل «بلغ العملاق السقف»، بحيث يمكن وصفها سواء كطول خارق للعملاق أو كحركة منه جعلته يبلغ السقف.

وهذا التعميم المعجمي بين أفعال التنقل وأفعال الامتداد من النوع الّذي يدفعنا **الإكراه النحوي** على إقحامه ضمن النظرية الدّلالية. ومن الطرق المقبولة في اعتبار أنّ **ذهب** و**ذهب**$_{\text{امتداد}}$ ليستا دالّتين متمايزتين، بل يتعلق الاختلاف بين تأويل قطع مسافة مّا والامتداد في معرفة ما إذا كانت الدّالّة **ذهب** سمة من سمات [**الحدث**] أو [**الحالة**] لا غير. وبطريقة مغايرة، نستطيع أيضا أن نقول إنّ الدالتين متمايزتين، ولكنهما تشتركان في جزء كبير من البنية الداخلية. وأنا لا أعرف حاليا كيف سأميّز بين هذين الموقفين؛ لمزيد من الوضوح سأحتفظ بمصطلح **ذهب**$_{\text{امتداد}}$ مستعملا **ذهب** للتعبير عن قطع المسافات فقط.

نرى من خلال هذا التعميم المعجمي وقد تقهقرنا إلى المسائل الصوريّة، أنه توجد علاقة وطيدة بين وسائل التمثيل الذهني للسلسلة الزمنية (التنقل على طول المسلك) والسلسلة الحيّزية (امتداد الأشياء على طول المسلك). وهكذا فإنّ النظرية الدّلالية توفر دعما مباشرا، مثيرا للبرهان الذي قدمه ‹لاشلاي› (1951) والذي يفيد بأنه ينبغي تمثيل التتابع الزمني بواسطة عبارات مكانية.

فالدّالّة **ذهب**، كما أشرنا إلى ذلك في القسم السابق، قد وقع تناولها في أغلب الأحيان باعتبارها تفيد تحول الحالة من موقف إلى آخر. وهو في الواقع اختزال الحدث في تتابع حالتين؛ وحسب ما يبدو إلغاء لأحد الدوال الحيّزية البدهيّة. وإليكم ثلاثة أدلة ضدّ هذه المقاربة. أوّلها أنّ **ذهب** لا تظهر فقط مع مسالك مقيّدة (مصادر وأهدافا)، بل كذلك مع اتجاهات وطرقا، حيث تترك نقطة الوصول غير محددة. وهذا يبيّن أن ذكر حالات الشروع والانتهاء ليست أساسيا لاستعمال دالة **ذهب**. بل إنّه، مهما كانت خاصيات المسلك، فإن **ذهب** تفيد قطع المسافة في كل نقطة من نقاطها. وثانيهما أنّ اختزال **ذهب** في تحويل حالة لا يتماشى مع تعميم **ذهب** لتشمل عبارات الامتداد. «يمضي الطريق من أ إلى ب» لا يعلمنا فقط عن نقطة الوصول، بل يحدثنا عن تواصل الطريق بين أ وب. وينبغي، كي نقرن بطريقة مّا حسّاسة بين **ذهب**$_{\text{امتداد}}$ و**ذهب** التنقل، أن تشفّر هذه الأخيرة الانتقال المسترسل. وثالثها، من الواضح أنّه على الإدراك أن يشمل تمثيلا للحركة: لسنا واعين بالأشياء الموجودة في مكان كذا، ثم تصبح بعد ذلك في مكان آخر فقط –إذ بإمكانها أن تقفز كذلك بطريقة متقطعة– ولكننا واعون أيضا بأنها تتحرك. لماذا ينبغي على علم دلالة اللغة الطبيعية ألا يسمح لنا بتشفير هذا؟ ويصبّ بالتالي **إكراه التعبيريّة والإكراه النحوي** و**الإكراه العرفاني** كلها في موقف واحد ألا وهو أنّ وجود دالة حدث **ذهب** لا يمكن اختزالها في تعاقب **كينونات**.

نقول، تلخيصا لما سبق، إن قواعد سلامة التكوين (26.9.أ.ب.) تفيد التفكيك الوظيفي لـ[**الأحداث**] و[**الحالات**].

(26.9.)

أ. [**حدث**] ← { [حدث **ذهب** ([شيء سَ]، [مسلك سَ])]
[حدث **بقي** ([شيء سَ]، [موضع سَ])] }

ب. [**حالة**] ← { [حالة **هو** ([شيء سَ]، [موضع سَ])]
[حالة **توجّه** ([شيء سَ]، [مسلك سَ])]
[حالة **ذهب**امتداد ([شيء سَ]، [مسلك سَ])] }

3.9. الدّوال الجعليّة

يوجد عنصر إضافي في هذه النظرة العامة على الدوال الحيّزية يتمثل في مفهوم الجعلية الموجود في العلاقة بين جمل (27.9.أ) وجمل (27.9.ب).

(27.9.) أ. توجه ‹سيم› إلى داخل الغرفة.
طارت الكرة خارج النافذة.
بقيت الكتب على الرفّ.

ب. دفعت الريح ‹سيم› إلى داخل الغرفة.
رمت ‹باث› الكرة خارج النافذة.
وضعت ‹سوزان› الكتب على الرف.

في عبارة تقريبية نقول: تصف جمل (ب) فاعلا يسبب الأحداث الموصوفة في جمل (أ). وسنمثّل دور الفاعل بواسطة دالّة ثنائية **جعل** (CAUSE) لها بنية (28.9.أ). وهكذا، فإن لجمل (27.9.ب) التمثيلات التي رأيناها في (28.9.ب) و[**الحدث**] المدمج في كل واحدة منها هو تمثيل للجمل غير الجعليّة المناسبة في (27.9.أ).

(28.9.) أ. [حدث **جعل** ([شيء **سَ**]،[حدث **سَ**])]

ب. [حدث **جعل** ([شيء **ريح**]،[حدث **ذهب**]، [شيء **سيم**]، [مسلك **داخل غرفة**])])]

[حدث **جعل** ([شيء **باك**]،[حدث **ذهب**]، [شيء **كرة**]، [مسلك **خارج نافذة**])])]

[حدث **جعل** ([شيء **سوزان**]،[حدث **بقي**]، [شيء **كتب**]، [موضع **على الرفّ**])])]

يستحقّ عدد من المسائل التي تهم هذا التمثيل المناقشة. أوّلا، تأمّل العلاقة النظميّة بين جمل (27.9.أ) وجمل (27.9.ب). وللجمل غير الجعليّة، ككل جمل القسم السابق الشكل [م.ا.+ف+م.ح]، بحيث يكون المحور هو الفاعل. وللجمل الجعليّة الشكل [م.ا.$_2$+ف+م.ا.$_1$+م.ح]، حيث يكون القائم بالفعل (agent) هو الفاعل والمحور في موضع المفعول المباشر. وقد أجريت محاولات مختلفة في فترة سابقة من حياة النحو التوليدي لتناول هذه العلاقة بواسطة التحويلات النظميّة. وكانت هذه هي السمة المميزة لنحو الحالات (‹فيلمور› (1968)) والدّلالة التوليدية (‹ماك كولاي› (1968) و‹لايكوف› (1970، 1971).)، مثلا. وقد استنار هذا النوع من الوصف بأفعال لها الشكل الجعليّ وغير الجعلي في آن واحد، من قبيل «حرّك» و«نما».[98]

(29.9.) أ. جمّد البرد الماء.
تجمّد الماءُ.

ب. نمَّت الشمس الغلال.
نَمت الغلال.

98 [هامش للمترجم: يذكر ‹جاكندوف› هنا فعلي «طار» (fly) و«نما» (grow): Amalie flew the plane ← The plane flew. و Luther grew the peas ← The peas grew: وقد كيّفنا الأمثلة كي تلائم النّظم العربي ودلالته.]

لكن، منذ إدخال القواعد المعجمية باعتبارها وسيلة للتعبير عن العلاقات التصريفيّة والدّلالية بين وحدات معجمية متشابهة (‹تشومسكي› (1970)) أصبح من الشائع القبول بألا تكون العلاقة جعلي\غير جعلي نظميّة بل معجميّة. وهي المقاربة التي سنتبنّاها هنا. وسأفترض ألاّ وجود لترتيب من صنفٍ «أعمق» يمثّل طبقة تحتيّة لمجموعة جمل (27.9.) (انظر ‹جاكندوف› (1975.أ) و‹بريسنان› (1978) لمزيد التفاصيل.).

ولنتفحّص الآن بعض أوجه البنية الدّلالية (28.9.أ) نفسها! لاحظ أن القائم بالفعل لا يعمل بالضرورة بصفة إراديّة، فـ«الرّيح» مثلا هو القائم بالفعل في الجملة الأولى من (27.9.ب). وتنشأ إمكانية الإرادة من أنه يمكن إعادة تحليل حدث التسبّب باعتباره عاملا (actor) ينجز عملا مّا، وهو ما سنناقشه في القسم الموالي، وسنرى أن الإرادة أو القصد خاصيّة اختيارية بالنسبة إلى العامل، وهي لا تحتاج إلى تمثيل إضافي باعتبارها جزءا من الدّالّة **جعل**.

تناول بعض المحللين (مثلا ‹شانك› (1973) و‹دافيدسون› (1967.ب) و‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976)) **جعل** باعتبارها دالّة على حدثين. لذلك اقترحوا عوض (28.9.أ) شيئا يشبه (30.9.) (ولقد ترجمتُ كتابتهم الرمزية إلى صياغتي الصورية).

(30.9.)

$$[_{\text{حدث}}\ \textbf{جعل}([_{\text{حدث}}\ \textbf{فعل}\ ([_{\text{شيء}}\ \text{سَ}]،[_{\text{عمل}}\ \text{صَ}])]،[_{\text{حدث}}\ \text{سَ}])]$$

يمكن لـ(30.9.) أن تترجم إلى اللغة اليومية لتفيد تقريبا « فعل سَ شيئا مّا صَ سبّب سَ ». وقد برر هذا التحليل على أساس جمل مثل «نفْخ ‹جون› في العلكة جعلنا نضحك.» وفيها يظهر الحدث الذي يعبر عنه المركب الاسمي (م.ا.) في موضع الفاعل ويبدو بالتالي وكأنه يقوم بدور القائم بالفعل. ويتمثّل الطرح في أنّ تعميما أكبر قد حصل بموجب اقتضاء أن يكون الموضوع الأول

للدالة **جعل** دائما حدثا. ويفيد تمثيل (30.9.) إذن بطريقة آليّة بأن سَ بصدد إنجاز بعض الأعمال عندما يسبّب سَ. وعلاوة على ذلك، يكيّف هذا التحليل بسهولة عبارة من قبيل مركّب «بـ-...» (the by phrase) في «أضحكنا ‹جون› **بـ**ـنفخه في العلكة.» ويقوم هذا التعبيرُ عن الوسيلة مقام العمل صَ في (30.9).

غير أنّه، وحسب **الإكراه النحوي**، علينا بالحذر من افتراض بنية دلالية من قبيل **فعل** ([$_{\text{عمل}}$ صَ] في (30.9.) وإضفاء البنية الدّلالية نفسها على هذه الأبنية النظمية المختلفة اختلاف الفواعل ووسائل التعبير. و يبرر فعلا هذا الحذر بوجود وسائل تعبير في الجمل التي يكون فيها الفاعل [**حدثا**]، مثل «نفْخُ ‹جون› في العلكة جعلنا نعي كم كنّا مخمورين». ويظهر هذا المثال أنه لا يمكن اعتبار وسيلة التعبير قادرة على ملء المتغيرة صَ في (30.9.): ففي هذا المثال ملأت صَ بعدُ افتراضيا بواسطة «النفخ في العلكة». وهكذا فإنّ التعميم النظمي المزعوم في (30.9.) تعميم وهميّ. (نرى بعدُ دليلا قريبا منه عند ‹فودور› & ‹غاريت› & ‹والكر› & ‹پاركس› (1980)).

وسنطرح في النظرية المعتمدة هنا بدل ذلك أن تسمح الدّالّة **جعل** بـ[**شيء**] و[**حدث**] على حد السواء كموضوع أوّل للدالة وأن هذا الموضوع يظهر بطريقة ثابتة في محلّ الفاعل. وهكذا يمثل «جعلنا ‹حون› نضحك»، تقريبا، كـ(31.9.أ) و«نفْخُ ‹جون› في العلكة جعلنا نضحك» كـ(31.9.ب).

(31.9.) أ. [$_{\text{حدث}}$ **جعل**([$_{\text{شيء}}$ **جون** ([$_{\text{حدث}}$ **نضحك**])])]

ب. [$_{\text{حدث}}$ **جعل**([$_{\text{حدث}}$ **جون ينفخ في العلكة**

([$_{\text{حدث}}$ **نضحك**])])]

إنّ ‹جون› فعل شيئا مّا سيعبّر عنها بإعادة تحليل (31.9.أ) والموضوع الأوّل للدالة في (31.9.ب) باعتبارها زوجي «قائم

بالفعل»-«فعل» (انظر القسم الموالي). وحقيقة أنّه قد يكون لـ‹جون› قصد عند نفخه في العلكة (باعتباره كلاًّ) ليس ناتجا عن أنّ الكائنات الحيّة وحدها لها القدرة على الإرادة. وفي الأخير، فإن وسيلة تعبير مثل كلّ هذه المغيّرات النظمية تناسب المغيّر التحديدي للمكوّن التصوّري الذي يهيمن عليه –وفي هذه الحالة، الدّالّة **جعل**. وبعبارة أخرى، تفيد وسيلة التعبير كيف أنّ ‹جون›، أو نفخ ‹جون› للعلكة، يسبب الحدث في الموضوع الثاني للدالة. وهكذا، فإنّ التحليل الحالي بمجرد توسيعه الموضوع الأول لـ**جعل** كي يشمل [**الحدث**] يدمج كلّ القرائن التي تدعم (30.9.) بتكلفة زهيدة بالنسبة إلى تعميم التوافق بين النّظم والدّلالة.

وأخيرا، تأمّل الموضوع الثاني للدالة **جعل**، فهو [**حدث**] صراحة، وليس [**حالة**] لأنّ القائمين بالفعل يجعلون الأشياء **تحدث**. مثلا، تقدم (32.9.) بديلين تحليليين لـ«تضع أمّي الزهور في الزهرية».

(32.9.)

أ. [حدث **جعلت**([شيء **أمي**]،([شيء **الزهور**]،[حدث **مضت**] ([مسلك **في الزهرية**])))]

ب. [حدث **جعلت**([شيء **أمي**]،([شيء **زهور**]،[حالة **هي**] ([موضع **في الزهرية**])))]

بالإمكان قراءة (32.9.أ) هكذا: «جعلت أمي يحدث أنّ الزهور تمضي إلى الزهرية»؛ و(32.9.ب): «جعلت أمي يحصل أنّ الزهور تكون في الزهرية». كلتاهما مقبولتان سطحيا. لاحظ مع ذلك أن الجملة الأخيرة تبدو غريبة بعض الشيء: فما فعلته أمي في الحقيقة هو التسبب في حدث تكون حالته النهائية هي الحالة التي نحن بصددها. وهذا يقع بصفة دائمة ثابتة في الجمل الجعلية التي يبدو أن لها [**حالة**] كمحلّ ثان. لذلك، سأصرّ على أن الموضوع

الثاني لـ**جعل** هو [**حدث**] مّا. (لمزيد من تفاصيل النقاش، انظر ‹جاكندوف› (1976)**!**).

ويبرر ‹غروبر› (1965) صنفا ثانيا من العامليّة (agency)، يسمّى بالعاملية **المجيزة** (*permissive*)، باستعمال التباين مثل ذاك الموجود بين جمل (33.9).

(33.9) أ. تدحرج الصخر أسفل المنحدر.
خرج العصفور من القفص.
طاف ‹سام› بالشجرة.

ب. دفع ‹بيل› الصخر إلى أسفل المنحدر.
نقل ‹بيل› العصفور خارج القفص.
جعل ‹بيل› ‹سام› يطوف بالشجرة.

ج. أسقط ‹بيل› الصخر أسفل المنحدر.
أطلق ‹بيل› العصفور من القفص.
ترك ‹بيل› ‹سام› يطوف بالشجرة.

تفيد جمل (33.9.ب) المظهر الجعلي المألوف للجمل المعروضة في (33.9.أ)، لكن جمل (33.9.ج) تشمل علاقات مختلفة بين القائم بالفعل والحدث الذي سنسميه الدّالّة **ترك**. وتكون البنية الأساسية (34.9).

(34.9) [$_{\text{حدث}}$ **ترك**([$_{\text{شيء}}$ شَ]، [$_{\text{حدث}}$ سَ])]

وقد اقترح من وقت لآخر أنّ الدّالّة **ترك** تعني شيئا من قبيل «توقف عن منْع» فتكون قابلة بالتالي للاختزال في **لا تجعل كذا لا يكون**. فمثلا، يمكن أن نعتبر أنّ المثال الأوّل في (33.9.ج) قد يفيد «توقُّف ‹بيل› عن منع الصخر من الانحدار إلى أسفل». ولكن، عندما نتفحص الفوارق بين **جعل** و**ترك** بالتفصيل نرى أنها لا تتحمل مثل هذا الاختزال، ليس بتلك السهولة، على

الأقل. (انظر ‹غروبر› (1965)، و‹جاكندوف› (1976)، و‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976، القسم 3.6)!). لذلك سأفترض أن **ترك** تمثّل دالة جعلية من نوع خاصّ.

لهذا سنضيف صنفي الأحداث المواليين إلى التصنيف (26.9.) على نحو يرسي نظم المفهومات الجعليّة الأساسي.

(35.9.)

[**حدث**] ← { [حدث **جعل**([{شيء / حدث} س]، [حدث س])] ; [حدث **ترك** ([{شيء / حدث} س]، [حدث س])] }

ومن الممكن إدخال تحسينات إضافية على مقاربة الجعليّة في علم الدّلالة. وسأكتفي بذكر مثال واحد من البحث المهمّ الذي قدمه ‹طالمي› (1976). فقد لاحظ أنّ بعض الأفعال من أمثال «ألقى» (throw) و«بعث» (send) تعبّر عن الأحداث التي لا يكون فيها العامل إلاّ مستهلاًّ للعمل؛ فبعد استهلال الحدث، يأخذ المحور مجراه دون تدخل إضافي من القائم بالفعل. وفي المقابل، يساهم القائمون بالفعل في الأفعال من قبيل «سحب» (drag) و«جلب» (bring) على مدى حركة المحور. ونجد ضمن الأفعال العاملية المجيزة أن «أسقط» (drop) و«أسدل» (lower) يتباينان على مدى البعد نفسه. وسأترك الكتابة الرمزية لهذا التمييز وأشياء أخرى مماثلة لأبحاث مستقبليّة.

4.9. المركبات الفعلية (م.ف.) والأعمال

إلى حدّ الآن، تجاهلت المقاربةُ الشكليةُ المبسوطةُ في الفصل الرابع المفصّلة هنا إحدى المقولات الأنطولوجية الكبرى التي نوقشت في الفصل (3): [**الأعمال**]. وتناسب [**الأعمال**]، كما أشرنا إليه في القسم (4.4.) من هذا العمل، المقولة النّظمية

للمركبات الفعلية (م.ف.) ذات الرمز الثنائي [″] وهي بالتالي استثناء للتعميم القائل بأنّ المقولات الأنطولوجيّة الكبرى تعبّر عنها المقولات النظميّة الكبرى، ذات الرمز الثلاثي [‴]. وهذا يفضي إلى عدم تناسب وصفي لتمثيل من قبيل (36.9.) «وضع الرجل الكتاب على الطاولة»، لأنّ هذا التمثيل لا يحتوي على أي مكوّن يطابق [**الأعمال**].

(36.9.) [حدث **جعل** ([شيء **رجل**]، [حدث **ذهب** [شيء **كتاب**]، [مسلك **على الطاولة**])])]

لاحظ، كخطوة أولى لحلّ هذه الإشكاليّة، أنّ جملا تفيد [**الأعمال**] تكوّن مجموعة صغرى من تلك التي تعبّر عن [**الأحداث**]! وتبيّن (37.9.) كل هذا؛ وتمثّل «ما حدث هو أنّ...» تشخيصا لـ[**أحداث**] بينما تمثّل «ما فعله سَ هو...» تشخيصا لـ[**أعمال**].

(37.9.)

أ. ما حدث هو أنّـ
- الخنزير قد فرّ.
- ـها وضعت الكتاب فوق الطاولة.
- ‹فريد› علم بالحادث.
- ‹لويزا› تلقت رسالة.

[**أحداث**]

- *شاحنة الإطفاء كانت حمراء.
- *‹فريد› متيّم بـ‹لويزا›.

[**حالات**]

ب. ما فعله ‹فريد› هو أنّه
- فرّ.
- وضع الكتاب فوق الطاولة.

[**أحداث**]

- * علم بالحادث.
- * تلقّى رسالة.
- * كان أحمرَ.
- * متيّم بـ‹لويزا›.

[**حالات**]

يستخدم [**الحدث**] الذي يكون أيضا [**عملا**] شخصيّة لها دور خاصّ، -وهي تلك التي تنجز [**الأعمال**]. وسنسمّي هذه الشخصيّة [**عامل**] (actor). وتبيّن القرينة اللغوية المبسوطة في الفصل (3) أننا نستطيع التعرّف إلى [**عمل**] بطريقة مستقلة عمّن ينجزه (مثلا، «فعَل ‹جو› الشيء نفسه الذي فعله ‹هارّي›».). وهكذا فإنّ [**العمل**] هو [**حدث**] ينقصه أحد المحلات، وهو بالذات ذاك الذي يناسب [**العامل**].

توحي هذه الاعتبارات تمثيلا للجملة «وضَع الرّجل الكتاب فوق الطاولة»، في (38.9.):

(38.9.)

[حدث [شيء **رجل**]ظ **عامل**، [عمل **جعل**(ظ،

[حدث **ذهب** ([شيء **كتاب**]، [مسلك **إلى فوق الطاولة**]))]]]

في هذه العبارة، يحتلّ ظ، أي مؤشّر [**العامل**] الموضوع الأول للدالة [**جعل**]. وبصفة صوريّة، يمكن للمرء أن يفكّر بأنّ مواقع هذه الموضوعات مقيّدة بـ[**العامل**]؛ لكن تصوّريّا، هذا الدور هو ما يفعله [**العامل**] عند إنجازه لهذا [**العمل**].

وتحيد (38.9.) عن البنية المعتادة دالّة-موضوع التي استعملناها حتّى الآن. وبالتالي، من الضروري أن نجيز إمكانيّة ورود هذه العبارة بواسطة قاعدة خاصّة لسلامة التكوين (أو قاعدة لإعادة التحليل التصوّريّ).

(39.9.) [حدث ع([شظ، سط، صق،...]↔

[حدث [ش]ظ **عامل**، [عمل (ظ، سط، صق،...)]]

ويعني السهم المزدوج في (39.9.) أنّ الأشكال قابلة للتحويل

المتبادل، بحيث يمكن توليد (38.9.) انطلاقا من (36.9.) والعكس بالعكس.

وينبغي تضخيم القاعدة (39.9.) بإضافة الشروط التّصوّريّة في ما يمكن اعتباره [**عاملا**] وما يمكن اعتباره [**عملا**]. ويمكن تبيان شروط [**العامل**] بواسطة تباين من قبيل ذاك الذي نراه في (40.9.).

(40.9.) ما فعله { ‹فريد› / ؟؟كيس البريد } هو أنّه ذهب إلى ‹فيلادلفيا›.

يبدو أنه على [**العامل**] أن يظهر قدرة مّا على الاستقلاليّة. والحيويّة مطلب قوي بدرجة كبيرة، إذ أنّ (41.9.أ.) وحتى (41.9.ب) مقبولتان.

(41.9.) أ. ما فعله الصخر هو أنّه تدحرج أسفل الهضبة.
ب. ما فعله السحاب هو أنّه زحف فوق ‹فيلادلفيا›.

ويبدو أنّ كيس البريد أضعف من السحاب، فهو غير قادر على العمل؛ لكنّي لن أدفع بالتمييز إلى أبعد من ذلك هنا.

ويمكن تخصيص شروط [**الأعمال**] بمزيد من الدقة والوضوح. أوّلا، عندما تقيّد متغيرة مّا [**عملا**] مّا ينبغي أن تكون النتيجة [**حدثا**]؛ وهذا الشرط متضمّن في القاعدة (39.9.). وهو يقصي «كونه طويلا» و«حُبّاني لـ‹لويزا›» من التعبير عن [**الأعمال**]، إذ أنّ تقييد المتغيرة ينتج بالأحرى [**حالةً**] لا [**حدثا**]. وثانيا، يكون الدور الدّلالي لموضوع المتغيّرة في [**عمل**] مّا مقصورا على العوامل، كما هي الحال في (36.9.)، وعلى المحاور، كما نرى في (41.9.). ولا تعبّر «تلقّى رسالة» و«علم بالحادث الذي حصل لـ‹بيل›» عن [**أعمال**] لأنّ الفاعل النحوي هدفٌ وليس المحور أو القائم بالفعل.

ينبغي أن تكون ثمّة قاعدة من قواعد التناسب تربط المكوّن (م.ف) بمكون [**العمل**] في البنية التّصوّريّة.

(42.9.)

يمكن لمركب اسمي (م.ا) أن يُبنى باعتباره [**عملا**]؛ وتحتل متغيرة [**العمل**] المقيدة محلّ موضوع الدّالّة-الفعل الذي يناسب الفاعل.

هذه القاعدة ضروريّة على نحو خاصّ لتأويل جمل من قبيل (37.9.أ)، حيث تظهر (م.ف.) المشرّطة التي تعبّر عن [**العمل**] إلى يمين الرابطة «هو»(be). وقد ثبتت فائدتها كذلك في مواضع أخرى.[99]

ولا يتطلّب هذا الوصف وسما معجميّا خاصّا بالأفعال باعتبارها أفعال أعمال (كما تفعل مثلا نظرية ‹روس› (1972)). وبالأحرى، هذه المعلومة مشفّرة في الشروط العامة المفروضة على طبيعة [**الأعمال**]، في علاقة [**الأعمال**] بـ[**الأحداث**]، وفي قاعدة التناسب (42.9.) التي تربط المركبات الفعلية (م.ف.) بـ[**الأعمال**]. ولن يبنى (م.ف.) باعتباره [**عملا**] إلاّ إذا توفرت كلّ هذه الشروط.

وثمّة مجموعة فرعيّة من الأعمال تتمثّل في صنف الأعمال **الإرادية** أو **القصديّة**. تأمّل الأزواج التالية من الجمل!

---

99 إذا كانت القاعدة (42.9.) قابلة للتطبيق في حالات غير الحالات التي تحتوي على تراكيب زائفة الانصداع (pseudo-cleft) فذلك يتعلق جزئيا بمعالجة المرء لجمل من قبيل «نرى القمر يطلع فوق الجبال» و««ماكس› يحاول أن يأكل». فتكون لـ(م.ف.) في البنية السطحية «يطلع فوق الجبال» و«يأكل»، **فواعل** (أو ضمائر) **عميقة** (PRO). وكما يظهر في معالجة ‹تشومسكي›، منذ سنوات، فإنّ القاعدة ليست ضرورية. وتقرّ نظرية ‹بريسنان› & ‹برايم› (1978، 1982)، من ناحية أخرى، بوجود (م.ف.) مشرّط في البنية العميقة، دون أن يكون محكوما من طرف الجملة (ج.). ويمكن للقاعدة (42.9.)، بالإضافة إلى مبادئ توجيه مختلفة، أن تتمثل تأويل هذه الأمثلة.

(43.9.) أ. تدحرج الصخر أسفل الربوة.
ب. تدحرج ‹بيل› أسفل الربوة.

(44.9.) أ. كسّر الحجر زجاج النافذة.
ب. كسّر ‹بيل› زجاج النافذة.

تفيد المركبات الفعلية (م.ف.) في كلّ هذه الجمل [**أعمالا**] («ما فعله ‹جون›\ الصخر هو المتدحرج أسفل الربوة\ كسر زجاج النافذة.»). والفاعلان في (43.9. أ.ب.) كلاهما محوران، وهما في (44.9.أ.ب.) قائمان كلاهما بالفعل. ومع ذلك، فإنّ جمل (ب) ملتبسة: إذ يمكن للمرء أن يتساءل إن كان ‹جون› يعمل عن قصد أم لا. ففي المعنى القصديّ ينجز ‹جون› العمل باعتباره نتيجة لإرادته هو. بينما في المعنى غير القصدي، هو يعمل بطريقة من الطرق كشيء جامد: فهو يزلّ ويسقط أسفل الربوة أو هو يُدفع في النافذة. ويمكن التعبير عن هذا اللبس بفضل غياب أو حضور وَاسِم **إرادي** في بنية الجملة الدّلالية. وسيكون هذا الواسم قابلا للتطبيق على قائم بالفعل حيّ من قبيل ‹جون›، لكنّه شاذّ إذا ما طبق على قائم بالفعل من الجماد من قبيل الصخر.

كيف ينبغي أن نربط هذا الواسم بالبنية الدّلالية؟ إحدى الإمكانيات تتمثّل في جعله مغيّرا لـ**جعل**. ولكنّ هذا لا يفسّر إمكانية الإرادة عندما يكون الفاعل هو المحور، كما هي الحال في (43.9.ب).[100] ويكون البديل بربط الواسم **إرادي** بالزوج

100 هذا هو التحليل الذي اقترحه ‹جاكندوف› (1976). وينتج عنه أنّ قراءة الجملة القصديّة (439.ب) تكون [**جعل** ([**جون**]، **ذهب** ([**جون**]، [**أسفل الربوة**])]] أي، «‹جون› دحرج **نفسه** أسفل الربوة». لكن هذا يطرح أن «تدحرج» غير المتعدي وحشد كبير من الأفعال الأخرى ملتبسةٌ معجميّا، وهي استنتاجات يتجنبها التحليل الذي تبنّيناه.

[**عامل**]-[**عمل**] بصرف النّظر عن العلاقة الإسنادية لـ[**عامل**]. ويناسب هذا التحليل بطريقة منتظمة جمل (43.9.) و(44.9.) دون زائد صخب.

ثمّة إذن مسألة ما إذا كان **الإرادي** سيرتبط بـ[**عامل**] أو بـ[**عمل**]. يميل المرء من الوهلة الأولى إلى ربطه كمغيّر بـ[**عامل**]، إذ أنّ ذلك هو ما تريد الشخصيّة ممارسته. بالأحرى، ومهما يكن من أمر، فإنّ العبارات النظمية للإرادة من قبيل «عمدا» وكذلك «عن قصد» ترتبط في العادة، مثلها مثل نفي الإرادة في «عرَضا»، بـ(م.ف.) وليس بالفاعل:

(45.9.)

أ. ما فعله ‹بيل› كان أن تدحرج أسفل الربوة {عمدا. / عن قصد / عرضا\ صدفة.}

ب. تحطيم زجاج النافذة {عمدا / عن قصد / عرضا\ صدفة} يعاقب عليه بالموت.

يوحي **الإكراه النحوي** إذن أنّ الإرادي سمة من سمات [**العمل**] وليس من سمات [**العامل**].

يفضي بنا هذا التحليل إلى معالجة بسيطة لجمل الأمر، مثل «اغسل الأطباق!» باعتبارها مُركبات فعليّة مشرّطة تعبّر عن [**أعمال إراديّة**]. وبالتالي فإنّ «تلقَّ رسالة!» و«اعرفْ الجواب!»، مثلا، ليست أوامر ممكنة، لأنها لا تعبّر عن [**أعمال**]، بينما تبدو «استغرق في النوم!» جملة غريبة لأنها تعبّر عن [**عمل**] من الصعب أن يخضع للإرادة.[101]

---

101 يساعد التحليل الدّلالي لـ [**أحداث**] وللزوجين [**عمل**]-[**عامل**] على تمييز أصناف نظميّة ودلالية مختلفة من الظروف (adverbs) وُصفت في ‹جاكندوف› (1972،

بإمكاننا إذن، وبفضل هذا التحليل، معالجة [**الأعمال**] باعتبارها مكوّنات تصوّرية مستقلة، في تلاؤم تامّ مع القرائن اللغوية المعروضة في الفصل (2). والمركبات الفعليّة (م.ف.) الذي يشير إلى [**عمل**] هو مكوّن تصوري يمكن استعماله إحاليّا، ومَلؤه بالمعلومة المستخلصة من العائدة التداوليّة، ويمكن أن نتساءل عنه أو أن نسوّره. وعلاوة على ذلك، للجمل التي تفيد الأعمال تحليل تصوّري يحتوي على [**حدث**] و[**عمل**] في الآن نفسه، كما هو مطالب بالوفاء بشرط الوضوح في التمثيل التصوّري. ويفضي هذا التحليل الثنائي الذي أنشأته القاعدة (39.9) إلى فوائد صوريّة وجوهريّة في وصف عدد من التراكيب اللغويّة.

الفصل 3). فظروف **الحال** التي تظهر في (م.ف.) هي مغيّرات لـ[**عمل**]، وما **القصد** إلاّ عينة من تلك المغيرات. والظروف الموجّهة للفاعل مرتبطة بالجملة (ج.)، وتحيل إلى بعض خاصيات [**العامل**]. كما نرى في «ببطء كبير، عدّ ‹جون› حبّات الفاصوليا». وترتبط الظروف المحايدة كما هو الحال بالنسبة إلى الظروف الموجّهة للمتكلم، مثل «من حسن الحظ»، و«بصراحة» كذلك بـ(ج.) لكنّها مغيّرات لـ [**حدث**] أو لـ[**حالة**] ككلّ. وتوافق هذه المعالجة اعتراض ‹فودور› (1972) على تحليل ‹دافيدسون› (1967.أ) لظروف الحالات، التي تكون بنيتها الدّلالية مميّزة بوضوح عن الظروف الجمليّة.

ويساعد هذا المقترح كذلك على تفسير بعض الجدل في النظرية النظمية في ما إذا كانت (ج.) أو (م.ف.) هي المقولات التركيبيّة الكبرى التي تناسب المقولة المعجمية «فعل»(ف.). ونحن نطرح هنا أنّ (ج.) هي في الواقع المقولة التركيبيّة الكبرى. ومهما يكن من أمر، يمكن لـ(م.ف.) بمفرده، ضمن مقولات تركيبيّة غير أساسيّة أن يناسب مكوّنا تصوّريّا. وبناء على ذلك، يكتسب (م.ف.) بعض الخاصيّات التوزيعية تكون خلاف ذلك مقصورة على المقولات التركيبية الكبرى: يمكنه أن يستعمل إحاليّا، ويمكنه أن يكون سابقة تحيل إليها عبارة بدليّة؛ ويمكن كذلك تفريعه مقوليّا بدقّة. ويقوم مدى مقبولية هذا التفسير على الزعم أنّ المركبات الفعليّة التي لها هذه الخاصيّات تفيد كلّها [**أعمالا**]. وانطباعي هو أنّ هذا هو الصواب، في كلّ الأحوال. أمّا إذا ثبت خطأه، فيمكن للمرء أن يقحم مكونات تصوّريّة أخرى من قبيل [**خبر**] كي تناسب أصنافا أخرى من (م.ف.)، كما اقترح ذلك ‹ويليامز› (1981). وأنا أترك المسألة مفتوحة.

5.9. مبدأ المعجمة

لا تشير الأفعال في الأمثلة المقدّمة حتى الآن إلاّ إلى دوال الأحداث أو الحالات باستثناء الأفعال الجعلية التي تفيد الاثنين. وقد عبّرت كل الأفعال كذلك عن دوال المواضع أو المسالك صراحة باعتبارها أدوات حيّزية. ولكن، لم يكن هذا ممكنا إلاّ لأنّي اخترت أمثلة يكون فيه التناسب بين الدّلالة والنظم شفافا إلى أقصى الحدود.

و ينبغي، سعيا وراء معالجة الحالات الأكثر عموميّة، أن نتساءل كيف يمكن للبنية التّصورّيّة أن تنحت في الوحدات المعجمية. فالفعل «ولج» يصلح مَدخلا تمهِيديا جيّدا. ويمكن إعادة سلخ الجملة «ولج الكلب الغرفة» هكذا: «مضى الكلب إلى داخل الغرفة»، ولكلتا الجملتين البنية الدّلالية (46.9.أ)، وفيها «الكلب» محور و«الغرفة» هي موضوع الإحالة للمسلك.[102] ومع ذلك، فإنّ هذه البنية ممعْجمةٌ بطريقة مختلفة، حيث تُظهر (46.9.ب) كيف أنها مركبة في «مضى الكلب إلى داخل الغرفِة»؛ وتبيّن (46.9.ج) كيف هي مركبة في «ولج الكلب الغرفةَ».

(46.9.)

أ. [$_{\text{حدث}}$ **ذهب**([$_{\text{شيء}}$ **كلب**]، [$_{\text{مسلك}}$ **إلى**]([$_{\text{موضع}}$ **داخل**]) ([$_{\text{شيء}}$ **غرفة**])]

ب. ذهب: [$_{\text{حدث}}$ **ذهب**([$_{\text{شيء}}$ سٓ]، [$_{\text{مسلك}}$ س]

«داخل»: [$_{\text{مسلك}}$ **إلى**([$_{\text{موضع}}$ **داخل**]، [$_{\text{شيء}}$ ص]

ج. «ولج»: [$_{\text{حدث}}$ **ذهب**([$_{\text{شيء}}$ سٓ]، [$_{\text{مسلك}}$ **إلى** ([$_{\text{موضع}}$ **داخل**([$_{\text{شيء}}$ ص])])])]

بعبارة أخرى، يمعْجم الفعل «ولج» نفسه دوال المسلك

---

102 لا نريد، في اصطلاحنا هنا، أن نسمّي «الغرفة» هدفا، إذ إنّ الهدف هو نهاية المسلك وليس شيئا من الأشياء. لذلك، سأحيد، بحثا عن الدقّة، عن الاستعمال الشائع بإدخال استعمالي الخاص بي في أعمالي السابقة.

والموضع عوض أن يترك التعبير عنها صراحة بالأداة الحيّزية. ولمّا كان موضوع الدّالّة المفتوح «ص» هو بالأحرى شيء وليس موضعا أو مسلكا فإنّ «ولج» تشتغل نظميّا كفعل متعدّ بسيط.

وثمّة حالة مماثلة تتمثل في الفعل «اقترب» الذي يمعجم كذلك دالّةً مسلك. وهنا تكون الدّالّة المناسبة «نحوَ» :

(47.9).

أ. «اقترب»: [حدث **ذهب**([شيء س]،[مسلك **نحو**] ([شيء س])]].

و نجد، بصورة أشد تعقيدا بقليل، فعل «ارتفع» الذي يمكن استعماله كفعل غير متعدّ («ارتفع المنطاد») أو متعدّ («ارتفع المنطاد على طول الجرف»). ويمعجم الاستعمال غير المتعدّي المسلك «إلى أعلى»؛ ويضيف المركب الحيّزي (م.ح.) مكونا إضافيا إلى المسلك. كما نرى في (48.9).

(48.9).

[حدث **ذهب**([شيء **منطاد**]، [مسلك **إلى أعلى** / **إلى أعلى**] ([شيء **الجرف**])]].

وهكذا تكون بنية «ارتفع» (49.9):

(49.9).

«ارتفع» : [حدث **ذهب**([شيء س]، [مسلك **إلى أعلى** / ⟨س⟩]]].

ويشير المعقّفان اللّذان يحيطان بالمتغيّرة ⟨س⟩ إلى أنّ موضوع الدّالّة اختياريّ. فعندما لا يكون حاضرا، نحصل على فعل «ارتفع» غير المتعدّي الذي ليس له إلاّ موضوع واحد، هو المحور: إذ المسلك ممعجم تماما بواسطة الفعل. وعندما تكون المتغيّرة س حاضرة، نحصل على فعل «ارتفع» المتعدّي بحرف (م.ح.): إذ يتوافق المسلك الذي يوفّره الفعل والمسلك الذي يوفّره المركب الحيّزي (م.ح) لإنتاج مسلك أشد تعقيدا.

وفعل «رفع» (raise) هو الشكل الجعلي السببي لفعل «ارتفع» (rise). وبنيته بنية جعليّة نموذجيّة، كما نرى في (50.9):

(50.9)

رفع»: [حدث **جعل**([شيء سَ]، [حدث **ذهب**] [شيء سَ]

[([**إلى أعلى** مسلك ⟨صَ⟩])]

وتختزل المتغيّرة ⟨صَ⟩ الواقعة بين المعقَّفين استعمالين لفعل «رفع»، أي بواسطة (م.ج) وبدونه، بعد المفعول المباشر، كما نراه في «رفع ‹ماكس› يده إلى السقف» و«رفع ‹ماكس› يده»، تباعا.

ويمكن أن يمعجم الفعلُ أكثر من دالة مسلك أو موضع. فمثلا، لـ«ملّح الطبّاخ الطعام» مكوّنٌ نستطيع إعادة سبكه هكذا: «وضع الطبّاخ الملح في الطعام»؛ و«سلخ الجزّار الشاة» تعني «نزع الجزّار السلخ عن الشاة». وهكذا فإنّ فعليْ «ملّح» و«سلخ» لا تمعجمان دالة المسلك فحسب، بل تمعجمان كذلك المحور، تاركين القائم بالفعل وموضوع الدالتين معبَّرا عنهما نظماً.

(51.9.) أ. «ملّح»: [حدث **جعل**([شيء سَ]، [حدث **ذهب**] ([شيء **ملح**]
[مسلك **إلى**] ([موضع **فوق**] ([شيء سَ])])])])]

ب. «سلخ»: [حدث **جعل**([شيء سَ]، [حدث **ذهب**]
([شيء **سلْخ**] [مسلك **من**] ([موضع **فوق**] ([شيء سَ])])])])]

لاحظ أنّ للفعلين دالتي مسلك متقابلتين وكل واحد منهما نموذجي يمثّل صنفا من الأفعال المشتقّة اسميّا [في الأنغليزيّة]. وثمّة من أمثال «ملّح» أفعال كثيرة مثل «لقّح» و«دهن» و«زيّت» و«مرّق»، ومن أمثال «سلخ» نجد عددا أقل من الأفعال، مثل «قشر» (نزع القشر عن...) و«لحا» (مع المسلك «من على»).

وتعرض الحالة القصوى، عندما يُمعْجم الفعل المحور والمسلك في الوقت نفسه، دون أن يترك إمكانيّة التعبير عن موضوع الدّالّة نظماً. ومن هذه الأفعال فعل «rain» (أمطر) في الأنغليزيّة. فهو لا يفرّع مقوليّا بدقّة إلاّ الضمير المحايد «it» الفارغ دلاليا في الفاعل. وبإمكان الفعل الذي يناسب الأنغليزيّة «rain»، في لغات مثل الإسبانيّة، لا تتطلب فاعلا نظميّا، أن يكوّن جملة بمفرده.

(52.9.)

أ. «أمطَرَ»: [$_{\text{حدث}}$ **ذهب**([$_{\text{شيء}}$ **مطرٌ**]، [$_{\text{مسلك}}$ **إلى أسفل**])].

يبرز، من هذه الأمثلة، مبدأ عام هامّ جدّا للمعجمة، لم أجد له أي استثناء.

مبدأ المتغيّرة المعجميّة

ينبغي أن نكون قادرين على ملء كلّ متغيّرة في بنيةِ وحدةٍ معجمية مّا بواسطة مكوّن تصوّريّ.

ويصحّ هذا المبدأ على كلّ الأمثلة التي قدمت هنا (بما فيها المتغيرة «س» في «ارتفع» (41.9.) التي تمثّل مسلكا)، وكي نتمثّل بُعدها بصورة شاملة، لنر ما الذي تتنبأ بـــعدم حدوثه.

(تحذير تمهيديّ: أنا أتجنّب في العادة الأدلّة التي لا يقصد منها إلاّ البرهنة على عدم وجود صنف محتمل من العناصر المعجمية، لأنّ ذلك مرتبط بالأساس بعجز في خيال المؤلفين الذين يطرحون هذا الطرح. وبالتالي فإني أقدم مثل هذه الأدلّة بشيء من الخجل. وسأحاول، كي أبدو نزيها، صياغة الأمثلة الأجدر بالمعقوليّة.)

افترض أننا نأخذ بنية تصورية مثل (53.9.) وقد مُعجمت بطريقة أشد ما تكون شفافية نحو «وضع الطباخ الملح في الطعام».

(53.9.)

[حدث **جعل**([شيء **الطباخ**]، [حدث **ذهب** ([شيء **ملح**]
[موضع **في** [شيء **الطعام**]])]]).

يمكن لـ(53.9.) أن تمعجم كذلك حسب نموذج «ملّح الطبّاخ الطعام»، التي يشمل الفعل فيها المحورَ وكذلك دوال المسلك والموضع، كما رأينا في (51.9.). ولكن، قد يتصوّر المرء معجمة أخرى يشمل فيها الفعل موضوع الإحالة عوض المحور والدوالّ. افترض أن التالي هو أنموذج تقريبي للأفعال المشتقة اسميّا (51.9.)، وأنّ هذا الفعل يُنطَق «طَعَّمَ». ستكون لهذا الفعل بنية (51.9.).

(51.9.)

أ. «طعّم»: [حدث **جعل**([شيء سَ]، [حدث **ذهب**] ([شيء **ملح**]
[مسلك **إلى**] ([موضع **فوق**] ([شيء سَ])])])])]

وسنتوقع أن يستعمل هذا الفعل في أنماط مثل (55.9.).

(55.9.)

أ. «طعّم الطباخ الملح فيه» (= «وضع الطباخ الملح في الطعام»)
ب. «طعّم الطباخ النار تحته» (= «وضع النار تحت الطعام»)
ج. «طعّم الطباخ اللحم فوقه» (= «وضع اللحم فوق الطعام»)

مثل هذه الأفعال معقولة من منطلق تداولي وهي تعني شيئا يمكن أن يتصوّر المرء أنه فعلا محتاج إلى قوله. لكنه، مع ذلك، يبدو غريبا. ويظهر هذا بوضوح أكبر إذا ما قارنّاه بالفعل الافتراضي «ميْنَز» (أي «وضع الميونيز على...») الذي يتْبع النمط الصوري لـ«ملّح» في (51.9.أ). ومع ذلك، نرى أن الجملة «مَيْنز الطباخ الخبز» مفهومة، رغم أنّ الفعل غير موجود، بينما تبدو

الجملة «طعّم الطباخ الملح فيه» كما قصدناها في (55.9.أ) دون معنى أو أنّها هراء مستحيل.

توجد طريقتان يمكن أن يختلف حسبهما الفعل الافتراضي «طعَّم» عن الأفعال الأخرى التي قد ناقشناها. أوّلا، يخرق هذا الفعل مبدأ المتغيّرة المعجميّة: فالمتغيّرة ص ليست مكوّنا تصوّريا، ولكنّها دالّة مسلك يكون موضوعها موضعا وقعت معجمته. والاختلاف الثاني يمثل انعكاسا نظميّا مباشرا للأوّل: إذ تضطرّ مثل هذه الأفعال لتُعبِّر عن موضوع الدّالّة ص، أن تفرّع مقوليّا أداة حيّزية متعدّية مستعملة دون مفعولها. والسبب الذي يجعل المرء يشعر بالثقة في عدم وجود أفعال من قبيل «طعّم» هو عدم وجود أفعال لها مثل هذا التفريع المقولي. ويمكن للمرء أن ينتج نموذجا نظميّا سطحيّا لـ(55.9.) بطريقتين، كما هو مبيّن في (56.9.).

(56.9.) أ. يضع ‹جون› الكتب تحتا.
ترمي ‹سالي› بعض السندويتشات فوقا.
ب. يدير ‹بيل› الزرّ تحتا.
تبحث ‹أليس› عن الجواب فوقا.

يفرّع، في (56.9.أ.)، الفعل مقوليّا كاملَ المركب الحيّزي (م.ح.) ويصادف أنّه يُملأ في هذه الأمثلة بالذات بواسطة أداة حيّزية غير متعدّية (اختياريّا). في هذه الأمثلة، تخصص الأدوات الحيّزية المسلك تلقائيّا. وفي (56.9.ب.) يستعمل الفعل بطريقة مسكوكة مع أداة حيّزية غير متعدّية (أو «حرف»)، ويخصص معنى الترافق بين الفعل والحرف في المعجم. وليس للأداة الحيّزية، في أي من الحالتين، دور نظمي أو دلالي يستلزمه فعل مثل «طعّم»، وهي أداة مشرّطة تفيد دالة مسلك مشرّطة. يبدو إذن مبدأ المتغيرة المعجمية سليما على الأقل مع هذه الحالات التي تبدو غير مبتذلة –نظرا إلى أنّ عدد التوافقات بين الدوال والموضوعات التي رأيناها في (46.9.)-(52.9.) والتي يمكن معجمتها، ليس هيّنا.

لقد شملت هذه الحجّة معجمة دالّة حدث وجزءا من مسلك، ويقدم ‹روس› (1972) برهانا مماثلا على صلة بالدوالّ الأحداث المضمّنة (بطريقة مفيدة، لكن، في منوال نظري مختلف تماما). وقد لاحظ أنه يمكن معجمة البنية الدّلالية لـ«يحاول أن يجد كذا» في (57.9.أ) كذلك بفضل «يبحث عن كذا»، كما هو الحال في (57.9.ب)، لكن، لا وجود لفعل «حاوستضافة» (trentertain) كي نمعجم البنية الدّلالية لـ«حاول» و«استضافة» وحدها، كما هو الحال في (57.9.ج).

(57.9.) وهي تلك التي تناسب جمل ‹روس› (88):

أ. يحاول ‹فريتس› أن يجد استضافة لحفل.

أ. يبحث ‹فريتس› عن استضافة.

ج. *يحاوستضيف ‹فريتس› أن يجد.

ورغم أنّ تداولية الأمثلة الافتراضية لـ‹روس› يمكن أن تحوي شيئا مرغوبا فيه، فإن فعل «يحاوستضيف» غير مقبول بصفة خاصّة، لأنّ النمط النظميّ المناسب –فعل مشفوع بفعل متعدّ ليس له مفعول– غير معروف. ويزعم ‹روس›، استنادا إلى هذا المثال أنّه، إذا ما معجم فعل مّا مسندات متعددة (دوالّ أحداث أو حالات) فلا بدّ أن تدمج بطريقة متجاورة في البنية الدّلالية، صوريّا. ويختزل طرحه في حالة خاصّة من **مبدإ المتغيرة المعجمية**، إذ أنّ معجمة الدوال غير المتجاورة يفضي إلى أن دوال الأحداث والمسالك المشرّطة إلى متغيّر تكون دالة حدث أو حالة عوض أن تكون مكونا تصوريا تامّا. ومرّة أخرى، لهذه حالة أهميّة لا يستهان بها.[103]

103 كان عليّ، بالنسبة إلى ‹كونوشنتي›، أن أشير إلى وجود بعض الأمثلة الممكنة والهامّة التي تعارض مبدأ المتغيرة المعجمية (م.م.م.) كما نرى في العيّنات (أ)-(ج) التي تقع في ثلاثة أصناف.

(أ) Mary is easy to please، (‹ماري›، من السهل أن تضحكها.)

(ب) Hohn is handsome to look at، (‹جون›، وسيم أن تراه.)

هذا هو كل ما يمكن أن يقال في نماذج المعجمة. ولم أذكر، مثلا، أيًّا من المواد الباهرة الموجودة في المسح الشامل المقارن بين اللغات لـ‹طالمي› (1980). ومع ذلك، سيفيدنا هذا الشيء الهام في ما نحن بصدده؛ بداية، بتوفير بعض الأفكار عن كيفيّة إنجاز تشكيلة معجمية ونظمية ضمن إكراهات تعبيريّة يفرضها شكل وظيفي صارم في البنية الدّلالية.

(ج) We chose Bill to pick on، (‹بيل›، فضلنا إزعاجه.)

فـ«easy» و«choose» و«handsome» تتطلب كلّها [في الأنغليزيّة] مفاعيل مصدريّة غائبة من (م.ا.) الداخليّ. وهي بهذا تخرق مبدأ م.م.م. وقد ملأت التحاليل التوليدية الكلاسيكية هذه المركبات الاسمية دائما في البنية العميقة بواسطة مادّة معجمية أو عبارة عائدة، ثم تُحذف أو تنقل هذه المادة. (انظر، مثلا، ‹لاسنيك› & ‹فينانغو› (1974) والإحالات التي بداخله وكذلك ‹تشومسكي›؛ (1977، وبخاصّة ص ص 102–108).) وتفترض هذه التحاليل في الواقع وجود م.م.م.، ثمّ تصف الانحراف عنه في البنية السطحية بواسطة عملية تحويليّة أو شرط أساسي يوضع على تقييد المتغيّرة. ولا أحد حاول، حسب علمي، استكشاف إمكانيّة وجوب إيجاد موضوعات غير مكتملة لهذه المسندات، الشيء الذي يخرق م.م.م. (مع أنّ تحليلا من هذا القبيل يكون طبيعيّا جدّا في نموذج مثل نموذج ‹برايم› (1978) و‹غزدار› (1981)، مثلا.). فيكون المشكل في كلّ الأحوال التقييد المناسب لاختراق محتمل لـم.م.م بحيث لا يولّد إلاّ هذه الحالات فقط. ويكون أحد الاختلافات بين تلك الأمثلة والأمثلة الموجودة في النصّ أنّ (م.ا) الغائب يظهر في مكان آخر من الجملة عوض أن يمعجم داخل الفعل، كما في «طعّم» و«حاوستضاف». وقد يمثّل هذا رأيا حاسما.

الفصل العاشر

الحقول الدّلاليّة غير الحيّزية وفرضيّة العلاقات الإسناديّة

تتمثّل النظرة الثاقبة المتميّزة لـ‹غروبر› (1965) التي مهّد لها آخرون لكن لم تثبت بمثل ذاك التفصيل (انظر المراجع عند ‹أندرسون› (1971، ص6) في أنّ علم دلالة الحركة والتموقع هي التي توفّر المفتاح لمجموعة كبيرة من المجالات الدّلالية الأخرى). ومن منظور مقاربتنا، يمكن لفرضية ‹غروبر› أن تقام كما يلي:

فرضيّة العلاقات الإسناديّة (ف.ع.إ)

في أيّ حقل دلالي لـ[**الأحداث**] و[**الحالات**]، تكوّن الدوالُّ الرئيسيّة للأحداث والحالات والمسالك والمواضع مجموعة فرعيّة لتلك المجموعات المستعملة في تحليل التّموقع الحيّزي والحركة والتنقل. ولا تختلف الحقول إلاّ في ثلاث طرق ممكنة:

أ. أيّ صنف من الكيانات يمكنه أن يكون محورا.

ب. أيّ صنف من الكيانات يمكنه أن يكون مفعولا إحاليّا.

ج. أيّ صنف من العلاقات يتولى القيام بالدور الذي يقوم به التموقع في مجال العبارات الحيّزية

بسط ‹غروبر› هذه الفرضيّة بأنْ بيّن كيف أنّ النماذج النحوية والمعجمية المتماثلة تظهر عبر حقول دلالية غير مرتبطة ببعضها البعض. وقد وسّع ‹جاكندوف› (1972، 1976) عمل ‹غروبر› وشكلنه. وسنحاول أن نقدّم هنا فقط نكهة هذا العمل لا غير وسنناقش استتباعاته، مؤكّدين تحسين صياغة ‹غروبر› (1976).

ولا يمكن مبالغة أهميّة هذا التبصّر بالنسبة إلى مقاربتنا الحاليّة. وهذا يعني أنه باستكشاف تنظيم المفهومات التي ليس لها نظائر

إدراكيّة خلافا لمفهومات #الفضاء الفيزيائي#، ليس لزاما علينا أن ننطلق من البدء، مرّة أخرى. وبالأحرى، يمكننا تقييد الفرضيّات الممكنة في مثل هذه المفهومات بتكييف ما أمكن الحساب الجبريّ المبرّر والمستقلّ للمفهومات الحيّزية لهدفنا الجديد. والطرح النفساني الكامن وراء هذه المنهجية هو أنّ الذهن لا يصنع المفهومات المجرّدة انطلاقا من النسيم العليل، بل هو يكيّف آليّة متوفّرة بعد، سواء في تطوير الكائن الفردي أو في التطوّر النّشوئي للجنس.

1.10. مجالات الزمان والتمليك

لنبدأ بتوضيح شفاف بصفة خاصّة لــفر**ضية العلاقات الإسناديّة** (ف.ع.إ.)! فقد لوحظ في كثير من الأحيان (كما في ‹أندرسون› (1975) و‹كلارك› (1973)) أنّ الأدوات التي تفيد الزمان مماثلة من كل النواحي للعبارات الحيّزية (1.10) وبأنّ المركبات الزمانيّة مرتبطة بالجمل بالطريقة نفسها التي تربط بها مركبات التموقع الحيّزية (2.10.)

(1.10) أ. على الساعة السادسة (6:00).
من الثلاثاء إلى الأربعاء.
في سنة 1976.
في عيد ميلادي

ب. على الطاولة.
من ‹دنفر› إلى ‹أندينابوليس›.
في ‹تشنشيناتي›.
في الركن.

(2.10) أ. في سنة 1976، عثر ‹ماكس› على صرصور.
أكلت ‹جان› لمجتها على الساعة الواحدة.

ب.   في ‹تشنشيناتي›، عثر ‹ماكس› على صرصور. (= 4.9)
أكلت ‹جان› لمجتها في غرفتها.

يخبرنا هذا بأنّ العبارات الزمانيّة تحدد «حيّزا زائفا» (pseudospace) ذا بعد واحد، وهو المعروف بالخط الزمني. وليست [**الأشياء**] هي التي تموضَع في الزمن، بل [**الأحداث**] و[**الحالات**]. وهكذا نستطيع تحديد المجال الزمني كما يلي، حسب معايير فرضيّة العلاقات الإسنادية (أ-ج):

3.10. المجال الزماني

أ.   تظهر [**الأحداث**] و [**الحالات**] باعتبارها محورا.
ب.   تظهر [**الأزمنة**] باعتبارها مفعولا إحاليّا.
ج.   يقوم زمن الحدوث بدور التّموضع.

وتتنبّأ فرضيّة العلاقات الإسنادية (ف.ع.إ.) بظاهرة لم يشر إليها ‹أندرسون› أو ‹كلارك›، وهي أنّ الأفعال التي تقرّ بالتموضع الزمني ستظهر في نماذج شبيهة بنماذج الأفعال الحيّزية. ولنقارن العبارات الزمنيّة في (4.10) بالعبارات الحيّزية في (5.10)!

(4.10) أ. الاجتماع [هو] على الساعة السادسة 6:00. (**هو**)
ب. نقلنا الاجتماع من الثلاثاء إلى الأربعاء. (**ذهب**)
ج. رغم الطقس، أبقينا الاجتماع على السادسة. (**بقي**)

(5.10) أ. التمثال [هو] في الحديثة. (**هو**)
ب. نقلنا التمثال من الحديقة إلى المتحف. (**ذهب**)
ج. رغم الطقس، أبقينا التمثال على قاعدته. (**بقي**)

تظهر جمل (4.10) أنّه عندما يكون التموضع الزمني قادرا على التغيير فإنّ الأفعال المستعملة للتعبير عن التغيير أو النقصان مماثلة لأفعال التنقّل الزمني أو النقصان. قارن، بصفة مماثلة، العبارات الزمنية في (6.10أ) بعبارات التوسّع الحيّزية في (6.10 ب).

(6.10) أ. امتدّ\ استرسل\ دام خطاب «رون» من 2:00 إلى 4:00.
ب. يمضي\ يمتدّ الطريق من «دنفر» إلى «أنديانابوليس».

نرى، من جديد، أنّنا نستعمل الأفعال نفسها.

تأمّل، كي تقدّر قوة التوازي حقَّ قدرها، النموذج الاستدلالي للعبارات الحيّزية والزمانية المناسبة! فالدّالّة **ذهب**امتداد التي يعبّر عنها في (6.10.ب) ترسم ترابطيّا (maps) [**شيئا**] و[**مسلكا**] داخل [**حالة**] وتقرّ بأنّ الـ[**الشيء**] يحتلّ كل نقطة من[**المسلك**]. وعندما تنتقل إلى الميدان الزمني، كما في (6.10.أ) ترسم **ذهب**امتداد ترابطيّا [**حدثا**] و[**مسلكا**] زمنيّا ضمن [**حالة**]. وتقرّ بأنّ [**الحدث**] يحتل كل النقاط الزمنيّة داخل [**المسلك**] الزمني. ورغم أنّ فعل «نقل» (move) في (4.10.ب) يضيع معنى قطع المسافة المسترسل، فإنه يقرّ بأنّه في بداية الحدث الموصوف كان الاجتماع يوم الثلاثاء ثمّ في النهاية أصبح يوم الأربعاء –نتوقّع مجموعة فرعيّة من المناويل الاستدلاليّة لـ**ذهب** الحيّزي. بعبارة أخرى، تحتفظ العبارات الزمنية بكثير من قوّة العبارات الحيّزية المشابهة معجميّا والمتصلة بتعريفات المحور والتموضع في (3.10).

وسنعبّر عن هذا التكافؤ الدّلالي صوريّا باستعمال دوالّ حيّزية مع رمز سفلي باعتبارها أبنية تصوّريّة للدّوالّ الزمنيّة. وهكذا تعرض (7.10.أ–د)، مثلا، تمثّلات (4.10. أ–ج) و(6.10.أ).

(7.10).

أ. [حالة **هو**زمن([حدث **اجتماع**] [موضع **في**زمن([زمن **6:00**])])]

ب. [حدث **جعل**([شيء **نحن**]، [حدث **اجتماع**]،

[مسلك **من**زمن([زمن **ثلاثاء**]) / **إلى**زمن([وقت **أربعاء**])])]

ج. [حدث **جعل**([شيء **نحن**]، [حدث **بقي**زمن[حدث **اجتماع**]،

[موضع **على**زمن ([وقت **6:00**])])])]

د. [حالة **ذهب** استداد، زمن ([حدث **خطاب**]

[مسلك **من**زمن([وقت **2:00**]) **إلى**زمن([وقت **4:00**])])])]

ليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها مفْهمة الزمن. فكما لاحظ ‹كلارك› (1973)، ثمّة مفْهمة أخرى يستعمل فيها الزمن باعتباره مسندا إليه عوض أن يكون مفعولا إحاليّا. قارن بين (8.10.أ) و(8.10.ب)!

(8.10.) أ. الأربعاء يزحف علينا.
العيد يقترب بسرعة.
مستقبلنا مطروح أمامنا.

ب. قطار الشحن يزحف علينا.
النّمر يقترب بسرعة.
المسلك مطروح أمامنا.

هنا، تعتبر الفترات الزمنية أو الأحداث التي تأخذ على أنها فترات زمنيّة وكأنّها تنتقل بالنسبة إلى ملاحظ أو مختبر يأخذ على أنّه موضوع الإحالة. وبصفة أهم، غالبا ما تبدو عبارات هذا المجال مشحونة بانفعاليّة أشد من تلك التي وقع تعريفها في (3.10). ربّما كان هذا كذلك لأنّ تلك العبارات مرتبطة ارتباطا أشدّ بتجربة الزمن من عبارات (3.10) التي تجرّد الزمن من التجربة بحيث يمكن للمرء أن يرى فترات الزمن بطريقة إجماليّة وأن يحرّك الأحداث في هذا المحور.[104]

---

104 تظهر مفهمة ثالثة لنظام الزمن والهيئة اللغوي، وهو نظام مختلف تماما عن ذاك الذي بحثنا فيه في هذا الفصل. وكما لاحظ ‹طالمي› (1978)، هو مختلف دلاليا أيضا، من منطلق أنّه لا يمكن قياسه: وكلّما أراد المرء أن يتحدّث عن التموْضع المطلق أو الديمومة في الزمن، فإنّه يجد نفسه غير قادر على استعمال نظام الزمن والهيئة بل هو مجبر على اللجوء إلى النظام الإسنادي الذي تعرفه (3.10.). وهكذا يبقى من

تحدد أفعال التملك مجالا دلاليا مختلفا اختلافا تاما – وبالأحرى، عائلة من الحقول الدّلالية، إذ إن ثمّة مفاهيم مختلفة للتمليك. وثمّة اختلاف معروف جدّا هو ذاك الذي يوجد بين الملكية غير القابلة للتحويل –الطريقة التي يملك بها إنسان أنفا، مثلا– والملكيّة القابلة للتحويل –الطريقة التي يملك بها إنسان كتابا. والملكية القابلة للتحويل تنقسم بدورها (على الأقل) إلى الحوز والتحكّم الوقتي، بحيث يستطيع المرء، مثلا، تمييز حقوق المُعير من حقوق المُعار إليه بالنسبة إلى شيء من الأشياء (انظر ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976، القسم 2.2.7.) لمزيد من النّقاش!). وعلاوة على كلّ هذا، فإنّ أصناف الأشياء التي يمكن أن يفعلها الإنسان بالأسقام مثل البرد –أن يكون لك واحد، وأن تحصل على واحد، وأن تعطي مالك لشخص آخر– يُنمّط كثيرا من العبارات المماثلة للتمليك، مقترحة كذلك عضوا آخر من هذه العائلة من الحقول الدّلالية.

ومهما كان مفهوم التمليك الذي ننظر فيه، فإننا نرى أنّه يقوم بالدور الذي يقوم به التّموْضع في الحقل الحيّزي باعتباره عنصرا مركزيا وسط مجموعة من مفهومات [**الحالة**] و[**الحدث**]. وسنتناول، كصورة بيانيّة، الملكية القابلة للتحويل، متجاهلين تقسيماتها الفرعيّة. فهي تفي بـ**فرضيّة العلاقات الإسناديّة** من منطلق ما بينّاه في (9.10.). وكل عضو من الأعضاء الأخرى للعائلة يستبدل مفهوم الملكيّة المناسب بـ«يملك بطريقة قابلة للتحويل» في (9.10.ج).

غير الواضح ما إذا كانت دراسة دلالة الزمن والهيئة تقع ضمن فرضيّة العلاقات الإسناديّة، وعلى الرغم من محاولة ‹أندرسون› (1971). وإذا رغبت في تحليل للزمن والهيئة يتناغم مع أهداف العمل الحالي، انظر ‹فويستشلايغر› (1976)!

(9.10.) **الملكيّة القابلة للتحويل:**

أ. [**الأشياء**] تظهر محورًا.

ب. [**الأشياء**] تظهر موضوعًا للإحالة.

ج. أن تكون مملوكا قابلا للتحويل يقوم بدور التموضع الذي هو: «سَ لديه\يملك سَ» وهو مكافئ تصوّريّا للعبارة الحيّزية «سَ هو في سَ».

وتكون الأحياز الزائفة لكل حقول التمليك متقطّعة غير مترابطة؛ ولا معنى لانتقال مسترسل للملكيّة من شخص لآخر. وهكذا فإنّ [**المسالك**] تنحلّ بالأساس إلى نقاط نهايتِها وأنه بالإمكان معالجة **ذهب** في هذه الحالة الخاصّة كدالة «تغيّر الحالة» إذا رغب المرء في ذلك.

وتمثل الأمثلة في (10.10) أفعالا من هذا الحقل الذي يعرض مجموعة كاملة من الإمكانيات الدّاليّة (وقد حذفت الرموز السفلية التي تبدو واضحة، واستعملنا الرمز السفلي «ملْك» مكانها للإشارة إلى الدوال المنسوبة إلى الملكية القابلة للتحويل).

(10.10.) أ. لدى\تملك\عند ‹باث› دمية.

الدمية تنتمي لـ‹باث›.

[حالة **هو**ملْك ([**دمية**]، [موضع **في**ملْك [**باث**])])]

ب. تلقّت ‹باث› دمية.

[حدث **مضت**ملْك ([**دمية**]، [مسلك **إلى**ملْك [**باث**])])]

ج. أضاعت ‹باث› الدمية.

[حدث **مضت** ([**دمية**]، مسلك **من**ملْك [**باث**]،

د. أعطت ‹أمي› دمية لـ‹باث› .

[حدث **جعلت** ([**أمي**]، [**مضت**ملْك ([**دمية**]،

[**من**ملْك [**أمي**] / مسلك **إلى**ملْك [**باث**]])])]

هـ. أحتفظت ‹أمي› بالدمية.

[**جعلت** ([**أمي**]، [**بقيت**ملك ([**دمية**]،

[موضع **في**ملك ([**أمي**])])])]

و. تخلّت\أعرضت ‹أمي› عن الدمية.

[**تركت** ([**أمي**]، [**مضت**ملك ([**دمية**]،

[**من**ملك ([**أمي**])])])])]

ز. حصلت ‹باث› على الدمية.

[**جعلت** ([**باث**]، [**مضت**ملك ([**دمية**]،

[**إلى**ملك ([**باث**])])])]

ح. قبلت ‹باث› الدمية.

[**تركت** ([**باث**]، [**مضت**ملك ([**دمية**]،

[**إلى**ملك ([**باث**]

ط. باعت ‹أمي› الدمية لـ‹باث› بخمس دولارات.

[**جعلت** ([**أمي**]،

[[**مضت**ملك ([**دمية** [**من**ملك [**أمي**] **إلى**ملك [**باث**]])

[**مضت**ملك ([5 $]، [**من**ملك [**باث**] **إلى**ملك [**أمي**]])])]

ي. اشترت ‹أمي› الدمية من ‹باث› بخمس دولارات.

[حدث **جعلت** ([**باث**]،

$$\left[\begin{array}{l} [\textbf{مضت}_{\text{ملك}} ([\textbf{دمية}] \left[\begin{array}{l}\textbf{من}_{\text{ملك}} [\textbf{أمي}] \\ \textbf{إلى}_{\text{ملك}} [\textbf{باث}]\end{array}\right]) \\ [\textbf{مضت}_{\text{ملك}} ([5\ \$]، \left[\begin{array}{l}\textbf{من}_{\text{ملك}} [\textbf{باث}] \\ \textbf{إلى}_{\text{ملك}} [\textbf{أمي}]\end{array}\right]) \end{array}\right])]$$

لا تشترك حقول الحيّزية والتمليك إلاّ في عدد قليل من الأفعال؛ وأشدها بروزا هو فعل «يحتفظ»؛ وهو فعل من صنف **بقي** في كلا الحقلين، و«ينتمي» الذي يفيد **هو** (BE) التمليك وشيء من قبيل **ينبغي أن يكون** للتمليك (كما في «تستقرّ الكعكات في الجرّة».). ومن ناحية أخرى، فإنّ استعمال «من» و«لـ \إلى» للتعبير عن مصدر الملكيّة وهدفها هو تقريبا عامّ. وتستعمل لغات أخرى، مثل الفرنسية أو العبرية، الرابطة «هو» (be) للتعبير عن التمليك (Le livre est à Jean) و«الكتاب هو لـ‹موشي›»). وبالإضافة إلى ذلك، نجد في الأنغليزية عبارات تمليك مثل «The book is mine» وحيّزية «The table has a book on it». وهكذا فإنّه توجد نسبة معيّنة من المبررات المعجميّة لهذا التحليل، رغم أنها أقل في الأنغليزية بالنسبة إلى الحقل الزمني.

وتقوم الجعليّة بدور مهمّ في هذا المجال. ويعبّر فعلا «تلقّى» و«أضاع» عن أحداث غير جعليّة، إذ أنّ الفاعل لا يمارس أي تحكّم فيها. والتقابل بين «أعطى» و«تخلّى» وبين «تحصّل» و«قبِل» تعتبر أمثلة بدهية عن التمييز بين **يجعل** و**يدع**. ومع أفعال المعاملات من قبيل «اشترى» و«باع» يُمَفْهم الفاعل كمبادر (initiator) انتقال كل من الدمية (المحور الأول) والنقود (المحور الثاني). ولا يوصف نشاط الشركاء الآخرين الفاعلين في هذه المعاملة، رغم

أنه من الممكن استنتاجه تداوليّا (أو ربّما وجدت بنية داخلية لم تمثّل هنا –انظر ‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976، القسم 6.2.7)). وهكذا، يصف فعلا «اشترى» و«باع» معاملات متماثلة لا تختلف إلاّ في ما يخصّ شخصيّة المبادر.

2.10. حقول التعرّفيّة والظرفيّة والوجوديّة

يوجد حقل دلالي آخر أسماه ‹غروبر› حقل التعرّفيّة (identificational field) أو تعيين الهويّة. وهو يهمّ مقْولة الصفات المميّزة ونسبتها.

(11.10.) **حقل التعرّفيّة**

أ. [**الأشياء**] تظهر باعتبارها المحور.

ب. [**أنماط الأشياء**] و[**الخاصيات**] تظهر باعتبارها موضوع الإحالة.

ج. أن تكون عيّنة من مقولة أو أن تملك صفة مميزة يقوم بدور التموضع.

هذا هو الحقل الذي نجد فيه «هو» الممقْوِل الذي يقوم بذاك الدور البارز في الفصلين (5)و(6). وكما لوحظ هناك، تظهر المركبات الاسمية (م.ا.) المستعملة باعتبارها موضوعات إحاليّة في هذا الحقل، نحويّا كأسماء خبريّة، وعندما تكون نكرة [غير محددة] فإنها تؤوّل بالأحرى باعتبارها [**أنماطا**] وليس باعتبارها [**مصوغات**].

تقدّم (12.10) أمثلة عن الأفعال في هذا الحقل (مرّة أخرى، نتخلّى عن الرموز السفليّة، حيث تكون بديهية).

12.10. أ. ‹إلايز› هي عازفة بيانو.

[حالة **هو**تعرّفيّ ([مصوغ شيء **إلايز**]،

[موضع **في**تعرّفيّ (نمط شيء **عازفة بيانو**])])]

ب. أصبحت\ تحولت ‹الايز› (إلى) أمّـ(ـا).

[$_{\text{حدث}}$ **ذهب**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([$_{\text{مصوغ}}$ **الإيز**]،

[$_{\text{مسلك}}$ **إلى**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ($_{\text{نمط}}$ **أمّ**]))]

ج. تحوّل السائق من شاب وسيم إلى يقطينة.

[$_{\text{حدث}}$ **ذهب**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([$_{\text{مصوغ}}$ **السائق**]،

[$_{\text{مسلك}}$ **من**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ($_{\text{نمط}}$ **رجل**])
إلى$_{\text{تعرّفيّ}}$ (**يقطينة**])])]

د. بقي السائق يقطينة.

[$_{\text{حدث}}$ **بقي**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([$_{\text{مصوغ}}$ **سائق**]،

[$_{\text{موضع}}$ **في**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ($_{\text{نمط}}$ **يقطينة**]))]

هـ. حوّل المال ‹غاري› إلى نجم مشهور.

[**جعل** ([**المال**]، [**ذهب**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**غاري**]،

[**إلى**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**الشهرة**]))]

و. جلب المال لـ‹غاري› الشهرة.

[**جعل** ([**المال**]، [**بقي**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**غاري**]،

[**في**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**الشهرة**]))]

ز. خلف\ ترك المال لـ‹غاري› الشهرة.

[**ترك** ([**المال**]، [**بقي**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**غاري**]،

[**في**$_{\text{تعرّفيّ}}$ ([**الشهرة**]))]

ويظهر مركّب الجرّ «باعتبار» (as) بكثرة واسماً تموْضع تعرّفيّ (أي باعتباره مقْولة). وتقدِّم (13،10) بعض التراكيب النموذجيّة، أغلباها معقّد بدرجة تجعل من الصعب تحليلها بفضل الكتابة الرمزية التي استعملناها حتى الآن.

(13،10) أ. سعيت للعمل باعتباري عازف بيانو.

ب. تصورني باعتباري نجماً.

ج. عاملني باعتباري نجماً.

د. أخبرني باعتباره حاجبا.

هـ. باعتباري مواطنا ريفيا، أحتج بطريقة عنيفة.

بإمكان كلّ الأفعال في (12.10.) أن تستعمل مع مركب نعتي مكان الاسم الخبري. وتقدِّم (14.10.) بعض العينات.

(14.10.) أ. الضوء هو الأحمر.

[**هو**تعرّفيّ ([**ضوء**]، [**في**تعرّفيّ ([خاصيّة **أحمر**])])]

ب. انتقل الضوء من الأحمر إلى الأخضر.

[**ذهب**تعرّفيّ ([**ضوء**]، [**من**تعرّفيّ ([خاصيّة **أحمر**]) / **ألى**تعرّفيّ ([خاصيّة **أخضر**])])]

ج. حافظ المال على شهرة ‹غاري›.

[**جعل**تعرّفيّ ([**المال**]، [**بقي**تعرّفيّ ([**غاري**])
[**في**تعرّفيّ ([خاصيّة **نجم**])])])]

توجد أيضا صفات مماثلة لبعض تراكيب «باعتبار...+كذا» في (13.10.). مثلا، «اعتبرَني مشهورا» و«تصوّرني مشهورا». وتمعجم كثير من [**الخاصيّات**] بالدّالّة **ذهب**امتداد لتكوين الأفعال التّي تعرف بأفعال التحوّل، كما يظهر بعضها في (15.10.).[105]

105 ينبغي أن يحدد فعل «يذوب» حالة بدايته وحالة نهايته، لأنّ الغاز يصبح سائلا بفضل التركيز وليس بفضل الذوبان. وكما أشار إلى ذلك ‹ديك كارتر› (معلومة أفادني بها شخصيّا) فإنّ الأفعال التي تفيد التحول من حالات الصلب والسائل والغاز هي أفعال نادرة الاستعمال جدّا عندما تستعمل لتحديد بداية الحالات؛ ولا وجود لأفعال خاصّة تعني، مثلا، «تحوّل من أصفر إلى أحمر» و«تحول من أخضر إلى أحمر» وما شابه ذلك.
ويبدو أنّ ثمّة بعض أفعال التحوّل في الأنغليزية مشتقة من الأسماء، مثل فعل «endoctor» «دَكترَه» أي «جعل فلانا دكتورا»؛ والأمثلة الوحيدة التي عثرت عليها هي «knight» (رفع الملك شخصا مّا إلى درجة الفارس) و«enslave» (استعبد). ولا أدري إن كانت هذه الثغرة عرضيّة أم نظامية.

(15.10.) أ. اصفرّت الصفحات.

[**ذهب**تعرّفيّ ([**الصفحات**]، [**إلى**تعرّفيّ([خاصيّة**أصفر**])])]

ب. ذاب الفولاذ.

[**ذهب**تعرّفيّ ([**فولاذ**]،

[**من**تعرّفيّ ([**صلب**])

إلىتعرّفيّ ([**سائل**])])]

ج. سوّد اللهيب العمارة.

[**جعل** ([**اللهيب**]، [**ذهب**تعرّفيّ ([**العمارة**]،

[**إلى**تعرّفيّ ([**أسود**])])])]

خلافا لحقل التمليك يظهر حقل التعرّفيّة إشارات عن [**مسالك**] مسترسلة وكذلك عن مراحل نهائيّة. يتصرّف فعل «صنّف»، مثلا، باعتباره دالّة **ذهب**امتداد، بأن يحدد أنّه يشغل نقط نهاية وكلّ (أو كثيرا من) النقاط الوسيطة. لاحظ أن ذلك يظهر في المضارع البسيط ومع دوالّ المصدر والهدف، وهو علامة على **ذهب**امتداد

لاحظ، باعتبارها بداية دليل على قابلية تبادل [**الأنماط**] و[**الخاصيات**] باعتبارها موضوعات إحاليّة تعرّفيّة، أنّ ثمّة بضعة أسماء في الأنغليزية الدارجة لا تستعمل إلاّ في موقع الاسم الحيّزي: مثلا «a drag» (الرّفيقة)، «a gaz» (بنزين)، «a bummer» (سكّير). ويمكن أن نقول : «Bill, who is a drag, walked in» (دخل زيد، الرّفيقة). ولا نقول «A drag walked in» (دخل الرفيقة). ومن وجهة نظرنا، يمكن أن نصف هذه الأسماء الاستثنائية بالقول إنّها تعبير عن [**الخاصيات**] وليست تعبيرا عن [**الأشياء**]. ولا يمكن استعمالها بالتالي إلاّ في موقعين تكون فيهما المركبات الاسمية ممكنة نظميّا (أي، ليس باعتبارها واصفة سابقة للاسم) وحيث تكون [**الخاصيات**] ملائمة دلاليّا. ولا يحدث مثل هذا التضافر إلاّ في موضع الاسم الخبري. ولم تكن هذه الأسماء لتكون، ربّما، لولا العلاقة المتينة بين [**الأنماط**] و[**الخاصيات**] في هذا الموضع. وقد أشار ‹مالينغ› (1982) إلى وجود مركبات إضافية مسكوكة تفيد [**الخاصيات**]: مثلا «out of shape» (خارق للعادة)، «out of his mind» (خارج عن صوابه)، «in a good health» (في صحّة جيّدة).

سكوني. قارن كذلك الدالات التعرّفيّة (16.10.أ.ب.) مع الاستعمال الحيّزي لـ«صنّف» (16.10.ج).

(16.10.) أ. نصنّف زبائننا بين عالم نفس ومريض نفساني.

[حالة **ذهب**استداد ([**زبائننا**]، [**من**تعرّفيّ ([**عالم نفس**]) **إلى**تعرّفيّ ([**مريض نفساني**])] [])

ب. تصنّف هذه النظرية بين السموّ والسخرية.

[حالة **ذهب**استداد ([**النظرية**]، [**من**تعرّفيّ ([**السمو**]) **إلى**تعرّفيّ ([**السخرية**])] [])

ج. يصنّف الأرنب الأمريكي بين ‹المايْن› و‹فلوريدا›.

[حالة **ذهب**استداد ([**الأرنب الأمريكي**]، [**من**تعرّفيّ ([**المايْن**]) **إلى**تعرّفيّ ([**فلوريدا**])] [])

بعد ذلك، قارن العبارات الحيّزية في (17.10) بالاستعمال التعرّفي في (18.10.).

(17.10.) أ. سافر القطار إلى ‹نيويورك›.
ب. سافر القطار نحو ‹نيويورك›.

(18.10.) أ. أصبحت الكرة صغيرة.
ب. أصبحت الكرة أصغر.

في جمل (أ)، يحقق المحور الهدف، يصل القطار إلى ‹نيويورك› وتنتهي الكرة إلى آخر نقطة في الخاصية «صغير». ومن ناحية أخرى، تصف جمل (ب) المحور وهو يقترب أكثر فأكثر من الهدف، دون أن يصل إليه بالضرورة. وفي جمل (18.10.ب)، من المحتمل أنّ

الكرة لا تزال كبيرة –لكنها أقرب إلى الصّغر مما كانت عليه. وهذا التماثل في نماذج الاستدلال يوحي لنا بأنّ نعت التفضيل يعبّر عن اتجاه تعرّفي، وهو مسلك تكون نقطة النهاية فيه غير محدَّدة. لذلك نعطي (18.10.أ–ب) التمثيلات (19.10. أ–ب) تباعا.

(19.10.) أ. [**ذهب**$_{\text{تعرّفي}}$ ([**الكرة**]،
[$_{\text{مسلك}}$**إلى**$_{\text{تعرّفي}}$ ([$_{\text{خاصيّة}}$**صغير**])])]

ب. [**ذهب**$_{\text{تعرّفي}}$ ([**الكرة**]،
[$_{\text{مسلك}}$**نحو**$_{\text{تعرّفي}}$ ([$_{\text{خاصيّة}}$**صغير**])])]

توجد قرينة واضحة على أنّ هذا الاستعمال لـ**نحو** تعرّفي صائب. تذكر قاعدة سلامة التكوين (16.10.أ.) التي سمحت بتوليد المواضع انطلاقا من المسالك، كما في «فلان يقطن ميلين من هنا أسفل الطريق.» فإذا كان نعت التفضيل يعبّر عن الاتجاه، فإنّ ذلك يفسّر لماذا يمكنه أن يستعمل في تراكيب بها مغيّر مماثل. (لمزيد من النقاش في التوازي النظمي، انظر ‹جاكندوف› (1977. أ.، الفصل 6)).

(20.10.) أ. ‹سالي› أقصر من ‹بيل› بثلاث إنش.
ب. ‹سالي› أكبر بقليل من ‹بيل›.

في هذه الجمل، يستعمل ‹بيل› موضوعا إحاليا، ويحدد النعت التفضيلي مسلكا انطلاقا من ‹بيل› حسب سلّم معيّن من القيم ويحدد كل من المسوّر ومركب القياس المسافة على طول المسلك. ويكون الناتج [**موضعا**] تعرّفيا كما هو مطلوب في أبنية موضوعات الدّالّة «هو» (be). وبعبارة أخرى، (20.10.) هي قياس دلالي كامل لـ«فلان يقطن ميلين أسفل الطريق من هنا» رغم بنيتها النظمية المختلفة شيئا مّا. وسنعطي بالتالي الشكل (21.10.) تمثيلا لـ(20.10.أ).

(21.10.)

[حالة **هو**تعرّفي ([**سالي**]،

[موضع **على**تعرّفي ([مسلك **من** ([**بيل**])
نحوتعرّفي ([**قصير**])
إلى [كميّة 3 **سم**]])])]

وهكذا، يمكّن استعمال المسالك التعرّفيّة المسترسلة من تحليل عبارات التفضيل تحليلا متناغما والقدرات التعبيرية للتراكيب مع فرضية العلاقات الإسنادية.[106]

وباختصار، تعبرّ النّعوت عن الخاصيّات المطلقة (في البيْصيغيّة، بالطبع) -فالفيل الصغير يبقى أكبر من الفأر الكبير. بينما يعبّر نعت التفضيل عن خاصيّات نسبيّة لنموذج إحالي مصرّح به. وتشتغل النعوت، في هذا المعنى النسبي، باعتبارها اتجاهات حيّزية تستطيع بالتالي أن تتحمّل تحويرات مماثلة.

وسندوّن مدى هذا التكافؤ بدقّة. ورغم أننا نستطيع أن نعتبر أنّ كلّ النعوت التفضيلية تفيد قطع مسافة في سلّم أو اختلال موضع فيه، فإنّ الكثير لا يقبلون عبارات القيس من قبيل «ثلاث بوصات». فنجد «ثلاث بوصات أعلى\ أسفل\ أطول\ أقصر»، «ثلاث دقائق قبل\ بعد\ أكبر، أصغر» و«ثلاث درجات أسخن\

---

106 يدعم هذا التحليل زعم ‹هانكامر› (1973) أنّ التركيب التفضيلي البسيط في ‹‹جون› أطول من ‹بيل›» ليس مولّدا عن طريق اختزال تركيب تفضيلي يحتوي على متممّ جملي «‹جون› أطول مما هو عليه ‹بيل›»، وتوفر النظرية تمثيلات دلالية مختلفة للتركيبين. تمثّل الأولى توسيع (16.9أ) مع إحالة إلى [**شيء**] باعتباره موضوعا لـ**من**، ويكافئ المركب الحيّزي «ميلين أسفل الطريق من منزل ‹بيل›». وتمثل الثانية توسيعا مع [**موضع**] إحالي، يكافئ «ميلين أسفل الطريق من حيث هو منزل ‹بيل›». والتماثل النظمي بين «ممّا هو عليه ‹بيل›» و«حيث هو ‹بيل›» موثق كما ينبغي عند ‹تشومسكي› (1977) وهو يدعم الدّلالة.

أبرد» وعدد قليل آخر؛ لكن لا وجود لوحدة قيس لـ«كبير»، و«جميل»، و«معقّد»، و«حكيم»، و«لذيذ»، و«محظوظ» أو آلاف أخرى منها. ومع ذلك، فإنّنا نجد تراكيب بها مسوّرات: «جدّا\ كثيرا\ أكبر بقليل\ أحكم\ ألذّ\ أخوف\ أجمل\ أعقد». وهذا كاف بالنسبة إلى التكافؤ الحيّزي. وسنحتاج، كي نميّز هذه النعوت التي تسمح بعبارات القيس في الصيغة التفضيلية من تلك التي لا تسمح بذلك، إلى التوسّل بسِمة [**قابل للقيس**] التي تشير إلى إمكانيّة وحدة مسافات قابلة للنسخ على كامل السلم. و[**الخاصيات**] غير القابلة للقيس التي تكوّن الأغلبيّة الساحقة لن تسمح لنا إلاّ بسلّم نسبي للمسافات. والمسافة الحيّزية، بالطبع، قابلة للقيس، وهي بالتالي أثرى وأعقد من الحيز الزائف الذي تحدده أغلب النّعوت.

أمّا الحقل الموالي فيسمّى حقلا **ظرفيّا**.

(22.10.) **الحقل الظرفي**

أ. يستعمل [**شيء**] باعتباره محورا.
ب. تستعمل [**الأحداث**] و[**الحالات**] باعتبارها موضوعات إحاليّة
ج. تقوم «سَ شخصيّة لـسَ» بالدور الحيّزي «سَ هو في سَ».

تركيبيّا، تفرّع الأفعال الظرفية مقوليّا دائما عبارة متعلقة تفيد [**الحدث**] الإحالي أو [**الحالة**] الإحالية. وينقص هذه العبارة المتعلقة فاعلها، ويستفاد أنّ المحور في العبارة الأساسيّة هو الذي يقوم بهذا الدور –أي أن يكون الشخصية الافتراضية في [**الحدث**] الإحالي أو [**الحالة**] الإحالية.

قارن، كي نجعل هذا أقلّ تجريدا، بين (23.10.أ–ب.) مع (23.10. ج–د.)

(23.10.)	أ. أبقى ‹فريد› على تأليفه الرباعيّات.
ب. استبقت ‹لويز› ‹فريد› في تأليفه الرباعيّات.
ج. أبقي ‹فريد› في السقيفة.
د. استبقت ‹لويز› ‹فريد› في السقيفة.

في (23.10.أ-ب.) ينقص العبارة المتعلقة «تأليف الرباعيّات» فاعلا نظميّا صريحا؛ ويستفاد من الجملة أن ‹فريد› يملأ فراغ هذه الوظيفة. ويوحي التكافؤ المعجمي في (23.10.د) بتحليل تكون فيه ‹لويز› قائما بالفعل، و‹فريد› محورا ويستعمل «تأليف الرباعيّات» باعتباره ضربا من [**المواضع**] وتكتفي (22.10.) بتحديد أي صنف من [**المواضع**] هو: أي [**حدث**] يكون فيه ‹فريد› الشخصية. ثمّ إنّه مثلما أن «بقي» الحيّزية تعني «احتفظ بموضع عبر الزمن»، فإنّ «بقي»الظرفية تعني «احتفظ بدور أو حدث أو وضعيّة عبر الزمن».

سنكتب رمزيا (23.10.أ.ب.) باعتبارها (24.10.أ.ب.). ولمّا كان فاعل العبارة المتعلقة مفقودا، فإنّ محلّ موضوع البنية الدّلالية مفتوح، حيث تملأه المتغيّرة ظ. وهذه المتغيرة مقترنة بالمحور في العبارة الأساسية بفضل الرمز السفلي المصاحب (coindexing). بالضبط تماما كما [**العوامل**] بـ[**الأعمال**] في القسم (4.9.).[107] ومن باب التسهيل، تركت العبارة المتعلقة في ما عدا ذلك غير مفكّكة دلاليّا.

(24.10.)

أ. [$_{\text{حدث}}$**أبقى**$_{\text{ظرف}}$ ([**فريد**]$_{\text{ظ}}$ [$_{\text{موضع}}$ ظ **يؤلّف رباعيات**]))]

ب. [**جعل** ([**لويز**]، [**أبقى**$_{\text{ظرف}}$ ([**فريد**]$_{\text{ظ}}$،

[$_{\text{موضع}}$ **في**$_{\text{ظرف}}$ ([$_{\text{حدث}}$ ك **يؤلّف رباعيات**]))]))]

107 قد يكون من المعقول جدّا اعتبار الموضوع الإحالي [**عملا**] أو [**خبرا**] عوض أن يكون [**حدثا**] أو [**حالة**]، إذ إنّه يناسب بالذات [**العمل**] في البنية الصوريّة. وسأترك القضية مفتوحة.

وهكذا نرى فعل «أبقى» (keep) الذي يفيد **بقي** (STAY) أو سببيّته في كلّ الحقول الدّلالية المدروسة حتى الآن. وأن يكون بالإمكان تصنيف كلّ هذه الاستعمالات المتمايزة ظاهريا تصنيفا ضمن تحليل دلالي واحد لهو دليل قوي يدعم **فرضية العلاقات الإسنادية**؛ وهو يمثّل ضمن **الإكراه النحوي** الحالات الأكثر عمومية والأكثر جاذبية ممكنة.

وبهذا التحليل لـ«أبقى» (keep)، يصبح من السهل أن نرى كيف يمكن أن نحلّل فعل الهيئة «شرع» (start) و«توقف» (stop) و**ذهب** الظرفي.

(25.10.) أ. شرع ‹لودفيك› في تأليف الرباعيات.

[**ذهب**ظرف ([**لودفيك**]ظ،

[مسلك **إلى**ظرف ([ظ **يؤلّف رباعيات**])])]

ب. توقف ‹لودفيك› عن تأليف الرباعيات.

[**ذهب**ظرف ([**لودفيك**]ظ،

[مسلك **من**ظرف ([ظ **يؤلّف رباعيات**])])]

لهذه الجمل النموذجُ الاستدلالي المتوقع **ذهب إلى** و**ذهب من**، وحسب تعريف التموضع الظرفي: تقرّ (25.10.أ) بأنّه، في بدء الحدث، لم يكن ‹لودفيك› يؤلف الرباعيات، وفي الأخير، أصبح كذلك. وتقرّ (25.10.ب.) العكس –وهو بالذات ما نريده لـ«شرع» و«توقف».

والدّالّة الظرفية المفقودة هي **هو** (BE)، ويظهر الفعل «هو» بالضرورة في تراكيب موازية:

(26.10.) ‹لودفيك› هو مؤلف رباعيات.

في (26.10.) يمثّل **هو** هيئة التدرّج التي تحلل عادة باعتبارها فعلا مساعدا وليس فعلا أساسيا. ويطرح ‹إيموندس› (1976)، من ناحية

أخرى، مستندا إلى مختلف أوجه الشبه النظميّة بـ«شرع» و«توقف» و«بقي» أنّ [BE] «هو» التدرّجي هو فعلا الفعل الأساسي في الجملة، ويقول ‹فويستشلايغر› (1976) بوجود معنيين مختلفين لهيئة التدرّج، يوافق أحدهما فقط نموذج «شرع»، و«توقف» و«بقي»، وقد تناول هذا المعنى باعتباره فعلا أساسيّا؛ والآخر باعتباره فعلا مساعدا. ودون الغوص في تفاصيل هذه البراهين، يمكننا أن نلاحظ أنها تدعم التحليل الدّلالي لـ(10.26.).

ولننظر بإيجاز في ما تقوله البنية التّصوّريّة لـ(10.26.): يسود وضع معين يكون فيه ‹لودفيك› في غمرة حدث تأليف رباعيات. في الحقيقة، يأخذ **هو** لقطة فوطوغرافية من حالة في غمرة الحدث. وهذا يفسرّ لماذا تكون الهيئة التدرّجية (في هذه القراءة) خصيصة لجمل الحدث وليس لجمل الحالات: يفهم منها أنها تجمد الأحداث في منتصف مجراها، لكن ما دامت الحالات تنتمي إلى نقطة في الزمن، فإنه لا مكان لمنتصف مجرى بالإمكان تجسيده.

ونعرض في (10.27.) مختارت من الجمل الجعلية بها دوال الظروف، تكون (10.23.ب) عينة أخرى منها.

(10.27.)

أ. {فرضت / ضغطت / أقنعت / زيّنت} ‹سوزان› (على\ لـ) ‹جيم› بأن يغنّي.

[**جعل** ([**سوزان**]، [**ذهب**ظرف ([**جيم**]ظ [**إلى**ظرف] [ظ **يغنّي**])])])]

ب. {دفعت / منعت / حذّرت} ‹سوزان› ‹جيم› {إلى / من} الغناء.

[**جعل** ([**سوزان**]، [**بقي**ظرف ([**جيم**]ظ [**ليس في** ظرف]
[ظ **يغنّي**])])])]

ج. ‹سوزان› لـ‹جيم› بأن يغنّي. {سمحت / أجازت}

[**ترك** ([**سوزان**]، [**ذهب**$_{ظرف}$ ([**جيم**]$_{ظ}$ [**إلى**$_{ظرف}$] [ظ **يغنّي**])])])]

د. أعفت ‹سوزان› ‹جيم› من الغناء.

[**ترك** ([**سوزان**]، [**ذهب**$_{ظرف}$ ([**جيم**]$_{ظ}$ [**من**$_{ظرف}$] [ظ **يغنّي**])])])]

هـ. استثنت ‹سوزان› ‹جيم› من الغناء.

[**ترك** ([**سوزان**]، [**بقي**$_{ظرف}$ ([**جيم**]$_{ظ}$ [**ليس في**$_{ظرف}$]
[ظ **يغنّي**])])])]

والجزء الجديد الوحيد في هذه التمثيلات هو تمثيل «من» (from) في (27.10. ب.هـ.) باعتبارها **لا+في**. وهو ما يكافئ المعنى الحيّزي الذي رأيناه في «ابق بعيدا عن سَ» (أي في أيّ مكان آخر إلاّ في سَ)؛ وهكذا يكون مبررا بطريقة مستقلة. (ومع ذلك، فهو يتناول هذا المعنى لـ«من» باعتباره غير مرتبط بالدّالّة المصدر التي يعبّر عنها «من»، وهو ما نعتقد أنه خطأ دون أي شك. وسأترك، قصد الإيجاز، القضية دون مزيد من الاستكشاف هنا.)

وتبدو أنماط الاستدلال المألوفة هنا لـ**ترك**، **جعل**، **ذهب**، **بقي** كالمعتاد. وفي (27.10.أ.) يفضي عمل ‹سوزان› إلى إقبال ‹جيم› على الغناء. (لاحظ استعمال «إقبال» الحيّزية هنا في معناها الظرفي!) وفي (27.10.ب) ينتج عن عمل ‹سوزان› أنّ ‹جيم› يواصل **عدم** الغناء. وفي (27.10.ج.)، كان بإمكان ‹سوزان› أن تمنع ‹جيم› من الغناء، لكنّها لم تفعل، ومن المحتمل أن يكون ‹جيم› قد غنّى. وفي (27.10.د) كانت ‹سوزان› فرضت على ‹جيم› أن يغني، والآن فقد سمحت له بالتوقف. وفي (27.10.هـ)، كان بإمكانها أن تجبر ‹جيم› على الغناء لكنها اختارت ألاّ تفعل. وفي هاتين الحالتين

الأخيرتين، يحتمل أنّ ‹جيم› لم يغنّ في النهاية.[108]

لكل العبارات الظرفية التي فحصناها حتى الآن [**حدث**] مرجعي باعتباره موضوعا لدالة **من**، **في** أو **إلى**. ومن وجهة نظر منطقية صرف، هذا هو كل ما ينبغي أن يكون: إمّا أن يكون المرء ضالعا في الحدث أو أن لا يكون. لكن، وبكل وضوح، للعالم المسقَط أشياء أخرى يمكن أن يقولها أكثر من المنطق الصّرف. انظر في (10.28.)!

(10.28.)

أ. أنت { (الآن) على وشك / (غير) بعيد من / تشرف على } الانتهاء من الكتاب.

ب. أنت { في طريق / تدنو من / تقترب من } الانتهاء من الكتاب.

تبيّن هذه العبارات المستوحاة حيّزيا بالطبع وجود مفهوم **المسافة** الظرفيّة. وهي بالتأكيد صنف من المسافات غير قابل للقياس. ولكنها لا تزال، مثل سلم المسافات مع النعوت غير المقاسة، سليمة التحديد في المعنى النسبي. ويكون المرء، بطريقة تقريبيّة، أقرب إلى حدث مرجعي إذا كان عليه أن ينجز خطوات مستقلة أقل كي يحقق الحدث، إذا بقيت مواضع قليلة يمكن فيها أن تخطأ المسألة ويفشل المخطط. **ويقطع** المرء مسلكا ظرفيّا إذا كان بصدد تنفيذ مراحل في اتجاه تحقيق الحدث. (لاحظ مرّة أخرى كيف إنّه لا

108 انظر ‹جاكندوف› (1976، القسم 1.4.) لمزيد من التفاصيل في مناقشة الاستدلالات المتداعية لـ**جعل** و**ترك**. ومن وجهة نظرنا، ينتج الاستدلال المتداعي عن قاعدة التفضيل (انظر الأقسام 4.8 و5.8!).

يمكن تجنب اللغة الحيّزية في وصف كلّ هذا، كما في «خطوات في اتجاه...»، مثلا.)

يستطيع المرء أن يقطع جزءا من المسالك الظرفية دون الوصول إلى الحدث الإحالي، كما هو الحال في «أصبح ‹غوستاف› قريبا جدّا من إتمام هذه السمفونية، لكنه لم يفلح». وهذا شبيه تماما بالجملة الحيّزية «أصبح ‹غوستاف› قريبا جدّا من المنزل، لكنه لم يدركه.» وهو ما يضمن تفسيرا لفعل «حاول» و«نجح». ومن وجهة نظر منطقية، تعتبر هذه الأفعال من قبيل اللغو : لـ(29.10.أ.) دائما قيمة الحقيقة نفسها التي لـ(29.10.ب.) ولصيغتها المنفيّة (29.10.ج.) دائما قيم الحقيقة نفسها التي لـ(29.10.د.).

(29.10.) أ. {نجح / حاول} ‹سام› (في) إتمام الكتاب.

ب. أتمّ ‹سام› الكتاب.

ج. {لم ينجح / لم يحاول} ‹سام› (في) إتمام الكتاب.

د. لم يتمّ ‹سام› الكتاب.

لماذا توجد مثل هذه الأفعال، إذا لم تكن تدخل أيَّ تغيير على قيمة الحقيقة؟ السبب هو أنها تفيد اجتياز المسلك الظرفي إلى الحدث الإحالي وتسمح بالتالي بوجود حواجز ظرفية وقعت مداورتها على طول الطريق.

وتطفو المسالك على نحو مفاجئ في ضرب آخر من الأفعال التي تناولها ‹كرنو› (1980) بالدرس. قارن بين الأفعال في (27.10.أ) وأفعال (30.10.)!

(30.10.) {ألحت / طالبت / فرضت} ‹سوزان› {على / من} ‹جيم› بأن يغنّي.

في (30.10.)، غناء ‹جيم› ليس ناتجا عن استدلال منطقي، كما كان في (27.10.أ). ومع ذلك فهو استدلال متداع يمكن أن يلغى بواسطة «لكنّه لم يفعل ذلك.» والفرق بين (27.10.أ) و(30.10.) هو بالتحديد بين الحيّزين **ذهب إلى** و**ذهب نحو**. حيث يستلزم الأوّل منطقيا بلوغ الموضوع الإحالي بينما، مع الأخير، لا يكون بلوغ الموضوع الإحالي إلاّ باعتباره استدلالا متداعيا يمكن إلغائه بسهولة. فهو يتجه نحو معنى الاقتراب أكثر فأكثر دون ضمان الإنجاز بالضرورة. وهكذا تبدو (31.10.) في المجمل مناسبة لتمثيل (30.10.).

(31.10.) [**جعل** ([**سوزان**]، [**ذهب**ظرف ([**جيم**]ئ،
[**نحو**ظرف ([ئ **الغناء**])])])]

يستدعي هذا التحليل بصفة خاصّة الاستنارة بالصنوين المعجميين «يلحّ على فلان في» في صنف (27.10.أ) و«يلح على فلان كي» في صنف (30.10.)؛ ويودّ المرء لو يقلّل من شأن الفوارق الدّلالية بينهما.

يفتح تحليل (30.10.) وكذلك (31.10.) على مجموعة مبهرة من الأفعال للتحليل. ففعل «ثناه عن» هو بالطبع من صنف **جعله يمضي**ظرف **بعيدا عن**ظرف، وهو يضادّ «شجّع». ويحتمل أن يكون «يعتزم» بالتحديد **وجّه**ظرف **نحو**ظرف، كما يوحي به مرادفه «يتوق». وهذا يفضي إلى تحليل «أقنع بـ...» و«حثّ على...» و«صرف عن...» كأفعال جعلية لـ **وجّه**ظرف. وباستطاعة القارئ المتدبر دون شك أن يوسّع هذه القائمة.

في الأخير، انظر في حيز زائف تفكّكَ إلى درجة لم يبق له فيها سوى موضع مرجعي واحد: هو الحقل **الوجودي**.

(32.10.) **الحقل الوجودي**
أ. يمكن أن تستعمل [**الأشياء**] و[**الحالات**] مسندا إليه.
ب. ثمّة منطقة مرجعيّة تسمّي [**إنّ**]، يعبّر عنها بواسطة «وجود».

يمنحنا هذا عبارات من قبيل «كان في الوجود»، و«كان خارج الوجود» و«جاء إلى الوجود»، و«خرج من الوجود»، و«بقي في الوجود»، و«أتى به إلى الوجود»، و«أبقاه في الوجود» باعتبارها إنجازات بديهية لدالّتيْ الحالة والحدث الأساسيتين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينظر إلى «يوجد» و«يستمرّ» و«يخلق» و«يتلف» على أنها معجمة لـ«كان في الوجود»، «بقي في الوجود»، و«جاء إلى الوجود»، و«جعله يخرج من الوجود»، تباعا. وحتى في هذا الحقل المحدود وجوديّا أقصى ما يمكن الحدّ، يبدو أنّ استعمال اللغة الحيّزية لا بدّ منه.

3.10. التبرير اللغوي

لقد أثبتنا بالدليل تطبيق **فرضية العلاقات الإسنادية** (ف.ع.إ) على خمسة حقول أفعال في الأنغليزية. ورغم أن هذا ليس أمرا تافها، فإنه يصعب اعتباره تبريرا شاملا للفرضية التي يفترض أن تطبّق على كلّ الحقول في **كلّ** اللغات. لذلك علينا أن ننظر في بعض قضايا التبرير أولا في صلب اللغة الأنغليزية، ثم من وجهة نظر الكونيات اللغوية.

يبدو أن بعض حقول الأفعال التي لم ندرسها بعدُ تقع بصورة دقيقة جدّا ضمن (ف.ع.إ). فمثلا، تعالج أفعال القول والحديث المعلومات المنقولة باعتبارها محورا، والمتكلم باعتباره مصدرا والسامع باعتباره هدفا. وقد حلل بعض هذه الأفعال ‹غروبر› (1965) و‹أندرسون› (1971) و‹ميلر› & ‹جونسون-لايرد› (1976). حلل ‹جاكندوف› (1979) عبارات الحرارة، مستندا إلى (ف.ع.إ) وأثبت

أنّ هذا التحليل أفضل من تحليل ‹مونتاغيو› (1973) و‹هايكينغ› (1973). واقترح ‹جاكندوف› (1977.ب) تحليلا للمحمولات المنطقية مثل «ضروري» و«ممكن»، من منطلق السببية غير الزمنية. وأخيرا، تقع أفعال الإدراك الحسي مثل «رأى»، إذا حللت حسب الخط المعروض في القسم (6.8.) ضمن (ف.ع.إ).

وتوجد، من ناحية أخرى، أفعال عامّة جدّا، من قبيل «يستعمل»، «يحاول»، و«يرغب»، و«يريد»، و«يحتاج» ليس لها تحليل إسنادي واضح. وتنمذج «يريد»، و«يحتاج»، على وجه الخصوص، نظميّا مثل «يُبقي» (keep)، وتظهران في حقول دلاليّة عدة:

(33.10.أ.) أ. **حيّزية:**

أبقى ‹بيل› الكتاب على الرفّ.

‹بيل› يريد الكتاب على الرف.

نحتاجك هنا.

ب. **تمليكيّة:**

أبقى ‹بيل› على الكتاب.

أراد ‹بيل› الكتاب.

احتاج ‹بيل› الكتاب.

ج. **تعرّفيّة:**

أبقى ‹بيل› ‹هاري› غاضبا.

أراد ‹بيل› ‹هاري› غاضبا.

احتاج ‹بيل› ‹هاري› غاضبا.

د. **ظرفية:**

أبقى ‹بيل› ‹هاري› عاملا.

أراد ‹بيل› ‹هاري› عاملا.

احتاج ‹بيل› ‹هاري› عاملا.

وهذا يوحي أنّ «يريد» و«يحتاج» يعبرّان بالأحرى عن دوالّ عامّة لم تقم بعد بأي دور في تحليلنا، وقد تعمل باعتبارها خيارا

بديلا عن **جعل** و**ترك** في قاعدة سلامة التكوين (35.9). وبطريقة مماثلة، ليس من غير المعقول أن توجد دوال أخرى قد أهملناها. والشيء المهمّ في الواقع هو أن يشمل مجموعة صغيرة من دوال الحالات والأحداث ومجموعة صغيرة إلى حدّ مّا من دوال المواضع والمسالك مضمّنة في وصف أيّ حقل دلالي للأحداث أو الحالات وأن نجد من ضمنها الدوال الأساسية **ذهب**، و**بقي** و**هو**.

افترض أننا في دراستنا للغات الأخرى أخفقنا في العثور على صنف التعميم المعجمي الذي استعملناه في الأنغليزية لدعم (ف.ع.إ.). في هذه الحالة، تطرح عدد من القضايا. أوّلا، لن نتوقع بالتأكيد أن تعمّم الوحدة المعجمية نفسها على الحقول، كما هي الحال في الأنغليزية؛ فالاعتباطية الجوهرية في العلاقات بين الصوت والمعنى تجعل هذا بعيد الاحتمال. وبالأحرى، تتنبأ (ف.ع.إ.) بوجود بعض الميل نحو التعميم المعجمي ما بين الحقول، محكوم حسب خطوط إسنادية، وأن هذا الميل سيخلق مناويل تصمد في وجه سمة المزج في المعجم.

وما سيوصف بأنّه قرينة من اللغات الأخرى ضدّ (ف.ع.إ.) يكون مجموعة من التعميمات المعجمية التي تبرز لبّ التعميمات الإسنادية في الأنغليزية. مثلا، يفيد فعل «أبقى» (keep) في الأنغليزية «بقي» أو سببيّته في كلّ الحقول التي درسناها. افترض أنّ في هذه اللغة الأخرى، يترجم كل استعمال لـ«أبقى» إلى وحدة معجمية مختلفة، وأن ترجمة «**أبقى**$_{\text{ملك}}$» تعني كذلك «سافر» (**ذهب**)، وأنّ ترجمة «**أبقى**$_{\text{تعرفي}}$» تعني أيضا «يقيم» (**هو**) وأن ترجمة «**أبقى**$_{\text{ظرف}}$» تعني كذلك «يريد» (**يريد**). إذا مثّل هذا تمثيلا واضحا المقامَ النمطي، تكون المناويل المعجمية لهذه اللغة مناقضة تماما للتحليل الإسنادي في الأنغليزيّة. وسأستند عليها مبرّرا كي اعترض على شرعيّة كونيّة (ف.ع.إ.). لكنّي أشك كذلك أن مثل هذه اللغة موجودة أصلا.

وثمّة طريقة أخرى يمكن أن نرى فيها كيف تختلف اللغات في اختيارها الحقول الدّلالية. فمثلا، تنسب الأنغليزية خاصية مّا لشيء من الأشياء يجعل ذلك الشيء محورا والخاصيّة موضعا. إلا أنه توجد مناويل هامشية من قبيل «نزلت علينا الظلمة»، حيث تكون الخاصية هي المحور ويستعمل الشيء باعتباره موضعا. وبطريقة مماثلة، يحدد المجال الظرفي الشخص باعتباره متنقّلا نحو الحدث الإحالي؛ لكن توجد عبارات من قبيل «تحطمت سيارتي على رأسي» و«حدثت لي حادثة مضحكة» حيث يعتبر أنّ الحدث وقع للشخص (1976، القسم 1.6.). والآن، بالإمكان أن تقلب بعض اللغات الأخرى أولويّة هاتين الطريقتين الممكنتين في التعبير عن النسبة والظرف، بحيث تكون عبارات من قبيل (34.10.أ.) ترجمة حرفية للطريقة الطبيعية في قول (34.10.ب).

(34.10.) أ. وقع العفن في الخبز.
يفوق طول ‹بيل› طول ‹هاري›.
وقعت ‹سوزان› في كره ‹بيل›.
نشب الغناء في ‹بيل›.
طال العمل بـ‹بيل›.
فرضت ‹سوزان› الغناء على ‹بيل›.

ب. أصبح الخبز عفنا.
‹بيل› أطول من ‹هاري›.
أبقت ‹سوزان› ‹بيل› غاضبا.
شرع ‹بيل› في الغناء.
واصل ‹بيل› العمل.
فرضت ‹سوزان› على ‹بيل› أن يغنّي.

ورغم أنّ لغة من هذا القبيل ستبدو منظرانيّة بالنسبة إلى متكلم الأنغليزية، ورغم أنها قد تكون صعبة الترجمة بطريقة متماسكة

إلى الأنغليزيّة الاصطلاحية، إلاّ أنّها مع ذلك ستطابق (ف.ع.إ.) -مع الفارق البسيط أنّها تفعل ذلك بطريقة مختلفة.

وأنا لا أعرف ما إذا كانت توجد لغات مثل هذه اللغة. وإنْ كان الأمر كذلك، فإنها تظهر مدى مطواعية المفْهَمة وبالتالي كيف إنّها تخضع للتأثيرات الثقافية. وإذا لم تكن كذلك، فهو دليل يدعم إكراهات جوهرية على البنية التّصوّريّة من وراء تلك التي تفرضها (ف.ع.إ.). وبصورة عامّة، أتوقع أنّه يوجد تنوع أوفى في حقول عرفانيّة غير مركزيّة.

ويوجد، بالإضافة إلى التعميم المعجمي، صنف آخر من القرائن اللغوية تدعم (ف.ع.إ.): فائدة العلاقات الإسنادية في تفسير الظواهر النحوية التي تفتقد الأسس الشكلية. وسأذكر ثلاثة منها. (يذكر ‹أندرسون› (1977) أمثلة ممكنة أخرى). أوّلا، يسرد ‹پوستال› (1971) عددا من الحالات تكون فيها الضمائر المطاوعة مقبولة ظاهريا على أسس شكلية ولكنّها ليست كذلك. وتعرض (35.10.) زوجين من متقابلين أدنيين (minimal pairs).

(35.10.) أ. ‹جون› غاضب من نفسه.
يرى ‹جون› نفسه غبيّا.
ب. ؟؟ ‹جون› دمث لنفسه.
؟؟ يفجأ ‹جون› نفسه غبيّا.

لهذه الجمل البنية النّظمية نفسها، ومع ذلك فإنّ (35.10.) هي وحدها مقبولة جدّا (فبنَبْر «نفسه» في (35.10. ب) تدخل بعض التحسينات على القضيّة). وهي تختلف رغم ذلك في مستوى البنية الإسناديّة. ففي (35.10.أ) نرى أن الشخص صاحب الرأي هو الفاعل وأنّ الشخص الذي قدّم بشأنه الرأي هو اللاحقة التوكيد [نفسه]؛ وفي (35.10.ب) تحصل مثيلتها المعاكسة. يقول ‹جاكندوف› (1972، الفصل (4)) بناء على ذلك إنّه ينبغي إثراء الشروط الشكليّة للتطويع

بواسطة شرط يفرض على العلاقة بين الوظيفة الإسناديّة لضمير المطاوعة والوظيفة الإسنادية للمحال إليه؛ ويبيّن أنّه يمكن كتابة هذا الشرط رمزيّا كي يستطيع معالجة كلّ الحالات التي قدمها ‹پوستال›. ويدعم ‹ريفات› (1972) هذا التحليل بقرائن موازية من الفرنسيّة.[109]

وثمّة ظاهرة ثانية من نفس القبيل، وقد ناقشها ‹جاكندوف› (1974)، وهي تهم جملا مثل (36،10. أ-د).

(36،10.) أ. أعطى ‹جون› ‹بيل› أمرا بالمغادرة.

ب. تلقّى ‹جون› من ‹بيل› أمرا بالمغادرة.

ج. أعطى ‹جون› ‹بيل› وعدا بالمغادرة.

د. تلقّى ‹بيل› من ‹جون› وعدا بالمغادرة.

لا وجود لفوارق نظمية ذات بال بين هذه الجمل الأربع، ولكن يفهم من (36،10.د) أن ‹بيل› هو الشخص الذي عليه أن يغادر، بينما في (36،10.ج.)، فإنّ ‹جون› هو الذي سيغادر. وسبب هذا الفرق على ما يبدو هو العلاقة الإسنادية التي تفرضها «أعطى» و«تلقّى»

---

109 يوجد، بشكل غير قابل للإنكار، عدد من التحاليل الإسنادية عند ‹جاكندوف› (1972) غير مبرّرة بالطريقة التي يفترض أن تكون عليها. فقد كان مجهودا يدعم هذه التحاليل التي أفضت بنا إلى العمل الذي بين أيدينا، وهو لم يبلغ بعد درجة كافية من النضج تجعله يصف صوريا كل المحمولات الضرورية. ولا علم لي، من ناحية أخرى، ببدائل تصف مثل هذه الأمور في إطار النظرية النموذجية الموسّعة.

ومن المهم أن المتقابلات الدنيا، بما فيها «اعتبر» و«ضرب»، تستعمل كتبرير ‹تشومسكي› (1980، 17-18) لإرساء قواعد بناء التركيب (Structure building rules) في الشكل المنطقي، وهي تبدو باعتبارها بديلا مؤقتا صلب نظامه. ويُقترح تفسير مختلف، في ‹تشومسكي› (1981)، على أساس «العبارات الصغرى» التي تعرض مشاكلها النظميّة الخاصة. ويوحي وصف (35،10.) على أساس العلاقات الإسنادية بوصف مكافئ للظواهر المقترنة بها والتي اهتم بها ‹تشومسكي›، فالتمييز الشكلي الذي يرغب فيه موجود في البنية الإسنادية لكلّ حدث.

و«أمر» و«وعد». فالشخص الذي يتلقّى أمرا هو الذي ينجزه: في (36.10.أ.) هو ‹بيل›، بينما في (36.10.ب) فهو ‹جون›. وفي المقابل، نجد أنّ الشخص الذي يعطي الوعد هو الذي ينجزه لفائدة متقبّل هذا الوعد. وهكذا ففي (36.10.ج)، يكون ‹جون› هو الشخص الذي يغادر، وفي (36.10.د.) فهو ‹بيل›. وقد اختبر ‹جاكندوف› (1972) عددا من الحالات المماثلة لهذه، مظهرا كيف إنّ الفاعل الذي يستنتج من صيغة الحدث يتعلق بالعلاقات الإسنادية لكل من الفعل الأساسي والاسم الذي يوجّه صيغة الحدث.[110]

---

110 والقصة، بالأحرى، معقّدة تعقيدا أشد مما يبدو. فقد عرض ‹أوهرلي› (بصدد النشر)، في مناقشة مفيدة لهذه الظاهرة، بعض الحالات الإضافية. يمكن، مثلا، تأويل (1.أ.) باعتبارها (1.ب.)، (1.ج.)، أو (1.د.).

(1.) أ. أعطت الراقصة المدير ركلة.
ب. ركلت الراقصة المدير ركلة.
ج. جعلت الراقصة المدير يتلقّى ركلة.
د. قامت الراقصة بركل المدير.

فالقراءة (1.ب.) تتناول «ركل» باعتبارها دالّة ذات محلَّين، ويشغلهما مركب اسمي في العبارة الأساسية حسب تكافؤ العلاقات الإسناديّة نفسه الذي عرض في (36.10.). لكن، تتناول «ركل» في القراءتين الأخيرتين، باعتبارها دالّة ذات محل واحد، وأي مركب اسمي في العبارة الأساسيّة بإمكانه أن يستعمل باعتباره موضوعا لها. وهكذا لا تقوم العلاقات الإسناديّة بأي دور إلاّ إذا كان عدد المركبات الاسمية متطابقا بين الدّالّة الأساسية والدّالّة التابعة. لاحظ، مع ذلك، أنّ لـ(2.أ.) كذلك ثلاث قراءات تناسب تلك التي نجدها في (1.أ.). لكن، مع قلب الأدوار بين الراقصة والمدير:

(2.) أ. تلقت الراقصة ركلة من المدير.
ب. ركل المدير الراقصة ركلة.
ج. جعل المدير الراقصة تتلقّى ركلة.
د. قام المدير بركل الراقصة.

وهذا يبيّن أنّ الإبدال بين المصدر والهدف، عندما نمرّ من «أعطى» إلى «تلقّى»، مهما حصل من أشياء أخرى، يقوم بدور في تأويل هذه الأمثلة.

ويعرض ‹هوست› & ‹برايم› (1976) مثالا مضادّا، وقع الاعتماد عليه بكثرة (مثلا، ‹تشومسكي› (1981)) لدحض طرحي (‹جاكندوف›، (1972)، القسم. 11.5.)) القائل بأنّ التوجيه المسْتقْرئ معجميّا يمرّ عبر العلاقات الإسنادية. والأمر كذلك

في الأخير، أقول للمغرمين بالتسوير إليكم مربكة غير معروفة جدّا، من ‹غروبر› (1965).

(37.10.) أ. كلّ شجرة بلّوط تنشأ من جوزة بلّوط.
ب. كلّ شجرة بلّوط تنشأ داخل جوزة بلّوط.
ج. كلّ شجرة بلّوط تنشأ من كل جوزة بلّوط.
د. شجرة بلّوط تنشأ داخل كلّ جوزة بلّوط.

(38.10.) أ. نحت ‹بيل› كلّ المهرّج من قطعة خشب.
ب. نحت ‹بيل› كلّ قطعة خشب مهرّجا.
ج. نحت ‹بيل› مهرّجا من كلّ قطعة خشب.
د. نحت ‹بيل› قطعة خشب من كلّ مهرّج.

تخضع نحويّةُ هذه الجمل جزئيا للمركب الاسميّ النكرة الذي يدخل ضمن مجال المسوّر. وظاهريا، إذا كان المركب

في «وعد» الذي أحلله باعتباره يحدد مصدره (الذي يقع عاديّا في موضع الفاعل) باعتباره موجّها في الفاعل المتمم، كما في (3).

(3.) وعد ‹بيل› ‹جون› بالمغادرة.

وتتنبأ معالجتي، بطريقة خاطئة، بأنّ (4) ستكون مقبولة ومرادفة لـ(3) وبأنّ (5) ستؤول على أنّ ‹بيل› وليس ‹جون› هو الذي أجيزت له المغادرة.

(4.) * وُعد ‹جون› من قبل ‹بيل› بالمغادرة.

(5.) وُعد ‹بيل› من قبل ‹جون› بأن يسمح له المغادرة.

ورغم أنّي لا أستطيع اقتراح حلّ نهائي هنا، إلاّ أنّي أشير إلى أنّ هذه الأمور غريبة جدّا، بحيث إنّ مجموعة المتممات المقبولة في (5) مقصورة على الأفعال من قبيل «سمح»، و«أجاز». ولا أحد، حسب علمي فسّر هذا الإكراه. ويظهر تصرّف مماثل، رغم أنه أقل إكراها، على كلّ حال، مع أفعال التواصل مثل «توسّل»، «سأل»، «حدّث»، و«زعق»، موحية بإمكانية تحليل فعل «وعد» حسب تمشّ مماثل. وقد نوقشت هذه الأفعال في ‹جاكندوف› (1972، القسم (12.5.))، بعد مناقشة فعل «وعد» مباشرة. ومن الغريب أن ‹هوست› & ‹برايم› لم يلاحظا الشبه. ولم يلاحظه كذلك ‹جاكندوف› (1970)، أين نوقشت أمثلة من قبيل (36.10.)، أي تلك التي تشمل العلاقات الإسنادية والتحكم والتوجيه، وكان هذا العمل تحت الطبع، قبل التاريخ المذكور لإرسالهم العرض الذي نشر في ما بعد.

الاسمي النكرة يتبع المسوّر، فإنه يستطيع أن يكون ضمن مجاله، مهما كانت العلاقة الدّلالية. أمّا إذا كان المركب الاسمي النكرة يسبق المسوّر، فإنّ العلاقات الإسنادية تدخل الحلبة بطريقة أو بأخرى: عندما يكون المركب الاسمي هو المصدر، كما هي الحال في (ج)، فإنّ التسوير مقبول؛ لكن عندما يكون المركب الاسمي المسور هو الهدف، كما هي الحال في (د)، فإنّ التسوير غير ممكن. وهكذا، فإنّ الحقل المناسب للتسوير لا يمكن أن ينجز إلاّ إذا أوفيت بالشروط النّظمية لترتيب الألفاظ أو الشروط الدّلالية للعلاقات بين الهدف والمصدر.

لا وجود حسب علمي لمعالجة لهذه الإشكالية في أدبيّات الموضوع. وهذا يبيّن بطريقة مثيرة أن مجال التسوير لا يمكنه أن يحدد على أسس نظمية وحدها، بل ينبغي أن تتعلق جزئيا بالبنية الإسنادية. وما يبدو حاسما في البنية الدّلالية لهذه الأمثلة هو أنّ العلاقات هدف-مصدر، بسبب الأفعال الخاصة المستعملة في هذه الجمل، توافق عمليات نسب الهويّة المتعلقة زمانيا؛ فقد كانت الأشياء المعنيّة في البداية جوز بلوط وقطع من الخشب، ثم أصبحت بلوطا ومهرّجين. ومع ذلك، يبقى السؤال كيف يقوم هذا بدور مبدئي في التسوير لغزا محيرًا. (أنا مدين لـ‹إدوين ويليامز› ببعض المساعدة في عرض هذه الإشكالية.).

لقد رأينا، إذن، أنّ البنية الإسنادية ليست مبررّة فقط على أساس التعميم المعجمي فحسب، بل كذلك بإسهامها في الظواهر اللغوية المجمّعة بطريقة مهلهلة تحت عنوان «الربط والتوجيه» (binding and control)، وهو مجال مهم جدّا في النظرية النظمية الحالية. وما يصدمني هو أنّ هذا الإسهام الدّلالي قد ضخم أكثر من اللازم. ما هو مدى تأثيره الجدّي في صياغة النظريات الحالية، ذلك يبقى محلّ نظر.

4.10. البحث عن مغزى لعلم الدَّلالة

توفّر نظرية العلاقات الإسنادية تخمة من الأدلّة التي تقوّض الاستقلاليّة المفترضة لعلم الدّلالة (نظرية الاستدلال المنطقي) عن التداولية (نظرية الاستدلال المتداعي، العلاقة بالخطاب، والعلاقة بالكون). والمادّة المبسوطة في هذا الفصل تدعم حينئذ ما ذهب إليه الفصل (6) من أنّ التمييز بين الدّلالة والتداولية تمييز مصطنع وينبغي أن يُتخلّى عنه.

وأبسط قرينة قد تخصّ تصرُّف **إلى** و**نحو**. ففي كلّ مرّة تظهر فيها **إلى** باعتبارها دالة مسلك يوجد استدلال منطقي قد تحققت غايته. ومن ناحية أخرى، عندما تظهر **نحو** باعتبارها دالة مسلك، فإنّ تحقيق الهدف لا يكون إلاّ استدلالا متداعيا، يمكن إلغاؤه بعبارة موالية مسبوقة بـ«لكن». ويخفي الاختلاف تباينا في حقول دلاليّة مختلفة، كما وقعت مراجعتها في (39،10.).

(39،10.)

أ. ذهب ‹ماكس› إلى الحانوت. (**إلى**)
-ذهب ‹ماكس› نحو الحانوت (لكنه لم يبلغه). (**نحو**)

ب. اكتسبت البناية فخامة. (**إلى**)
-اكتسبت البناية أكثر فخامة (لكنها لم تكن عالية جدّا). (**نحو**)

ج. أجبرت ‹سوزان› ‹جيم› على الغناء. (**إلى**)
-تلحّ ‹سوزان› على ‹جيم› في الغناء. (لكنه ما زال يرفض). (**نحو**)

يزعم علم الدّلالة التقليدي المستقل أنّه مسؤول عن الاستدلالات في الأمثلة بـ[**إلى**] ولكن ليس في الأمثلة بـ[**نحو**]. ولكن، لمَ يلزم أن توجد مكونات منفصلة تعمل وفق مبادئ منفصلة، للتعامل مع

أمثلة منغلقة نحويّا ودلاليا مثل هذه الأزواج؟ وعلى الأرجح، نظرا إلى هذا الصنف من القرائن ثمّة نظام موحّد من مبادئ الاستدلال ينتج البعض منه استدلالات منطقية وينتج البعض الآخر استدلالات متداعية –أي إنّ المبادئ «الدّلالية» والمبادئ «التداوليّة» متمازجة تماما، وهي تطبّق في مستوى التمثيل نفسه.

ويوجد اعتراض جوهري آخر. لن نستطيع، دون مفاهيم [**موضع**] و[**مسلك**] و[**حدث**]، الخ، ودون كتابة رمزية تعالج المقولات الأنطولوجية باعتبارها شبيها صوريا، أن نقيم حتّى تحاليل إسنادية، بلْهَ أن نستخرج أوجه الشبه في الحقول الدّلالية باستعمال مقولات أنطولوجية مختلفة للمحور وللموضوع الإحالي. وهكذا، فنظرية العلاقات الإسناديّة تخضع حينئذ بصورة حاسمة لأنطولوجيا موسّعة ولتجديد في الكتابة الرمزية التي بسطناها في الفصلين (3) و(4). مع ذلك، وكما بيّنّا في تلك الفصول، تناقض هذه المقترحات إحدى الفرضيات الأشدّ بداهة في علم الدّلالة التقليدي، أعني أن الهدف الرئيسي لعلم الدّلالة هو اكتشاف كيف تحدّد قيمة حقيقة العبارات اللغوية وإحالاتها بالنسبة إلى العالم الحقيقي. وبعبارة أخرى، لا تستطيع نظرية العلاقات الإسنادية أن تعتبر جزءا من آلة مفيدة أضيفت محسّنًا لعلم الدّلالة الماصدقيّة. فكلاهما غير متساوقين على نحو جوهري.

5.10. البحث عن مغزى العرفانيّة

دافع الفصل (6) كذلك عن أن البنية الدّلالية هي في مستوى التمثيل والبنية التّصوّريّة نفسه. فأيّ نظريّة لبنية اللغة الدّلالية بالتالي هي بحكم طبيعتها نظريّة لبنية الفكر. ومن هذا المنظور، فإنّ فرضية العلاقات الإسنادية هي زعم بأنّ كلّ [**الأحداث**] وكل [**الحالات**] في البنية التّصوّريّة منظمة وفق مجموعة محددة جدّا من

المبادئ، مستخرجة بالأساس من مفْهمة المكان. ماذا سنفعل بهذا الطرح من زاوية النظر العرفانيّة؟

ثمّة جواب سهل، كثيرا ما اعترضني في المناقشة، وهو أن نقول إنّ نظرية العلاقات الإسنادية تكشف عن نظام واسع الانتشار من المجازات في لغتنا وفي تفكيرنا. ولكني أعتقد أن هذا يبخس حق كل من نظرية العلاقات الإسنادية ومفهوم المجاز، لأن وجوه الشبه الإسناديّة، خلافا للاستعارة، غير مستعملة في التأثيرات الفنيّة أو المشهديّة. وبالأحرى، البنية الإسنادية هي الوسيلة الوحيدة المتوفرة لتنظيم حقل الأحداث والحالات الدّلالي بطريقة منسجمة. فهي عنصر ضروري في التفكير العادي. وعلاوة على ذلك، فإن المظهر الأشد بروزا في المجازات هو تنوّعها، وإمكانية استعمال أي حقل دلالي تقريبا مجازًا في أيّ حقل آخر. وفي المقابل، تفضح العلاقات الإسنادية القياس نفسه المرّة تلو المرّة: الزمن تموضع، وأن يكون الشيء ممتلكا تموضع، والخاصيات تموضعات، والأحداث تموضعات. وهذا يعني أنّ نظرية العلاقات الإسنادية لا ترى أنّ بعض الحقول مهيكلة من منطلق حقول أخرى فحسب، بل إنّ لكل الحقول جوهريا البنية نفسها. وهذه البنية مستقراة عرفانيّا إذ لا يستطيع المرء أن يقرر التخلي عن البنية الإسنادية لفائدة تنظيم مّا آخر. فهو يقرر الحدود التي ينبغي أن يهيكل فيها أيّ صنف من أصناف الخطاب حرفيا كان أو مجازيا.

وأنا أميل إلى الاعتقاد بأنّ البنية الإسنادية ليست مجازا مكانيّا بقدر ما هي تنظيم مجرد يمكن أن يطبق بفضل تخصيص ملائم لأيّ حقل. وإذا كان هناك بعض أولويّة للحقل الحيّزي، فسببه هو أنّ هذا الحقل مدعوم بقوّة من طرف العرفان غير اللّغوي؛ وهي الأرضية المشتركة بين الملكات الأساسية للرؤية، واللمس

والعمل. ومن زاوية تطوّرية، ينبغي أن يكون التنظيم الحيّزي قد وجد قبل اللغة بزمن طويل. ويمكن أن يتخيل المرء تطور البنية الإسنادية في حقول مجردة أكثر نتيجةً للنزعة التطوريّة المحافظة في العرفان –وتأقلم الأبنية الموجودة مع المسائل الجديدة أحرى من تطوير آليات جديدة تماما.

ومن وجهة نظر التطور التصوّري في الكائن الفردي، فإن الاعتبارات التطورية غير صائبة. ولكن، في هذا المستوى، يمكن الزعم أن البنية الإسنادية تنظيم فطري يهيكل به الكائن تجاربه. وفي الغالب، على الكائنات المتطورة أن تتعلم تحديد التموضع في حقل خاص كي تستطيع أن تطور مصفوفة كاملة من مفهومات الأحداث والحالات في ذلك الحقل. وقد يكون هذا ما يحدث في الحقول الأشدَّ تجريدا مثل الأزمنة والظروف: قد يستطيع الطفل أن يكتسب حقلا مجردا على أساس اكتشاف دلالة بعض الألفاظ التي لها شبها حيّزيا. ومن ناحية أخرى، قد توهب بعض الحقول فطريّا ولا تستوجب بالتالي تعلّما؛ ويبدو هذا مرجحا أكثر في ما يهم حقول التمليكية والتعرّفية التي تظهر مبكّرا في ذخيرة الطفل.

ومهما كان حلّ هذه المسائل الراقية، فإنّ للمادة المبسوطة في الفصلين الأخيرين نتائج مهمة بالنسبة إلى منهجية علم النفس العرفاني. وقد استطعنا أن نبين أن الفحص المفضل للمناويل النحوية والمعجمية في اللغة الطبيعية يفضي إلى فرضيات مهيكلة جدّا في بنية الفكر. وفي الحقل الحيّزي، كان لنا بالقوة مصدر لتأكيد هذه الفرضيات، إذ إنّ النظام البصري ينبغي أن يتفاعل مع الملكة اللغوية في هذا المستوى من التمثيل. ومن جهة أخرى، فإنّ درجة التفصيل في النظرية المولدة من اللغة تتجاوز حدود فهمنا الحاضر للعرفان البصري، لذلك توفر البراهين اللغوية في الوقت الراهن

مصدر فرضيات للبحث في المجال البصري، ربّما يشبع الرغبة التي عبرّ عنها «مارّ» (1982، 13) وفق منواله للتمثيل ثلاثي الأبعاد (3D). وبالإضافة إلى كلّ هذا، ليس لدينا مصدر غير لغوي للبرهنة على الحقول غير الحسيّة، ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى نظرية الذاكرة والاستدلال. وهكذا، بينما استعملنا في الجزء الأول من هذا الكتاب **الإكراه العرفاني** لتنظيم القرائن اللغوية التي تدعم النظرية الدّلالية، فإننا الآن قد نجحنا في قلب **الإكراه** على رأسه واستعملنا القرائن اللغوية لتطوير النظريات العرفانية. وأنا أعتبر هذا أهمَّ إنجاز لهذا العمل، لأنّه يدمج النظرية اللغوية والمنهجية جميعا في مصنع علم النفس العرفانيّ.

الفصل الحادي عشر

نظريّة #التمثيل#

يبسط هذا الفصل دراسة حالة أخرى تهمّ تطبيق نظريتنا على الوصف الدّلالي، وهذه المرّة، في مجال أشدّ ابتذالا بكثير. وسأبيّن أن **الإكراه النحويَّ** و**الإكراه العرفانيَّ** يبرّران إيجاد حل مختلف اختلافا كبيرا عن المقاربات النموذجية وأشدّ كشفا عنها.[111]

1.11. مشاكل سياقات الاعتقاد

مثّلت دلالة العبارات التّوابع الّتي تلي أفعالا من قبيل «يعتقد» (believe) و«يظنّ» (think) و«يتخيّل» (imagine) مربكة قديمة بالنسبة إلى الفلاسفة واللسانيين على حدّ السواء. وإليكم بعضا من الإشكالات التي تطرحها هذه التراكيب!

أوّلا، بينما يحافظ استبدال المماثل بالمماثل على قيمة الحقيقة في العادة، فإنّه يخفق في ذلك مع سياقات الاعتقاد. ما هو السبب في أنّ القياس غير سليم منطقيا في (1.11.)؟

(1.11.) أ. يعتقد ‹رالف› أنّ عدد الكواكب سبعة.
ب. عدد الكواكب هو تسعة.
ج. إذن، يعتقد ‹رالف› أنّ تسعة هي سبعة.

وثانيا، التعميم الوجوديّ غير سليم منطقيا في سياقات الاعتقاد. ورغم أنّه بإمكان المرء أن يستنتج استدلالا «يوجد رجل بحيث دخل ذلك الرّجل» من «دخل رجل»، فإنّه لا يمكنه أن يمرّ من «يعتقد ‹رالف› أنّ رجلا دخل» إلى «يوجد رجل بحيث يعتقد ‹رالف› أنّه دخل».

111 هذا الفصل هو إعادة صياغة لمادّة قدمت في ‹جاكندوف› (1975،ب، و1980).

وثالثا، تبدو بعض الجمل المتناقضة مثل (2.11.) عندما تكون منعزلة مقبولة، وفي الواقع ملتبسة، عندما تستعمل مفاعيل لـ«يعتقد»، كما يظهر في (3.11.).

(2.11.) أ. عمّك المتوفّى حيّ يرزق.
ب. أخي أكبر سنّا من أبي.

(3.11.) أ. يعتقد ‹رالف› أنّ عمّك المتوفّى حيّ يرزق.
ب. يعتقد ‹رالف› أنّ أخي أكبر سنّا من أبي.

ففي قراءة لـ(3.11.) ينسب اعتقاد خاطئ لـ‹رالف›، بينما في القراءة الأخرى ينسب إليه اعتقاد متناقض. (في (3.11.أ.)، يمكن لهذا الاعتقاد المتناقض أن يسوّى باعتباره اعتقادا في البعث وتناسخ الأرواح).

ورابعا، استبدال الألفاظ ذات الإحاليّة المشتركة داخل سياقات الاعتقاد تكشف عن لبس أشار إليه ‹راسل› (1905). وهذا اللّبس مقترن باللّبس الذي نراه في (3.11.). ونحن ندين بمثال نموذجي لـ‹كواين› (1956). وتتمثل القصّة في أن ‹رالف› يعتقد أن الشخص الذي رآه على الشاطئ هو جاسوس. ورغم أنّ ‹رالف› ليس واعيا بذلك، يتضح أنّ ذلك الشخص هو ‹أرتكت›. وحسب هذا الافتراض تكون إحدى قراءتيْ (4.11.أ) صادقة والأخرى كاذبة. وتنتج القراءة الكاذبة عن الاستبدال غير المشروع لـ‹أرتكت› في (4.11.ب) بالمركب ذي الإحاليّة المشتركة «الشخص الذي رآه ‹رالف› على الشاطئ».

(4.11.) أ. يعتقد ‹رالف› أنّ ‹أرتكت› هو جاسوس.
ب. يعتقد ‹رالف› أنّ الشخص الذي رآه على الشاطئ هو جاسوس.

ويسمّي ‹راسل› القراءة الكاذبة لـ(4.11.أ)، حيث الاستبدال غير مشروع بـ«**الورود الثانوي**» (*secondary occurrence*) وهي عند ‹كواين› القراءة «**العاتمة**» (وهي عاتمة بالنسبة إلى استبدال المماثل بالمماثل). ويصطلح ‹راسل› على القراءة الصادقة بـ«**الورود الأساسي**» (*primary occurrence*) لـ‹أرتكت›، وهي عند ‹كواين› القراءة «**الشفافة**».

وما يكمن حدسيّا وراء هذا الشذوذ الظاهر هو اعتباطية الاعتقاد. ويمكن أن يكون للمرء اعتقادات خاطئة؛ وإذا كان المرء (كما أشار إلى ذلك ‹مايتس› (1950)) مجنونا بما فيه الكفاية (أو بسيط التفكير المنطقي)، يمكن أن تكون له اعتقادات متناقضة. وبناء على ذلك، فإن وصف اعتقادات المرء الخاطئة لا ينبغي أن تخضع بالضرورة لقوانين منطقية عادية، مثل استبدال المماثل بالمماثل وكذلك التعميمات الوجوديّة.

ومع ذلك، فإنّ هذا الحدس يجعل الاعتقادَ غير كاف وحده لتفسير لبس (3.11.)-(4.11.). ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج مزيدا من النظر، وهو ما أصوغه في شكله التمهيديّ كـمبدإ **العتامة** (*opacity principle*).

مبدأ العتامة

افترض أنّ شخصا مّا ***ش***، كان لديه اعتقاد ع عن كيان مّا **ك**. ففي وصف ع يستطيع المتكلِّم أن يصف في الوقت نفسه كذلك **ك**.

أ. من منطلق تمثيل ***ش*** تمثيلا داخليا لـ **ك** (الوصف العاتم) أو،

ب. من منطلق التمثيل الذي يجعل المتكلم والسامع يتحققان من هويّة **ك** بصفة ملائمة (الوصف الشفّاف).

إذا فهم أنّ «عمّك المتوفّى» مستعمل في (3.11.أ) في وصف عاتم، فإنّ ‹رالف› يعتبر كذلك منضويا تحت الوصف نفسه وله بالتالي

اعتقاد متناقض بالضرورة. أمّا إذا قرأت «عمّك المتوفى» باعتباره وصفا شفافا، فإنّه يعتبر أن ‹رالف› يعتقد بأنّ كيانا مّا **ك** قد مات وأنّ «عمّك المتوفىّ» هو وصف يحدد هويّة **ك** بالنسبة إلى المتكلِّم والسامع، وإن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى ‹رالف› ؛ وهذه حينئذ هي القراءة «الخاطئة» للجملة (3.11.أ). وبطريقة مماثلة، إذا قرأت «يعتقد ‹رالف› أن أخي أكبر سنّا من أبي» في (3.11.ب) باعتبارها وصفا عاتما، ينسب لأخي عندها خاصيّة غير متناقضة. وإذا قرأت باعتبارها وصفا شفافا، يعتبر عندها أنّ ‹رالف› ينسب لأخي خاصية يمكن أن يتعرف إليها المتكلم والسامع، ولكن ليس ‹رالف›. وهي «أخي أكبر من أبي»؛ فـ‹رالف› مخطئ في ما يتعلق بسنّ أخي. والقراءة العاتمة في (4.11.أ)، حيث ينسب ‹رالف› الجاسوسية لشخص يريد أن يصفه بأنه ‹أرتكت› هي قراءة كاذبة بالنسبة إلى الافتراضات المفسّرة؛ والوصف الشفّاف الذي ينسب فيه ‹رالف› الجاسوسية إلى شخص يستطيع أن يتحقّق المتكلِّم والسامع من هويته بواسطة الوصف ‹أرتكت› هو وصف صادق.

من المهمّ أن نتوقّف عند المنزلة المختلفة لهاتين الملاحظتين عن سياقات الاعتقاد. فاعتباطية الاعتقاد التي تسمح بتعليق المبادئ المنطقية هي حدس في الاعتقادات نفسها. ومبدأ **العتامة** الذي يفضي للالتباس بين الشفافية والعتامة، هو مبدأ يهم **وصف الاعتقادات**، وهو حقيقة تهمّ اللغة. واختيار الوصف الشفّاف أو العاتم ليس له أية انعكاسات نحوية في الأنغليزية، فالمسألة تداولية بالنسبة إلى السامع وهو الذي يقرر أي تأويل يقصده المتكِّلم. لكنّ ‹كينان› & ‹إيبرت› (1973) يخبراننا بأنّ لغة ‹الملاغازي› (Malagasy) (وهي لغة من مدغشقر) تحتوي على مورفيم نحوي خاص لتمييز القراءات الشفافة وبأنّ لغة ‹الفرينغ› (Fering) (لهجة من شمال ‹فريجيا›) لها

أيضا مورفيم لتحديد القراءات العاتمة. وهذا يدعم القول بأنّ البنية الدّلالية ينبغي أن تَسم الاختلاف بينهما.

2.11. نظريّة المجال

يتمثّل الإشكال في تفسير سياقات الاعتقاد في الملاءمة بين اعتباطية الاعتقاد ومبدأ **العتامة**. افترض أنّ شخصا مّا حاول أن يفسر اعتباطية الاعتقاد بواسطة منع سياقات الاعتقاد من الاستدلال المنطقي. هذه هي مقاربة ‹كرناپ› (1956) الذي يترجم «يعتقد ‹جون› أنّ الأرض كرويّة الشكل» إلى «لـ‹جون› العلاقة ع بـ«الأرض كروية الشكل» كجملة من الأنغليزية» (ص ص230–232). لكن، كما أشار إلى ذلك ‹كواين› (1956)، لا تسمح هذه النّظريّة إذن إلاّ بالوصف العاتم؛ ولا يحق لنا أبدا أن نستدلّ بأنّ ثمّة شيئا لـ‹جون› اعتقاد فيه. وينبغي أن تسمح نظرية أشدّ ملاءمة بالروابط الدّلالية بين محتوى الاعتقاد وسائر الجملة.

وتدمج أغلب مقاربات سياقات الاعتقاد هذه الروابط في ما يمكن أن نسميه نظرية المجال (Scope theory). والمبدأ الصوري الّذي يكمن وراء نظرية المجال يتمثل في أن المادة التي ينبغي أن تتناول على أنها عاتمة تظهر في البنية الدّلالية داخل سياق الاعتقاد، لكن المادة الّتي ينبغي أن تفهم أنها شفافة تظهر خارج سياق الاعتقاد وتقيّد المتغيرة التي بداخله. وممن نجد عندهم وجوها من نظرية المجال ‹راسل› (1905) و‹كواين› (1956) و‹كاپلان› (1969) و‹مونتاغيو› (1973) و‹باخ› (1968)، و‹ماك كولاي› (1971) و‹پوستال› و‹دريشر› (1977). ورغم أنّ الوجوه التي يختلفون فيها هامّة جدّا إلاّ أنها لا تهمّ في شيء ما نحن بصدده هنا؛ وسنكتفي الآن بالنسخة المبسّطة لما يقترحه ‹راسل›. تعرض (5.11.) العبارات

المنطقيّة التي تناسب (3.11.) و(4.11.أ.). والعبارات المسبوقة بـ T تمثّل القراءة الشفّافة وتلك المسبوقة بـ O تمثّل القراءة العاتمة. وينتج عن القرائتين خرق مفضوح **للإكراه النحويّ**.

(15.11.)

أ.

T: ∃ سَ((سَ= عمّك المتوفّى) & («رالف» يعتقد أنّ (سَ حيّ)))

O: «رالف» يعتقد أنّ (∃ سَ((سَ= عمّك المتوفّى) & ((سَ حيّ)))

ب.

T : ∃ سَ((عمر أبي ≤ سَ) & («رالف» يعتقد أنّ (عمر أبي ≥ سَ)))

O: «رالف» يعتقد أنّ (عمر أبي ≥ سَ) & (عمر أبي ≤ سَ)))

ج.

T: ∃ سَ((سَ= «أرتكت») & («رالف» يعتقد أنّ (سَ جاسوس)))

O: «رالف» يعتقد أنّ (∃ سَ((سَ= «أرتكت») & ((سَ جاسوس)))

تشكو نظريّة المجال كما هي معروضة في العادة من النقائص التقنية لشكلنة التسويري الكلاسيكيّ الذي ناقشناها في القسم (1.4.). فتشمل الأمثلة التي تظهر عاديّا في مناقشة العتامة اللبس في تأويل المركبات الاسمية، مثلا، حيث أنّ آلية تقييد المتغيرة تكون واضحة جدّا. ومع ذلك، في الجمل التفضيلية من قبيل (3.11.ب.) نرى أنّ المركب الذي يقيده المسور يكون مركبا متدرّجا نحويا. ولا يمكن بالطبع معالجته كموقع قابل للتقييد. وهكذا، عوض (5.11.ب) الّتي ترهص تركيب الجملة الذي يفترض أن يعبّر عنها، يرى المرء غالبا مقاربة من قبيل (6.11.) وهي خرق أسوأ **للإكراه النحوي**.

(6.11.) ∃ سَ((سَ= الدرجة التي تساوي عمر أبي) & (‹رالف› يعتقد أنّ (عمر أبي ≥ الدرجة سَ)))

سيّئة هي أيضا الحالة التي أغفلت بصفة ثابتة: قد يقرأ كامل مفعول «يعتقد» بطريقة شفافة، وبخاصّة إذا كانت العبارة الأساسية تحتوي بعض المغيِّرات من قبيل «بالفعل» أو «بالأساس». فمثلا، افترض أنّ ‹رالف› بصدد تعلم الكيمياء التقليدية، لكنه لم يسمع قط عن الفيزياء الذريّة. بالنسبة إلى هذا الافتراض، تكون القراءة العاتمة لـ(7.11.ب) صادقة وقراءة (7.11.أ.) كاذبة (بحذف المغيّرة «في الواقع».). ومع ذلك، فإنّ لـ(7.11.ب.) و(7.11.أ) قيمة الحقيقة نفسها في قراءاتها الشفافة. وبالتالي، يمكن لـ(7.11.أ.) أن تكون كاذبة في القراءة العاتمة وصادقة في القراءة الشفافة.

(7.11.) أ. يعتقد ‹رالف› (في الواقع\ بالفعل) أن لذرّة الكربون إلكترونين في غلافها الخارجيّ.

ب. يعتقد ‹رالف› (في الواقع\ بالفعل) أنّ لعنصر الكربون التكافؤ الذرّيّ (2+)

نرى إذن أنّ (7.11.) تماثل (4.11.) باستثناء أنّ الألفاظ التي يمكن أن تستبدل في القراءة الشفافة تمثّل متمِّمات جمل بالكامل وليست مجرّد مكونات ضمن مركبات اسمية.

وثمّة مثال آخر مماثل اقترحته ‹پارتي› (1973):[112]

112 تتردّد ‹پارتي› في نسبة الاعتقاد للكلاب، لكنّها تفعل ذلك، في الحقيقة، بطريقة روتينية غير مجازية. ومصدر تردّدها على الأرجح رغبتُها في ألاّ تكون معالجات الاعتقاد الفلسفية التقليدية في علاقة جيّدة بمثل هذه الأمثلة.

(8.11.)   كلبي يظنّ أنّ ‹أرتكت› هو لصّ.

ليس من سبيل لنسبة هذا الاعتقاد إلى كلبي في الشكل الذي صيغ به. لذلك، ينبغي أن يكون وصف الاعتقاد شفافا تماما.

وينبغي، سعيا وراء دمج مثل هذه الأمثلة في نظرية المجال، أن نسمح بأن تقوم المتغيرات مقام الجمل، كما تقوم مقام المركبات الاسمية، بحيث تتمكن (9.11.) من كتابة قراءات (7.11.أ.) رمزيّا.

(9.11.)

أ. T: ∃ سَ((سَ= لذرّة الكربون إلكترونان في غلافها الخارجي) & (‹رالف› يعتقد بالفعل (سَ)))

ب. O: يعتقد ‹رالف› أنّ (∃ سَ((سَ= لذرّة الكربون إلكترونين في غلافها الخارجي) & ((سَ)))

توفّر هذه الأمثلة قرائن إضافيّة للحجّة المقدمة في القسم (1.4.) بأنّ تسوير الجمل ضروري في النظم المنطقيّ الكلاسيكيّ. ويبقى من الصعب، حتى مع توسيع من هذا القبيل، تبرير (9.11.ب.) كقراءة عاتمة لـ(7.11.أ.): لا يعتقد ‹رالف› في **وجود** القضيّة، بل في القضيّة ذاتها. (ولا تضيف تحاليل ‹كواين› و‹كاپلان› و‹پوستال› التي تختلف في بعض تفاصيلها عن تحليل ‹راسل›، شيئا مع هذه الأمثلة.)

ويتنبأ الشكل الّذي أعطاه ‹راسل› لنظرية المجالات بأنّ المعالجة الصوريّة مثل تلك التي في (5.11.) يمكن أن تطبق على أيّ عبارة تابعة، وتقول إنّ هذه المعالجات الصوريّة هي المسؤولة وحدها عن اللبس الإحاليّ في سياقات الاعتقاد. وفي الواقع، ومهما يكن من أمر، يتعلق صنف اللبس الممكن في العبارات المضمَّنة بشدّةٍ باختيار الفعل أو النعت الذي يفرع مقوليا العبارة. ثمّة مثلا،

عدد كبير من المحمولات لا تقبل بصفة حسّاسة التناقض داخل موضوعاتها.

(10.11.) أ. ؟؟ {من الغريب أنّ / أدرك ‹رالف› أنّ} {عمك المتوفّى حيّ يرزق / أبي أصغر من أخي}

ب. ؟؟ {أجبر ‹رالف› / من غير العادي} {عمك المتوفّى أن يكون حيّا / أن يكون أبي أصغر من أخي}

ج. يبقي ‹رالف› {عمك المتوفّى حيا يرزق / أبي أصغر من أخي.}

(قارن بـ «يعامل ‹رالف› {عمك المتوفّى كأنه حيّ يرزق / أبي على أنه أصغر من أخي.} »)

ليس في جملة الأفعال والنعوت في (10.11.)، بالإضافة إلى كلّ هذا، إلاّ الفعل «أدرك» ينتج لبسا بين الشفافيّة والعتامة؛ فمثلا، «يدرك ‹رالف› أنّ ‹أرتكت› هو جاسوس» جملة ملتبسة، لكن «يجبر ‹رالف› ‹أرتكت› على أن يكون جاسوسا» ليست كذلك.

ويشير ‹بوستال› إلى أنّ «منَع» (prevents) يسمح باستعمال التناقض دون الوقوع في الهراء المستحيل، كما في «منعت العاصفة الجوّ من أن يكون أسخن ممّا كان عليه». ولذلك فهو يحتجّ بأنّ تحليلها ينبغي أن يكون شبيها بتحليل (3.11.).[113] لكنْ، مرّة أخرى، لا وجود للبس بين قراءتي شفاف\عاتم؛ فـ«منع ‹رالف›

113 يزعم ‹بوستال› أنّ هذه الجملة ملتبسة (بطريقة دقيقة)، كما تتوقّع ذلك نظرية المجال. وأنا أشتبه في أنّ اللبس، إن وجد، هو لبس بين القراءتين الإحاليّة والنعتيّة (انظر الهامش 9، من الفصل 5). وهو موجود حتى في العبارات الأساسيّة. ويختلف هذا التمييز عن التقابل بين العتامة والشفافية، رغم أنّهما مترابطين: إذ أنّ وصفا عاتما ينبغي أن يكون نعتيا (attributive)، بينما للوصف الشفّاف أن يكون إما نعتيا أو إحاليّا (حسب ما أعتقد).

الشرطي من إيقاف ‹أرتكت›.» ليس لها قراءة تتعلق بتسمية ‹رالف› الشخص الذي وقع إيقافه ‹أرتكت›. وهكذا فإنّ الظواهر الإحالية في سياقات الاعتقاد مختلفة تمام الاختلاف عن تلك التي توجد في متممات أفعال أخرى ونعوت أخرى، في نزاع مع التطبيق المتناسق لنظرية المجال.

و ثمّة، كي نجعل الأمور أسوأ، صنف من الأفعال تخلق لبسا مختلفا في عباراتها التابعة.

(11.11.) أ. يريد ‹رالف› أن يقبض على أحادي القرن.
ب. ‹رالف› يقتفي أحادي القرن.

قد يكون ثمّة أحادي قرن بعينه يسعى ‹رالف› للقبض عليه –لنقل ذاك الذي يُرهب الجيران منذ عهد قريب ويعرف باسم «**الهيجان الأبيض**». أو قد يكتفي ‹رالف› بأيّ أحادي قرن عجوز؛ إذ هو قد خرج لاصطياد وحيد قرن. وتسمى هاتان القراءتان القراءة **التعيينيّة** (specific) و**اللاتعيينيّة** تباعا. ويطفو هذا اللبس أيضا على سطح الجمل في زمن المستقبل: «سيصطحب ‹رالف› بنتا جميلة إلى الحفل»، قد يقصد بها بنتا بعينها، وقد يكون ذلك مجرد تخمين، قائم على عادة ‹رالف› في اصطحاب بنات جميلات، وأيّا كانت البنت التي سيصطحبها ستكون جميلة. لقد عالجت نظرية المجال هذا اللبس أيضا معالجة تحصل فيها (11.11.أ)، مثلا على تمثيلين في (12.11.).

(12.11.)

أ. ∃ سَ (يريد ‹رالف› (‹رالف› يصطاد سَ)) (تعيينيّ)

ب. يريد ‹رالف› (∃ سَ (‹رالف› يصطاد سَ)) (لا تعيينيّ)

مع ذلك، وكما أشارت إليه ‹جانيت دين فودور› (1970)، فإنّ التمييز تعيينيّ\ لاتعيينيّ مستقلّ عن التمييز عتامة\ شفافيّة.

ولـ(11.13) أربع قراءات، وليس اثنتان فقط.

(11.13) يريد ‹جون› معطفا كالّذي لـ‹بيل›.

تأمّل أوّلا القراءة التعيينيّة، حيث يفكّر ‹جون› في معطف معيّن! ويمكنه أن يصف رغبته هكذا: «أريد معطفا كمعطف ‹بيل›» (وصف عاتم)، أو من الممكن ألاّ يعرف شيئا عن معطف ‹بيل›، وفي هذه الحالة لا تعبّر «مثل معطف ‹بيل›» إلاّ عن تأويل المتكلّم لرغبة ‹بيل› (وصف شفاف). وفي القراءة اللاّتعيينية، حيث يتصيّد ‹جون› المعاطف، فإنّ اللبس شفاف-عاتم يسود. ومهما يكن من أمر، فإنّ نظريّة المجال لا تسمح صوريّا إلاّ بقراءتين؛ ولا مكان لزوج آخر من مواقع التسوير. وتقترح ‹جانيت د. فودور› وهي، حسب علمي، المؤلف الوحيد الذي لاحظ أصلا وجود هذه اللبس المزدوج والإشكال الذي يطرحه بالنسبة إلى نظريّة المجال، تحليلا لسياقات الإرادة (*want-contexts*) يقيّد فيه المسوّران المختلفان الجملة الملتبسة في آن واحد، ويفسّر كلّ منهما التباسا مختلفا. لكن الإشكال نفسه يظهر مع المسوّارت بالنسبة إلى سياقات الاعتقاد: لماذا لا ينتج فعل «يعتقد» لبسا إلاّ مع واحد من هذه المسوّرات فقط، وزمن المستقبل مع الآخر، و«يريد» مع الاثنين؟

وما يتضح، انطلاقا من كلّ هذه الاختلافات بين الأفعال، هو أنّه لا يمكن التكهّن بصنف الالتباسات الممكنة في العبارات التّابعة، على أساس البنية النظميّة وحدها. ينبغي بالأحرى أن يقوم الفعل أو النعت اللّذان يفرّعان العبارة مقوليّا بدور في تحديد دلالة العبارة. فلا بدّ إذن من التخلّي عن النظريّة البنيويّة الصرفة لـ‹راسّل› وأتباعه (من أمثال ‹ماك كولاي› و‹پوستال›).[114]

114 نجد استنتاجا مماثلا حسب تأويل المركبات الاسمية المفرّعة مقوليّا في القسم (5.3.) انظر بخاصّة الهامش 11.

تأمّل، توضيحا للإشكاليّة، أفعالا من قبيل «يقنع»(convince) و«يقتضي»(imply) التّي تفرّع مقوليّا عبارتين في آن واحد! وقد ثبت أنّه من الممكن أن تكون لهما خاصيات منطقيّة مختلفة. ولا تسمح العبارة التّي تسبق «يقتضي» بالتناقض مع الحفاظ على المعنى، بينما تسمح بذلك تلك التّي تلي «يقتضي». وكلتاهما ترفضان اللّبس شفّاف\عاتم.[115] مثلا، (14.11.أ) مقبولة وهي غير ملتبسة حسب تأويل «‹أرتكت› جاسوس». لكنّ (14.11.ب) ليست مقبولة لأنّ «عمّك المتوفّى حيّ يرزق» متناقضة؛ مع أنّه ليس بها لبس حسب تأويل «‹أرتكت› جاسوس». وتتصرّف العبارة التّي تلي «يقنع» كأنّها سياق اعتقاد نموذجيّ، بحيث أنّ «‹أرتكت› جاسوس» عبارة ملتبسة في (14.11.ج) و«عمّك المتوفّى حيّ يرزق» مقبولة وملتبسة في (14.11.د). ومن ناحية أخرى، العبارة التّي تسبق «يُقنع» هي عبارة صيروريّة (factive)، مثل متمِّم «من الغريب أنّ» في (10.11.أ): فهي لا تقبل التناقض دون الإخلال بالمعنى (وبالتالي فإنّ (14.11.ج) غير مقبولة) ولا تخلق لبسا من قبيل شفاف-عاتم (لذلك فإنّ «‹أرتكت› جاسوس» ليست ملتبسة في (14.11.د)).

115 يعترض ‹پوستال› (1974) على نظريات «المقرّر» (assertor) في سياقات الاعتقاد –وبخاصّة النظريات التّي تقحم ما نسمّيه هنا **مبدأ العتامة**– على أساس أنّ «يقتضي» ينتج لبسا مماثلا لسياقات الاعتقاد ولا يشمل أي أحد غير المتكلم الذي يمكن أن يُنسب إليه الوصف. وأنا أعتقد الآن أنّي كنت مخطئا عندما قبلت بحجته في ‹جاكندوف› (1975.ب): إذ أنّ فعل «يقتضي» بالذات **لا يمكنه** في الحقيقة أن ينسب وصفا لشخص آخر يفسّر سبب عدم إنتاجه التباسات من قبيل شفاف-عاتم. وقد يكون اللبس الذي يناقشه ‹پوستال› من صنف النعتي-الإحالي، مثل ذاك الذي ينتج عن «يمنع» (prevent). (انظر الهامش 3).

(14.11)

أ. أن يكون ‹أرتكت› جاسوسا يقتضي أنّ عمّك المتوفّى حي.

ب. ؟؟أنّ عمّك المتوفّى حي يقتضي أن يكون ‹أرتكت›جاسوسا.

ج. ؟؟ أنّ عمّك المتوفّى حي أقنع ‹رالف› بأنّ ‹أرتكت› جاسوسا.

د. أن يكون ‹أرتكت› جاسوسا أقنع ‹رالف› بأنّ عمّك المتوفّى حي.

تظهر هذه الأمثلة أنّ الأفعال لا تؤثّر في دلالة عباراتها التابعة بطريقة عمياء (مثلا، بواسطة سمة بسيطة [± عاتم])، بل من منطلق مواقع الموضوعات المنسوبة إلى العبارات.

ونحن مدينون بالمقاربة النموذجيّة لسياقات الاعتقاد المعدّلة لـ‹فريغة› (1892) الذي اقترح أن تشترط «يعتقد» لتوابعها (ولأجزاء هذه التّوابع) إحالة مختلفة عن الإحالة العاديّة. فيصبح الإشكال بالتالي: أيّ إحالة غير نموذجيّة سنختار لتفسير الشذوذ الظاهر لسياقات الاعتقاد؟

والنسخة الأقرب أنطولوجيّا من مقاربة ‹فريغة› هي نظريّة **إدراجيّة** (*inscriptional* theory) مثل تلك التّي نجدها عند ‹كرناپ› (1956) الّذي يقول إنّ الاعتقاد ميل إلى التصديق على جملة مّا. ومن ذلك نستطيع أن نقول إنّ العبارة التّي تلي «يعتقد» تحيل إلى نفسها، على نحو شبيه بإحالة ‹هارّي› في «نسمّيه ‹هارّي›». لكنّ هذه النّظريّة تقع تحت طائلة اعتراض ‹كواين› الذي ذكرناه آنفا، بأنّها تمنع عن سياقات الاعتقاد منعا باتا كلّ استدلال منطقي. علاوة على ذلك، يشير ‹تشيرتش› (1950) إلى أنّه يستحسن ألاّ نجعل وصف الاعتقاد رهين اللغة التّي يتكلمها المعتقد، لأنّه من حسن الحظ أن نقول إنّ «‹هلموت› يعتقد أنّ الثلج أبيض» حتّى لو أنّ ‹هلموت› لا يتكلم إلاّ اللغة الألمانيّة ولن يميل

أبدا إلى التصديق على جملة عربيّة.[116] وبالتالي فإنّ نظريّة الإدراج غير مرضيّة بالمرّة (حتّى وإن كان من الصعب تجاهلها).

لقد كان موقف ‹فريغة› الشخصي يتمثّل في أنّ التوابع تحيل إلى **معناها** العاديّ (أو المفهوميّ (*intensional*)). وتفسّر هذه المقاربة بعض القيود المفروضة على الاستبدال في سياقات الاعتقاد. فما يعتبر عبارات ذات إحالة مشتركة في سياق الاعتقاد هو، حسب ‹فريغة›، شيء له المعنى نفسه؛ وبالتالي فإنّ العبارات المترادفة وحدها هي التّي يمكن استبدالها. لكنّ هذا الموقف من سوء الحظ يفتح السبيل لاعتراض ‹مايتس› (1950) الذي ذكرناه آنفا: إذا كان ينقص فاعل الجملة التبصّر اللغوي أو المنطقي، فإنّه يحتمل ألاّ يتفطّن إلى أنّه يستعمل عبارتين مترادفتين. وهكذا فإنّ عمليّة استبدال العبارات المترادفة في القراءة العاتمة يمكن أن تصبح غير مشروعة أصلا.

اتّبع ‹كواين› سبيل ‹فريغة›، رغم أنّه تذمّر من غموض المفهومات (intensions) وراودته العودة إلى نظريّة الإدراج مثل تلك التّي لـ‹كرناپ›. وقد اهتمّ كما اهتمّ ‹كاپلان› (1969) بالإشكاليّة التّي يطرحها المسوّر الذي يكون خارج سياق تصوري ويقيّد مع ذلك متغيّرة داخل ذلك السياق، وقد اقترحا حلولا صوريّة مختلفة. وقد تبنّى كذلك ‹مونتاغيو› (1973) النّظريّة التّي تطرح أنّ «يعتقد» تخلق سياقا تصوريا؛ وعقلن ما كان يراه مفهوما مشبوها «للتصورية» باعتباره صنفا من الماصدقيّات (extensions) في كلّ العوالم الممكنة. ولكنّ ‹پارتي› (1978)

116 ينتقد هنا ‹تشيرتش› النّظريّة في الطبعة الأصليّة لـ‹كرناپ› (1956) التّي صدرت سنة 1947. وفي طبعة 1956، يضيف ‹كرناپ› ملحقا للإجابة عن ‹تشيرتش›، يتراجع فيه عن التأويل السلوكي لفائدة موقف أقلّ صراحة.

و‹بوارز› & ‹رايشنباخ› (1979) بالأساس قد أثاروا من جديد اعتراض ‹مايتس› ضدّ مفهوم ‹مونتاغيو› للتصورية، مستنتجين أنّ إشكالات إدماج منطق فاسد لشخص آخر في البنية الدّلالية يضرّ بشدّة بعلم دلالة العوالم الممكنة.[117]

و ما بقي من هذا الفصل يبينّ أنّ ‹فريغة› كان محقّا في طرحه أنّ الإحالة في سياقات الاعتقاد ليست إحالة عاديّة، ولكنّه كان مخطئا في جعله الإحالة غير السويّة مطابقةً للمعنى العاديّ. وينبغي علينا، كي نبدأ بها، أن ننزع عنّا كلّ تردّد أنطولوجي. ينبغي ألاّ نهتم بماهيّة الاعتقاد، أي بشروط الحقيقة للاعتقاد في العالم الحقيقيّ. وبالفعل، كما لاحظنا في القسم 3.2، من المحتمل أنّه لا يوجد مفهوم متناسق من الاعتقاد (في العالم الحقيقي). ونحن بالأحرى مهتمّون بـ#الاعتقاد# ما هو –أي بنية يسقطها المتكلِّم على شخص (أو حيوان) عندما يقول إنّه «يعتقد أنّه حدث كذا وكذا». وبالإمكان أن يكون أي صنف من أصناف #الكيانات# المجرّدة، وينبغي أن تحدّد مجموعة الإمكانيات تجريبيّا، دون التحمّس المبالغ فيه لاستعمال مقصّ ‹أوكّام› كشرط مسبق لبحث جدّي.

117 لقد أنصفت بصعوبة كبيرة في هذا الكتاب إنتاجات كثيرة ومعقّدة في الموضوع. وأنا أعتبر حتّى اللحظة أنّه من اللاّفت أن لا أحد يبدو قد اهتمّ بكوكبة الظواهر التي تميّز سياقات الاعتقاد بكاملها. وفي حين يميل المناطقة إلى الاهتمام بالتسوير، يميل دارسو اللسانيات إلى الاهتمام باللبس. وليس لي علم بأية دراسة عن التفاعل المعقّد بين التمييزين عتامة-شفافيّة وتعيين-إحالة (باستثناء واحدة، هي لـ‹جانيت دين فودور› (1970)). وغالبا ما نجد، في الحقيقة، هذه الظواهر الثلاثة مدمجة عن طريق الخطإ (انظر، مثلا، تعليقاتي عن ‹أبّوت› (1979) في ‹جاكندوف› (1980)). وبإخفاقهم في التعرّف إلى الالتباس، «يرفض» الناس أحيانا الحجج التّي تتعلق بالقراءات العاتمة على أساس قرائن من القراءات الشفافة (أعتقد أنّ هذا صحيح في ما يخص ردّ ‹كاتز› (1972) على ‹مايتس›، مثلا. ويجعل كلّ هذا افتراضيّا من المستحيل تقديم أيّ تعليق واضح ومختصر على كلّ ما كتب في الموضوع، لذلك فإنّي ألتمس تفهّم القارئ.

وسأبين أنّ ضروب #الاعتقاد# هي أنواع من #التمثيل#، وصنف يحتوي كذلك على #رسوم# و#جُمل#. وبفحصنا لـ#الرسوم# التّي تنفتح، خلافا لـ#الاعتقاد#، على الملاحظة، فإنّنا سنبسط الخاصيّات العامّة لضروب #التمثيل#. ثمّ إنّنا، بفضل استغلالنا لأوجه الشبه النحويّ بين وصف #الرسوم# ووصف #الجمل# و#الاعتقادات#، سنتمكّن من توسيع نظريّة #التمثيل# كي تشمل الخطاب غير المباشر وسياقات الاعتقاد.[118]

3.11. الشخصيات في #الرسوم#

قارن بين معاني (15.11.أ) و(15.11.ب).

(15.11.) أ. وضع ‹جون› ‹ماري› في سلّة المهملات.
ب. وضع ‹جون› ‹ماري› في الرسم.

(15.11.أ.) هي جملة عاديّة للحركة الحيّزيّة والمحور فيها هو ‹ماري›. لكن (15.11.ب.) لا تصف حركة ماديّة لجسم ‹ماري›؛ بل تصف وضع ‹جون› لصورة أو تمثيل لـ‹ماري› في الرسم الذّي ابتدعه. وإذا تلت (16.11.) في الخطاب (15.11.ب.) فهي ملتبسة.

(16.11.) بدت مخيفة.

في قراءة، يحيل الضمير المتّصل «ت» [التاء] إلى ‹ماري›، الشخص الذي رسم، أو صُوّر زيتيا أو فوطوغرافيا. وفي قراءة أخرى، يحيل الضمير إلى الصورة التي تمثّل ‹ماري› ؛ لأنّ ‹ماري› الحقيقيّة قد لا تبدو مخيفة بالمرّة. وفي الواقع، توفّر الجملة «هي

---

118 لمّح ‹كاپلان› (1969) إلى التعميم بين #الرسوم# و#الاعتقاد#، في مناقشته لـ«حيويّة» (vividness). وتَدين نظريّتي بالكثير لـ‹غودمان› (1968)، وبخاصّة في مضارعة التمثيل بوسائل التصوير. وقد قدّم كذلك كلّ من ‹فيتغنشتاين› (1953) و‹فودور› (1975) ملاحظات مفيدة في هذه المسائل.

تكره الطريقة التّي تبدو عليها» إمكانيّة أن يحيل الضمير «تـ» [= هي] إلى كلا القراءتين.

يُظهر هذا اللّبس في (16.11.) أنّ ثمّة، نتيجةً لاستعمال (15.11.ب)، شخصين مختلفين في الخطاب، أحيل إلى كليهما بواسطة اللفظة «ماري»: ‹ماري› العالم الحقيقي و‹ماري› الصورة. سنسميّ هذين الشخصين، في اللغة الواصفة، #‹ماري› الحقيقة# و#‹ماري› الصورة#، تباعا. واللغة اليوميّة لا تميّز -وهو أمر دالّ- مباشرة بين الاثنين.

ما هو العامل الدّلالي الّذي يميّز (15.11.ب) من (15.11.أ) ويقود إلى الإحالة إلى #‹ماري› الصورة#؟ من الواضح أنّ المفتاح موجود في لفظة «رسم». فالـ#الرسم# هو #شيء# له تحليلان بديلان: كـ#شيء ماديّ# مثله مثل أي شيء آخر أو ككتلة من #الصور# التي ترتبط بطريقة من الطرق، مثل #‹ماري› الصورة# بـ#أشياء# أخرى في الكون. ولنسمّ كلّ #كيان# بهذا التحليل الثنائي «شيئا تمثيليّا»! ومن هذه الأشياء نجد #الرسوم# و#التماثيل# و#الخرائط# و#المناويل#.

ووضع بعض #الأشياء# كـ#رسوم# عوض أن تكون مجرّد #تصاميم# أو #قوالب# هو تصوري صرف؛ فهو تحليل يفرضه الملاحظ. ومهما يكن من أمر فإنّ #‹ماري› الصورة# لا تعدو أن تكون ماديّا بعض الصّباغ على قماش لوحة الرسم. وسندخل، كي نعبرّ عن العلاقة بين #‹ماري› الصورة# و#‹ماري› الحقيقة#، الدّالّة التّصوّريّة **تمثّل** (*REP*) التّي ترسم ترابطيّا البنية التّصوّريّة لـ#الأشياء# بالأبنية التّصوّريّة لـ«صور#ها. مثلا، إذا كانت #‹ماري› الحقيقة# مسقطة بواسطة البنية التّصوّريّة [**ماري**]، ستكون #‹ماري› الصورة# مسقطة بواسطة [**تمثّل**([**ماري**])].

ولْنحقّق في العلاقة بين #‹ماري› الحقيقة# و#‹ماري› الصورة#! شكليّا، هذا يساوي استكشاف البنية الداخليّة للدالة **تمثّل**. وأحد شروط **تمثّل** الضرورية هو أنّ يكون #الكيان-الصورة# قابلا للتميز باعتباره #كيانا# داخل #الموضوع التمثيلي#. ولا يستطيع قالب غير قابل للتميز أو قالب خارج عن إطار #الموضوع التمثيلي# أن يستعمل باعتباره #كيانا-صورة#. وعلاوة على ذلك، ثمّة قاعدتا تفضيل أساسيتان توجّهان **تمثّل**، تنقسم كلّ واحدة منهما إلى شروط فرعيّة متنوّعة.

وقاعدة التفضيل الأولى هي أنّ مُنشِئ #الرسم# قد اشترط أن يكون #الكيان# المعنيّ باعتباره #‹ماري› الصورة# بإقرار من قبيل «لينزّل هذا [مع الإشارة إليه] منزل ‹ماري›»! ولا حاجة لأن يكون ثمّة شبَه بالمرّة بين #‹ماري› الحقيقة# و#‹ماري› الصورة# كي يطبّق مبدأ **الاستنساخ** هذا. ونحن نراها في مقامات متنوّعة تتراوح بين تصوير طفل لأمّه، وتَقابُل رموز المهاجم o والمدافع x في رسم بيانيّ لإستراتيجيّة مّا في كرة القدم الأمريكيّة، وفي تثليم الصياد لبندقيته («هذه الثلمة هي الدّب الرمادي الذي اصطدته السنة الفارطة في مدينة ‹ليبرتي›.») وهو شيء مألوف أيضا في المخطّطات والرسوم البيانيّة التّي تمثّل التعدّد عوض التّماهي: «كلّ برميل نفط في التخطيط يقوم مقام 10 قنوات ضخّ النفط». ويمكن أن تكون لنا إمكانيّة الوصول إلى مصدر الاستنساخ إمّا مباشرة أو عن طريق المُخبرين، أو بواسطة تعليق مكتوب مرتبط بـ#الموضوع التمثيلي#، مثل «(برتريه) ‹طوماس جفّرسون›»، «(خريطة مدينة) ‹ليبرتي›» أو «(تصميم) مكتب البريد ثُماني الأضلاع».

وتتمثّل قاعدة التفضيل الثانية في تطوير الفكرة القائلة بأنّه من الضروري أن تشبه #‹ماري› الصورة# بطريقة من الطرق #‹ماري›

الحقيقة#. وكما رأينا منذ حين، ليس هذا شرطا ضروريا، ولكن في غياب تامّ للمعلومات عن كيفيّة استنساخ #الرسم# يصبح الشبه سببا كافيا للحكم. علاوة على ذلك، يحصل تفاعل مهمّ عندما يطبق الشرطان كلاهما. ففي رسم لتوأمين متماهيين، يجب علينا أن نثق بالمعلومات التّي تتعلق بالاستنساخ كي نميّز الأوّل من الثاني. فكّر كذلك في الحالة التّي يتضارب فيها الشرطان: سيبدو غريبا بالنسبة إلى شخص مّا أن يرسم ما يسمّيه برتريه لـ‹أيزنهاور›، على أنّه يشبه ‹تشرشل›. بإمكاننا أن نسمّي البرتريه إمّا ‹تشرشل› أو ‹أيزنهاور› لكن ليس دون أن نشكّ في أحد الأمرين.[119] وبهذا يتفاعل شَرْطا التناسب في صياغة قاعدة التفضيل المميّزة.

و ينبغي كي نطوّر قاعدة التفضيل المتعلّقة بالشبه، أن نستدعي فكرة مجموعة **قواعد التناسب**، أو الرسم الترابطي المعياريّ الّذي يطبّق على #الرسم# ليخبرنا كيف ينبغي أن تناسب #مكوّناتـ#ـه #الكيانات الحقيقيّة#. وتشمل قواعد التصوير التقليدي تناسب الشكل والنِّسَب واللون والتظليل والمنظور ولكن ليس في أبعادها الثلاثة الحقيقيّة. ومع ذلك، ليست هذه قواعد التناسب الوحيدة الممكنة، وتخلق اختيارات متعددة **وسائط تمثيل** مختلفة. فقواعد التصوير الفوطوغرافي بالأبيض والأسود تسقط اللون؛ وتتناسب الألوان عند مصوّري الألوان الزائفة تحت الحمراء بطرق تختلف عن المعتاد (فيظهر النبات باللون الأحمر، مثلا). والرسم بالخطوط يُغفل التظليل؛ والطبعة الزرقاء المتقايسة تقصي المنظور. والأحجام النسبيّة لـ#الشخصيات الصور#، في الفن الفرعوني

---

119 توجد عيّنة غير افتراضيّة لهذا الوضع وتتمثل في رسم ‹ماغريت› (Magritte) للغليون فوق تعليق يقول «Ceci n’est pas une pipe» (هذا ليس غليونا) وهو يستجلب سخريته من التضارب بين هاتين القاعدتين، وكذلك من لبس آخر: هل أنّ التعليق #كتابة حقيقيّة# أم #كتابة صورة#؟

القديم، لا تناسب #الأحجامَ الحقيقيّة#، بل #الأحجامَ الإجتماعيّة الحقيقيّة#. و#مسافات الصورة# في مختلف إسقاطات الخرائط لا تناسب #المسافات الحقيقيّة# بطرق مختلفة، وينبغي على المرء أن يعرف أي إسقاط هو المقصود كي يستطيع استعمال خريطة مّا بطريقة ملائمة. وباختصار، ينبغي كي نتمكّن من الحكم على ما إذا كان #كيان في رسم# هو #سَ-صورة# أن نعرف (أو نتكهّن) أي قواعد التناسب تلائم #الرسم# الذي نحن إزاءه.

ويوجد على الأقل أربع طرق يمكن أن تَعجز فيها وسيطة التمثيل عن توفير رسم ترابطيّ **كامل** بين كلّ مظاهر #*سَ*-الصورة# و#*سَ*-الحقيقة#. أولا، يمكن ببساطة أن تخفق في تحديد بعض مظاهر #*سَ*-الحقيقة# الممثَّل. مثلا، لا يقول لنا المصوّر الفوطوغرافيّ العاديّ أيّ شيء عن حالة #كبد ‹ماري› الحقيقية# أو عن ثمن سيّارتها. وثانيا، يمكن للوسيطة أن تلجأ إلى استنساخ بعض مظاهر التمثيل –مثلا، في الرسم البياني لكرة القدم الذي يمثّل مواقع اللاّعبين النسبيّة بطريقة هندسيّة (أي بواسطة قاعدة)، ولكنّه لا يمثّل اللاعبين فقط بالرموز **o** و **x**. وثالثا، يمكن أن يحول «تجزّع» وسيطة التمثيل دون التناسب حتّى أدنى تفصيل: فالرسم لا يصوّر كلّ #الشَّعَر الحقيقي# والتصميم لا يرسم في العادة كلّ #منزل حقيقي#. وأخيرا، يمكن لقواعد التناسب نفسها أن تجيز درجة إضافيّة من التجزّع أو الغموض بحيث يلغى التفاوت الدقيق، الذي نراه في التصوير الانطباعي مثلا.

وهذه العوامل الأربعة بالإضافة إلى التمزّق العرضي أو التشويه الذي يصيب الكائن التمثيلي تساهم جميعا في ما يسميه ‹كاپلان› (1969) نقص **الحيويّة** في الصورة –درجة من عدم التحديد في التناسب بين #*سَ*-الصورة# و#*سَ*-الحقيقة#. وفي ما يتعلّق بما نحن بصدده، نستطيع أن نتساهل مع بعض النقص في الحيويّة ونحكم مع ذلك أنّ #كيانا في الرسم# هو #*سَ*-الصورة#. فمثلا، يمكن

أن يكتفي تصميم بالخطوط العريضة بأن نتمثّل #علامات حدود حقيقيّة# يمكن أن تقودنا إلى الحفل الذي ينظمه أحد الأصدقاء. ومن ناحية أخرى، يصبح تمثيلا مّا أشد حيويّة ضروريّا إذا كنّا نفحص حدود التمليك. وهكذا تكون الطريقة التّي تطبّق بها قواعد التناسب مقيّدة جزئيّا بطبيعة المهمّة التّي يجب إنجازها.

وكما وقع التلميح إلى ذلك بعد، لا تستعمل قواعد التناسب فقط للحكم على تكافؤ بين #كيانات في الرسم# و#كيانات حقيقية# إذ يمكنها كذلك أن تستعمل في إسقاط #**ش**-صورة# منصوص عليه في #**ش**-حقيقي# افتراضي. وهذا الإجراء هو الذي يسمح لنا بإنجاز تصاميم لبناء العمارات ولقيادة حظائر البناء. وهو ما يمكّننا كذلك من وضع #أحادي القرن الصورة# في #مشهد صورة# يبدو واقعيّا من نواح أخرى، ثم نتخيّل من خلاله أنّنا إزاء #أحادي القرن الحقيقي# في الجهة. وتكون بهذا لقواعد التوافق القدرة على قطع الصلة بين وسيطة التمثيل والتصوير الدقيق لـ#الواقع#: باعتبار بعض القيود، يمكن للملاحظ أن يستغل تحليلا مقبولا عن #كيانات في الصورة# تكون اعتباطية.

ومع ذلك، تفضي بنا اعتباطيّة #الصورة# إلى إمكانيّة أن تكون #**ش**-الصورة# **غير وفيّة**. لأنّ البعض من تفاصيلها لا يناسب #**ش**-الحقيقة# بالطريقة التّي كان يجب أن تكون. ويختلف عدم الوفاء عن نقصان الحيويّة في كون التفاصيل ليست غائبة بل متعارضة في الواقع. ويمكن أن يكون #التمثيل# غير وفيّ كذلك إمّا على سبيل الخطإ (بسبب خطإ في الإدراك يقوم به مُبدعه) وإمّا عمدا (بسبب إجازة فنيّة للمبدع أو نزوة من نزواته). ورغم عدم الإخلاص، يعتبر #الرسم# في الغالب مع ذلك #**ش**-الصورة#، سواء بسبب تنصيص الفنّان أو ببساطة لأنّه تقريبٌ حسن يكفي لملاءمة ما يرمي إليه. (إذا كان #الرسم# المعنيّ

مستعملا كتصميم أو كطباعة زرقاء، يحتمل ألاّ يكون هذا التقريب حسنا بما فيه الكفاية).

نقول تلخيصا لما سبق، يمكن الحكم على #كيان في صورة# بأنّه #**ش**-صورة# إذا كان مستنسخا على ذلك النحو من قبل مبدعه، أو إن كان (ومن الأفضل أن يكون) حسب قواعد التناسب ملائما لـ#الرسم# المعنيّ، فهو يرسم ترابطيّا بدرجة كافية من الدقة في #**ش**-الحقيقة#، حيث تكون «درجة كافية» مقيّدة بالمهمّة. ومن الممكن، كتأثير جانبي لقواعد التناسب، أن نرسم بطريقة مقبولة #كيانات حقيقيّة# غير موجودة؛ وهكذا يكون لـ#الرسوم# خاصيّة الاعتباطيّة نفسها التّي لـ#ـلاعتقادات#. وكي نمضي بالقياس إلى أبعد من ذلك، نعود الآن إلى الجمل التّي تصف #الرسوم#.

4.11. وصف #**الرسوم**#

أوّلا وقبل كلّ شيء، لنُطوّر آليّة لوصف قراءة (5.11،ب) «وضع ‹جون› ‹ماري› في الرسم». وسندخل قصد تمييز «الرسم» من «سلّة المهملات» في (15.11) سمة **تمثيلي**، التّي ستكون حاضرة في البنية التّصوّريّة للألفاظ التّي تعيّن #الكيانات التمثيليّة#. ويمكننا بهذه السمة وبالدّالّة **تمثّل** أن نثبت القاعدة التالية:

(17.11). **قاعدة التمثيل**

إذا كانت الجملة **ج** (أو سلسلة تتابعيّة من الجمل) تفيد أو تقتضي ضمنيّا

[**هو**] ([**ش**]، [**في** ([**س** / **تمثيليّ**])])

يعوض اختياريّا كلّ ظهور لـ[**ش**] في تأويل **ج** بواسطة [**تمثّل**([**ش**])]

(17.11) هي جزء من نظام قواعد التناسب؛ أي إنّها إحدى القواعد التّي تؤسّس للتأويلات انطلاقا من الأبنية النظميّة. وتنتج قواعد التناسب العاديّة للبنية الإسناديّة القراءة (18.11. أ.-ب.) لـ(15.11. أ.-ب.)، تباعا.

(18.11.) أ. [**جعل** ([**جون**]، [**ذهب** ([**ماري**]،
[**إلى** ([**في** ([**سلة مهملات**])])])])]

ب. [**جعل** ([**جون**]، [**ذهب** ([**ماري**]،
[**إلى** ([**في** ([**رسم** / **تمثيلي**])])])])]

وبالتالي تحوّل (17.11.) اختياريا (18.11.ب) إلى (19.11.)

(19.11.) [**جعل** ([**جون**]، [**ذهب** ([**تمثيل** ([**ماري**])]،
[**إلى** ([**في** ([**رسم** / **تمثيلي**])])])])]

ويقرأ هذا باعتباره إنشاء لـ#‹ماري› الصورة#. (وسنرى بإيجاز كيف إنّه ينجح في الإحالة إلى الاثنين #‹ماري› الصورة# و#‹ماري› الحقيقة#).

يقع التنصيص على أنّ (17.11.) يجب أن تكون اختياريّة لأنّه يمكن في ظروف تداوليّة معيّنة، مثل تلك التّي في (20.11.)، للمرء أن يجعل #الشيء الحقيقي# في #الشيء الصورة#.

(20.11.) أ. جعل ‹جون› ‹ماري› في المنحوتة.
ب. جعل ‹جون› الخربشة في الرسم.

يمكن أن تقرأ (20.11.أ) إمّا كـ(15.11.أ) أو كـ(15.11.ب): أخذ ‹جون› ‹ماري› ووضعها ضمن التماثيل، أو أنّه صنع تمثالا لـ‹ماري›. وبطريقة مماثلة، يمكن أن تقرأ (20.11.ب) إمّا على

أنّ ‹جون› قد خربش الرسم أو على أنّه قد رسم خربشة. وتنتج القراءة الأولى في كلّ حالة عن عدم تطبيق (11.17.). (لاحظ أنّه بهذه القراءة لـ(11.20.أ)، تصبح «تبدو مخيفة» غير ملتبسة: [**تمثّل** ([**ماري**])] ليست مقحمة في البنية التّصوّريّة، لذلك فلا وجود لـ#‹ماري› الصورة# يمكن أن يحال إليها.) وبالتالي فإنّ إقحام **تمثّل** في كلّ فرصة مخصوصة للتلفظ بـ(11.20.أ) أو (11.20.ب) متعلّق بتداوليّة الوضع.

ويوجد تركيب نظمي آخر يقحم الدّالّة هو (11.21.)

(11.21.) في تلك الصورة، تلبس ‹ماري› قبّعة.

يشبه المتمم الجمليّ التمهيديّ في (11.21.) نظميّا ذاك الذي في الجملة «في ‹كندا›، لبس ‹جون› ثيابا داخليّة طويلة.»؛ فهو يموْقع كامل الوضع الذي تفيده العبارة الرئيسيّة. وهكذا تخلق القاعدة (11.17.) البنية التّصوّريّة [**تمثّل** ([**ماري لابسة قبعة**])] التّي تسقط #حالة صورة# في #صورة ‹ماري› لابسة قبعة#.[120]

و يمكننا باستعمالنا هذا التركيب أن ننشئ تباينا مثل الّذي نراه في الجملة التالية.

(11.22.) أ. أحادي القرن غير موجود.

ب. أحادي القرن غير موجود إلاّ في ‹كندا›.

ج. أحادي القرن غير موجود إلاّ في الرسوم.

تتضارب (11.22.ب) مع (11.22.أ)؛ بينما (11.22.ج) لا تتضارب معها، إذ إنّ من منطلق القاعدة (11.17.)، تقرّ (11.22.ج) فقط بوجود #أحادي القرن-الصورة#.

120 يشير ‹فوكونييه› (1979) إلى أنّ «في الحقيقة» يمكن أن تستعمل باعتبارها معكوسا لـ«في ذلك الرسم» للإشارة بطريقة غير ملتبسة إلى أنّ قراءة **غير**-الصورة هي المقصودة هنا.

وتبدو **تمثّل** مقحمة بطريقة مباشرة أكثر في (23.11.).

(23.11.) أ. لدى ‹جون› صورة لـ‹ماري›.

ب. رسم ‹جون› ‹ماري›.

تستعمل لفظة «رسم» ككلّ الألفاظ المستعملة لـ#الكائنات التمثيليّة# في تراكيب من قبيل «رسم لـ سَ». وتتضمّن بنيته التّصوّريّة هذه الإمكانيّة كما تظهر تقريبا في (24.11.).

(24.11.) «رسم ‹لـ سَ›»: [**شيء** **تمثيلي** ‹**يحتوي** [**تمثّل**([شَ])]›]

ويفيد التركيب «شَ يرسم سَ»، بطريقة مماثلة، تقريبا، [**خلق** ([**شَ**]، **تمثّل** ([**س**]))]؛ والدّالّة **تمثّل** **ممْعجمة** بواسطة الفعل. ونستطيع بفضل المعطيات التداوليّة الصحيحة أن نحيل إلى كلّ من #‹ماري› الصورة# أو #‹ماري› الحقيقة# بعد (23.11.أ) أو (23.11.ب).

وكما رأينا، يحصل #الكيان الصورة# على وصف لغويّ يكون ملائما لـ#الكيان الحقيقي# الذي يمثّله، حتّى وإن كان #الكيان الحقيقي# افتراضيا، كما في حالة أحادي القرن. بعبارة أخرى، يكون موقع موضوع الدّالّة **تمثّل** استثناء بالنسبة لشرطنا العام بأن تكون المكوِّنات التّصوّريّة إحاليّة. وينتج عن ذلك أنّ التعميم الوجودي يفشل بالنسبة إلى هذا الموقع؛ مع أنّه توجد #أحاديات القرن الصورة# ليست بحاجة لكي تكون #أحاديات القرن الحقيقة#. بل إنّ عدم إحاليّته تجعل موقعه محصّنا ضدّ استبدال المماثل بالمماثل تماما مثل سياقات الاعتقاد. قارن بين (25.11.) و(1.11.): فالقياس غير سليم منطقيّا للسبب ذاته.

(25.11.) أ. في الرسم البياني القديم للنظام الشمسيّ، عدد الكواكب سبعة.

ب. عدد الكواكب = تسعة.
ج. إذن، في الرسم البياني القديم للنظام الشمسيّ، سبعة تساوي تسعة.

الآن، انظر في بعض الجمل التّي تصف #الصور# غير الوفيّة!

(26.11.) أ. رسمَ ‹جون› رسما غير صحيح لـ‹ماري› ولها عينان بنيّان.
ب. رسم ‹جون› ‹ماري› التّي لها عينان زرقاوان، بعينين بنيّين.
ج. رسم ‹جون› ‹ماري› البنت ذات العينين الزرقاوين بعينين بنيّين.
د. في رسم ‹جون› البنتُ ذات العينين الزرقاوين لها عينان بنيّان.
هـ. ‹ماري› أطول في رسم ‹جون› ممّا هي (في الحقيقة).

تشبه هذه الأمثلة، وبخاصّة المثالين الأخيرين جمل الاعتقاد (3.11.أ.ب.) التّي تتضمّن عبارة متناقضة عندما تكون معزولة. لكنّ الجمل ليست متناقضة. فقد ابتدع ‹جون› #الكيان الصورة# سَ الذي يمثّل، بحكم تنصيص ‹جون› أو بحكم شبَه كاف بحسب قاعدة التناسب، بعض #الكيان الحقيقيّ# س. وفي قراءة مقبولة للجملة (26.11.ب.ج.د)، يكون لـسَ #عينان بنيّان في الصورة# ولـس #عينان زرقاوان في الحقيقة#.

وبطريقة مماثلة، يكون للجمل التالية، نظرا للوضع الذي تصفه جمل (26.11.ب.ج.د)، قراءة صادقة وقراءة كاذبة.

(27.11.) رسم ‹جون› بنتا ذات عينين زرقاوين.

تشبه هذه الجملة قراءتي (4.11.أ)، «يعتقد ‹رالف› أنّ ‹أرتكت› جاسوس». في القراءة الصادقة، تكون «البنت زرقاء العينين»

وصفا لـ#بنت في الحقيقة# رسمت في اللوحة؛ وهذا يشبه القراءة الشفافة لـ(4.11أ). وفي القراءة الثانية، تعتبر «البنت زرقاء العينين» وصف لقواعد التناسب التي ترسم ترابطيّا #الكيان الصورة#، وإذا قرئت حرفيّا؛ كانت هذه القراءة، تماما مثل القراءة العاتمة لـ(4.11أ)، كاذبة. وبطريقة معكوسة، تكون «رسم ‹جون› بنتا بنّية العينين» كاذبة مع القراءة الشفافة وصادقة مع القراءة العاتمة.

وهكذا نجد في وصف #الرسوم# الكوكبةَ نفسها من الخاصيّات المشكلة التّي نجدها في وصف #الاعتقادات#. ويمكن أن نثبت المبدأ الذي يكمن وراء تأويل (26.11) و(27.11) كما يلي:

مبدأ العتامة (**المعمّم**)
افترض أنّ #كائنا تمثيليّا# **م** يحتوي على #كيان صورة# **ج**. في وصفه **م**، يمكن للمتكلِّم، أن يصف **ج**، إمّا:
أ. من منطلق قواعد التناسب لإسقاط **ج** (وصف عاتم)، أو
ب. إذا كان هناك #**ش**-الحقيقة# تكون **ج** #**ش**-الصورة# بالنسبة إليه، من منطلق خاصيّات #**ش**-الحقيقة# (وصفا عاتما).

يوجد عدم تماثل مهمّ بين الوصف العاتم والوصف الشفّاف. افترض أنّ ج قد وُصف بطريقة عاتمة، ولكنّ أحد أجزائه التي نصّ عليها في الوصف يُسقِط في #الكيان الواقعي#. يوفّر هذا الجزء إذن إمكانيّة وصف شفاف لا يشمل أيضا خاصيّات ج. وينتج عن ذلك وصف شفاف مدمج باعتباره جزءا من وصف عاتم. تأمّل، مثلا، «في ذلك الرسم، تركب أختي أحادي القرن». من البديهي أنّ الوضع ككلّ موصوف بطريقة عاتمة، إذ لا وجود لـ#أناس في الواقع تركب أحادي القرن#. لكن ينبغي أن نعتبر المركب «أختي» كوصف شفاف لبعض مكوّنات #الوضع الصورة#، إذ إنّ #الرسم# لا يستطيع أن يصور علاقات القرابة.

في المقابل، يستحيل أن ندمج وصفا عاتما باعتباره جزءا من وصف شفاف. وحالما نقرر أن نَصِف #كيانا صورة# **ج** من منطلق خاصيّات #**ش**-الحقيقة# الذي تمثّله، نضيّع كل صلة بخاصيّات #الرسم# نفسه. ومن ناحية أخرى، بمجرد أن تربط علاقة مع #الواقع#، تصبح كلّ مكوّنات الوصف الشفّاف إحاليّة بطريقة عاديّة.

توحي هذه الاعتبارات الكتابةَ الرمزيّة الموالية للتمييز بين شفاف-عاتم بالنسبة إلى #الرسوم# في البنية التّصوّريّة. افترض أنّ كل المادّة الموجودة في محلّ الدّالّة **تمثّل** تعتبر وصفا عاتما، وبالتالي لا إحاليّة، دون وسم إضافي! فلندخل إذن عامل **ترجم** (TR) الذي، كلّما طبق على مكوّن من [**تمثّل**([**ش**])] يحوّل ذلك المكوّن إلى وصف شفاف، ملغيا في الواقع موضوع **تمثّل** الإحالي! وبهذا تعبّر (28.11) عن قراءة مقبولة للعبارة الأساسيّة في (26.11،د)، حيث يكون وصف البنت شفافا، لكن ستكون العيون البنيّة وكذلك علاقتها بها عاتمة.

(28.11) [**تمثّل**([**هو**$_{بملك}$([**عينين بنّيتين**]
[**إلى** ([**ترجم**([**بنت ذات عينين زرقاوين**])])])])]

لنزد تحديد كيفيّة اشتغال **ترجم** توضيحا. تنسب، في (28.11)، #العينان البنّيتان# إلى #البنت في الصورة#. وينبغي بالتالي أن يوجد مكوّن يحيل إلى #البنت في الصورة#؛ هذا هو [**ترجم**([**بنت زرقاء العينين**])]. وفي الوقت ذاته، لمّا كانت #البنت في الصورة# قد وصفت بطريقة شفافة، ينبغي أن يوجد مكوّن يحيل إلى #البنت في الواقع#؛ هذا هو [**بنت زرقاء العينين**]. ثمّة إذن مكوّنان تصوّريان مختلفان يناسبان المركب «البنت زرقاء العينين» في (26.11،د)، كلاهما إحالي. وهكذا توفّر لنا هذه الكتابة الرمزيّة طريقة للتعبير عن الإحالة المزدوجة لـ«وضع ‹جون› ‹ماري› في الرسم»،

وهي الملاحظة الأوّليّة التّي بررت هذه المقاربة.

يكون تطبيق **ترجم**، في الأنغليزيّة، على أيّ مكوّن داخل **تمثّل** اختياريّا، مفضيا آليّا إلى لبْس بين القراءتين الشفّافة والعاتمة ينبغي حلّه تداوليّا. وفي اللغات التّي تميّز نحويّا بين القراءات الشفافة والعاتمة، ستؤثّر المورفيمات المناسبة في تعيين المكان المناسب لـ**ترجم** في البنية التّصوّريّة.

تثبت هذه الكتابة الرمزيّة للتمييز شفّاف-عاتم وجود علاقة مهمّة بالكتابة الرمزيّة لسياقات الاعتقاد من منطلق مجال التسوير. وتناسب المادةُ المتضمَّنة في **تمثّل** التّي لا تكون متضمّنة في **ترجم** المادةَ التي تحتفظ بها سياقات الاعتقاد؛ وتناسب المادّةُ المتضمَّنة في **ترجم** و**تمثّل** في آن واحد المادّةَ التّي تصدّرها نظريّة المجال خارج سياق الاعتقاد وتقيّد أحد المتغيّرات بداخله. وبالتالي، يمكن للمرء أن يرى في **ترجم** مسوّرا من صنف «من-الداخل-إلى-الخارج» (inside-out).[121]

تصبح نظريّة المجال والكتابة الرمزيّة لـ**تمثّل**-**ترجم** قابلة أكثر للمقارنة بعد توسيع نظريّة #الرسوم# إلى معالجة #الاعتقادات# التّي سنلتفت إليها الآن.

5.11. معالجة الخطاب غير المباشر وسياقات الاعتقاد

سنبلغ #الاعتقادات# عن طريق مسألة وسيطة تتمثّل في معالجة الكلام المنقول بطريقة غير مباشرة (أو الخطاب غير المباشر) الذي له تاريخ فلسفي شبيه بتاريخ سياقات الاعتقاد. افترض أنّنا ننظر في #الجمل# و#القصص# كصنف من أصناف #الكائنات التمثيليّة# عن طريق وسيط سمعي (تعتبر الكتابة تمثيلا مرئيّا للغة المنطوقة).

121 تحتاج **ترجم**، كي تعالج متضمّنات متعدّدة، إلى أن تكون مرتبطة بطريقة مّا باستعمال خاصّ لـ**تمثّل** التّي «تلغيها». والمقاربة بديهيّة جدّا، لذلك أهملتها هنا.

يدعم **الإكراه النحوي** بقوّة فرضيّة من هذا القبيل، لأنّ الأنماط النحويّة التّي تصف تمثيل الألفاظ متماهية تقريبا مع تلك التّي تصف تمثيل الرّسوم. قارن (29.11) بـ(15.11)-(16.11).

(29.11) أ. وضع ‹جون› ‹ماري› في قصّته.

ب. كانت ساخطة.

في (29.11.ب)، تقع «ـت» [=هي] في لبس إحالي بين #‹ماري› في الواقع# و#‹ماري› في القصّة#. وبالتالي ينبغي أن نعتبر الصوت #[ماري]# حاصلا في #القصّة# باعتباره #ماري الصورة#. وينبغي على البنية التّصوّريّة التّي تسمح بأن يدرك هذا الصوت على أنّه #كلمة# عوض أن يكون مجرّد #دويّ# أن تتضمّن المعلومة [**تمثّل**([**ماري**])]. (هذه البنية التّصوّريّة، بالطبع، هي المدخل المعجمي لكلمة [ماري]). ومن بداهة القول أنّ #الكلمة# مثلها مثل #الرسم# هي #كائن# **تصوري**؛ وهي لا تكتسب قيمتها كتمثيل إلاّ بمقتضى مستعمليها من الناس. وكما قلنا بالذات إنّ #الكيان في الصورة# **يرسم** #‹ماري› في الواقع#، نقول هنا إنّ #الكيان في القصّة# **يحيل** (بوصفه صوتا) إلى #‹ماري› في الواقع#.

وقواعد التفضيل التّي تهمّ الرسم هي التّي تخبرنا متى يخوَّل لنا أن نسمّي #كيانا في كائن تمثيلي# الـ#**س**-الصورة# الذي يناسب #**س** في الواقع#، وهي تفضي بنا دون صعوبات تذكر إلى حالة #التمثيل اللفظي#. والسلسلة الاستنساخيّة-السببيّة مصدر التناسب -سمِّ تلك **[مع الإشارة]** ’ماري‘»، «سمِّ ذاك الشيء **[مع الإشارة]** ’ذهبا‘» هي نظريّة **المُشير الجاسىء** (*rigid designator*) للإحالة التّي أحدثها ‹كرايپكي› (1972): #صوت# اعتباطي يقع التنصيص على أنّه #**س**-الصورة# بواسطة كن فيكون، ويصدّر هذا التناسب بالعُرف من مستعمل للّغة إلى مستعمل ثان. والمصدر الآخر للإحالة

هو بالطبع من خلال قواعد التأليف في اللغة التّي تقوم بدور قواعد التناسب في نظريّة الرسوم. ومصدر الإحالة هذان متشابكان في أيّ تلفّظ بعينه بطريقة أكثر ممّا يمكن أن يتشابك الاستنساخ مع قواعد التناسب في تأويل #الرّسوم#.

وبإمكان #التمثيلات اللفظيّة#، مثل #الرسوم#، أن تتأثّر سلبا من نقص الحيويّة، فوسيطة التمثيل أكثر مرونة من #الرسوم#؛ ولكن لها هي أيضا محدوديّة متأصّلة فيها (تذكّر نقاشنا في قابليّة ذكر الأشياء (effability) في القسم 2.5). وبإمكان أيّ #جملة# أو أيّ #قصّة# بعينها أن ينقصها بعض التفاصيل. وغياب الحيويّة من تشويه يصيب #الرسوم#، شبيه بغياب التفاصيل في #ملفوظة# مسموعة بسبب سياق ضوضائي أو ما شابه ذلك.

وباستعمالنا قواعد اللغة التوافقيّة يستطيع المرء بالطبع أن يكوّن #كيانات في التمثيل# لا تحيل إلى أيّ #شيء في الواقع#. وتقع #الأوامر# مثلا ضمن #كيانات# من هذا القبيل، وهي مستعملة، مثل #الطباعة الزرقاء#، لإنشاء #كيانات في الواقع# مناسبة. وتستعمل في هذه الحالة لإنشاء #العمل#. وتقود هذه الاعتباطيّة إلى إمكانيّة التناقض كذلك -مثلا، الحالة التّي تناولها ‹دونلاّن› (1966) في استعماله المركب «الرّجل الذي يشرب نبيذا» بطريقة ينجح بها في الإحالة إلى #رجل يشرب ماء#. كما أنّه يمكن، في #الرسوم#، أن يكون إنشاء #الـ#شيء-الصورة# # ناتجا عن خطإ إدراكي للمبدع (خطإ وصفيّ) أو متعمّد (كذبة أو خيال، متعلّقين بمبرّرات المبدع).

ومعالجة #الملفوظات# باعتبارها #كائنات تمثيليّة# تشبه بالتالي تلك التّي لـ#الرسوم# بالضبط، ولا تختلف عنها إلاّ في الخاصيّات المتأصّلة في وسيطة التمثيل. وبطريقة مماثلة، تشبه الجمل التّي **تصف** #التمثيلات اللفظيّة# من كلّ النواحي تقريبا أوصاف #الرسوم#.

وسنستدعي، قصد تفسير وجود #‹ماري› في الصورة# في (29.11.أ)، قاعدة التمثيل (17.11). فالقاعدة، كما في الجمل-الرسوم، اختياريّة، رغم أنّه من الصعب إيجاد أمثلة مقبولة تداوليّا دون أن تطبّق فيها هذه القاعدة. وإحدى الإمكانيات هي (30.11) التّي تشبه (20.11.ب).

(30.11) أدخل ‹جون› وقفة طويلة في (وسط) حكايته.

يمكن أن يعني هذا إمّا أنّ ‹جون› قد توقّف في وسط سرده للحكاية أو أنّ حبكة الحكاية تشمل بطريقة مّا وقفة.

وللمصدر النظمي الآخر لـ**تمثّل** في الأوصاف-الرسوم ما يضاهيه هنا أيضا. ومثيل (21.11) هي (31.11.أ)، بينما مثيل (23.11.أ.-ب) هي (31.11.ب-ج).

(31.11.) أ. {في قصّة ‹جيم› / حسب قول ‹جون›} يطيب العيش مع ‹ماري›.

ب. سمع ‹جون› قصّة عن ‹ماري›.

ج. وصف\ ذكر ‹جون› ‹ماري›

تستنتج الأبنية التّصوّريّة انطلاقا من هذه الجمل بالضبط بالطريقة ذاتها التّي تحصل مع #الرسوم#. و(31.11.أ) هي تركيب نظمي إضافي يقحم #التمثيل اللفظي#. ولا نظير لها هنا في #الرسوم# مثل (31.11.ب)، لأسباب أجهلها. وعلى كلّ حال، من السهل أن ندمجها في التحليل بواسطة تطبيق **تمثّل** على [**حدث**] أو [**حالة**] تفيدهما عبارة متعلّقة، كما تطبق تماما على [**شيء**] في (31.11.ج).

(32.11.) أ. {يقول / يذكر} ‹جون› {إنّه / أنّه} يطيب العيش مع ‹ماري›.

ب. * رسم ‹جون› أنّ ‹ماري› (كانت) تلبس قبّعة.

كما هو معروف جدّا، تخفق التعميمات الوجوديّة في #التمثيلات

اللفظيّة#. ولا يستتبع من «تحدّث ‹جون› عن أحادي القرن» أنّ ثمّة #أحادي القرن في الواقع# يتحدّث عنه ‹جون›، بل فقط عن وجود #أحادي القرن في الصورة# يحتوي عليه خطاب ‹جون›. وبطبيعة الحال، يخفق هنا استبدال المماثل بالمماثل:

(33.11.)

أ. { في قصّة ‹جون› / حسب ‹جون› / قال ‹جون› إنّ } عدد الكواكب يساوي 12.

ب. عدد الكواكب يساوي اثني عشر.

ج. { في قصّة ‹جون› / حسب ‹جون› / قال ‹جون› إنّ } 9 تساوي 12.

وما يناظر (26.11.) هو (34.11.).

(34.11.)

أ. وصف ‹جون› ‹ماري› خطأ بأنّها ذات عينين بنّيتين.

ب. وصف ‹جون› ‹ماري›، ذات العينين الزرقاوين، بأنّها ذات عينين بنّيتين.

ج. وصف ‹جون› البنت ذات العينين الزرقاوين، بـ(\ أنّ لها)عينين بنّيتين.

د. { في قصّة ‹جون› / حسب ‹جون› / قال ‹جون› إنّه } للبنت ذات العينين الزرقاوين عينان بنّيتان.

هـ. { في قصّة ‹جون› / حسب ‹جون› / قال ‹جون› إنّ } (كانت) ‹ماري› أطول ممّا هي عليه.

وأخيرا، نظرا للوضع الموصوف في (34.11.)، فإنّ لـ(35.11.) قراءة (شفافة) صادقة وقراءة (عاتمة) كاذبة.

(35.11.) ‹جون› {وصف / ذكر / تحدث عن} بنتـ(ـا) ذات عينين زرقاوين.

وعليه فالظواهر التّصوّريّة والنحويّة التّي تميّز #الرسوم# وأوصافها جميعها تعمَّم على #التمثيلات اللفظيّة# وأوصافها. وينبغي على **الإكراه العرفاني** الذي يوجّه تعميم الأبنية التّصوّريّة وعلى **الإكراه النحوي** الذي يقنّن الوصف اللغوي أن يُخرقا بقوّة إذا لم تطبّق المقاربة الصوريّة ذاتها على كليهما.

ولا يمكن لـ#الاعتقادات# وهي غير قابلة للملاحظة، أن تفحص بحريّة كي نرى إن كانت قابلة للتفكيك إلى #كيانات في الاعتقاد# يمكن تبينها، بالاستنساخ أو بقواعد التناسب، مع #كيانات في الواقع#. ومع ذلك، فإنّ عديد نقاط التوافق النحويّ بين أوصاف #الرسوم#، و#الملفوظات# و#الاعتقادات# هي بيّنات قويّة تدعم معالجة #الاعتقاد# باعتباره #كائنا تمثيليّا#، أي #تمثيلا **ذهنيّا**# هذه المرّة. ويوافق هذا الموقف المفهوم الشائع عند العامّة بأنّ #الاعتقاد# شيء يحدث في رأس المرء. ويبدو إذن، خلافا للنّظريّة الإدماجيّة أو التّصوّريّة، تفسيرا غير معقول بالنسبة إلى حدسنا العادي في #الاعتقادات#.

ويمكن أن تتعرّض #التمثيلات الذهنيّة# بالطبع لنقص الحيويّة، إذا نقص صاحبها بعض المعلومات. وما يناظر البلى والتشويه الذي يصيب #الرسم# هو، على ما أعتقد، أن ننسى بعض أوجُه #فكرة# مّا. ويمكن بالطبع أن يكون #الاعتقاد تمثيلا غير وفي# لـ#الواقع#، سواء كان ذلك عن طريق الخطإ أو متعمّدا (وفي هذه الحالة الأخيرة نسمّي ذلك «فنتازيّة» أو «تخيّلات»). وهكذا فإنّ كلّ الطرق التّي يمكن أن تخفق بها #الرسوم# في التوافق التّام تظهر مع #الاعتقاد#.

ويمكن الإحالة إلى #التمثيل الذهني# في الخطاب بواسطة أغلب الآليّات النحويّة المتوفّرة لوصف #الرسوم# و#التمثيلات اللفظيّة#. وتهمّ التناظرات الظنيّة الوحيدة (15.11) و(29.11) التّي لا نملك عنها سوى عبارات مسكوكة كما في (36.11).

(36.11) أ. احتفظ بـ‹ماري› في ذهنه.

ب. أزاح ‹جون› ‹ماري› من {ذهنه / تفكيره}.

في (37.11)، نرى أنّ الأشكال متكافئة نظميّا ودلاليّا مع التراكيب التّي نوقشت منذ قليل.

(37.11) أ. {في ذهن ‹جون› / في رأي ‹جون›}، ‹ماري› سهلة المراس.

ب. لـ‹جون› {فكرة / تخيّلات / فكرة خاطئة} عن ‹ماري›.

ج. ‹جون› {تخيّل / فكّر في} ‹ماري›

د. {ظنّ / اعتقد / تخيّل} ‹جون› أنّ ‹ماري› سهلة المراس.

لاحظ، كي نربط أصناف #التمثيل# الثلاثة بعضها ببعضها الآخر، أنّ (38.11) ملتبسة بين أن يكون ‹جون› قد صوّر أو وصف أو تخيّل ‹ماري›؛ فالفعل «رسم» محايد من ناحية شكل التمثيل.

(38.11) رسم ‹جون› ‹ماري› على أنّها رائقة الصحبة.

ليس من الممكن وصف هذه التعميمات إلاّ بالنسبة إلى نظريّة تمنح بنى متناظرة لأشكال التمثيل الثلاثة.

6.11. مقارنة بنظريّة المجال

يوجد اختلافان بارزان بين نظريّة سياقات الاعتقاد باعتبارها #تمثيلا ذهنيّا# والنظريّات التّي ناقشناها في القسم 2.11. فبجعل تحليل #الاعتقادات# و#الأوصاف# مماثلين لتحليل #الرسوم#، نعطيها وضعا أنطولوجيّا يختلف عن ذاك الذي أعطته إيّاها نظريّة ‹كرناپ› الإدماجيّة أو نظريّة ‹فريغة› التّصوّريّة. فإلى جانب كون هذه النّظريّة أشدّ مناسبة لمفهوم #الاعتقاد# كما نحدس به، فإنّها تحرّر #الاعتقادات# من كلّ الإرهاصات المنطقيّة غير تلك التّي يفرضها صاحب #الاعتقاد# نفسه. وهي تعفينا بالتّالي من اعتراض ‹مايتس› وخلَفه، أي الاعتراض الذي يمثّل حجر عثرة في طريق النّظريّات السابقة.

ويوجد التجديد الآخر في التمثيل الصوري. قارن (39.11) بـ(5.11) باعتبارها تمثيلا لـ(3.11) و(4.11)! والشكلان ○ و● يمثّلان القراءتين الشفافة والعاتمة، تباعا. ونحن نعالج #يعتقد# بصفة وقتية للغاية كـ«استقرّ في الذهن»؛ ويتطلب تمييز التحليل الإسنادي لـ#يعتقد# و#يتخيّل# و#يتذكّر#، الخ، مزيدا من الأبحاث.

(39.11) أ. يعتقد ‹رالف› أنّ عمّك المتوفّى حيّ يرزق.

○ : (قراءة كاذبة)

[**هو**([**تمثّل**$_{\text{هويّة}}$ ([**ترجم** ([**عمّك المتوفّى**])]،

إلى حي])])، [**في** [**ذهن رالف**])])]

● : (قراءة متناقضة)

[**هو**([**تمثّل** ([**هو**$_{\text{هويّة}}$ ([**عمّك المتوفّى**]،

إلى حي])])، [**في** [**ذهن رالف**])])]

ب. يعتقد ‹رالف› أنّ أبي أصغر من أخي.

○ : [**هو**([**تمثّل** ([**هو**$_{\text{هويّة}}$ ([**أبي**] [**ترجم** ([**أصغر من أخي**])])])]،

[**في** [**ذهن رالف**])])]

● : [**هو**([**تمثّل** ([**هو**هويّة ([**أبي**]،
[**أصغر من أخي**])])]، [**في** [**ذهن رالف**])])]

ج. يعتقد ‹رالف› أنّ ‹أرتكت› جاسوس.

○ : [**هو**([**تمثّل** [**هو**هويّة ([**ترجم**([**أرتكت**])]
[**إلى** ([صنف **جاسوس**])])])]، [**في** [**ذهن رالف**])])]

● : [**هو**([**تمثّل** [**هو**هويّة ([**أرتكت**])]
[**إلى** ([صنف **جاسوس**])])])]، [**في** [**ذهن رالف**])])]

أجزاء الجملة التّي تحيل إلى محتوى #الاعتقاد#، كما هو الحال في أوصاف #الرسوم#، متضمَّنة في محلّ الدّالّة **تمثّل**، وأجزاء #الاعتقاد# تلك التّي وُصفت بطريقة شفافة موجودة كذلك في محلّ الدّالّة **تمثّل**.

وتفي هذه التمثيلات، خلافا لتمثيلات نظريّة المجال، بطريقة راقية بـالإ**كراهات النحويّة**: فمتضمّنات البنية التّصوّريّة تناسب بالضبط تلك التّي في البنية النظميّة، عوض أن تشوّهها بطريقة فجّة. بل تذكّر أنّ محدوديّة الكتابة الرمزيّة للتسوير النّموذجي تمنع نظريّة المجال من التعبير عن التمييز شفاف-عاتم في غير المركبات الاسميّة، دون اللجوء إلى التعديلات الخاصّة التّي لا تزيد شيئا عن كونها تخرق **الإكراهات النحويّة** أكثر فأكثر! في المقابل، ولمّا كان تطبيق العوامل **تمثّل** و**ترجم** على كل مقوّم تصوّري ممكنا، فليس ثمّة إشكال في معالجة المركب النعتيّ «أصغر من أخي» باعتباره متفاوت العتامة.

وتحصر الكتابة الرمزيّة للتسوير ظواهر العتامة في العبارات المتعلّقة، إذ ينبغي أن يكون مجال المسوّر دائما جملة (أو قضيّة). ولكنّ العامل **تمثّل** يمكن أن يطبّق على عبارة أساسيّة أو على مركب اسميّ فقط، جاعلا ظواهر العتامة ممكنة في (37.11،أ.، ب.)، بطريقة صائبة، دون أيّ إشكال. وتعرض (40.11) الأبنية التّصوّريّة.

(40.11) أ. [**تمثّل** ([**ماري رائقة الصحبة**])
[$_{\text{موضع}}$ **في** ([**ذهن جون**])]]

(40.11) ب. [**هو** ([**تمثيل ذهني**
يحوي [**تمثّل** ([**ماري**])]]،
[**في** ([**ذهن جون**])]])]

ومن السهل كذلك تمثيل حالة المتمّم الشفّاف بأكمله وهي تمثّل مشكلة بالنسبة إلى نظريّة المجال. وتظهر (41.11) كيف ينسب #الاعتقاد# الشفّاف إلى كلب (وهو شيء معقول تماما في نظريّة #الاعتقادات# باعتبارها #تمثيلات ذهنيّة#).

(41.11) يعتقد كلبي أنّ ‹أرتكت› سارق.
[**هو** ([**تمثيل** ([**ترجم** ([$_{\text{هويّة}}$**هو** ([**أرتكت**]
[$_{\text{نمط}}$ **في** ([**سارق**])])])])]، **في** ([**ذهن كلبي**])])]

لاحظ أنّ **ترجم** و**تمثل** لا تكتفيان بأن «تتلاغيان» هنا. فحضور **تمثّل** ينشئ إحالة إلى #كيان# إضافيّ في الجملة، وهو #الاعتقاد# الذي لم يكن ليوجد لو لم يكن العاملان غائبين.

هذه النّظريّة تفسرّ بطريقة طبيعيّة جدّا حقيقة أنّ بعض الأفعال فقط تنشئ كوكبة من الخاصيّات النحويّة التّي توجد في سياقات الاعتقاد: هي الأفعال وحدها تستطيع أن تمّهد لـ**تمثل**، والبنية الداخليّة لـ**تمثل** هي التّي تعطي هذه الأفعال جزءا كبيرا من معانيها. وثمّة وجوه أخرى من اللّبس مثل التمييز بين التعيينيّ واللّاتعييني الذي يدخله الفعل «يريد»، تسبّبها عوامل أخرى لها خصائصها.[122]

122 ظهرت الكتابة الشكليّة لـ**تمثل**-**ترجم** لكي تعمّم بطريقة جاهزة على الظواهر التّي تعالج في نطاق نظريّة «بنية الجهة» (modal structure) لـ‹جاكندوف›

و تجبرنا **الإكراهات النحويّة**، من وراء اهتمامنا المباشر بسياقات الاعتقاد، على إيجاد تحليل يعمّم على معالجة #الرسوم#. وهو مستحيل حتّى الآن على النظريات الإدماجيّة والتّصوّريّة في سياقات الاعتقاد، إذ إنّه ليس لـ#الرسوم# بنية مماثلة لبنية الجملة. وعلاوة على ذلك، فإنّ البنية النظميّة الوحيدة التّي تكون فيها الكتابة الرمزيّة للتسوير مقنعة –فعل+ مركب اسمي+أنّ+جملة"– مفقودة بشكل جليّ في وصف #الرسوم#، كما رأينا في (32.11.ب). لذلك سيتطلب تعميم التحليل المجالي لـ#الرسوم# تحريفات نحويّة خاصّة بـ**ـكلّ** محيط نظميّ على حدة، وبعد ذلك يفرض التحليل بالفعل الحالة «السهلة». وفي المقابل، تصف النّظريّة التمثيليّة لـ#سياقات الاعتقاد# بصورة طبيعيّة علاقات #الاعتقادات# بـ#الرسوم# من جهتي النّظر الأنطولوجيّة والصوريّة.

قد يعترض بعض القرّاء على أنّ تناول #الاعتقادات# باعتبارها #تمثيلات ذهنيّة# يكلفنا ثمنا أنطولوجيّا باهضا جدّا يدفع مقابل بعض الامتيازات الشكليّة للنظريّة التمثيليّة. وحتّى إن كان مثل هذا الاعتراض بسيطا مع أنّه إثبات للضرر، يجدر بنا أن نفكّر هنيهة: ما مدى ما تضيفه النظريّة التمثيليّة فعلا للأنطولوجيا؟

يعتبر الحدس أنّ تأويل #الرسوم# و#الجمل# باعتبارها تمثيلات لـ#كيانات في الواقع# من محصول الحاصل، لأنّنا نتعلّم قواعد التناسب في مثل هذه التمثيلات ونستعملها دون وعي منّا. وتعتبر

(1972. الفصل 7؛ 1975.ب). وتقترح هذه النّظريّة باعتبارها بديلا عن المنطق التسويري، وتفسّر الخاصيّات والتفاعلات بطرقها المختلفة لظواهر المجال، بما فيها القراءة غير التعيينيّة، والإمكانيّة، والتسوير، والنفي، والأسئلة الجزئيّة، وكذلك العتامة. وهي تستطيع أن تطبّق كذلك على مجموعة كبيرة من الظواهر الإحاليّة التّي درسها ‹فوكونييه› (1979) إذ إنّ كلّ عامل ***تمثّل*** يثبت «حيّزا ذهنيّا» في معنى ف‹فوكونييه›، وترجع ***ترجم*** الإحالة إلى الحيّز السابق من الخطاب. وشكلنة ***تمثّل***-***ترجم*** تحسين مختلف للكتابة الرمزيّة التي استنبطت في ‹جاكندوف› (1972)؛ والتأثير الدّلالي هو نفسه، بل حقّق بالأحرى بفضل تمثيل أشدّ سلاسة.

#الرسوم# و#الجمل# أجناسا طبيعيّة في #الكون#، تختلف قليلا عن #النّمور#، مثلا. وحتّى #اللغات#، فإنّه ينظر لها على أنّ لها وجودا يكاد يكون شبه أفلاطوني، مستقلا عن متكلّميها. ولكنّ هذه النظرة الحدسية لا يمكنها أن تصمد أمام التدقيق العلمي، ومن الواضح أنّه يجب أن ينظر إلى #الرسوم# و#الجمل# باعتبارها كائنات تصورية: فـ#رسم نمر# ولفظة #"نمر"# يشبهان #النمر# لكن ليس في المعنى المادي، بل من خلال ذهن الملاحظ فقط. ولذلك يجب أن تشمل النظريّة العرفانيّة في كلّ الأحوال نظريّة #تمثيل# تصف بها هذه العلاقات.

فالتوسيعات الأنطولوجيّة في نظريّة التمثيل لـ#الاعتقاد# هي إذن مدخل لأجناس جديدة من #التمثيلات#، وهي بالتحديد #التمثيلات الذهنيّة#. وهذا كما أحدس به معقول جدّا، في حدود ما نختبر، كما هو شائع، #اعتقاداتنا# الذاتيّة باعتبارها #صورا ذهنيّة#، سواء كانت مرئيّة أو حسيّة. في الواقع، تفسّر النظريّة التمثيليّة الإشكالات المزمنة التّي اعترضت علماء النفس والفلاسفة في إثارة النظريّات الصوريّة والقضويّة لـ#الاعتقاد#: حسب نظريّة التمثيل، تجعل بنيتنا التّصوّريّة مثل هذه النظرة أكثر بروزا من كلّ بديل محتمل.

والنظريّة التمثيليّة لـ#الاعتقاد#، مثل نظريّة العلاقات الإسناديّة، هي تبرئة للافتراضات وللمنهجيّة المقترحة في الأجزاء الأخيرة من هذه الدراسة. وقد استطعنا من خلال التحاليل النحويّة المفصّلة والاهتمام الصارم بـ**الإكراهات النحويّة** أن نبني نظريّة للبنية التّصوّريّة لا تفسّر الظواهر النحويّة فقط بل كذلك خصائص عديدة (حتّى الضعيفة منها) من حدس العامّة من النّاس. وكان حجر الزاوية لهذه المقاربة التمييز بين نظريّة #الاعتقاد# —ما نظنّ بأنه

اعتقادات وعلى ماذا تحيل لفظة «اعتقاد»– ونظريّة الاعتقاد –علم النفس العرفاني. وعلى نحو ما رأينا في القسم (2.3) في مناقشتنا لـ#اللّون#، يوجد اختلاف كبير بين الاثنين، وهذا الاختلاف هو بالذات التباين بين آراء العامّة والعلم.

7.11. #الصدق#

دافعنا في ما سبق من هذه الدراسة عن أنّه على النظريّة الدّلاليّة ألاّ تعتبر أنّ من أولويّاتها تفسير الصدق في المعنى الطارسكيّ للكلمة. وفي الأثناء، لاحظنا في مناسبات عدّة أنّ الصدق، وهو ظاهريّا علاقة بين اللغة والواقع، ليست له أهميّة كبيرة بالنسبة إلى طبيعة الأحكام اللغويّة والعرفانيّة، هذا إذا أمكن تعريفه أصلا. ومع ذلك، فإنّ نظريّة #التمثيلات# تسمح لنا بتوفير نظريّة تمهيديّة لـ#الصدق# – وهي #الخاصيّات# المسقطة التّي ينسبها الناس إلى بعض #الجمل#. تأمّل أي صنف من #الكائنات# يمكنه أن يوصف بكونه «رسما صادق لـ*ش*»: هو #رسم# حيوي كفاية لخدمة الهدف المقصود، فيه، حسب قواعد التناسب، كلّ #الأجزاء# في #صورة *ش*# و#العلاقة# التّي بينها تناسب #الأجزاء في الواقع# لـ# *ش* في الواقع#، و#علاقات#ـها. وبطريقة أشدّ حدسا، يوفر #رسم صادق# معلومات كافية لكي يصبح مفيدا، ولا يقود المستعمل نحو الضلال. ويكفي أن نغيّر صيغة التمثيل، كي يتوسّع هذا المعنى دون إشكال إلى «جمل\أوصاف\قصص صادقة» وكذلك إلى «اعتقاد صادق».

ويجنح اللفظ «صادق»، ككل الألفاظ الأخرى، إلى اعتباره في المطلق: إذ يقول لنا العامّة إنّ #الجملة# ينبغي أن تكون إمّا #صادقة# أو #كاذبة#، وإذا لم نتمكّن من تعيين أحديهما، فالذنب ذنبنا نحن. ولكنّ التجربة تثبت غير ذلك. إذ لكلّ حكم مقوليّ «*ش* هو *س*» يكون من ذاته مشكوكا فيه أو ملتبسا أو

غامضا، يكون الحكم «'ش هو س' صادق» مظنونا فيه، أو ملتبسا أو غامضا بالطريقة ذاتها. والمزعج هو أنّ الحدس في سعيه إلى البروز والاستقرار يفضّل بشدّة تجاهل الحالات الهامشيّة. وينتج عن ذلك أنّنا نميل إلى اعتبار #الجمل الصادقة# بالطريقة ذاتها التّي نميل فيها إلى التفكير في #الكلاب# –من منطلق النماذج النمطيّة– ونفترض أنّ الحالة المظنون فيها ستزول في يوم من الأيام بطريقة من الطرق. وهذا الضرب من التفكير بالتمنّي هو الذّي يعطي [علم] دلالة شرطيّة-الصّدق جاذبيتها القاتلة. وربّما كانت جرعة قويّة من البيانات التّي وقع حقنها هنا قد بدأت تُبدد الوهم.

لقد دارت هذه الدراسة، بوجه من الوجوه، دورتها الكاملة: ابتدأنا برفض مفهوم الحقيقة في علم دلالة اللغة الطبيعيّة، والآن، من خلال نظريّة #التمثيل#، توصلنا إلى فهم بعض الأشياء عن #الحقيقة#. وخلال العمليّة، طورنا عرفانيا مقاربات معقولة لعديد الإشكالات التقليديّة في علم الدّلالة. ونرجو أن تكون منهجيّة هذه الدراسة واستنتاجاتها قد بينت كيف تستطيع النظريّة الدّلاليّة أن توفّق بين الاهتمامات الفلسفيّة والمطالب التجريبيّة للسانيّات وعلم النفس.

بيبليوغرافيا

Abbott, Barbara (1979). Remarks on "On Belief-Contexts." *Linguistic Inquiry*, 10.1, 143–149.

Akmajian, Adrian (1977). The Complement Structure of Perception Verbs in an Autonomous Syntax Framework. In Culicover, Wasow, & Akmajian (1977), 427–460.

Anderson, john M. (1971). *The Grammar of Case: Towards a Localistic Theory*. Cambridge University Press, Cambridge.

Anderson, john R. (1976). *Language, Memory, and Thought*. Wiley, New York.

Anderson, John R., & Gordon H. Bower (1973). *Human Associative Memory*. Wiley, New York.

Anderson, Stephen R. (1977). Comments on Wasow (1977). In Culicover, Wasow, & Akmajian (1977), 361–377.

Armstrong, Sharon Lee, Lila R. Gleitman, & Henry Gleitman (1983). On What Some Concepts Might Not Be. *Cognition* 13, 263–308.

Arnheim, Rudolf (1974). *Art and Visual Perception* (*The New Version*). University of California Press, Berkeley.

Aronoff, Mark (1976). *Word Formation in Generative Grammar.* MIT Press, Cambridge.

Aune, Bruce (1–975). Vendler on Knowledge and Belief. In Gunderson (1975), 391–399.

Bach, Emmon (1967). Have and Be in English Syntax. *Language* 43.2, 462–485.

Bach, Emmon (1968). Nouns and Noun Phrases. In Bach & Harms (1968), 91–124.

Bach, Emmon, & Robert T. Harms, eds. (1968). *Universals in Linguistic Theory*. Holt, Rinehart and Winston, New York.

Bach, Kent, & Robert M. Harnish (1979). *Linguistic Communication and Speech Acts.* MIT Press, Cambridge.

Baker, C. L. (1979). Syntactic Theory and the Projection Problem. *Linguistic Inquiry* 10.4, 533 –581.

Baker, C. L., & John McCarthy, eds. (1981). *The Logical Problem of Language Acquisition*. MIT Press, Cambridge.

Baker, L., D. Cantwell, M. Rutter, & L. Bartak (1976). Language and Autism. In E. Ritvo, ed., *Autism: Diagnosis, Current Research, and Management*. Spectrum, New York, 121–149.

Bar-Hillel, Yehoshua (1967). Dictionaries and Meaning Rules. *Foundations of Language* 3, 409–414.

Bar-Hillel, Yehoshua (1970). *Aspects of Language*. Magnes Press, Jerusalem.

Becker, A. L., & D. G. Arms (1969). Prepositions as Predicates. In R. 1. Binnick et alii, *Papers from the Fifth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*. Department of Linguistics, University of Chicago, Chicago.

Bierwisch, Manfred (1981). Basic Issues in the Development of Word Meaning. In Werner Deutsch, ed., *The Child's Construction of Language*. Academic Press, New York, 341–380.

Bolinger, Dwight (1965). The Atomization of Meaning. *Language* 41. 4, 555–573.

Borkin, Ann (1973). To Be and Not To Be. In C. Corum, T. Smith-Stark, and A. Weiser, eds., *Papers from the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*. Department of Linguistics, University of Chicago, Chicago.

Bower, T. G. R. (1977). *A Primer of Infant Development*. Freeman, San Francisco.

Bowers, John S. (1975). Adjectives and Adverbs in English. *Foundations of Language* 13, 529–562.

Bowers, John S., & U. K. H. Reichenbach (1979). Montague Grammar and Transformational Grammar: A Review of *Formal Philosophy: Selected Papers of Richard Montague. Linguistic Analysis* 5.2, 195–248.

Bradley, Dianne, Merrill Gan'en, & Edgar Zurif (1980). Syntactic Deficits in Broca's Aphasia. In Caplan (1980), 269–286.

Brame, Michael (1976). Conjectures and Refutations in *Syntax and Semantics*. Elsevier–North–Holland, New York.

Brame, Michael (1978). *Base Generated Syntax*. Noit Amrofer, Seattle.

Bresnan, Joan (1978). A Realistic Transformational Grammar. In Halle, Bresnan, & Miller (1978), 1– 59.

Bresnan, Joan, ed. (1982). *The Mental Representation of Grammatical Relations*. MIT Press, Cambridge.

Caparulo, B. K., & D. J. Cohen (1977). Cognitive Structures, Language and Emerging Social Competence in Autistic and Aphasic Children. *Journal of Child Psychiatry* 16. 4, 620–645.

Caplan, David, ed. (1980). *Biological Studies of Mental Processes*. MIT Press. Cambridge.

Carey, Susan (1979). A Case Study: Face Recognition. In E. Walker, ed., *Explorations in the Biology of Language*. Bradford/MIT Press, Cambridge, 175–202.

Carey, Susan, & Rhea Diamond (1980). Maturational Determination of the Developmental Course of Face Encoding. In Caplan (1980), 60–93.

Carnap, Rudolf (1956). *Meaning and Necessity*. University of Chicago Press, Chicago.

Charniak, E. (1972). Toward a Model of Children's Story Comprehension. Report AI– TR266, MIT Artificial Intelligence Laboratory, Cambridge.

Chomsky, Noam (1965). *Aspects of the Theory of Syntax*. MIT Press, Cambridge.

Chomsky, Noam (1970). Remarks on Nominalization. In R. Jacobs & P. Rosenbaum, eds., *Readings in English Transformational Grammar*. Ginn, Waltham, Mass., 184–221; also in Chomsky (1972), 11–61.

Chomsky, Noam (1972). *Studies on Semantics in Generative Grammar*.

Mouton, The Hague.
Chomsky, Noam (1975). *Reflections on Language*. Pantheon, New York.
Chomsky, Noam (1977). On "*wh*-Movement. In Culicover, Wasow & Akmajian (1977), 71–132.
Chomsky, Noam (1980). On Binding. *Linguistic Inquiry* 11.1, 1–46.
Chomsky, Noam (1981). *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dordrecht.
Chomsky, Noam, & Morris Halle (1968). *The Sound Pattern of English*. Harper & Row, New York.
Chomsky, Noam, & George Miller (1963). Introduction to the Formal Analysis of Natural Languages. In R. D. Luce, R. Bush, & E. Galanter, *Handbook of Mathematical Psychology*, Vol. II. Wiley, New York.
Church, Alonzo (1950). On Carnap's Analysis of Statements of Assertion and Belief. *Analysis* 10,97–99; reprinted in Davidson & Harman (1975), 129–131.
Clark, Herbert H. (1973). Space, Time, Semantics, and the Child. In T. E. Moore, ed., *Cognitive Development and the Acquisition of Language*. Academic Press, New York. 27–64.
Clark, Herbert H., & William G. Chase (1972). On the Process of Comparing Sentences against Pictures. *Cognitive Psychology* 3.3, 472 – 517.
Coleman, Linda, & Paul Kay (1981). Prototype Semantics: The English Verb Lie. *Language* 57.1. 26–44.
Collins, A., & M. Quillian (1969). Retrieval Time from Semantic Memory. *Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior* 9, 240–247.
Cornu, Anne-Marie (1980). *On the Meanings of "Force," "Encourage," and Related Verbs*. Doctoral dissertation, Katholieke Universiteit Leuven, Belgium.
Culicover, Peter, Thomas Wasow, & Adrian Akmajian, eds. (1977). *Formal Syntax*. Academic Press, New York.

Davidson, Donald (1967.أ). The Logical Form of Action Sentences. In Rescher, ed., *The Logic of Decision and Action*. University of Pittsburgh Press, Pittsburgh.

Davidson, Donald (1967.ب). Causal Relations. *Journal of Philosophy* 64, 691–703.

Davidson, Donald (1969). The Individuation of Events. In N. Rescher et al., eds., *Essays in Honor of Carl G. Hempel*. Reidel, Dordrecht, 216–234.

Davidson, Donald (1970). Semantics for Natural Languages. Reprinted in Davidson & Harman (1975), 18–24.

Davidson, Donald, & Gilbert Harman, eds. (1972). *Semantics of Natural Language*. Reidel, Dordrecht.

Davidson, Donald, & Gilbert Harman, eds. (1975). *The Logic of Grammar*. Dickenson, Encino, Calif.

Declerck, Renaat (1979). Aspect and the Bounded/Unbounded (Telic/ Atelic) Distinction. *Linguistics* 17, 761–794.

Donnellan, Keith (1966). Reference and Definite Descriptions. *Philosophical Review* 75, 281–304.

Dresher, Elan (1977). Logical Representations and Linguistic Theory. *Linguistic Inquiry* 8.2, 351–378.

Dreyfus, Hubert L. (1981). From Micro–Worlds to Knowledge Representation: AI at an Impasse. In J. Haugeland, ed., *Mind Design*. Bradford/MIT Press, Cambridge, 161–204.

Ellis, Willis D., ed. (1938). *A Source Book of Gestalt Psychology*. Routledge & Kegan Paul, London.

Emonds, Joseph E. (1970). *Root and Structure-Preserving Transformations*. Doctoral dissertation, MIT, Cambridge.

Emonds, Joseph E. (1976). *A Transformational Approach to English Syntax*. Academic Press, New York.

Fauconnier, Gilles (1979). *Mental Spaces: A Discourse-Processing Approach to Natural Language Logic*. Unpublished mimeo, Université de Paris VIII. Published in part as Espaces referentiels, in *Sulli*

anafora, Firenze–Presso l'Accademia della Crusca, 1981.
Fillmore, Charles (J968). The Case for Case. In Bach & Harms (1968), 1–90.
Fodor, Janet D. (1970). *The Linguistic Description of Opaque Contexts*. Doctoral dissertation, MIT, Cambridge; Garland Publishing Co., New York, 1979.
Fodor, Janet D. (J 978). Parsing Strategies and Constraints on Transformations. *Linguistic Inquiry* 9.3,427–474.
Fodor, Janet D., Jerry A. Fodor, & Merrill Garrett (1975). The Psychological Unreality of Semantic Representations. *Linguistic Inquiry* 6.4, 515–532.
Fodor, Jerry A. (1970). Three Reasons for Not Deriving "Kill" from "Cause to Die." *Linguistic Inquiry* 1.4, 429–438.
Fodor, Jerry A. (1972). Troubles about Actions. In Davidson & Harman (1972), 48–69.
Fodor, Jerry A. (1975). *The Language of Thought*. Harvard University Press, Cambridge.
Fodor, Jerry A. (1978). Tom Swift and his Procedural Grandmother. *Cognition* 6, 229–247.
Fodor, Jerry A. (1980). Methodological Solipsism Considered as a Research Strategy in Cognitive Psychology. *Behavioral and Brain Sciences* 3.1, 63–73.
Fodor, Jerry A., Thomas Bever, & Merrill Garrett (1974). *The Psychology of Language*. McGraw–Hill, New York.
Fodor, Jerry A., Merrill Garrett, E. Walker, & C. Parkes (1980). Against Definitions. *Cognition* 8, 263–367.
Frege, Gottlob (1892). On Sense and Reference. Reprinted in Davidson & Harman (1975), 116–128.
Gazdar, Gerald (1979). *Pragmatics*. Academic Press, New York.
Gazdar, Gerald (1981). Unbounded Dependencies and Coordinate Structure. *Linguistic Inquiry* 12.2, 155–184 ..
Gleitman, Lila, & Eric Wanner (1982). The State of the State of the

Art. In E. Wanner & L. Gleitman, eds., *Language Acquisition: The State of the Art.* Cambridge University Press, New York.

Goffman, Erving (1974). *Frame Analysis.* Harvard University Press, Cambridge.

Goldsmith, John (1979). On the Thematic Nature of See. *Linguistic Inquiry* 10.2, 347–352.

Goldsmith, John, & Erich Woisetschlaeger (1982). The Logic of the English Progressive. *Linguistic Inquiry* 13.1,79–90.

Goodman, Nelson (1968). *Languages of Art.* Bobbs–Merrill, New York.

Grice, Paul (1975). Logic and Conversation. In P. Cole & J. Morgan, eds., *Syntax and Semantics.* VoL 3. Academic Press, New York, 41–58.

Grimshaw, Jane B. (1981). Form, Function, and The Language Acquisition Device. In Baker & McCarthy (1981), 165–182.

Gruber, Jeffrey S. (1965). *Studies in Lexical Relations.* Doctoral dissertation, MIT, Cambridge; Indiana University Linguistics Club, Bloomington, Ind. Reprinted as part of *Lexical Structures in Syntax and Semantics,* North–Holland, Amsterdam, 1976.

Gruber, Jeffrey S. (1967). Look and See. *Language* 43.4, 937–947.

Gunderson, Keith, ed. (1975). *Language, Mind, and Knowledge.* (Minnesota Studies in the Philosophy of Science, Vol. 7). University of Minnesota Press, Minneapolis.

Hacking, Ian (1975). All Kinds of Possibility. *Philosophical Review* 84.3, 321337.

Halle, Morris (1973). Prolegomena to a Theory of Word Formation. *Linguistic Inquiry* 4.1, 3–16.

Halle, Morris, Joan Bresnan, & George Miller, eds. (1978). *Linguistic Theory and Psychological Reality.* MIT Press, Cambridge.

Halliday, M. A. K. (1967). Notes on Transitivity and Theme in English. *Journal of Linguistics* 3.2, 199–244.

Hankamer, Jorge (1973). Why There Are Two *Than's* in English. In

C. Corum, T. Smith–Stark, & A. Weiser, eds., *Papers from the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*. Department of Linguistics, University of Chicago, Chicago, 179 –191.

Hankamer, Jorge, & Ivan Sag (1976). Deep and Surface Anaphora. *Linguistic Inquiry* 7.3, 391–428.

Helmholtz, Hermann (1885). *On the Sensations of Tone*. Dover reprint, New York, 1954.

Hintikka, K. J. J. & J. M. E. Moravcsik, & P. Suppes, eds. (1973). *Approaches to Natural Language*. Reidel, Dordrecht.

Hochberg, Julian (1974). Organization and the Gestalt Tradition. In E. C. Carterette & M. P. Friedman, eds., *Handbook of Perception*. VoL 1. Academic Press, New York, 179–210.

Hofstadter, Douglas (1979). *Gödel, Escher, Bach: An Eternal Colden Braid*. Basic Books, New York.

Hust, Joel, & Michael Brame (1976). Jackendoff on Interpretive Semantics [review of Jackendoff (1972)]. *Linguistic Analysis* 2.3, 243–277.

Ioup, Georgette (1975). Some Universals for Quantifier Scope. In J. Kimball, ed., *Syntax and Semantics.* Vol. 4. Academic Press, New York, 37–58.

Jackendoff, Ray (1971). On Some Questionable Arguments about Quantifiers and Negation. *Language* 47.2, 282–297.

Jackendoff, Ray (1972). *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. MIT Press, Cambridge.

Jackendoff, Ray (1974). A Deep Structure Projection Rule. *Linguistic Inquiry* 5.4, 481–506.

Jackendoff, Ray (1975.أ). Morphological and Semantic Regularities in the Lexicon. *Language* 51.3, 639–671.

Jackendoff, Ray (1975.ب). On Belief–Contexts. *Linguistic Inquiry* 6.1, 53–93.

Jackendoff, Ray (1976). Toward an Explanatory Semantic Representation. *Linguistic Inquiry* 7.1, 89–150.

Jackendoff, Ray (1977.أ). *X Syntax: A Study of Phrase Structure.* MIT Press, Cambridge.

Jackendoff, Ray (1977.ب). Toward a Cognitively Viable Semantics. In C. Rameh, ed., *Georgetown University Round Table on Languages and Linguistics.* Georgetown University Press, Washington, 59 – 80.

Jackendoff, Ray (1978). Grammar as Evidence for Conceptual Structure. In Halle, Bresnan, & Miller (1978), 201–228.

Jackendoff, Ray (1979). How to Keep Ninety from Rising. *Linguistic Inquiry* 10.1, 172–177.

Jackendoff, Ray (1980). Belief–Contexts Revisited. *Linguistic Inquiry* 11.2, 395–414.

Jackendoff, Ray (1981). On Katz's Autonomous Semantics. *Language* 57.2, 425–435.

Jackendoff, Ray, & Fred Lerdahl (1981). Generative Music Theory and Its Relation to Psychology. *Journal of Music Theory* 25.1, 45 –90.

Katz, Jerrold J. (l974). Where Things Stand with the Analytic–Synthetic Distinction. *Synthese* 8, 283–319.

Katz, Jerrold J. (1975). Logic and Language: An Examination of Recent Criticisms of Intensionalism. In Gunderson (1975), 36–130.

Katz, Jerrold J. (1977). A Proper Theory of Names. *Philosophical Studies* 31 1, 1–80.

Katz, Jerrold J. (1980). Chomsky on Meaning. *Language* 56.1, 1–41.

Katz, Jerrold J., & Jerry Fodor (1963). The Structure of a Semantic Theory. *Language* 39.2, 170–210.

Katz, Jerrold J, & Paul Postal (1964). *An Integrated Theory of Linguistic Descriptions*. MIT Press, Cambridge.

Kean, Mary–Louise (1980). Grammatical Representations and the Description of Language Processing. In Caplan (1980), 239–268.

Keenan, Edward, & Karen H. Ebert (1973). A Note on Marking Transparency and Opacity. *Linguistic Inquiry* 4.3, 420–424.

Keil, Frank C. (1979). *Semantic and Conceptual Development: An Ontological Perspective*. Harvard University Press, Cambridge.

Kimball, John (1973). Seven Principles of Surface Structure Parsing in Natural Language. *Cognition* 2, 15–47.

Kintsch, Walter (1974). *The Representation of Meaning in Memory*. Wiley, New York.

Klima, Edward S. (1964). Negation in English. In J. Fodor & J. Katz, eds., *The Structure of Language*. Prentice–Hall, Englewood Cliffs, N.J., 246–323.

Klima, Edward S. (1965). *Studies in Diachronic Syntax*. Doctoral dissertation, Harvard University, Cambridge.

Koffka, Kurt (1935). *Principles of Gestalt Psychology*. Harcourt, Brace & World, New York.

Kohler, Wolfgang (1920). Physical Gestalten. In Ellis (1938), 17–54.

Kohler, Wolfgang (1927). *The Mentality of Apes*. Routledge & Kegan Paul, London.

Kohler, Wolfgang (1929). *Gestalt Psychology*. Liveright, New York.

Kohler, Wolfgang (1940). *Dynamics in Psychology*. Liveright, New York.

Kosslyn, Stephen M. (1980). *Image and Mind*. Harvard University Press, Cambridge.

Kripke, Saul (1972). Naming and Necessity. In Davidson & Harman (1972), 253–355

Kripke, Saul (1977). Speaker's Reference and Semantic Reference. *Midwest Studies in Philosophy* 2, 28–41.

Jenkins, James J., Jerry Wald, & John B. Pittenger (1978). Apprehending Pictorial Events; An Instance of Psychological Cohesion. In C. Wade Savage, ed., *Perception and Cognition: Issues in the Foundations of Psychology*. (*Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, Vol. 9). University of Minnesota Press, Minneapolis, 129–164.

Kaplan, David (1969). Quantifying In. In D. Davidson & J. Hintikka, eds., *Words and Objections: Essays on the Work of W. V. Quine*. Reidel, Dordrecht, 178–214.

Katz, Jerrold. (1966). *The Philosophy of Language*. Harper & Row, New York.

Katz, Jerrold J. (1972). *Semantic Theory*. Harper & Row, New York.

Labov, William (1973). The Boundaries of Words and Their Meanings. In C.-]. N. Bailey & R. W. Shuy, eds., *New Ways of Analyzing Variation in English*. Vol. 1. Georgetown University Press, Washington.

Lakoff, George (1970). *Regularity in Syntax*. Holt, Rinehart & Winston, New York.

Lakoff, George (1971). On Generative Semantics. In Steinberg & Jakobovits (1971), 232–296.

Lakoff, George (1972). Hedges: A Study in Meaning Criteria and the Logic of Fuzzy Concepts. In P. Peranteau, J. Levi, & G. Phares, eds., *Papers from the Eighth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*. Department of Linguistics, University of Chicago, Chicago.

Land, Edwin (1959). Experiments in Color Vision. *Scientific American* 200.5 (May), 84–99.

Land, Edwin (1977). The Retinex Theory of Color Vision. *Scientific American* 237.6 (December), 108–128.

Lashley, Karl (1951). The Problem of Serial Order in Behavior In L. A. Jeffress, ed., *Cerebral Mechanisms in Behavior*. Wiley, New York, 112–136.

Lasnik, Howard, & Robert Fiengo (1974). Complement Object Deletion. *Linguistic Inquiry)* 5.4, 535–572.

Lerdahl, Fred, é Ray Jackendoff (1982). *A Generative Theory of Tonal Music*. MIT Press, Cambridge.

Levelt, W.. M. (1970). A Scaling Approach to the Study of Syntactic Relations. In G. B. Flores d'Arcair & W.]. M. Levelt, eds.,

Advances in Psycholinguistics. North-Holland, Amsterdam.

Lewis, David (1972). General Semantics. In Davidson & Harman (1972), 169-218.

Liberman; Alvin, & Michael Studdert-Kennedy (1977). Phonetic Perception. In R. Held, H. Leibowitz, & H.-L. Teuber, eds., *Handbook of Sensory Physiology*, Vol. VIII, Perception. Springer-Verlag, Heidelberg.

Liberman, Mark, & Alan Prince (1977). On Stress and Linguistic Rhythm. *Linguistic Inquiry* 8.2, 249-336.

McCawley, James D. (1968). Lexical Insertion in a Transformational Grammar without Deep Structure. In B. Darden, C.-J. N. Bailey, & A. Davison, eds., *Papers from the Fourth Meeting of the Chicago Linguistic Society*. Department of Linguistics, University of Chicago, Chicago.

McCawley, James D. (1971). Where Do Noun Phrases Come From? In Steinberg & Jakobovits (1971), 217- 231.

McCawley, James D. (1978). Conversational Implicature and the Lexicon. In Peter Cole, ed., *Syntax and Semantics*. Vol. 9. Academic Press, New York, 245- 259.

McCulloch, Warren S., & Walter H. Pius (1943). A Logical Calculus of the Ideas Immanent in Nervous Activity. Reprinted in *Embodiments of Mind*. MIT Press, Cambridge, 19-39.

Macnamara, John (1978). *How Do We Talk about What We See?* Unpublished mimeo, McGill University, Montreal.

Macnamara, John (1982). *Names for Things.* Bradford/ MIT Press, Cambridge.

Maling, Joan (1982). Transitive Adjectives: A Case of Categorial Reanalysis. In F. Heny, ed., *Linguistic Categories*. Reidel, Dordrecht.

Marcus, Mitchell (1980). *A Theory of Syntactic Recognition for Natural Language*. MIT Press, Cambridge.

Marr, David (1982). *Vision*. Freeman, San Francisco.

Marr, David, & H. K. Nishihara (1978). Visual Information Processing : Artificial Intelligence and the Sensorium of Sight. *Technology Review* 81 (October), 28 –49.

Mates, Benson (1950). Synonymity. In Meaning and Interpretation. Berkeley, 201–226.

Mervis, Carolyn, & John Pani (1980). Acquisition of Basic Object Categories. *Cognitive Psychology* 12,496–522.

Mervis, Carolyn, & Emilie M. Roth (1981). The Internal Structure of Basic and Non–basic Color Categories. *Language* 57.2, 383–405.

Michotte, A. (1954). *La perception de la causalité*. 2nd ed. Publications Universitaires de Louvain, Louvain.

Miller, George (1978). Semantic Relations among Words. In Halle, Bresnan, & Miller (1978), 60–118.

Miller, George, & Philip Johnson–Laird (1976). *Language and Perception*. Harvard University Press, Cambridge.

Minsky, Marvin (1975). A Framework for Representing Knowledge. In P. H. Winston, ed., *The Psychology of Computer Vision*. McGraw–Hill, New York.

Mittwoch, Anita (1982). On the Difference between Eating and Eating Something: Activities versus Accomplishments. *Linguistic Inquiry* 13.1, 113–121.

Montague, Richard (1973). The Proper Treatment of Quantification in Ordinary English. In Hintikka, Moravcsik, & Suppes (1973), 221–242.

Nagel, Thomas (1974). What Is It Like to Be a Bat? *Philosophical Review* 83, 435–450.

Neisser, Ulric (1967). *Cognitive Psychology*. Prentice–Hall, Englewood Cliffs, N.J.

Norman, D. A., Rumelhart, D. E. & the LNR Research Group (1975). *Explorations in Cognition*. Freeman, San Francisco.

Oehrle, Richard (to appear). *The English 'Dative' Constructions: Form and*

Interpretation. Synthese Language Library. Reidel, Dordrecht.

Parsons, Terence (1972). Some Problems Concerning the Logic of Grammatical Modifiers. In Davidson & Harman (1972),127–141.

Partee, Barbara (1973). The Semantics of Belief–Sentences. In Hintikka Moravcsik, & Suppes (1973), 309–336.

Partee, Barbara (1975). Montague Grammar and Transformational Grammar. *Linguistic Inquiry* 6.2, 203 –300.

Partee, Barbara (1978). Semantics: Mathematics or Psychology? In R. Bauerle, U. Egli, & A. von Stechow, eds., *Semantics from Different Points of View*. Springer– Verlag, Berlin.

Perls, Frederick S. (1947). *Ego, Hunger, and Aggression*. Vintage Books, New York. .

Platzack, Christer (1979). *The Semantic Interpretation of Aspect and Aktionsarten*. Foris, Dordrecht.

Polanyi, Michael (1958). *Personal Knowledge*. University of Chicago Press, Chicago.

Postal, Paul (1971). *Crossover Phenomena*. Holt, Rinehart & Winston, New York.

Postal, Paul (1974). On Certain Ambiguities. *Linguistic Inquiry* 5.3, 367–424.

Putnam, Hilary (1975). The Meaning of "Meaning." In Gunderson (1975), 131–193.

Pylyshyn, Zenon (1980). Computation and Cognition: Issues in the Foundation of Cognitive Science. *Behavioral and Brain Sciences* 3.1, 111–132.

Quine, W. V. (1953). *From a Logical Point of View*. Harvard University Press, Cambridge.

Quine, W. V. (1956). Quantifiers and Propositional Attitudes. *Journal of Philosophy* 53.

Quine, W. V. (1960). *Word and Object*. MIT Press, Cambridge.

Quine, W. V. (1969). Natural Kinds. In *Ontological Relativity and Other*

Essays. Columbia University Press, New York, 114–138.

Raphael, Bertram (1968). SIR: A Computer Program for Semantic Information Retrieval. In Marvin Minsky, ed., *Semantic Information Processing*, MIT Press, Cambridge, 33–145.

Reed, Ann (1974). *The Structure of English Relative Clauses*. Doctoral dissertation, Brandeis University, Waltham, Mass.

Regan, David, Kenneth Beverley, & Max Cynader (1979). The Visual Perception of Motion in Depth. *Scientific American* 241.1,136–151.

Rosch, Eleanor, & Carolyn Mervis (1975). Family Resemblances: Studies in the Internal Structure of Categories. *Cognitive Psychology* 7, 573 –605.

Rosch, Eleanor, Carolyn Mervis, W. Gray, D. Johnson, & P. Boyes-Braem (1976). Basic Objects in Natural Categories. *Cognitive Psychology* 8, 382 –439.

Ross, John Robert (1967). *Constraints on Variables in Syntax*. Doctoral dissertation, MIT, Cambridge.

Ross, John Robert (1969). Adjectives as Noun Phrases. In D. Reibel & S. Schane, eds., *Modern Studies in English*. Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N .J., 352 –360.

Ross, John Robert (1972). Act. In Davidson & Harman (1972), 70–126.

Russell, Bertrand (1905). On Denoting. *Mind* 14, 479–493; reprinted in Davidson & Harman (1975), 184–193.

Ruwet, Nicolas (1972). A propos d'une classe de verbes "psychologiques." In *Théorie syntaxique et syntaxe du franrçais*. Seuil, Paris, 181–251.

Schachter, Paul (1973). *On Syntactic Categories*. Indiana University Linguistics Club, Bloomington, Ind.

Schank, Roger (1973). Identification of Conceptualizations underlying Natural Language. In Schank & Colby (1973), 187–248.

Schank, Roger (1975). *Conceptualization Processing*. American Elsevier, New York.

Schank, Roger, & Robert Abelson (1975). *Scripts, Plans, Goals, and Knowledge*. Erlbaum, Hillsdale, N.J.

Schank, Roger, & Kenneth Mark Colby, eds. (1973). *Computer Models of Thought and Language*. Freeman, San Francisco.

Scragg, Greg (1976). Semantic Nets as Memory Models. In E. Charniak & Y. Wilks, eds., *Computational Semantics*. North-Holland, New York, 101–127.

Searle, John (1958). Proper Names. *Mind* 67, 166–173.

Shiman, Leon (1975). *Grammar for Vision*. Doctoral dissertation, MIT, Cambridge.

Simmons, R. F. (1973). Semantic Networks: Their Computation and Use for Understanding English Sentences. In Schank & Colby (1973), 63–113.

Smith, Edward (1978). Theories of Semantic Memory. In W. R. Estes, ed., *Handbook of Learning and Cognitive Processes.* Vol. 5. Erlbaum, Hillsdale, N.J.

Smith, Edward, & Douglas Medin (1981). *Categories and Concepts*. Harvard University Press, Cambridge.

Smith, Edward, Edward Shoben, & Lance J. Rips (1974). Structure and Process in Semantic Memory: A Featural Model for Semantic Decisions. *Psychological Review* 81.3, 214–241.

Sommers, Fred (1965). Predictability. In M. Black, ed., *Philosophy in America*. Cornell University Press, Ithaca, N.Y.

Steinberg, Danny. & Leon Jakobovits, eds. (1971). *Semantics: An Interdisciplinary Reader*. Cambridge University Press, New York.

Talmy, Leonard (1976). Semantic Causative Types. In M. Shibatani, ed., *Syntax and Semantics*. Vol. 6. Academic Press, New York.

Talmy, Leonard (1978). The Relation of Grammar to Cognition–A Synopsis. In D. Waltz, ed., *Theoretical Issues in Natural Language*

Processing–2. Association for Computing Machinery, New York.

Talmy, Leonard (1980). Lexicalization Patterns: Semantic Structure in Lexical Forms. In T. Shopen & alii., eds., *Language Typology and Syntactic Desriptions.* Cambridge University Press, New York.

Tarski, Alfred (1956.أ). *Logic, Semantics, and Metamathematics*. Oxford University Press, London.

Tarski, Alfred (1956.ب). The Concept of Truth in Formalized Languages. In Tarski (1956.أ), 152–197; reprinted in Davidson & Harman (1975), 25–49.

Tavakolian, Susan, ed. (1980). *Language Acquisition and Linguistic Theory*. MIT Press, Cambridge.

Tenney, James, with Larry Polansky (1980). Temporal Gestalt Perception in Music. *Journal of Music Theory* 24.2, 205–241.

Thomason, Richard, & Robert Stalnaker (1973). A Semantic Theory of Adverbs. *Linguistic Inquiry* 4.2, 195 –220.

Trubetzkoy, N. S. (1939). *Grundzuge der Phonologie*. Trans. as *Principles of Phonology*. University of California Press, Berkeley, 1969.

VanDevelde, Robert (1977). Mistaken Views of See. *Linguistic Inquiry* 8.4, 767–772.

Vendler, Zeno (1967). Each and Every, Any and All. In *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca, 70–96.

Vendler, Zeno (1975). On What We Know. In Gunderson (1975), 370–390. Wanner, Eric, & Michael Maratsos (1978). An ATN Approach to Comprehension. In Halle, Bresnan, & Miller (1978),119–161.

Wasow, Thomas (1977). Transformations and the Lexicon. In Culicover, Wasow, & Akmajian (1977), 327–360.

Webber, Bonnie Lynn (1978). A Formal Approach to Discourse Anaphora. Technical Report 3761. Bolt, Beranek, & Newman, Cambridge, Mass.; Garland Publishing Co., New

York, 1979.

Weinreich, Uriel (1966). Explorations in Semantic Theory. In T. Sebeok, ed., *Current Trends in Linguistics*. Vol. 3. Mouton, The Hague.

Weisenbaum, Joseph (1976). *Computer Power and Human Reason*. Freeman, San Francisco.

Wertheimer, Max (1912). Experimentelle Studien über das Sehen von Bewegung. *Z. Psychol.* 61, 161–265.

Wertheimer, Max (1922). The General Theoretical Situation. In Ellis (1938), 12–16.

Wertheimer, Max (1923). Laws of Organization in Perceptual Forms. In Ellis (1938), 71–88.

Wexler, Kenneth, & Peter Culicover (1980). *Formal Principles of Language Acquisition*. MIT Press, Cambridge.

Wexler, Kenneth, & Henry Hamburger (1973). Insufficiency of Surface Data for the Learning of Transformational Languages. In Hintikka, Moravcsik, & Suppes (1973),167–179.

Wilks, Yorick (1973). An Artificial Intelligence Approach to Machine Translation. In Schank & Colby (1973).114–151.

Williams, Edwin (1980). Predication. *Linguistic Inquiry* 11.1, 203 –238.

Winograd, Terry (1972). *Understanding Natural Language*. Academic Press. New York.

Winston, Patrick (1970). *Learning Structural Descriptions from Examples*. MIT Project MAC, Cambridge.

Wittgenstein, Ludwig (1953). *Philosophical Investigations*, Blackwell, Oxford.

Woisetschlaeger, Erich (1976). *A Semantic Theory of the English Auxiliary System*. Doctoral dissertation, MIT. Cambridge.

Zadeh, L. (1965). Fuzzy Sets. *Information and Control* 8. 338–353.

الفهارس

1) فهرس المفاهيم والمصطلحات

أ. مرتّبة حسب الأبجديّة العربيّة:

أ

ب

خ

د

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

ن

هـ

و

1) فهرس المفاهيم والمصطلحات

ب. مرتّبة حسب الأبجديّة اللاتينيّة:

Definite description, (الوصف المحدد) 157.

F

G

I

L

M

T

2) فهرس أسماء الأعلام

أ. مرتّبة حسب الأبجديّة العربيّة:

ط

غ

ف

ل

م

ن

هـ

و

ي

2) فهرس أسماء الأعلام

ب. مرتّبة حسب الأبجديّة اللاتينيّة :

A

B

C

H

I

J

K

L

M

Z

فهرس المحتويات